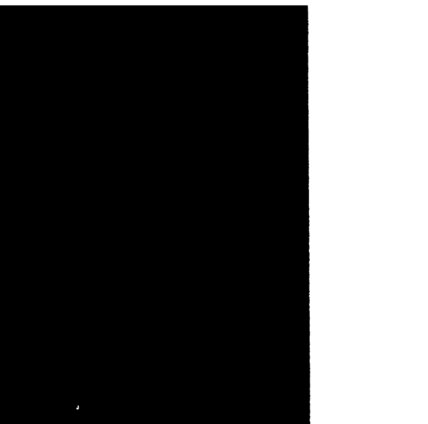
الإرهاب والتطرف في مصر

١٩٩٧

١٩




بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف

١٩٩٧

المجلد التاسع عشر

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ١٩ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد التاسع عشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خطوط فاصلة	سمير رجب	الجمهورية	٤٢٥٧	٩٧-١٢-٠٢
"صخر كبيرة" بمدخل المغارة تمنع وصول الرصاص للارهابين		الجمهورية	٤٢٥٨	٩٧-١٢-٠٢
قران وسنة	عبد الله النجار	الجمهورية	٤٢٥٩	٩٧-١٢-٠٢
مسئولية مجتمع		الجمهورية	٤٢٦٠	٩٧-١٢-٠٢
تقرير يومى لوزير الداخلية عن اداء ضباط السياحة	خالد جبر	الجمهورية	٤٢٦١	٩٧-١٢-٠٢
ماهى تساؤلات نواب مجلس الشعب والشورى عن الحادث الارهابى بالا قصر ؟		الوطن العربى	٤٢٦٣	٩٧-١٢-٠٢
تحية واجبة الى رجال الشرطة	محمد عبد العال	الوطن العربى	٤٢٦٤	٩٧-١٢-٠٢
حزب العدالة الاجماعية يرصد مائة الف جنيه مكافاة لمن يدلى بمعلومات تساعد فى القبض على الار		الوطن العربى	٤٢٦٦	٩٧-١٢-٠٢
من قتل الارهابيين ؟ كيف تم استبدال تقرير الطبيب الشرعى الخاص بالقتلى الوهميين ؟		الوطن العربى	٤٢٦٧	٩٧-١٢-٠٢
الاخفاق فى التعرف على هوية مرتكبى مذبحة الاقصر يكشف فداحة التقصير السابق	صلاح بديوى	الشعب	٤٢٦٨	٩٧-١٢-٠٢
الاعدام الاثنين والمؤبد لاخرين فى قضية تنظيم "طما" الارهابى		الاهرام	٤٢٧٠	٩٧-١٢-٠٢
بلاغ جديد ضد اهمال الالفى		الشعب	٤٢٧١	٩٧-١٢-٠٢
قارىء بريطانى : زيارة مصر واجبه حتى لا ينتصر المتطرفون	الاهرام	الاهرام	٤٢٧٢	٩٧-١٢-٠٢

مجلد رقم ١٩ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد التاسع عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجنزورى ورؤساء تحرير الصحف يناقشون اليوم معالجة قضية الارهاب			
	الاهرام	٤٢٧٣	٩٧-١٢-٠٢
امانة المسئولية			
	الاهرام	٤٢٧٤	٩٧-١٢-٠٢
حول بعض المواقف الرسمية بعد مذبحة الاقصر			
حلمى مراد	الشعب	٤٢٧٥	٩٧-١٢-٠٢
التكافل مع الاقصر			
حازم غراب	الشعب	٤٢٧٧	٩٧-١٢-٠٢
حتى لا تتكرر مذبحة الاقصر			
	الشعب	٤٢٧٨	٩٧-١٢-٠٢
س-ان-لن تواصل حملتها المسعورة ضد مصر			
	الوفد	٤٢٧٩	٩٧-١٢-٠٢
هكذا تكلم "ابو حمزة"!			
	الوفد	٤٢٨٠	٩٧-١٢-٠٢
سنوات من الارهاب والادباء ما زالوا يستنكرون !!			
	الوفد	٤٢٨١	٩٧-١٢-٠٢
الخطاب الاول نوجهة للحكومة ابراء للذمة			
حسن دوح	الوفد	٤٢٨٣	٩٧-١٢-٠٢
المحكمة : الارهاب نتاج جهل الابناء واهمال الاباء وعجز العلماء			
احمد نبيل	الاهرام	٤٢٨٥	٩٧-١٢-٠٢
حادث الاقصر : موقف الاخوان وسهام طائشة			
مصطفى مشهور	الشعب	٤٢٨٧	٩٧-١٢-٠٢
الفكرة بعد السكرة !			
فهمى هويدى	الاهرام	٤٢٨٩	٩٧-١٢-٠٢
اربعة دروس من حادث الاقصر !			
اسامة الغزالى حرب	الاهرام	٤٢٩١	٩٧-١٢-٠٣
الا هل بلغت ؟!			
احمد عبد المعطى حجازى	الاهرام	٤٢٩٣	٩٧-١٢-٠٣
جريمة الاقصر قراءة اخرى			
السيد عبد الرؤوف	الجمهورية	٤٢٩٥	٩٧-١٢-٠٣
من وراء خفافيش الظلام ؟			
محمد وجدى قنديل	اخرساعة	٤٢٩٧	٩٧-١٢-٠٣

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
راس الافعى ليس فى وادى الملكات	سعد هجرس	العالم اليوم	٤:٠١	٩٧-١٢-٠٣
وقفة الوطن	محمد زايد	العالم اليوم	٤:٠٤	٩٧-١٢-٠٣
ابراهيم عيسى	ابراهيم عيسى	الدستور	٤:٠٦	٩٧-١٢-٠٣
الحوار المرفوض	احمد الغمرى	الاهرام	٤:٠٧	٩٧-١٢-٠٣
انباء عن اتصالات غير رسمية بين الحكومة والجماعات الارهابية فى بريطانيا		الوفد	٤:٠٩	٩٧-١٢-٠٣
تكاتف الجهود لاحتواء ما بعد حادث الاقصر		اخرساعة	٤:١٠	٩٧-١٢-٠٣
الامن لا يتجزأ والارهاب ايضا	فاروق الطويل	اخرساعة	٤:١٢	٩٧-١٢-٠٣
السودان يبدى استعداده لتسليم الارهابيين المصريين		الاحرار	٤:١٣	٩٧-١٢-٠٣
منتصر الزيات : الدول امحترمة تتحاور حتى مع الشواذ		الدستور	٤:١٤	٩٧-١٢-٠٣
قادة الاهراب فى افغانستان والصعيد وراء عملية الاقصر وفى انجلترا لا يعرفون شيئا	محمد الضبع	الدستور	٤:١٦	٩٧-١٢-٠٣
استئصال جذور الارهاب معناه زيادة غرف التعذيب		الدستور	٤:١٨	٩٧-١٢-٠٣
الحوار مع المتطرفين عنوان سيىء السمعة	طلعت رميح	الدستور	٤:٢٠	٩٧-١٢-٠٣
تصفيات جسدية متبادلة بين قادة الارهاب قريبا	عبدالرحيم على	الاهالى	٤:٢٤	٩٧-١٢-٠٣
الارهابيون حصلوا على مادة سامة لاستخدامها فى الانتحار	ثروت شلبى	الاهالى	٤:٢٦	٩٧-١٢-٠٣
مذبحة السياحة بدات فى ١٩٩٢ .. واول الضحايا سيدة بريطانية	عبدالرحيم على	الاهالى	٤:٢٨	٩٧-١٢-٠٣
عملية الاقصر نفذتها مجموعتان من الارهابيين ماتت مجموعة .. اين راحت المجموعة الاخرى ؟	محمد الضبع	الدستور	٤:٣٠	٩٧-١٢-٠٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خمسة من قيادات الارهاب حصلوا على اقامة دائمة فى بريطانيا وهولندا			
	الاهرام	٤١٠٣٣	٩٧-١٢-٠٣
الاجراءات الامنية الجديدة صارمة وحازمة			
	الاهرام	٤١٠٣٤	٩٧-١٢-٠٣
شبابنا .. يسير فى الطريق الصحيح			
اكرم عيسوى	الاهرام	٤١٠٣٥	٩٧-١٢-٠٣
لن تقف فى المعركة وحدك			
نهال شكرى	الاهرام	٤١٠٣٦	٩٧-١٢-٠٣
لا اتصال ولا حوار مع اى عنصر من عناصر الارهاب .. والارهابيون سقطوا صرعى برصاص الشرطة			
	الاهرام	٤١٠٣٧	٩٧-١٢-٠٣
اخيرا وبعد ٤ سنوات : تقرير الارهاب امام مجلس الشعب			
حازم منير	الاهالى	٤١٠٣٨	٩٧-١٢-٠٣
التفسير التامرى ومواجهة التحدى			
ناجى الغطريفى	الاهرام	٤١٠٣٩	٩٧-١٢-٠٣
ما بعداحداث الاقصر			
كمال متولى	الاهرام	٤١٠٤٠	٩٧-١٢-٠٣
من يعرف عنهم ؟			
صلاح منتصر	الاهرام	٤١٠٤١	٩٧-١٢-٠٣
الامن المصرى وفلسفة جديدة			
محمد مجدى مرجان	الاهرام	٤١٠٤٢	٩٧-١٢-٠٣
تضامن المجتمع فى مواجهة الارهاب			
	الاهرام	٤١٠٤٣	٩٧-١٢-٠٣
... والاجاءات الامنية وحدها لا تكفى !			
عبدالعزيز محمود	الاهرام	٤١٠٤٤	٩٧-١٢-٠٣
ايها السادة : حاكموا من افسد الشرطة وغيرها !!			
	الوفد	٤١٠٤٥	٩٧-١٢-٠٣
قران وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٤١٠٤٧	٩٧-١٢-٠٣
مذبحة الاقصر وازمة الثقة			
	الجمهورية	٤١٠٤٨	٩٧-١٢-٠٣
مصر دائما بلد الامن والسلام			
ممدوح بشرى ويصا	الجمهورية	٤١٠٤٩	٩٧-١٢-٠٣

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خطوط فاصلة			
سمير رجب	الجمهورية	٤:٥٠	٩٧-١٢-٠٣
لا حوار مع الارهابيين القتلة			
جلال دويدار	الاخبار	٤:٥٣	٩٧-١٢-٠٣
مؤتمر سبابى بميدان التحرير للتنديد بالارهاب			
	الاخبار	٤:٥٥	٩٧-١٢-٠٣
"قادة الليمان" تراجعوا عن بيان الادانة ويفكرون فى تاسيس حزب للجماعات ا متطرفة !			
محمد الضبع	الدستور	٤:٥٦	٩٧-١٢-٠٣
مصر : القادة التاريخيون لـ الجماعة يعلنون اليوم رفضهم عملية الاقصر			
محمد صلاح	الحياة	٤:٥٧	٩٧-١٢-٠٣
الجنزورى : لاحوار مع جماعات الارهاب			
حازم شريف	الحياة	٤:٥٨	٩٧-١٢-٠٣
ايران تعرض التعاون مع الحكومة المصرية فى مكافحة الارهاب			
	الدستور	٤:٥٩	٩٧-١٢-٠٣
سلامة احمد سلامة : الحوار مع الجماعات التى ترفض العنف فقط			
	الدستور	٤:٦٠	٩٧-١٢-٠٣
السيد ياسين : ارفض مجرد فكرة الحوار هؤلاء قتلة لا يجوز معهم الحوار			
	الدستور	٤:٦١	٩٧-١٢-٠٣
ابو العلا ما ضى : الاستجابة للحوار تحت ضغط ما حدث فى الاقصر امر خطير !			
	الدستور	٤:٦٢	٩٧-١٢-٠٣
عادل حسين : حوار ايه .. دى الحكومة مش طايقة السياسيين المهذبين فما باللك بالمسلحين ؟			
	الدستور	٤:٦٣	٩٧-١٢-٠٣
د. فتحى شرور : الحوار المطلوب هو ان يسلم الارهابيون انفسهم للدولة !			
	الدستور	٤:٦٤	٩٧-١٢-٠٣
اذا كان الحوار بالكلام مستحيلا .. فالحوار "بالاشارة ممكن !			
جمال فهمى	الدستور	٤:٦٥	٩٧-١٢-٠٣
امين العالم : الحوار مع من يحمل المدفع ويقتل يعطيه قيمة ومصداقية ١			
	الدستور	٤:٦٧	٩٧-١٢-٠٣
حمدين صباحى : لابد الا يقتصر هذا الحوار على الحكومة والمتطرفين فقط !			
	الدستور	٤:٦٨	٩٧-١٢-٠٣
د. ابرهيم الدسوقى اباظة : الحكومة تحتاج حوار مع مصر كلها			
	الدستور	٤:٦٩	٩٧-١٢-٠٣

مجلد رقم ١٩ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد التاسع عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ضياء رشوان : الجماعات المسلحة مدفوعة الى الحوار بفعل ضغوط داخلية ود لية			
	الدستور	٤٠٧٠	٩٧-١٢-٠٣
عبد الغفار شكر : الحوار لا يعنى ان نطلب من المتطرفين ان يتغيروا فورا !			
	الدستور	٤٠٧٢	٩٧-١٢-٠٣
السادات اصدر قرار العفو عن قاتليه			
عبداللطيف وهبة	الاهالى	٤٠٧٤	٩٧-١٢-٠٣
العلاقة الخفية بين الجماعات الاسلامية واسرائيل			
	الاهالى	٤٠٧٧	٩٧-١٢-٠٣
مطلوب متطوعين للسياحة !!			
ناجى جورج	الاهالى	٤٠٧٩	٩٧-١٢-٠٣
بي الشرطة والجيش ؟؟ هناك فرق !			
مدحت الزاهد	الاهالى	٤٠٨٠	٩٧-١٢-٠٣
منع فرنسية من ادانة الارهاب فى الاقصر			
حنان حماد	الاهالى	٤٠٨١	٩٧-١٢-٠٣
لاتوجد حالة انتحار واحدة بين منفذى مذبحة الاقصر			
	الاهالى	٤٠٨٣	٩٧-١٢-٠٣
التجمع الحزب الاول فى مواجهة الارهاب			
عاطف دعبس	الاهالى	٤٠٨٣	٩٧-١٢-٠٣
بعد مذبحة الاقصر .. انخفاض ١% فى الدخل القومى وتاجيل مشروعات الاستثمار			
	الاهالى	٤٠٨٤	٩٧-١٢-٠٣
السودان يتعهد بتسليم الارهابيين الى مصر			
	الوفد	٤٠٨٥	٩٧-١٢-٠٣
لا تفاوض ولا اتصالات مع الجماعات الارهابية			
جمال بدوى	الوفد	٤٠٨٦	٩٧-١٢-٠٣
حص بصمات نصف مليون مواطن بالصعيد لكشف شخصية مرتكبى مذبحة الاقصر			
عبداللاه محمد	الوفد	٤٠٩٠	٩٧-١٢-٠٤
نبضات			
نعمان جمعة	الوفد	٤٠٩١	٩٧-١٢-٠٤
الاحتكار ومسببات الارهاب			
احمد ابو الفتح	الوفد	٤٠٩٣	٩٧-١٢-٠٤
جنرالات سابقون يكتبون "روشتة الامن "			
سيد عبد العاطى	الوفد	٤٠٩٦	٩٧-١٢-٠٤

مجلد رقم ١٩ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد التاسع عشر)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أعطانى فى "الجهاد" يحاكمون اليوم فى ايطاليا			
محمد صلاح	الحياة	٤٠٠٠	٠٤-١٢-٩٧
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٤٠٠١	٠٤-١٢-٩٧
سياسات خارجية حزيل الشكر !			
محمد عبد اللاة	الاهرام	٤٠٠٢	٠٤-١٢-٩٧
ليست لدينا أية صلة با~لإهرابيين المتورطين فى حادث الأقصر			
امىرة حسن	الاهرام	٤٠٠٣	٠٤-١٢-٩٧
الحنزورى يلتقى و ١٦ سفير أوروبا لتوضيح حقائق حدائق حادث الأقصر			
	الاهرام	٤٠٠٦	٠٤-١٢-٩٧
محليات			
	الاهرام	٤٠٠٧	٠٤-١٢-٩٧
سيدات الأعمال يناقشن مواجهة آثار حادث الأقصر			
	الاهرام	٤٠٠٨	٠٤-١٢-٩٧
الرئيس : أجرينا اتصالات مع الدول التى تؤرى الإرهابيين وننتظر الرد خلال أيام			
	الاهرام	٤٠٠٩	٠٤-١٢-٩٧
فلوس رجال أعمال ساندت الإرهاب			
	صباح الخير	٤٠١٠	٠٤-١٢-٩٧
مسئولية أجهزة الدعوة بالنسبة لحادث الأقصر			
عبداللطيف فايد	الجمهورية	٤٠١٣	٠٤-١٢-٩٧
قيادات الإرهاب فى السجن تستنكر حادث الأقصر			
	الجمهورية	٤٠١٤	٠٤-١٢-٩٧
أول مواجهة سياحية لمصر فى اليابان			
سهير عبدالستار	الجمهورية	٤٠١٥	٠٤-١٢-٩٧
المحمة استعمت لاثنين مع شهود الإثبات			
عبد الحميد شعير	الاهرام	٤٠٢٠	٠٤-١٢-٩٧
حوار مع الأمة !!!			
ابراهيم الدسوقى اباظة	الوفد	٤٠٢١	٠٤-١٢-٩٧
اغسل يديك قبل الحادث .. وبعده !			
رؤوف توفيق	صباح الخير	٤٠٢٣	٠٤-١٢-٩٧
كيف نحتوى آثار نكبة الأقصر ونواصل انطلاقنا إلى تحقيق أهدافنا الوطنية ؟			
ابراهيم نافع	الاهرام	٤٠٢٦	٠٥-١٢-٩٧

مجلد رقم ١٩ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد التاسع عشر)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الضربة القادمة لن نستهدف المناطق الأثرية !!			
	الوفد	٤٠٢٩	٩٧-١٢-٠٥
بن لادن .. كان عميلاً للمخابرات الأمريكية			
	المساء	٤٠٣١	٩٧-١٢-٠٥
بن لادن أكبر ممول للعمليات الإرهابية فى العالم			
أ.ش.أ	الاهرام المسائى	٤٠٣٣	٩٧-١٢-٠٥
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٤٠٣٤	٩٧-١٢-٠٥
كلنا مسئولون .. وليس الأمن وحده			
	الاخبار	٤٠٣٥	٩٤-١٢-٠٥
تحديد ٣ شخصيات جديدة من مرتكبى حادث الأقصر			
عيسى مرشد	الاخبار	٤٠٣٦	٩٧-١٢-٠٥
حمامات الدم			
	المساء	٤٠٣٧	٩٧-١٢-٠٥
من القلب			
محسن محمد	المساء	٤٠٣٨	٩٧-١٢-٠٥
"الجنزورى" يطلب المجتمع الدولى باتخاذ مواقف رافضة لإيواء عناصر الإرهاب			
فتوح الشاذلى	الوفد	٤٠٣٩	٩٧-١٢-٠٥
إشتراك الشعب فى مقاومة المتطرفين			
مدحت خفاجى	الوفد	٤٠٤٠	٩٧-١٢-٠٥
القبض على اهالى الجناة فى قنا			
عبداللاه محمد	الوفد	٤٠٤١	٩٧-١٢-٠٥
اقتراحات عربية لبريطانيا			
	الوطن العربى	٤٠٤٢	٩٧-١٢-٠٥
يوسف ندا : الاخوان يستثمرون فى "التقوى" كافراد لكنه ليس بنكهم ولا اعطى تبرعات لـ حماس" و			
جمال خاشقجى	الحياة	٤٠٤٣	٩٧-١٢-٠٥
المجرمون الثلاثة طلاب جماعيون انخرطوا حديثا فى الجماعات الارهابية			
احمد موسى	الاهرام	٤٠٤٥	٩٧-١٢-٠٥
الامن المصرى يحدد هوية ثلاثة اخرين من منفذى عملية الاقصر			
محمد صلاح	الحياة	٤٠٤٧	٩٧-١٢-٠٥
لماذا حدث ما حدث ؟			
بهاء طاهر	المصور	٤٠٤٨	٩٧-١٢-٠٥

مجلد رقم ١٩ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد التاسع عشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قتل الابرياء وتخريب الوطن لا يسمى جهادا اطلاقا	فتحى ابو العلا	الاهرام	٤،١٥٣	٩٧-١٢-٠٥
مواجهة الارهاب .. كيف	على عباد	الاهرام المسائى	٤،١٥٤	٩٧-١٢-٠٥
التعرف على ٣ ارهابيين فى حادث الاقصر	جمال عبدالرحيم	الجمهورية	٤،١٥٥	٩٧-١٢-٠٥
تساؤلات	عبداللة نصار	الجمهورية	٤،١٥٧	٩٧-١٢-٠٥
لا تجعلوا من الاقصر مكانا للاحزان		الجمهورية	٤،١٥٨	٩٧-١٢-٠٥
ليس الامن وحده	عبداللطيف فايد	الجمهورية	٤،١٥٩	٩٧-١٢-٠٥
قران وسنة	عبد الله النجار	الجمهورية	٤،١٦٠	٩٧-١٢-٠٥
اهالى "البراهمة" فوجئوا بالخبر واعلنوا تبرأهم من قتلة ضيوف مصر		الجمهورية	٤،١٦١	٩٧-١٢-٠٥
الامن لا يكفى للمواجهة الشاملة للارهاب	جميل كمال جورجى	الجمهورية	٤،١٦٣	٩٧-١٢-٠٥
احزاب المعارضة تؤكد ضرورة محاربة الارهاب	نهال شكرى	الاهرام	٤،١٦٥	٩٧-١٢-٠٥
فى الممنوع	مجدى مهنا	الوفد	٤،١٦٦	٩٧-١٢-٠٥
رسالتان من مصر لدول العالم بضرورة التعاون فى مكافحة الارهاب ومراجعة تـ ذيرتهاللسائحين		الاهرام	٤،١٦٧	٩٧-١٢-٠٥
عقوبة جرائم الارهاب	عبدالمعطى احمد	الاهرام	٤،١٦٩	٩٧-١٢-٠٥
وسؤال عن مدى التفاعل بين الفكر والتنفيذ		الاهرام	٤،١٧٠	٩٧-١٢-٠٥
مساءلة شعبية .. لوزير الداخلية السابق ؟ حول "جريمة الاقصر"		الاهرام	٤،١٧٣	٩٧-١٢-٠٥
الكشف عن شخصيات ثلاثة ارهابيين من منفذى حادث الاقصر		الاهرام	٤،١٧٦	٩٧-١٢-٠٥

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
طريق القضاء على الازمة الشعبية المكتومة			
حمدى الشامى	الشعب	٤٠٧٧	٩٧-١٢-٠٥
لماذا لا ندين ارهاب المؤسسات ؟			
	الحياة	٤٠٧٩	٩٧-١٢-٠٦
نحن جميعا مطالبون بالتصدى !!			
عبد العزيز صادق	الحقيقة	٤٠٨١	٩٧-١٢-٠٦
مصر بين القتلة واللصوص			
	الحقيقة	٤٠٨٣	٩٧-١٢-٠٦
حماية المواطن المصرى اليوم .. ضرورة			
اقبال بركة	حواء	٤٠٨٤	٩٧-١٢-٠٦
مسئولية جهاز الشرطة !			
عبد العظيم رمضان	الاهرام	٤٠٨٨	٩٧-١٢-٠٦
حادث الاقصر .. ورؤية من روما			
	الاهرام	٤٠٩١	٩٧-١٢-٠٦
القتلة تلقوا تكليفات بجريمة الاقصر على تليفون محل تجارى باسيوط			
احمد موسى	الاهرام	٤٠٩٢	٩٧-١٢-٠٦
جريمة الاقصر لا تغتفر			
عبد السلام عوض	الاهرام	٤٠٩٣	٩٧-١٢-٠٦
حادث الاقصر الارهابى بعيد عن تعاليم الاسلام			
عبد الواحد عبد القادر	الاهرام	٤٠٩٥	٩٧-١٢-٠٦
احياء مصر			
صلاح منتصر	الاهرام	٤٠٩٦	٩٧-١٢-٠٦
النيابة تستمع اليوم الى اقوال اقرب الارهابيين			
	الاهرام	٤٠٩٧	٩٧-١٢-٠٦



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧



من طاوعه قلبه، وارتضى ضميره.. ان يغتال روح برىء.. لايمكن ابداً ان يكون مثار إشفاق، او موضع حماية من اى نوع.. لانه اعطى لنفسه حقاً من حقوق الله سبحانه وتعالى مما يعرضه لعذاب شديد فى الدنيا، والآخرة..!

●●●

لذا.. يبدو غريباً.. ان تظل بريطانيا - حتى كتابة هذه السطور - تستقبل «المجرمين» من جميع انحاء العالم وتربت على ظهورهم، وتعد لهم المأوى، وتوفر لهم المال، والطعام، والشراب.. وكأنها تعطيهم «فرماناً» بالاستمرار فى طريق الشيطان.

اقول ذلك.. لانه إذا وصل اليوم، او غداً.. إلى مطار من المطارات البريطانية، او ميناء من الموانى.. «سفاك دماء» لفتحوا له كل الابواب مرحبين، ومتحمسين.. وكان «القتل».. يجب ان يحصل مرتكبه على الفضل، وان ينال الجائزة..!

●●●

حتى الآن.. لا تستطيع بريطانيا تقديم مبرر واحد لتلك المظلة الواسعة من الحماية التى تسبغها مثلاً على «ياسر السرى» الذى اغتال بسمة الطفلة شيماء اثناء ذهابها إلى مدرستها فى منطقة منشية البكرى منذ نحو اربع سنوات.

ياسر السرى هذا.. يعيش الآن.. حياة مرفهة.. ناعمة.. يستطيع من خلالها ان يفعل مايحلو له دون رقيب او حسيب.

اكثر من ذلك.. لقد وفرت الحكومة البريطانية لـ«ياسر السرى»، وزملائه من الإرهابيين «حراسة» خاصة خشية ان تتعرض حياتهم للخطر..!

تصوروا..!!!

لقد اصبح الإرهابيون فى نظر بريطانيا «ثروة» تستحق الحفاظ عليها بعد ان اسالوا الدماء انهاراً، وبعد ان سرقوا، ونهبوا، واغتصبوا حرمات الابناء، والبنات..!

●●●

للاسف.. إنه منطق معكوس - بكل المقاييس - لكن من يقرأ، ومن يسمع..؟؟ فالحكومة البريطانية مازالت تسيطر عليها افكار لا تمت للواقع بصلة.. متناسية ان «احباءها» من السفاحين.. قد خلفوا وراءهم فى اوطانهم.. ضحايا من الرجال، والشيوخ، والنساء، والاطفال دون ذنب جنوه..!

●●●

عموماً.. إذا كانت بريطانيا عاجزة عن ان ترى نفسها فى المرآة.. فلتستشهد باقرب المقربين.. فرنسا.. وعندئذ سوف يعرف الإنجليز إلى اى مدى التصقت بهم تهمة «الإرهاب».. او التشجيع عليه.. وكلاهما عار وخزى..!

سمير رجب



مفاجأة مثيرة في مذبحة الأقصر:

«صخرة كبيرة» بمدخل المغارة تمنع وصول الرصاص للإرهابيين

كشفت تحقيقات نيابة الاقصر بإشراف المستشار احمد عبدالرحمن المحامي العام عن مفاجأة مثيرة في حادث مصرع الإرهابيين الخمسة مرتكبي مذبحة الاقصر بساحة معبد حتشبسوت بالبر الغربي والتي راح ضحيتها ٥٨سائحاً اجنبياً و٤مصريين.. تبين ان المغارة التي قتل فيها الإرهابيون يوجد بمدخلها الامامي صخرة كبيرة تعوق وصول الطلقات النارية بداخلها مما يرجح معه ان يكون الجناة اطلقوا الرصاص على انفسهم بعضهم البعض داخل المغارة.

وكشفت التحقيقات أيضاً ان الإرهابيين اتخذوا من هذه الصخرة ساتراً لحمايتهم من الرصاص الذي يأتيهم من الامام.

وكشفت التحقيقات ان المغارة مظلمة تماماً لانها تقع بين جبلين بارتفاع ٣٠متراً وطولها ١٨متراً بعرض متر ونصف المتر

واكدت التحقيقات ان احد الاطباء الشرعيين الذي قام بمعاينة المغارة التي قتل فيها الإرهابيون التقط صوراً لها مؤكداً انها مظلمة تماماً ووجود صخرة كبيرة في مقدمتها

وكشفت تحقيقات النيابة ان الإرهابيين الخمسة قتلوا داخل المغارة على بعد ١٠امتار من مقدمتها وعثر على الجثث صفاً واحداً بالمغارة.

ويتسلم المستشار رجاء العربي النائب العام اليوم من المستشار احمد عبدالرحمن المحامي العام لنيابات جنوب قنا الاوراق الكاملة للتحقيقات التي اجرتها النيابة منذ وقوع الحادث في ١٧نوفمبر الماضي. ويستعرض النائب العام مع المحامي العام لنيابات جنوب قنا التكييف النهائي للقضية تمهيداً للتصرف فيها وإعلان نتائج التحقيقات فيها خلال ساعات.

وتشمل أوراق التحقيقات اقوال ضباط الشرطة المكلفين بحماية وتامين السياح والمناطق الاثرية واقوال شهود العيان الذين اجمعوا ان الإرهابيين اطلقوا الرصاص على انفسهم.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧

قرآن وسنة

من الخطا البين ان يقال: إن هؤلاء المجرمين الذين ارتكبوا مجزرة الأقصر ممن ينتمون إلي الإسلام او يمتون له بصلة، او انهم كانوا يرمون من وراء جريمتهم النكراء إلى الانتصار لأى مبدأ إسلامى فالاسلام بمعانيه السامية ابعد ما يكون عن هؤلاء المجرمين الخونة، فحقيقة امرهم غير هذا وقد اثبتوا بجريمتهم الوقحة انهم خونة مجرمون وعملاء لأعداء بلادهم ودينهم، ولا يمكن ان يكونوا من ضمن بنى الإنسان الذين فطرهم الله على عقيدة الحق التى تحرم على بنى البشر ان يقربوا بعضهم بالأذى او يعتدوا علي حقوق بعضهم، ففى الانسان ـ بحكم كونه انسانا، وبصرف النظر عن عقيدته الدينية وتوجهاته الفكرية ـ فطرة طبيعية تمنعه من الفجر فى الأذى والمبالغة فى الإجرام إلي مثل ما فعله هؤلاء العملاء الخونة، وإذا كان ذلك كذلك، فإنهم ليسوا بمسلمين، وليسوا مصريين، وليسوا من فصيلة بنى ادم، فلو ان وحشا جائعا وهائجا انطلق بوحشيته في المكان الذى ارتكب فيه أولئك المجرمون الخونة جريمتهم ما فعل مثل ما فعلوا، بل ولاستحى ان يكون مثل ما هم فيه من إجرام ووحشية، او جزءا قليلا منه.

ومن الخطا الشنيع ـ ايضا ـ ان يقال انهم بجريمتهم ينتصرون للاسلام من قوم لا يدينون به ولا ينتسبون إليه، لان السائح الذى يفد إلى بلادنا له فى ذمة كل واحد منا واجب الإكرام الذى يحتم علينا ان نرحب به فى اى مكان يحل به على أرضنا، وان نظهر له من كرم الضيافة ونبل الاخلاق وحضارة التصرف ما يجعله يحمد الظروف التى دفعته للتفكير في زيارة بلدنا والوقوف على ما هو موجود فيها من كنوز الآثار التى تفيء على البشرية باعظم العبر والدروس، والتى تدفع اى انسان في النهاية للاعتراف بعظمة الخالق سبحانه الذى افنى امما وشعوبا كانوا اشد منا قوة واكثر جمعا، وقد سادت حضارتهم ثم بادت ولم يبق منهم إلا اثار تنطق بعظمة الحى الباقى، الذى يهلك فى ملكه كل شيء إلا وجهه سبحانه، وصدق الله العظيم إذ يقول: «كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام».

ومن حق من يعيش تلك العبر ويأتى إلينا من أجل هذه المعانى السامية ان يجد منا الاحترام والتشجيع والترحاب والكرم، وهو مع كل ذلك له حق الأمان الذى فرضه الله لغير المسلم على المسلم وجعله من أوجب حقوقه.

وللحديث بقية غدا ان شاء الله.

د. عبدالله النجار



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

الجمهورية تقول

مسئولية مجتمع

×× منذ وقوع الحادث الإرهابى بالاقصر.. والمجتمع المصرى بكل طوائفه يضع الحادث امامه ليستخلص الدروس الايجابية التى تترجم الاصرار على عبور ما حدث.. وتضعه فى موقعه الطبيعى .. كمحنة تعرض لها شعب اصيل وصبور.. لم يجعلها تاخذ بروح العزيمة والمواجهة.. أو يتسرب إليه اليأس والقنوط. تعامل معها بحجمها الطبيعى.. بدون تهوين او تهويل تستانف سفينة الوطن الملاحة فى بحار الاستقرار والتنمية وصولا إلى ميناء الغد المامول.

×× ومما لا شك فيه أن مبادرة القائد الرئيس حسنى مبارك وتواجده فى موقع الحدث - بعد ساعات من وقوعه - يحقق بنفسه فى أوجه التقصير.. ويستمع إلى شهود العيان والاهالى والسياح الذين ادركوا بان التقصير الامنى سيعالج فورا وبكل وسيلة ممكنة ولكن الاهم هو تصميم الشعب والحكومة على مواجهة الإرهاب وملاحقة العملاء والذيول والمخططين فى نفس الوقت.. لأن الشعب يدرك بان الضربات الإرهابية ليست موجهة ضد الاستقرار وتهدف لزعزعته ولكنها تريد ان تقطع أرزاق الاف العائلات الذين يعيشون على النشاط السياحى.. وكانت ردود الفعل الصادرة من موقع الحدث.. ومن جميع انحاء مصر أن استقرار مصر لا يمكن زعزعته .. ولتقطع أيدى الجبناء.. وعلى الصعيد العالمى تذكر العالم دعوة الرئيس حسنى مبارك للتكاتف والتصدى للإرهاب فى عمل مشترك ضد الإرهاب.. وعلى حد تعبير رئيس مجلس الاتحاد الأوروبى.. لابد من تعاون دولى فعال لمكافحة الإرهاب الذى يدينه العالم الحر دون تحفظ او غموض.. ولقد اظهرت مجزرة الاقصر الهمجية بوضوح الطبيعة الإجرامية لهذه الجماعات الإرهابية التى تحترف القتل والاعتداء على الحريات العامة.. وتهدد امن واستقرار مجتمعاتها.

×× وفى ضوء ذلك كله نستطيع ان نضع لقاء د.كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ورؤساء الاحزاب المصرية لوضع وثيقة عمل للتحرك الشعبى لمواجهة الإرهاب.. بعد تاكيد الرئيس مبارك لمجلس المحافظين الخميس الماضى ان الامن القومى مسئولية المجتمع بجميع مؤسساته واحزابه.. وبعد ان جاء حادث الاقصر الإجرامى ليوحد صفوف ابناء مصر ويجمع قواهم لمواجهة شاملة لخطر الإرهاب الذى يهدد المواطن العادى فى رزقه.



المصـدر : الجمهوريـــة
التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير يومى لوزير الداخلية عن أداء ضباط السياحة

اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب

كتب ـ خالد أمين :

تابع حبيب العادلى وزير الداخلية تنفيذ أجهزة الأمن للخطة الأمنية.. تلقى العادلى تقريراً مفصلاً أمس من اللجنة الأمنية الدائمة التى أمر بتشكيلها عن أداء الضباط المكلفين لحماية المناطق السياحية الأثرية والمواقع الاستثمارية والحيوية الهامة وكذلك أداء الأكمنة الثابتة والمتحركة ودورها فى عمليات التأمين وذلك بما يتمشى مع بنود الخطة الأمنية.

وأمر وزير الداخلية اللجنة برفع تقرير يومى له عن أداء الضباط بحيث يتم لحالة كل من لا يلتزم بقواعد «الضبط والربط» التى تتضمنها الخطة الأمنية الجديدة إلى قطاع التفتيش والرقابة بالوزارة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده

كما أمر الوزير بمواصلة التدريبات والبيانات العملية للضباط والجنود بكافة قطاعات الشرطة حتى يتمكنوا من القيام بالأداء الأمنى المتميز

وشدد الوزير خلال توجيهاته التى أصدرها لقيادات الأمن أمس على ضرورة الارتقاء بمستوى التدريب وزيادة إعداد البيانات والعمليات المشتركة بين قطاعات الشرطة.

كما شدد على ضرورة التنسيق بين أجهزة الشرطة المختلفة وجهاز أمن الدولة لمواجهة كافة الجرائم.

لواء حبيب العادلى

من جانب آخر أعدت وزارة الداخلية عدداً من المقترحات لمواجهة العناصر الإرهابية الهاربة فى الخارج والتنسيق بين الدول الصديقة للضغط على هذه الدول لتسليم القيادات الإرهابية التى تقيم على أراضى هذه الدول فى أوروبا وغيرها.

وصرح مصدر أمنى بأن وزارة الداخلية ستطرح هذه المقترحات على الاجتماع الاستثنائى لوزراء الداخلية والعدل العرب الذى يعقد فى تونس فى الرابع من يناير القادم ويستمر ٣ أيام.. مشيراً إلى مشاركة أكثر من ٤٠ وزيراً للداخلية والعدل فى الاجتماع.

وأضاف المصدر أن الاجتماع سيناقش مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لاقرارها والعمل بها اعتباراً من يناير القادم.

أكد المصدر أنه فى حالة اقرار هذه الاتفاقية فإن ذلك يسهل على مصر وغيرها من البلاد العربية المطالبة بتسليم العناصر الإرهابية المقيمة فى العواصم الأوروبية وعدم منحهم حق اللجوء السياسى.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

أخطر تقرير ميداني عن حادثة البر الغربي :

ما هي تساؤلات نواب مجلسي الشعب والشورى عن الحادث الإرهابي بالأقصر؟

الخلافات الإدارية بين شرطة قنا والأقصر أحد أسباب الحادث :

كشفت اللجنة البرلمانية الخاصة التي شكلها مجلسي الشعب والشورى عن تساؤلات خطيرة خلال الجوله الميدانيه العاجله لمسرح الجريمة الارهابية بالدير البحري في الاقصر وذلك بعدما استمعوا لرجال الامن واصحاب البازارات والمرشدين السياحيين والأهالي.

وأخطر هذه التساؤلات حول الحادث الارهابي

– كانت عن الارهابيين وانتماءاتهم خاصة وإنهم امروا السائحين باللغة « الانجليزية » بأن ينبطحوا ارضا بعدما امروهم ان يتجمعوا في الجانب الايمن وظن السياح انهم يريدون التحفظ عليهم.

– الاسلوب المتميز في اطلاق النار على الراس من السلاح الآلي هو نفس الأسلوب الذي قتل به الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق.

– اين ذهب الارهابيون الذين كانوا اعلى قمة الجبل والذين شاهدهم مرشد المجموعه الالمانية في السابعة والنصف صباحا .

– من الذي عرف ان الارهابيين يختبئون في إحدى المغارات ؟

– اين جهاز اللاسلكي الذي اختطفوه والملابس السوداء التي كانوا يلبسونها وجعلت السائحين يظنون انهم من رجال الشرطه.

– لماذا أطلق الارهابيون النيران على زميلهم المصاب وهل انتحروا خاصة وان الصفة التشريحية قالت انهم مصابون في الجانب الايمن من الراس وان الاصابات من مسافة ٣ امتار؟

– اين الامن المركزي الذي كان مفترضا ان يحاصر المكان ويضرب كردونا واسعا حول المنطقة ؟!

وأكد الاعضاء ان هذه المجموعة الارهابية لابد وان تكون قد تلقت تدريبا في الخارج.

واوضح نواب مجلسي الشعب والشورى انهم لايقبلون ان يجلس زعماء الارهاب في اوربا يطلقون التصريحات ويعلنون وقوفهم خلف هذه العمليات وتساءل الاعضاء لصالح من يقتل السياح الاجانب الآمنين وأي ذنب اقترفوه وكيف يسمح لهؤلاء الارهابيين باطلاق هذه التصريحات في الخارج .

وأكد جميع اعضاء اللجنة الخاصة بانهم يطالبون هذه الدول التي يعيش فيها زعماء الارهاب احراراً بان يقتصوا ممن يمولون الارهاب ويقتلون الابرياء .

واوضحوا انهم يطالبون عمرو موسى وزير الخارجية بإجراء مباحثات مع هذه الدول في هذا الشان كما انهم ينتظرون الاجابات على هذه التساؤلات من وزير الداخلية عقب انتهاء التحقيقات ليعرف الشعب والراي العام الحقائق وتمنى الاعضاء ان تنتهي التحقيقات سريعا ليتم اعلان الحقائق حيث تحول بعض الناس في الشارع الى جنرالات يحاكمون جهاز الشرطه ويتناسوا ان هذا الجهاز قدم تضحيات وخدمات جليلة للوطن ولايمكن ان تنكر هذه التضحيات وان كانت فئه قد قصرت في اداء الواجب فإنها سوف تتلقى الجزاء الكافي على تقصيرها .

القصور الامني مازال موجودا

وتبين للجنة ان اكمنه الشرطة الحاليه مكشوفة في العراء والشمس الحارقة وبدون اماكن اعاشه مما يفقد جنود الكمين حيويتهم للتعامل

مع أى موقف طارئ وطالبت اللجنه بأن تتم وضع خريطة طيبوغرافية للمنطقة ووضع منافذها ومداخلها تحت المراقبة الاليكترونيه وتأمين العمق الصحراوى والزراعى امنيا وفقا لخطة محكمة .

لماذا وقع الحادث

واكتشفت اللجنة ايضاً ان سبب وقوع الحادث ان بعض اكمنة الشرطة كانت خالية لانها كانت محلاً لخلافات بين محافظة قنا ومدينة الاقصر من ناحية التبعية الادارية. فبعض النقاط داخل الاقصر ولكنها تتبع مديريه امن قنا

اين حساب المقصرين اداريا عن الاقصر ؟

وتسائل الاعضاء متى يتم محاسبة مجلس مدينة الاقصر الذى يحكم ويدير الاقصر من القاهرة ولايعرف شيئا عن مشاكلها ولم يكن يتفقد اى موقع وطالب النواب بمجلس جديد للمدينة يدير الاقصر من الاقصر وليس من العاصمه واجمع نائبا الاقصر يحيى شعلان واحمد الادريس على رفض استمرار هذا الامر وطالبا اللجنة بضرورة رفع الامر الى الدكتور كمال الجنزورى لإنهاء هذا الوضع الشاذ والذى انعكس سلبا على امن الاقصر ومصالح الوطن.



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧



تحية واجبة الى رجال الشرطة

لقد سعدت أمس بالدعوه الكريمة التى وجهها لى الاستاذ الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء لحضور لقائه بالساده رؤساء الاحزاب المصريه ذلك اللقاء الذى استمر حوالى ثلاث ساعات .. لقد اوضح لنا د. الجنزورى الاجراءات التى اتخذتها الحكومه من اجل تخفيف الاعباء على المواطنين وتشجيع المستثمرين وتبسيط اجراءات التقاضى ثم انتقل الى وقائع المجزره التى شهدتها الاقصر منذ حوالى اسبوعين واوضح كيف استطاع ضابطان مصريان محاصرة الارهابين وقتلهم فى المغارة التى دخلوا للاحتماء بها ثم فوجئوا بعدم وجود مخرج ثان لها .. ثم اختتم الدكتور الجنزورى حديثه موضحاً أن جهود رجال الشرطة طوال الاعوام الماضية فى مكافحة الارهاب والقضاء على الارهابين جديرة بالتقدير والاحترام .. وقبل ان ينهى حديثه الشيق اوضح د. الجنزورى ان هناك حلما كبيرا للرئيس القائد حسنى مبارك رئيس الجمهورية بأن يحقق مستقبل مشرق للمواطن المصرى من خلال انشاء مجتمعات عمرانيه جديدة فى مختلف انحاء الجمهورية مع الحرص على زيادة الانتاج ولاسيما بعد ان وصل عدد سكان مصر الى ٦٢ مليون بعد ان كان ٤٣ مليون عام ١٩٨١ عندما تولى مبارك رئاسة الجمهورية .

د. كمال الجنزورى

وبعد ان انهى د. الجنزورى حديثه استمع الى الاسئله والاستفسارات من رؤساء الاحزاب واجاب عليها بكل صراحه ووضوح .

وفى الحقيقه لقد خرجت من هذا الاجتماع وانا كلى امل فى المستقبل ولا اخفى على القارئ الكريم مدى أعجابى وتقديرى للانجازات الكبيره التى حققها الدكتور الجنزورى منذ ان تولى رئاسة مجلس الوزراء فى اوائل يناير من العام الماضى فلقد استطاع ان يُدخل مصر دائرة النمور الاقتصاديه بالرغم من المعوقات التى يضعها اعداء مصر امامها ...

فالكل يعلم ان مصر من الممكن ان تكون قوة مؤثرة فى العالم لو اتيح لها تنمية مواردها و استغلال امكاناتها فى افضل صورة



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

... من هذا المنطلق يسعى الحاقدون والموتورون على تدبير المؤمرات ضدها من خلال الارهابيين ... الافاقين .. المضللين. فقد اثبتت الاحداث الاخيرة ان الارهابي إما ممول من الخارج لتخريب الاقتصاد المصرى او مضلل بالشعارات الكاذبه والمغرضة لضرب الاقتصاد المصرى في مقتل من خلال ارهاب السائحين وضرب السياحة التى تشكل دخلا كبيرا لمصر وشعبها.

انني باسم حزب العداله الاجتماعيه إذ احيي جهود د. الجنزورى واعضاء حكومته على انجازاتهم الطيبه ونستنكر الاسترخاء الامنى الذى استشرى في عهد وزير الداخلية السابق وفي نفس الوقت فاننا نعلن عن تقديرنا الكامل لضباط وجنود الشرطه الذين ابلوا بلاءً حسنا في التصدى لاعداء الله والوطن ولايجب أن ننسى أن رجال الشرطة هم ابناؤنا او اخواننا او اباؤنا او اصدقاؤنا.

وندعو اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الجديد ان يبدأ عهده بإعادة الثقة والحب والاحترام بين الشرطة والشعب ولاشك انه قادر على تحقيق ذلك لما عرف عنه من كفاءة تمكنه من ان يلتحم سريعا مع المواطن المصرى المتلقى لفكره وقضاياه.

د. محمد عبدالعال



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

بيان الى الأمة

حزب العدالة الاجتماعية يرصد مائة ألف جنيه مكافأة لمن يدلى بمعلومات تساعد فى القبض على الإرهابيين

الى متى يستمر نزيف الدماء على ارض مصر - لقد بات واضحا ان الارهابيين مصرون على تدمير الاقتصاد القومى وتهديد نظام الحكم واضعافه مما يمهد لهم الطريق للوصول الي السلطه - ان حزب العدالة الاجتماعية انطلاقا من مسئولياته الوطنية .

فلقد قرر الحزب ان يمنح مكافأة ماليه قدرها ـ مائة الف جنيه لمن يدلى بمعلومات او بيانات تساعد فى القبض على التشكيلات الارهابية لانقاذ البلاد من خطرها وسوف يتكفل الحزب بحمايه كل من يرغب فى التقدم بهذه البيانات وسيوفر الحزب لهم فرص العمل داخل مصر او خارجها .

كما يحذر الحزب جميع الدول التى تاوى الارهابيين وتمنحهم حق اللجوء السياسى بان مصالحها فى مصر وخارج مصر سوف تكون معرضه للضرب ردا على استمرار احتضانها للارهابيين ويخص الحزب بالذكر فى هذا الاطار بريطانيا - سويسرا - النرويج - الدنمارك - وافغانستان - وباكستان - والسودان - وايران - والولايات المتحدة الامريكية . اضافة الى اسرائيل التى تقف وراء كل ذلك الخراب ..

واضاف البيان ان شباب الحزب واعضاءة قد وهبوا انفسهم للدفاع عن مصالح الوطن العليا ولن يتهاونوا فى مواجهة وضرب كل من يقف خلف العمليات الارهابية التي تهدد مصر وشعبها .

اللواء حبيب العادلى والمصالحة المطلوبة

كما يهيب الحزب باللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الجديد ان يعقد مصالحة شعبية ووطنية لتوحيد الجبهة الداخلية بين هيئة الشرطه وافراد الشعب علي النحو التالى : .

اولا : وقف التوسع فى عمليات الاشتباه فى صعيد مصر - وان كانت ضرورية فلابد ان تنتهى عمليات الفحص فى خلال ٢٤ ساعة فقط وان تكون عنابر الاحتجاز صالحة للاستخدام الادمى وبها دورات مياه نظيفة ومتسعة لعدد الافراد المراد احتجازهم . ثانيا : عدم اهانة المواطنين داخل اقسام ومراكز ونقاط الشرطه والحفاظ على كرامة المواطن من اجل دفعه الى حب رجل الشرطه لكى يتسنى له أن يكون مواطنا ايجابيا . ثالثا : تصفية جيوب وعناصر نظام الوزير السابق والقضاء على الملفقين والمزورين من اتباعه . واخيرا فان الحزب يؤكد علي ان المعركه ضد الارهاب يجب ان يتضافر فيها جهود الشعب مع الحكومه لان هؤلاء الارهابيين تقف خلفهم قوى الشر التي تسعي الي عرقلة مسيرة التقدم لمصر وشعبها في ظل قيادة الرئيس محمد حسني مبارك .



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

«الوطن العربى» أول من سألت:

من قتل الإرهابيين ؟!

كيف تم استبدال تقرير الطبيب الشرعى الخاص بالقتلى الوهميين ؟

ولايزال (الصندوق الاسود) غائبا والحقيقة ضائعة فى مذبحة الاقصر الاجرامية فبعد خروج تقرير الطبيب الشرعى والذى يكشف حقيقة موت الارهابيين – صدرت تعليمات باخفاء التقرير واصدار تقرير بديل ، أما التقرير السرى المختفى الذى اشرف على اعداده الدكتور ماجد النمر كبير الاطباء الشرعيين بالصعيد والذى حمل رقم ٦٧٨ طب شرعى قنا والذى اعد فى اكثر من ٥٤ صفحة من حجم مقاس (الايفور) او مايعادل حجم ورقة الفولسكاب .. فقد اختفى تماما .. وقد حددت أوراق التقرير المختفى ان الارهابين الخمسة وجدت جثثهم متراصة بشكل يدعو الى الدهشة والاستغراب وبطريقة هندسية تؤكد موتهم بفعل فاعل حيث ان الشكل العام لهم لايستطيع ان يقوم به احد الا التربى المتخصص فى دفن الموتى ولو كانوا قتلوا كما زعمت اجهزة الامن لو وجدوا بطريقة أخرى غير هندسية فالقتلى قتلوا فى هدوء تام ووضعوا باطمئنان على هيئتهم التى وجدوا عليها .

واستبعد التقرير السرى اقدام الارهابيين هؤلاء على الانتحار حيث اكد التقرير ان عملية الانتحار تترك رتوشا وسحابه سوداء حول مكان خروج الطلقات بينما الواقع ان اصيب كل واحد منهم بعدد لايقل عن ٣: ٧ طلقات نافذة فى منطقة البطن والراس والصدر مما يؤكد على حرص القاتل الا تستقر الطلقات فى اجسادهم حتى لايعرف اى نوع من الرصاص استخدم ونظرا لان مسافة اطلاق النار كانت على بعد يبدأ من نصف متر : ٣ امتار وقد اشار تقرير منفصل ان المغاره طولها ١٨ مترا وهى مظلمة ووجد بجوار الارهابيين عدد ٦ بنادق آليه و٢ قنبلة يدوية وعدد من المفرقعات .

والسؤال هو لماذا لم يستخدم الارهابيون القنابل والمفرقعات اذا كانت هناك مطاردة لهم ونفدت ذخيرتهم؟ ثم كيف تم قتلهم بطلقات فى الراس مباشرة والمغارة مظلمه وكيف ايضا طاردهم الضباط الذين اصيبوا بالاغماء فور سماع الرصاص كما يقول شهود العيان فى تحقيقات النيابة .. كيف ... وكيف ... وكيف .ثم لماذا ولمصلحة من يتم تشوية الحقائق واخفاء الحقيقة عن الشعب .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١٢ / ١٩٩٧

الإخفاق فى التعرف على هوية مرتكبى مذبحة الأقصر يكشف فداحة التقصير السابق

تغييرات جديدة بالداخلية تشمل ٤٨٢ ضابطاً

العادلى يصدر تعليمات مشددة لتوثيق العلاقة بين الشرطة والشعب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ١٢/ ١٩٩٧

١٥ بلاغ ضد الألفى وأسرته والأجهزة الرقابية تحصر ثروة مساعديه

كتب صلاح بديوى:

ذكرت مصادر مطلعة فى وزارة الداخلية لـ«الشعب» ان الأجهزة الأمنية تواجه صعوبة حالية فى تحديد هوية خمسة أفراد من عناصر العنف الذين لاقوا حتفهم إثر ارتكابهم لجريمة مذبحة الأقصر بعد أن أخفق رجال الشرطة الذين فحصوا جميع ملفات الأشخاص الذين تحوم حولهم شبهات أو حتى لهم علاقات بجماعات العنف او أسرهم فى التعرف على جثثهم؛ حيث تقابل رجال الامن بالآلاف من اسر هذه الجماعات فى العشرات من المدن والقرى بمصر ولم يتقدم اى مواطن حتى الآن باية معلومات تؤكد معرفته باى من المتهمين القتلة الخمسة، أما المتهم السادس فقد تعرفت إحدى الأسر على جثته، وتشير التحقيقات التى أجرتها النيابة والأجهزة الأمنية إلى فشل ذريع لأجهزة الشرطة فى عهد الألفى تجاه تتبع ظاهرة تنامى خلايا عنقودية جديدة من جماعات العنف، وذلك بفعل سياسات الاعتقال العشوائى التى شملت ٢٥ الف شخص حتى الآن ونتجت عنها أحكام قضائية ضد الالفى بصفته المشرف على الاعتقالات والتعذيب تجاوزت مائتى حكم خلال السنوات الأربع الماضية، حيث تعرض الآلاف من الابرياء للظلم بينما تكاثرت الخلايا العنقودية فى ظل المخططات العشوائية من قبل أجهزة الألفي فى مطاردتها.

وذكرت المصادر لـ«الشعب» أن الاجهزة الامنية تضع عدة احتمالات لتحديد هوية المتهمين، منها انهم عناصر تنتمى لجماعات جديدة لم يتم رصد تشكيلاتها او عناصر تم الدفع بها من الخارج او مرتزقة تم تجهيزهم بمعرفة جهات معادية. كما ان هذه الأجهزة تضع احتمالا أن يكون الشخص الذى تم التعرف على جثته لا ينتمى لمجموعة الاشخاص الخمسة مجهولى الهوية! فى وقت ينتظر ان يعلن فيه النائب العام نتائج التحقيقات خلال الأيام القليلة المقبلة. وإزاء هذه الحيرة والتخبط من قبل الأجهزة الأمنية اصدر وزير الداخلية اكبر حركة تغييرات فى مراكز ضباط الشرطة تجرى بشكل سرى شملت ٤٨٢ من الضباط، فيما تحت رتبة عميد وينتظر ان تتبع هذه التغييرات التى تمت خلال الايام الماضية حركة تكميلية اخرى تشمل أكثر من ١٥٠ لواء من مديرى الامن ورؤساء المباحث والقطاعات بالمديريات والوزارة المركزية. وبررت المصادر سرية الحركة فى إطار السياسات الأمنية المتحفظة التى ينتهجها حبيب العادلى فى محاولة منه لجمع شمل وزارته والقضاء على اللوبى الذى مكنه الألفى من الوزارة طوال الأعوام الماضية وأثبت فشله ولتمكين الضباط الذين تولوا مواقع جديدة من أداء عملهم فى هدوء.

وكانت وسائل الإعلام قد نوهت خلال الايام الماضية إلى صدور حركة تغييرات فى صفوف ضباط الشرطة خلال ساعات، ورغم تكرار النشر لم تُعلن هذه الحركة.. وعلمت «الشعب» أن الوزارة ترسل فى هدوء القرارات المتعلقة بالتغييرات فى صورة منشورات سرية للضباط، وفى اول اجتماع موسع يعقده حبيب العادلى منذ توليه مهام منصبه مع قيادات الامن تطرق الوزير لأوجه القصور والسلبيات التى تفشت بجهاز الشرطة خلال الأعوام الماضية وكشفتها حادثة الأقصر، وطالب بإعداد جيد ومدروس للخطط الامنية وضمان التنفيذ الجاد لبنود تلك الخطط ومتابعة ذلك ميدانيا وبصفة دورية، وشدد العادلى خلال حديثه على ضرورة توثيق العلاقة بين جهاز الامن والمواطنين وتقديم جميع الخدمات الأمنية لهم بسهولة ويسر ودون أية معوقات باعتبار ان ذلك هو المدخل الصحيح والحقيقى لتوطيد أواصر الصلات بين أجهزة الامن والجماهير فى إطار المواءمة بين الالتزام بالقانون وحسن المعاملة، ووجه العادلى حديثه للضباط، مؤكدا أن للامن مفهوما ونظرية واحدة وفكرا واحدا دون تفرقة او تمييز بين طبيعة عمل جميع اجهزة ورجال الشرطة باعتبارهم مسئولين جميعا عن تنفيذ القانون، بغض النظر عن طبيعة العمل المسند إليهم، مشيرا إلى انه سيتعامل مع اى قصور حتما بكل حزم وصراحة باعتبار ان المرحلة القادمة لا تحتمل ادنى إخلال بالامن القومى.

من جهة اخرى تقدم عدد من المواطنين بـ ١٥ بلاغا لاقسام الشرطة والنيابات بالقاهرة ضد وزير الداخلية السابق وعدد من أفراد أسرته اتهموهم فيها باستغلال نفوذ الألفي الأب إبان توليه لمهام منصبه كوزير للداخلية فى إلحاق اضرار ادبية ومعنوية ومادية بهم، وطالبوا فى بلاغاتهم بالتحقيق فى التجاوزات التى ارتكبت ضدهم، وتعويضات من الألفى شخصيا عن الأضرار التى لحقت بهم. وقالت مصادر بالداخلية لـ«الشعب»: إن أجهزة رقابية الآن تواصل حصرها لثروات الألفي وعدد من كبار مساعديه تمهيدا لفتح ملفاتهم المتعلقة بالثروات الطائلة التى حققوها خلال فترة توليهم المسئولية بوزارة الداخلية.



المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

الإعدام لاثنين والمؤبد لآخرين فى قضية تنظيم «طماء» الإرهابى

بعد إعادة محاكمة تنظيم «طماء» الإرهابى، قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»، بإعدام اثنين من أعضاء التنظيم، هما: محمد فوزى عبد العظيم، ومحمود مصطفى، بينما عاقبت متهمين آخرين هما: السيد مقبول، وعلى أحمد على بالأشغال الشاقة المؤبدة، كما حكمت بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الأول لوفاته.وكان المتهمون قد قضى ببراءتهم أمام دائرة سابقة، وأعترض الحاكم العسكرى على الحكم وأعيدت محاكمتهم أمام دائرة أخرى.

وفى إنذار وتحذير شديدى اللهجة، قالت المحكمة إن شعب مصر الأصيل كالنيل الخالد، لا يعرف الانحرافات الحادة، أو المغامرات غير المسئولة، وإن كل من يحاول القفز فوق الأسوار العالية، سوف يسقط فى سلة التاريخ البالية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ / ١٢ / ١٩٩٧

بلاغ جديد ضد إهمال الألفي

تقدم رجل الأعمال جهاد محمد نصر الدين الغزالي ببلاغ إلى النائب العام ضد اللواء حسن الألفي وزير الداخلية السابق، اتخذ رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٧ بالمكتب الفني للنائب العام. وهذا هو نص البلاغ:

السيد الأستاذ/ النائب العام بجمهورية مصر العربية

تحية طيبة واحتراما..

أتقدم لسيادتكم ببلاغي ضد السيد حسن الألفي وزير الداخلية بشخصه وصفته حتى يوم ١٨ من نوفمبر ١٩٩٧، حيث إن السيد حسن الألفي قد أهمل إهمالا جسيما في أداء وظيفته كمسئول عن حماية وتأمين الشعب والزائرين من السائحين مما تسبب في مصرع واغتيال عدد ٦٤ شخصا من المصريين والأجانب السائحين بالأقصر بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٧، وذلك لقصور شديد في إجراءات الحماية الأمنية والإهمال في حراسة وتأمين الأماكن السياحية والوفود القادمة لزيارتنا على الرغم من علمه العام بهذه النشاطات الإجرامية الهادفة لهدم الاقتصاد المصري وترويع الزوار الآمنين وقتلهم.

فشدد المتطرفون من ضرباتهم المتتالية ضد السائحين والمناطق السياحية التي كان آخرها هذا الحادث الأليم، وذلك رغم تأكيد سيادته في عشرات التصريحات بمحاصرة بؤر الإرهاب في جميع المناطق وإدلائه بتصريح أخير بأن الضربات الموجهة من الأجهزة الأمنية ضد هؤلاء المجرمين جعلت معظمهم يتقوقعون في منطقة المنيا وأسيوط فقط، ورغم ذلك لم يتم تأمين أهم منطقة سياحية في العالم أجمع وهي وادي الملوك والملكات بالأقصر إلا بعدد لا يتعدى «٢٠» مساعد شرطة وبدون تسليح كاف، كما هو بالشريط المذاع بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٧ بالنشرة الإخبارية بالقناة الأولى بالتليفزيون المصري، الساعة التاسعة مساء على لسان السيد اللواء رضا عبد العزيز مساعد أول الوزير للأمن العام، وفي وجود السيد حسن الألفي وهذا يؤكد إخلال سيادته بواجبات وظيفته العامة ومسئوليته الإشرافية والقصور الشديد في أدائها مما يؤدي إلى مسئوليته الكاملة بشقيها المدني والجنائي عما أدى إليه هذا القصور وهذا الإهمال.. الأمر الذي حدا بالسيد رئيس الجمهورية اتهام سيادته صراحة بالإهمال.. وهذا يفهم من قول السيد الرئيس إن كل الخطط كانت «تهريج» وكذلك قوله للسيد مساعد الوزير أنتم فشلتم.. فشلتم في رد السيد الرئيس محمد حسني مبارك على تأمين المنطقة.

ويؤكد هذا المعنى السيد رئيس الجمهورية بإقالة المشكو في حقه السيد حسن الألفي وزير الداخلية السابق واختيار بديل له.

السيد النائب العام:

أرجو التفضل بالتحقيق في بلاغي، حيث كل ما تم من اعتداءات أخيرة في منطقة الأقصر قد عاد ببالغ الضرر على شخصي ومستقبل أسرتي والعاملين بشركتي.. محتفظا بحقي في التعويضات اللازمة بشقيها المادي والمعنوي قبل سيادته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٠ من نوفمبر ١٩٩٧

جهاد محمد نصر الدين الغزالي



قارئ بريطاني: زيارة مصر واجبة حتى لا ينتصر المتطرفون

لندن ـ مكتب الاهرام: نشرت صحيفة «التليجراف» البريطانية، رسالة من قارئ بريطاني، عاد لتوه من رحلة للأقصر، قال فيها إنه لم يشعر والمجموعة التي رافقها، بانهم مهددون في اي وقت من الأوقات. وقال القارئ: إن نصيحة بعض الحكومات لمواطنيها بالابتعاد عن الأقصر، أدت إلى توقف السياحة هناك، وأضاف ان هذه النصيحة تحقق النصر للمتطرفين».



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

الجنزوري ورؤساء تحرير الصحف يناقشون اليوم معالجة قضية الإرهاب

يلتقى الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم، مع رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة والمستقلة، ومجموعة من الكتاب والصحفيين لمناقشة دور الصحافة فى معالجة قضايا الإرهاب وآثارها السلبية على المجتمع.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

أمانة المسئولية

منذ ثلاث سنوات تقريبا زاملت الاستاذ الدكتور/جاب الله على جاب الله امين عام المجلس الاعلى للآثار فى رحلة علمية او بصورة ادق فى مهمة وطنية الى مدينة الاقصر مدينة التاريخ والحضارة للمشاركة ضمن وفد من اساتذة جامعة حلوان بهدف التعرف عن قرب على المشكلات المختلفة التى تواجه هذه المدينة ودراستها دراسة علمية من مختلف الجوانب التاريخية والاثرية والسياحية والبيئية والاجتماعية فكانت هذه الزيارة الميدانية

د. صبرى عبدالسميع

التى استغرقت ثلاثة ايام ناجحة بكل المقاييس حيث عقدنا فيها ندوات واجتماعات مع مواطنى الاقصر والمقيمين فيها ومسئولى الآثار والسياحة واجهزة الحكم المحلى بها وممثلى الاجهزة الشعبية وغيرهم لمناقشة احوال المدينة ومشكلاتها والحلول المناسبة لها كان ذلك اللقاء مثمرا للغاية حيث انتهينا الى وضع العديد من التوصيات والمقترحات المهمة من اجل تطوير هذه المدينة الغالية علينا جميعا فاشتملت هذه التوصيات كما اتذكر على ضرورة الاهتمام برفع مستوى الوعى السياحى لأهل هذه المدينة والعاملين فيها انطلاقا من اهمية هذا الوعى بإعتباره خط الدفاع الاول فى المجتمع ضد حوادث الارهاب وغيره من الجوانب السلبية التى قد يرتكبها افراد المجتمع المحلى مع السائحين فتسئ الى سمعة مصر السياحية كذلك ركزنا فى دراستنا على توفير الحماية الكافية للمناطق الاثرية فى مدينة الاقصر ووضع نظام جيد لتامينها والحفاظ عليها هذا الى جانب ضرورة اخلاء منطقة البر الغربى من المساكن الموجودة بها حاليا وجعلها منطقة اثرية منفصلة تماما ولايسمح باى انشاءات سكنية فيها ولكن لا ادرى ماذا تم فيها الآن وعموما كانت توصياتنا جميعها بناءة وفى صالح المدينة نفسها كمدينة تاريخية عالمية وفى صالح ابنائها ايضا والسياحة فيها بشكل عام والحقيقة اننى سعدت جدا وتشرفت بزمالة جميع الاخوة الذين شاركونى فى هذا العمل العلمى المهم والذى اتمنى ان يواصل المجلس الاعلى للمدينة جهوده فى هذا المجال ويضع هذه المقترحات موضع التنفيذ الفعلى وان يواصل المسئولون عن تطوير هذه المدينة جهودهم خصوصا بعد ان تعرضت منذ ايام قليلة لهذا الحادث الاجرامى فى البر الغربى بمعبد حتشبسوت الذى راح ضحيته عدد من السائحين الابرياء من الجنسيات المختلفة فكشف هذا العمل اللاانسانى عن نقاط ضعف كثيرة فى خطة تامين هذه المنطقة المهمة ولذلك فإننى ارى اننا يجب ان ناخذ منه عبرة وعظة ودرس ننطلق من خلاله الى تطوير وتحسين وتامين جميع مناطقنا الاثرية بعد ان وصلت الى مرحلة خطيرة من التسيب والاهمال ولهذا فإننى اتوجه بهذه الهمسات الى استاذى الدكتور/ جاب الله الذى تولى مسئوليته الجديدة منذ فترة قصيرة وهى:

اولا: الآثار المصرية هى ثروتنا التاريخية العظيمة التى ليس فى اى دولة مثلها من دول العالم فى حاجة شديدة الى نظام حديث لتامينها وحراستها والحفاظ عليها سواء كانت فى المتاحف او فى المعارض الخارجية او فى اماكنها الطبيعية فارجو ان يتحقق ذلك بالتنسيق مع جهاز شرطة السياحة والآثار وباستخدام الوسائل والاجهزة التكنولوجية الحديثة التى تحقق هذا الهدف. كما ارجو ان يعاد النظر فى اختيار خفراء الآثار الذين يعملون على حراسة الآثار فى المناطق الاثرية المختلفة والاهتمام بتنمية الوعى لديهم وتاهيلهم وتدريبهم للوصول بهم الى اعلى مستويات الكفاءة فى الاداء وتحقيق الرقابة الفعالة عليهم.

ثانيا: آثارنا الخالدة لها احترامها ومكانتها فى انفسنا ولدى الشعوب الاخرى فهى ثروة من الصعب تعويضها فلا تدع بعثات تصوير الافلام التليفزيونية والسينمائية يعبثون بها ويتسلقون التماثيل والحوائط ويشوهون ماعليها من كتابات ونقوش مصرية قديمة كما فعلوا من قبل فيها واذا كان هناك ضرورة لتصويرها فليكن ذلك تحت رقابة واعين المسئولين عنها فى كل مكان بكل شدة وحزم وان يكون تعاملنا مع الآثار بكل حرص وعناية.

ثالثا: الاستمرار فى عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار التى مازالت لم تكتشف حتى الآن ودعم وتشجيع البعثات المختلفة لهذا الغرض لزيادة رصيدنا الاثرى الذى يمثل اضافة جديدة للمنتج السياحى المصرى.

رابعا: الخدمات السياحية فى المناطق الاثرية مازالت بحالة سيئة ولا تليق بمكانة مصر السياحية عالميا ارجو ان ياخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا من اهتمامكم الشخصى من اجل تطوير هذه المناطق وتحسينها وتجميلها حتى تكتمل الصورة الجميلة للسياحة فى مصر.

خامسا: الآثار جميعها تحتاج الى خطة مستقبلية مدروسة للكشف المستمر عليها وفحصها جيدا لتقرير حالتها اولا بأول ومتابعتها للتاكد من عدم وجود اى تصدعات بها او مؤثرات اخرى تؤثر على سلامتها وترميم وصيانة المناطق الاثرية التى تحتاج الى ذلك خاصة الآثار القبطية والاسلامية التى اغمضنا اعيننا عنها منذ فترة طويلة فالحديث عنها يطول واحوالها لا تسر اى انسان.

إننى أرى أن المسئولية كبيرة والحمل ثقيل ولكننى اعرف جيداً ان ارادتكم والحمدلله قوية وقادرة على تخطى هذه الصعاب والعبور بمناطقنا الاثرية الى مرحلة اخرى اكثر تقدما وازدهارا وامنا وحينئذ نستحق مايقال عنا كدولة صانعة لأقدم حضارة إنسانية عرفها العالم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

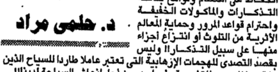
حول بعض المواقف الرسمية بعد مذبحة الأقصر

قبل ان نقدم بعض المقترحات لمواجهة الإرهاب الوافد مشاركة منا فى حفظ الأمن والنظام فى البلاد، وجدت لزاما علينا أن نبدى بعض الملاحظات السريعة، على بعض المواقف الرسمية من مشروعات مقترحة وتصريحات صادرة عن بعض المسئولين.. وضعا للأمور فى نصابها، وفيما يلى بيان ذلك:



بقلم:

د. حلمى مراد



* إن الحراسة السياحية ينبغى الا تكون علنية وبملابس الشرطة الرسمية ومع حمل الأسلحة الظاهرة.. ظنا بان هذه التعبئة العلنية توحي بالثقة والاطمئنان للسائحين الذين قدموا إلى مصر للنزهة والراحة والشعور بخلو البال من اعبائهم ومسئولياتهم، وليس للقيام بمهام وظيفية فى ظل حماية عسكرية مما يجعلهم فى حالة توتر عصبى خوفا من المخاطر التى توحى بها الحراسة المصاحبة لهم فى الحل والترحال!! بل ينبغى أن تكون الحراسة العلنية فى نقط ثابتة تتصل ببعضها البعض بقصد الحفاظ على النظام ولوائح باعة التذكارات والماكولات الخفيفة واحترام قواعد المرور وحماية المعالم الأثرية من التلوث أو انتزاع أجزاء منها على سبيل التذكار!! وليس بقصد التصدى للهجمات الإرهابية التى تعتبر عاملا طاردا للسياح الذين ما قدموا إلى مصر للتضحية بأرواحهم من أجل إنعاش السياحة لدينا!!

* وبالمثل.. فإن الإهمال الذى تجلى بسبب حادث الدير البحرى بالأقصر، بعدم وجود مستشفى مناسب للإسعاف والعلاج عند اللزوم فى هذه المنطقة سواء بالنسبة للسياح أو غيرهم من المصريين سكان المنطقة، لا يعنى أن هذه المنطقة السياحية أصبحت بؤرة عدوانية مستديمة للإرهاب بحيث تواجه بإقامة «مستشفى عالمى مزود بمطار فى الأقصر يتكلف ٤٧ مليون جنيه يضم ٣٦٠ سريرا ويستعين بالخبرات العالمية»!!، كما صرح بذلك وزير الصحة لجريدة «الأهرام» يوم الجمعة الماضية، بحيث ينفق عليه هذا المبلغ الباهظ كتقدير مبدئى، والله أعلم بكم ستتم تكلفته الفعلية عندما ينتهى تشييده وتأثيثه وتزويده بالمعدات والأجهزة اللازمة!!

وهذا المستشفى العالمى المزود بمهبط لطائرات الهليوكوبتر الذى لا يوجد له نظير فى مصر بأسرها، يوحى بأن المقصود من إنشائه فى هذه المنطقة السياحية، هو عامل مشجع للسياح على القدوم إلى مصر، فى حين أنه على العكس من ذلك يوحى بأن الأفواج القادمة من الخارج للسياحة لدينا سوف تتعرض مستقبلا لسلسلة من هذه الأحداث الإرهابية، ونود أن نطمئنهم على توافر الإسعاف والعلاج اللازمين لهم والنقل الجوى!!



ومن حقنا أن نتساءل: وماذا عن المناطق السياحية الأخرى؟! أليس من الأجدى أن ينفق هذا المبلغ الطائل على النهوض بالعديد من المستشفيات فى المناطق السياحية دون إعلان أو ضجيج؟!

* يتصور البعض أن الجريمة الإرهابية التى وقعت بالأقصر يقتصر أثرها على السياحة.. ولن يضار منها سوى أصحاب الفنادق والشركات السياحية وسكان المناطق الذين يتعيشون من وراء ازدهار السياحة، ناسين أن الاستثمارات الاقتصادية التى تعتمد على قدوم رؤوس الأموال الأجنبية سوف تتأثر بدورها بالأحداث الإرهابية.. فلن يخاطر مستثمر أجنبى برأسماله لإقامة مشروع اقتصادى فى دولة أمنها مفقود، مما يعرضه للضياع ويلحق به الخسائر!

ولكن كان موضع دهشتى أن يصرح الدكتور ممدوح البلتاجى -وزير السياحة- فى حديث له نشره باب «اهتمامات الناس» بجريدة الأهرام جاء فيه: «بأنه من عدم الأمانة وفقدان المصداقية القول بأن الحادث لم ولن يؤثر على الموسم السياحى القادم، ومع ذلك يهمنى أن أؤكد أن ذلك لن يؤثر على ولا على الاقتصاد الوطنى لأن دخل السياحة لا يذهب للخزانة العامة وأن الاقتصاد المصرى لا يقوم على دخل محصول النشاط الواحد»!!

علما بأن أرباح الفنادق وشركات السياحة تخضع للضرائب التى تدخل خزانة الدولة، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على فواتير الإقامة والطعام والمشروبات.. كما أن عجز المشروعات السياحية عن سداد مستحقات البنوك العامة المصرية يؤثر فى مقدرتها على تمويل المشروعات الاقتصادية الجديدة.. لذا لزم التنويه.

* ليست العبرة بإصدار التعليمات والأوامر فى مجال الشرطة وفقا لخطة أمنية جديدة وإنما العبرة بمراقبة تنفيذها واحترام ما تتضمنه من قواعد.. وليس أدل على ذلك من استخدام ملابس رجال الشرطة من الطرق العامة والمحال غير المرخص لها بذلك فى العديد من الجرائم لعدة سنوات خلت وفى جريمة الدير البحرى بالأقصر بحيث ظن الناس أنه لا يوجد تشريع يحرم ذلك، ثم تبين أخيرا أنه سبق صدور الأمر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٩٦ من رئيس مجلس الوزراء بصفته نائب الحاكم العسكرى العام الذى يعاقب على هذا الفعل.. ولكنه لا يحترم ولا يطبق.. أى أنه كان «نصا ميتا» بسبب الإهمال فى تنفيذه، بل التشجيع على ذلك عن طريق الأسلوب المستخدم فى تسلم الملابس الرسمية للمجندين عند انتهاء مدة تجنيدهم كعساكر شرطة درجة ثالثة باستحضار ملابس جديدة بدلا من التى يجرى «تكهينها» لتوزيعها على الجنود الجدد بدلا من الملابس الجديدة المنصرفة لهم التى يتم الانتفاع الشخصى بالتصرف فيها بوجه آخر!!

وجاء هذا العلم بوجود الأمر العسكرى المذكور بعد صدور أمر عسكرى جديد إثر وقوع جريمة الأقصر التى استخدم فيها الزى الرسمى المزيف.. وهو الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ بتشديد العقوبة على هذه الأفعال!!

والعبرة على كل حال ليست فى إصدار القوانين والأوامر العسكرية، ولكن العبرة فى أن تتخذ جميع السبل لوضعها موضع التنفيذ والاحترام وهو ما يعزز إجراء المحاكمات التأديبية لعدم التزام بعض قيادات الشرطة بأنفسهم باحترام الخطط الأمنية الموضوعة.. وهو ما يقتضى اتخاذ السبل لمراقبة التنفيذ قبل أن تقع الواقعة، ولا يكفى العقاب والمساءلة بعد وقوعها.. والله ولى التوفيق.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

التكافل مع الأقصر

الخراب الذى حل بأهالى الاقصر والعاملين فيها بسبب الكارثة الإجرامية الاخيرة يمكن ان يقل نسبياً لو فكر كل مصرى فى اقتراح بعض الإجراءات التكافلية، وفى هذا المضمار اسمحوا لى أن اقترح مايلى:

أولاً: نقل مباريات كرة القدم فى الدورى والكاس وأى مباريات أخرى خلال هذا الموسم إلى الاقصر؛ فقد يسهم ذلك فى تخفيف وطأة الخسائر لدى الفنادق ومصر للطيران والفنادق العائمة وأصحاب السيارات وباعة الهدايا والتحف، وأصحاب المراكب الشراعية والقوارب الصغيرة، وأتوقع أن يحرص أكبر عدد من مشجعى الاندية المختلفة على الذهاب للاقصر من باب التكافل مع أهالينا المتضررين من الكارثة.

بقلم:
حازم غراب

ثانياً: انتقال اجتماعات مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية من مستوى المحافظة إلى الاقصر، ولو اقتضى الأمر إصدار تشريع خاص يسمح بذلك إن كان الدستور يحتم عقد جلسات مجلسى الشعب والشورى فى مقرهما بالعاصمة.

ثالثاً: تشجيع جميع الجامعات والمدارس والمصانع والاندية الاجتماعية والجمعيات على تنظيم رحلات متعددة للطلاب والعاملين والاعضاء إلى الاقصر، وقد يكون من المناسب أن تدعم الوزارات المختلفة المسئولة عن هذه الهيئات هذه الرحلات مادياً وثقافياً.

شعرت بارتياح واحترام شديدين من جانب الإعلام الاجنبى الكثيف الذى غطى حادث الاقصر لمبادرة الرئيس مبارك شخصياً بزيارة موقع الحادث، وحرصه على الرد على أسئلة الصحفيين الاجانب بمنتهى الصراحة وسعة الصدر، وسجل الصحفيون الاجانب وخاصة التليفزيونيون منهم إعجابهم وتقديرهم لمسئولى الأمن والطيارين وموظفى البضائع فى مطار الاقصر، فقد حرصوا جميعاً على حسن وسرعة التعاون مع الإعلام الاجنبى لكى يؤدى رسالته الإخبارية على وجه السرعة، فقد انتقلت شرائط الفيديو الإخبارية ساعة بساعة عبر مطار الاقصر وبمساعدة كريمة وعالية الكفاءة إلى مطار القاهرة ومنه للبث الإعلامى المباشر عبر الاقمار الصناعية لمختلف محطات التليفزيون. عتاب بسيط أوجهه إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون لعدم تقديره لاهمية إرسال جهاز فيديو (Player) إلى محطة التقوية الموجودة بالاقصر لكى يتمكن المراسلون التليفزيونيون من إرسال الشرائط مباشرة إلى المحطة الارضية للاقمار الصناعية بالمعادى ومنها لبلادهم، وقد شكرت لوزير الإعلام عندما كان ضمن الوفد المرافق للرئيس؛ وكنت أتوقع أن يسارع اتحاد الإذاعة والتليفزيون بإرسال وحدة ميكروويف أو مجرد جهاز الفيديو المنفتر تسهيلاً للاداء الإخبارى لتليفزيون القاهرة نفسه فضلاً عن محطات التليفزيون الاجنبية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

حتى لا تتكرر مذبحة الأقصر

الشعب المصرى شعب مسالم كريم مضياف، ولن يصدق احد ان شعبا كهذا يمكن ان ينقلب بين يوم وليلة إلى وحش ينقض على ضيوفه ذبحا وتقتيلا. إننا أمام حالة مرضية، ومن السذاجة الاكتفاء بأعراضها الظاهرية لتشخيصها وعلاجها، إذ لابد من البحث بجميع ما لدينا من أجهزة وإمكانات عن أعراضها الداخلية. فالإجراءات الروتينية لم تعد تجدى ولابد من حل جذرى. نقول هذا بمناسبة حادثة الاقصر وعدد السائحين المقتولين فيها يعادل كل الاعداد فى الاحداث السابقة مجتمعة. وزارة الداخلية لها طبيعة خاصة تميزها عن بقية الوزارات، هى أن أعمالها ذات نتائج سريعة وملموسة يشعر بها المواطنون فى التو واللحظة من خلال تعاملاتهم اليومية فى المرور والجوازات واقسام الشرطة، وإما أن تلقى استحسانهم أو سخطهم. من الظلم أن نحمل وزارة الداخلية وحدها وزر ما حدث.

ومما لا شك فيه أن معظم وزراء الداخلية الذين تعاقبوا خلال فترة لم يحدث خلالها أى تغيير فى الوزارات الأخرى قد نفذوا كل ما طلب منهم تنفيذا استحق الإشادة على الملا. فعليهم تامين سلامة الكبراء وذويهم، وما اكثرهم وما أكثر تنقلاتهم، الأمر الذى يستنفد جزءا كبيرا من جهد «الداخلية» وإمكاناتها، كما بذلوا جهودا «غيرعادية» فى كل الانتخابات التشريعية والمحلية، وحتى فى انتخابات الاتحادات الطلابية، واضطروا إلى اتخاذ جميع الوسائل غير المشروعة التى أدانتها المحاكم ليأتوا بأعضاء الحزب الوطنى إلى المقاعد التشريعية على غير إرادة الشعب، وتحملوا هم وحدهم لومه وسخطه بثبات منقطع النظير. فمعظم الجالسين اليوم على هذه المقاعد -متمتعين بامتيازاتها وورونقها- مدينون لـ«الداخلية»، ورغم ذلك يسارعون اليوم إلى إدانتها والمطالبة بإقالة قياداتها عقب مذبحة الاقصر. فعلى «الداخلية» أن تتحمل وحدها وزر ما اقترفته من تزوير لإرضاء أعضاء الحزب الوطنى، ولو التزمت الحياد لوجدت من يسدى لها النصح والمشورة من ممثلين حقيقيين للشعب قبل وقوع المحظور. الظاهرة الإرهابية ازدادت فى زمن الوزير الأخير، ولكنها كانت موجودة من قبل، ولم يتمكن أى من الوزراء السابقين من استئصال شأفتها، بل على العكس ازدادت وتورمت مع الأيام وكأنها -وهذا طبيعى- اكتسبت مناعة أو حصانة ضد أسلوب الشرطة المعروف من اعتقال وقتل عشوائيين دون تفرقة بين آثمين وأبرياء. التنفيذيون والتشريعيون على علم تام بهذا الاسلوب ولم يبدوا عليه أى تحفظ ولم يجروا عليه أى تعديل، ولا يعتقد أن الوضع سيتغير مع تغيير الوزير ما لم يتغير نهج وأسلوب التعامل. ما علينا.. سنتجاوز تحليل الحادث وملابساته والواقفين خلفه فى الداخل أو فى الخارج لنقول إن الشرطة -وهى هيئة مدنية- جهاز تنفيذى أكثر منه تخطيطى، وليس من العدل أن يطلب منه مهمتى التخطيط والتنفيذ. ليس هذا قدحا فى قدرته على التخطيط، ولكنه بطبيعته وإمكاناته أقرب إلى أن يكون تنفيذيا. التخطيط لابد وأن يكون له أهله المتفرغون الذين يعكفون على تحليل جوانب المشكلة (الإرهابية) من كل زواياها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ثم وضع حلول قصيرة الأجل تخفف من وطأتها وأخرى طويلة تعمل على اجتثاث جذورها. نريد أن نقول إنه ليس بالضرورة أن يكون وزير الداخلية ضابط شرطة، بل من المفضل خاصة فى الظروف الراهنة ألا يكون كذلك، ولنا فى دول الغرب التى نأخذ عنها الكثير المثل، فهناك حتى وزير الدفاع لا يشترط أن يكون ضابط جيش. ثم أليس لدينا أطباء يتولون وزارة التعليم والتنمية الريفية؟ الشرطة والجيش أناس أولو بأس وقوة، ويجب أن يدخروا لوقت معلوم. وإذا اعتبر البعض أن هذا الاقتراح ضرب من المستحيل أو اللامعقول فلا أقل من تشكيل لجنة دائمة (أو مؤقتة» لمكافحة كل ألوان الإرهاب والخروج على القانون يشترك فيها خبراء فى القانون والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتعليم والسياحة والإعلام، وعلى أن تؤخذ توصياتها مأخذ الجد: لجنة لا تشترط أن يكون أعضاؤها من الحزب الوطنى، فمصر أم للجميع.

بقلم: د. سعيد سلامة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـــــــد

التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧



سى - ان - ان تواصل حملتها المسعورة ضد مصر

كتب ـ أمجد مصطفى:

واصلت شبكة C.N.N الأمريكية، حملتها لتشويه صورة مصر أمام شعوب العالم، أخر ما قامت به ضد مصر استغلالها لحادث الأقصر الأخير، من خلال أحد برامجها التى أذاعتها الاسبوع الماضى. قدمت فقرة بعنوان «من قال» وجاء على لسان أحد السائحين، الذين تواجدوا بالأقصر أثناء الحادث أنهم كانوا يضربون كل شىء يتحرك أمامنا. وكان السؤال أين حدث ذلك؟ وجاءت الإجابة حدث ذلك بمدينة الأقصر المصرية.

المتابعون لشبكة C.N.N لاحظوا أنها تستغل أى حادث للاساءة لمصر عبر برامجها، مستخدمة عناصر الجذب والتشويق.

يذكر أن الشبكة تقود حملة كبيرة ضد مصر منذ فترة طويلة، والدليل ان عدسة مصورى برامجها، لا تلتقط إلا سلبيات المجتمع المصرى فى كل بقعة على الأرض المصرية من الشرق الى الغرب، وأصبح السبق عندهم هو نقل أى صورة تسىء لمصر.

والدليل أن الشبكة تترك مناطق الجمال والروعة فى النيل المصرى، وتذهب الى المناطق العشوائية المطلة على النيل لترصد السلبيات، تركت ايضا شواطىء مصر الساحرة واستعرضت فى أحد برامجها مشاهد لبعض سيدات مصر وهن يسبحن بملابسهن. وكأن تغطية الأجساد شىء من العار.

كانت نفس الشبكة قد أثارت أزمة كبيرة وتاجرت بقضية الختان فى مصر بعد أن قامت بانتاج فيلم تسجيلى عن الختان فى مصر وقامت بعرضه عبر شبكتها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

هكذا تكلم «أبوحمزة» !

على مصر - لأنها إسلامية - أن تمنع السياحة وتتخلص من الدخل الناتج عنها لانها حرام!، وعلى مصر ان توقف زيارة الآثار الفرعونية كلها على الذين يدخلونها فقط بالبكاء والعويل!، لانها آثار الطواغيت، وليكن معلوما ان مصر فيها الكثير من الموارد الطبيعية التى تجعلها فى غير حاجة إلى السياحة والسياح!، فهؤلاء الذين يأتون لزيارة آثارها الفرعونية «سفراء انعدام الاخلاق فى الغرب وجواسيس»!، والاموال التى ينفقها السياح فى مصر لا يستفيد منها إلا العاهرات والقوادون واصحاب الكباريهات دون بقية المواطنين!، وعلى مصر الا تنسى ابدا هذا الامريكى الذى جاءنا وكان شاذا يخالط الصبية والغلمان وينقل لهم مرض «الايدز» المصاب به، ذلك ان كل الذين يأتون إلى مصر نسخة منه!، وإذا لم يفعلوا ما فعل فإنهم يحضون نساءنا وفتياتنا على احتراف الدعارة!

بهذا حدثنا «أبوحمزة» - وهذه كنيته - من راديو لندن الاسبوع الماضى وقد استضافه القسم العربى بهيئة الاذاعة البريطانية فى برنامجه «الرأى الآخر»!، والرجل يعمل واعظا فى مسجد من مساجد العاصمة البريطانية التى يقيم فيها اقامة دائمة، وقد اتخذها موطنا له - بعيدا عن وطنه الاصلى مصر - ويرأس جمعية اسلامية هناك اسمها «العاملون بالشريعة»، و«أبوحمزة» - اسمه الاصلى مصطفى كمال - كان ضمن المصريين الذين قاتلوا مع المجاهدين الافغان فى حربهم على قوات الاحتلال السوفييتى قبل انسحابها من افغانستان ثم انهيار الاتحاد السوفييتى ومنظومته الشيوعية بالكامل، وهى الحرب التى رعتها المخابرات المركزية الامريكية كما لم يعد خافيا على احد، وفى اطار المقاومة الامريكية الدائبة للشيوعية أينما كانت، فلم تكن رعايتها للجهاد الافغانى حبا فى المسلمين والاسلام، وقد فقد «أبوحمزة» ذراعيه فى هذه الحرب، والمستمع لآراء الرجل التى ابداها لا يكاد يصدق ان الكلام صادر من عاقل!، بل هى هلاوس مفزعة بقدر ما يكون تطبيقها العملى مذابح للسياح الاجانب عند المتحف المصرى وفى ساحة معبد حتشبسوت، وهى عينة من فكر كامل يفصح عن الشر المستطير الذى يراد لمصر فيما لو تمكن هؤلاء المتهوسون - لا قدر الله.

وقد استضاف البرنامج فى نفس الحلقة «عبدالسلام ابوخيشن» الذى كان نائبا لوزير الاوقاف الفلسطينى ويعمل هو الآخر واعظا فى احد مساجد لندن، فإذا به يفيد بان قتل السياح فى الاقصر حرام ومرفوض بالاسلام، وأكد على اهمية السياحة كمورد للعملات الحرة التى يحتاج إليها اى بلد للوفاء ببعض احتياجاته خاصة وان البعض من السياح ينفق فى يوم واحد ما يمثل دخل اسرة كاملة فى عام، واضاف الرجل ان السياحة تلعب دورا مؤثرا فى التبادل الثقافى بين الشعوب، وأنهى حديثه بانه يشك كثيرا فى ان وراء مجزرة السياح فى الاقصر جهات اجنبية لا علاقة لها بالاسلام ولا المسلمين!. وقد احدث الرأى الثانى التوازن باستنارته وعقلانيته مع نقيضه المتطرف السابق عليه، لكن هذا لم يلغ احساسى بالكارثة وقد جاء كل من الرأيين باسم الاسلام!، الذى يختلفان عليه كل هذا الاختلاف، وفى جزئية واحدة هى السياحة والسياح فى بلد اسلامى. وكلا الرجلين يعظ مسلمين فى مسجد!، قد يكون احدهما - وهو فيما بدا لى صاحب الرأى المستنير - مؤهلا للوعظ والفتيا ولكن. ماذا عن الثانى الذى وجد فى نفسه كل هذه الاهلية لوعظ المسلمين والفتوى بما افتى فى امر السياحة والسياح!، ومثله عشرات ممن نصبوا انفسهم علينا وكأنهم يكتشفون لنا الاسلام الذى لا نعرف!، وهم يعيثون فى بلادنا الاسلامية فسادا وتخريبا سواء كانوا فيها او بعيدا فى مهاجرهم، أم هم - وهو الاقرب للحقيقة - مجرد دمى تلعب بها وتحركها اصابع قوى خفية اكبر تعادى عقائد البلاد مصرة على بقائها غائبة مغيبة!.

المحرر



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٣

سنوات من الإرهاب والأدباء مازالوا يستنكرون !!

بهاء طاهر: أي كتابة إبداعية حقيقية هي طلقة ضد الإرهاب

محمد سلماوي: كيف نطلب من المبدع موقفا والدولة ترفض تدعيمه

يبدو ان الجواب الدائم والمفضل لدى المبدعين عند طرح سؤال مفاده: ماهو رد الفعل الابداعي في الاحداث الكبرى؟

يكون ان الاعمال لاتولد الا بعد انقضاء الحدث بسنوات طويلة.

ردد المبدعون ذلك كثيرا عن ظاهرة الارهاب التي بلغت ذروتها عام ١٩٨١ باغتيال الرئيس الراحل «أنور السادات» والمعروف بحادث المنصة، لتتخذ فيما بعد اشكالا عدة منذ ذلك التاريخ بين القوة والضعف لتنزل بخسائر ثقيلة على المجتمع بفعلها الاثم في حادث الأقصر الاخير.

وتأتي صيحات المبدعين مع كل حدث إرهابي جديد تستنكر وتشجب فقط ونادرا ما تتحول الى رد فعل ابداعي يرصد ويحلل ويعمل على



بهاء طاهر



محمد البساطي



محمد سلماوى



فاروق عبدالقادر

شيوع حالة من الرفض الاجتماعي لهذه الظاهرة اللعينة.

بداية يعتبر الكاتب بهاء طاهر ان كل كتابة ابداعية حقيقية هي طلقة ضد الارهاب مشيرا الي أن الابداع الحقيقي هو دعوة الى الحق والخير والجمال وهو مجموعة القيم التي تنطلق عندها رصاصات الإرهاب لذلك فانا لست معك في أن المبدعين قد قصروا في المعركة ضد الارهاب، ايضا على الطرف الاخر وهو المتلقي لهذا الإبداع الحقيقي من موسيقى وأدب وشعر ان يسقط في براثن الارهاب أو يصبح واحدا من جنوده ولذلك فان المطلب الحقيقي هو اشاعة تلك القيم التي يتبناها المبدعون في اعمالهم بنشر تلك الاعمال على اوسع نطاق والبدء منذ المراحل التعليمية الاولى للطفل الذى هو شاب المستقبل ان انمي بداخله تذوق الفنون وعادة القراءة وذلك هو الاسهام الحقيقي للمبدعين في مقاومة الارهاب وبصرف النظر عن ذلك فانني أعتقد ان كتابات المبدعين الحقيقيين خلال السنوات الاخيرة حاولت ان تغوص وراء الاسباب العميقة لنشوء ظاهرة الارهاب في المجتمع فاي رواية لروائي جيد تعطي صوره عن المجتمع بجوانبه السلبية والايجابية ولاتقتصر على المظاهر السطحية ولكنها تغوص وتحلل وترصد فهل ننتبه الى هذه الرسائل الموجودة في اعمال كتاب أمثال: سليمان فياض وجمال الغيطاني وصنع الله ابراهيم وهذه مجرد اسماء لصورة الابداع الحقيقي المعاصر.

تأييد الدولة

أما الكاتب المسرحي محمد سلماوي صاحب مسرحية «الزهرة والجنزير» التي تدور حول ظاهرة الارهاب فيرى ان المشكلة قد تكمن في دور الاجهزة الثقافية التي في كثير من الاحوال قد لاتهتم بما قدمه المبدع عن ظاهرة الارهاب وقد تحجب عن تقديمه كما حدث مع مسرحيتي «الجنزير» التي تتحدثين عنها والتي قد لايعرف القراء انها امضت اربع سنوات كاملة في ادراج الفرق المسرحية للدولة لان كل فرقة منهم خشيت تقديمها وفضلت عليها مسرحيات أخرى تعتمد على الرقص والموسيقى والغناء باعتبارها اسلم واقل مخاطرة فكيف نطلب في هذه الحالة من المبدع أو الفنان ان يتخذ موقفا ونحن كدولة نرفض تدعيم هذا الموقف أو مؤازرته.

ان المسالة في حاجة الى اعادة



المصدر : الــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : م/١٠/١٩٩٧

محمد البساطي: لكل كاتب عالمه ولن يكتب خصيصا عن الإرهاب

فاروق عبدالقادر: المبدع يخشي المواجهة حتي لا يتهم بأنه ضد الدين

تحقيق: نعمة عز الدين

نظر كاملة فى سياستنا الثقافية إزاء الارهاب وموقف الثقافة منه واجهزة الدولة مطالبة ان تكون على نفس قدر الشجاعة التى يتسم بها بعض المبدعين وبهذا نشجع بقية المبدعين ان يتجهوا هذا الاتجاه بدلا من ان يتحولوا عنه الى الصيغ الاخرى التى تتقبلها الاجهزة الثقافية بلاتردد بالإضافة الى ان التجربة العملية اثبتت ان الجمهور يرحب بمثل هذه الاعمال لانه يشعر انها قريبة منه وتتحدث عن مشاكل حياتية يعانى منها وكان الجمهور يريد ان يعلن هو الاخر موقفه من القضية التى طرحها المؤلف والتى للأسف تخشى الدولة ان تشاركه فيها.

عالم خاص

ويدافع الكاتب محمد البساطى عن احجام المبدع عن الكتابة عن الارهاب واكتفائه بالتنديد والاستنكار شارحا اننا لانستطيع ان نلوم أى مبدع سواء كان كاتبا أو روائيا أو شاعرا لم يكتب عن الارهاب لان أى رواية أو قصة تعتمد فى المقام الاول على رؤية الكاتب وعالمه الخاص وموضوعه فهو لن يكتب خصيصا عن الارهاب على الرغم من نبل الهدف ولكنه يكون ساقطا فنيا لارتباطه بلحظة مباشرة وموضوعه الآنى وهذان العنصران أعداء أى فن يستمر.

ولكن ليس معنى ذلك ان هناك تعاطفا مع ظاهرة الارهاب بل هو عدم قدرة على هذه النوعية من الكتابة الى جانب ان هذا النوع من العنف أحوج الى الدراسات وليس للاعمال الابداعية كى تحلل هذه الظاهرة وتكشف عن جذورها وتضع لها الحلول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ضباب كثيف

وأخيرا يجد الناقد فاروق عبدالقادر أن مسألة الارهاب حولها ضباب كثير بعضه جاء نتيجة موقف الدولة نفسه من مواجهة الظاهرة بين التردد والحسم لسنوات طويلة ترجع الى عامى ٧١، ٧٢؛ الى جانب التفرقة التي تنشر فى الاعلام الرسمى وتجد قبولا لدى الكثيرين من بين التنظيمات المتطرفة والمعتدلة ويمكن ان يتضح هذا فى مجمل الخطاب الرسمى للنظام بالاضافة الى عدم وجود سياسة اعلامية وثقافية وتعليمية متكاملة ومتناسقة.

كل هذه الاسباب تعد طرفا فى القضية ولكن السؤال الذى يطرح نفسه وبقوة: مدى وعى المبدع نفسه بهذه الظاهرة وحدتها فهل هو مستسلم للاعلام الرسمى ولايريد ان يواجه الموقف خشية سوء الفهم وترجمته الى موقف ضد الدين خاصة وان هناك هيئات وسلطات دينية تعطى نفسها الحق فى مصادرة الفكر.



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/ م

الخطاب الاول نوجهه للحكومة إبراء للذمة

الفاجعة الاخيرة التى وقعت فى الاقصر اصابتني بحالة من الرعب على مستقبل بلدى لانها من وجهة نظرى تشير الى ان عدوا شرسا بدأ يخطط لهدم مصر على رؤوس شعبها وعلى رؤوس العرب والمسلمين لانه ادرك وبعد دراسة متعمقة لتاريخ مصر القديم والحديث، ان بقاء مصر، ووقوفها شامخة ومن حولها اخوانها من العرب والمسلمين لن يمكن هذا العدو من الهيمنة على الشرق، الهيمنة السياسية ثم الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والثقافية.. وبذلك يسترد «مستعمراته» التى تمكنت من التحرر منه.. ثم يحولها مع الزمن الى ولايات امريكية، تضاعف من عدد الولايات المتحدة القائمة فى امريكا.

هذا المخطط الرهيب دعانى لان اتوجه بالخطاب الى حكومتنا، او بالاحرى الى حكوماتنا .. ثم الى شعبنا ثم الى الجماعات التى تفزعنا باجرامها كل يوم ودون اختيار العبارات الانيقة التى تزين بها المقالات حين تخاطب الجهات العليا.. ارجو ان يقبل المسئولون منا المصارحة فى قضية مصيرية..

أولاً: ارجو ان يكون واضحا لدى حكومتنا انها ليست المعنية باشخاصها، ولكنها معينة بذاتها، فسواء كان الرئيس مبارك، ووزراؤه، وحزبه هم الذين يحكموننا اليوم، او غيرهم فان الامر لن يغير شيئاً عند عدونا لان المقصود هو الشعب، واى حكومة تتولى امره.. فاذا اقتنعت حكومتنا بهذا، فان من واجبها ان تعد العدة لحماية جيلنا والاجيال، من بعدنا، وهذا لاشك سيحمل الحكومة الحالية عبئا ثقيلاً تنوء به الجبال.. فهل تقبل حكومتنا تحمل هذه المسئولية؟ وهل عندها استعداد للتضحية لنفسها ان لزم الامر؟ ثم هل عندها خطة محكمة طويلة النفس لمواجهة هذا الاجرام الموجه والمنظم؟

ان كانت الحكومة عندها هذا الاستعداد فعليها عرض سياستها على الشعب حتى تشركه معها فى تحمل المسئولية وتحمل التضحية.

ثانياً: ان صدق نية الحكومة فى تحمل المسئولية يقضى عليها ان ترتب بيتها اولاً، لان «فاقد الشئ لا يعطيه» وبيت الحكومة يجمع فى ردهاته المشرع والقاضى، والمنفذ،، فاذا صلح امر هؤلاء فان الحكومة ستبيت آمنة على بيتها، اما ان ظهر فيه خلل، فان اعمدته لن تحمل جدرانه «أفمن اسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أمن اسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به فى نار جهنم» فلتبدأ الحكومة فى مراجعة نفسها، وتصحيح مسارها، والتعرف على اخطائها. واصلاح امرها.

ثالثاً: ان البيت المصرى فى حاجة الى اعادة بنائه من جديد بعد ان اصيب بصدع شديد وتمزق خطير فقد تولاه فى غيبة منا اغراب عنا فأضلوه ضلالاً كبيراً فأفرز البيت شباباً فاسداً فأفسد حياتنا وشاهدنا الاجرام الذى يبدأ باقتتال الآباء والامهات والاولاد الى الاقتتال مع الوطن ومقوماته، والماثل فيما يسمى بالارهاب فاذا اردنا انقاذ امتنا فعلينا ان نتعقب الذين يتولون افساد شبابنا.. ولن نجد وسيلة لانقاذ بيوتنا الا ان نقيم هذه البيوت على تقوى من الله فيلتئم البيت من داخله، ثم ينطلق من بعد ذلك مبشراً بالحب والسلام والاخاء.

رابعا: ان المواطن الذى لا يجد له مسكنا يحتمى به لن يفكر فى حماية مسكنه الكبير الماثل فى وطنه، وقد يغرر به شيطانه ليهدم البيت الكبير على رؤوس الجميع والمواطن الذى لا يجد له زوجة يفضى اليها وتفضى اليه فلن يتورع عن الانقضاض على عرض غيره.. والمواطن الذى لا يجد له عملاً يحقق به ذاته قد يوظف نفسه لمن يعوله.. ولو كان من ألد أعداء مجتمعه، قد يوظف نفسه عند تجار المخدرات او شيوخ الارهاب، او تجار الاعراض.

فاذا أرادت الدولة حماية نفسها، وحماية شبابها فان عليها ان تكفل له سكنا، وعملا، ورزقاً حلالاً..

خامساً: لقد ثبت للجميع، ان الارهاب يتولى تنفيذه شباب دون العشرين من اعمارهم كما ثبت ان معظم الارهاب كان عائليا، وللاسف ثبت ان الارهاب تربى فى المساجد على ايدى «معلمين» .. اما زعماء الارهاب فمعظمهم يعيشون خارج مصر.. وبالتالى يسهل اصطيادهم وتعبئتهم بافكار تدعوهم لاستخدام السلاح فى مواجهة الحكومات.

اما اخطر هذا المسلسل فهم الذين يسمون «بالفقهاء» والذين صبوا افكارهم فى كتيبات تحرض على الارهاب وتمنى «المجاهدين» بالجنة والنعيم المقيم!! اما العقول المدبرة والتى لا نشك لحظة انها صاحبة المصلحة فى التخريب وسفك الدماء، فانها تعيش فى خفاء تام لانها لو ظهرت على حقيقتها لانفض هذا المسلسل عنها، وانى لا اشك لحظة ان هذه العقول تعرف اهدافها بدقة تعرف كيف تتسلل الى عقول ونفوس القيادات.

هذا المسلسل ليس وهماً ولا خيالاً، ولكنه واقع تكاد حواسنا تدركه.. واحسب ان الدولة لم يعد يخفى عليها حقيقة ومصدر الارهاب ولكنها ولظروف داخلية ودولية تحرص على اخفاء الحقائق وإبراء للذمة اقول لحكومتنا، ان تشخيصها للارهاب كان بدائيا فهى نسبته فى مطلع ظهوره الى انه من عمل صبية، ثم نسبته بعد ذلك الى قيادات عربية، ثم الى قيادات اسلامية، ثم الى دول، ولكنى أحسبها الآن ايقنت انه من تدبير عدو شرس، وان كل من تورطوا فيه حتى وان كانت - دولا - هم مخالب لهذا العدو واخطر ما دبر له هذا العدو انه احسن اختيار الفكر الذى يغذى به عقول ونفوس الذين يتولون ويقودون كتائب الارهاب فكان «الاسلام» هو الضحية .. لان الاسلام يمنح القتلى شهادة تدخلهم الجنة !! وتمنح الاحياء شرف الانتماء الى القيادات الاسلامية القديمة.. خالد بن الوليد.. او صلاح الدين الايوبى!!

وإبراء للذمة اقول ان الحكومة وللأسف حاربت طوال السنين الماضية اطراف الارهاب حاربت الشباب الصغير وتوهمت بعد صدور احكام قاتلة انها تمكنت من قتل الارهاب نفسه!! ولكنى احسبها الآن قد ايقنت انها لم تكن على صواب فى تشخيصها للحالة.

ومشاركة منا فى حماية وطننا وشعبنا واسلامنا نوصى بالتالى:

- محاولة الوصول الى مكمن الخطر وتوجيه ضربة قاصمة له وما اشك لحظة انه كامن فى عقر الموساد الامريكى.
- التعرف على القيادات الفكرية اى فقهاء الارهاب، ومحاولة تصحيح مفاهيمهم فان اصروا على موقفهم العدوانى فلتكن مواجهتهم بنفس الاسلوب.
- محاولة الوصول الى القيادات العسكرية والتعرف



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

على افكارهم ومحاولة هدايتهم فان اصروا على مواقفهم، فلنواجههم بنفس اسلوبهم.

● تركيز التوعية والتوجيه والنصيحة الصبورة للشباب المغرر به واقترح الاستعانة باصحاب التجارب السابقة، وكذلك الاستعانة بالعلماء الموثوق بهم وحتى نتعرف على افكارهم ارجو ان تطرح عليهم اسئلة فى كراسة كبيرة تتناول جوانب حياتهم نشأتهم اسرهم، دراستهم ، ارزاقهم، ثم وهذا هو الاهم تتناول افكارهم ورغباتهم ثم تعرض هذه الكراسة على علماء دين وعلماء اجتماع ليشيروا بالرأى الصحيح بشأن هؤلاء الشباب.

هذه هى مجمل اقتراحاتنا وتوصياتنا للحكومة ثم سنعقبها بإذن الله بتوصيات للشعب.. ثم نختمها بتوصيات للقيادات وللشباب المتورطين فى الاعمال الارهابية.

حسن دوح



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

الاعدام لاثنين والمؤبد لآخرين فى تنظيم طما الإرهابى

المحكمة: الإرهاب نتاج جهل الأبناء وإهمال الآباء وعجز العلماء

الشعب محاط بأسوار عالية من الأمان والتقاليد أبسطها إكرام ضيوفه

كتب ـ أحمد نبيل:

اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء احكامها فى قضية تنظيم طما الإرهابى، والذى نسب لأعضائه الخمسة الهجوم المسلح على نقطة شرطة مرور سلامون وقتل رقيب شرطة وإصابة آخرين، حيث قضت بإعدام المتهمين الثانى محمد فوزى عبدالعظيم والثالث محمود مصطفى، وبالمؤبد للرابع السيد مقبول، والخامس على احمد على.

وكانت المحكمة قد احالت فى الشهر الماضى المتهمين الثانى والثالث لفضيلة المفتى. وحددت جلسة امس للنطق بالاحكام، وحضر عدد محدود من اهالى المتهمين، وفور ان نطقت المحكمة باحكامها ضد المتهمين انهال المتهمون بالسباب على رئيس المحكمة واتهموه بالكفر.



هيئة المحكمة اثناء النطق بالحكم — [تصوير : مصطفى السنوسى]

كما قضت بانتفاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الاول بخيت عبدالرحمن سالم، والذى توفى عقب حكم سابق ببراءة اعضاء التنظيم ورفض الحاكم العسكرى التصديق، وقد صدر حكم امس برئاسة المستشار احمد صلاح بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدى بحضور هشام عبدالمعطى رئيس نيابة امن الدولة بامانة سر نبيل شهاب.

وقد خرجت حيثيات حكم المحكمة لتكشف عجز وجهل من يحتمون بشعار الاسلام وهو منهم براء، حيث قالت المحكمة انه اذا كانت ظاهرة الإرهاب ترجع اساسا إلى جهل الابناء وعجز العلماء واهمال الاباء، فقد ثبت للمحكمة بيقين ان هؤلاء المتهمين لايؤمنون بما يرفعونه من شعارات، فالاسلام فى نظرهم ليس هو الحل ولكن الحل فى وصولهم إلى كراسى الحكم وهو غاية الحل.



محمد فوزى — محمود مصطفى — السيد مقبول — على احمد

ونصحت المحكمة هؤلاء المتهمين وامثالهم من صبيان العقول واطفال الاحلام ان يكفوا عن هذا الكلام والشعارات وأن يبتعدوا عن الاوهام ويتعلموا اولا احكام الاسلام ويلتزموا بها لأن فاقد الشىء لا يعطيه.

واضافت المحكمة فى نصحها هؤلاء المتهمين من ذوى العقول المتحجرة الذين يريدون اعادة المجتمع إلى عصر ماقبل التاريخ، ان الاسلام ليس دين الزهد والتقشف



ورفض كل جديد ولكنه دين الجمال والنظافة بمعنى جمال الشكل والخلق ونظافة الظاهر والباطن والايمان بالتجديد والتطور.

وقالت المحكمة فى تحذير وانذار وجهته للمتهمين وامثالهم فى الداخل والخارج، أن شعب مصر الاصيل كالنيل الخالد ينبع من مصدر واحد ويسير فى خط مستقيم ليصب فى مصب واحد، فلا يعرف بطبيعته تلك التصرفات الشاذة والانحرافات الحادة او المغامرات غير المسئولة، واضافت ان هذا الشعب محاط بأسوار عالية من الأمان والتقاليد ابسطها اكرام ضيوفه ولهذا فان المحكمة تحذر ان كل من يحاول القفز من فوق الأسوار العالية سوف يسقط فى سلة التاريخ البالية، ويذهب إلى امه الهاوية وبئسه المربية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

حادث الأقصر: موقف الإخوان وسهام طائشة



بقلم: مصطفى مشهور

الإخوان المسلمون الملتزمون بالإسلام عقيدة ومنهاجا يستنكرون أشد الاستنكار هذه المجزرة التى حدثت فى الاقصر، وقد أصدروا بيانا بذلك، فالإسلام يحرم قتل النفس التى حرم الله قتلها بغير حق، ويعتبر ذلك من اكبر الكبائر، والإسلام يصون حرمات الافراد من نفس وعقل ودين ومال وعرض،، وقد غلظ العقوبة على من ينتهك تلك الحرمات، وهؤلاء السياح مستامنون ويلزم حمايتهم وعدم الاعتداء عليهم ولا نلتمس أى عذر لهذه الفعلة النكراء.

والإخوان المسلمون ملتزمون بهذا المنهاج فلم يشترك فرد من الإخوان فى أى حادث عنف أو قتل، وسبق أن تحدينا أن يقدم أحد حادثة واحدة اشترك فيها أخ من الإخوان، ولا يجد المغرضون سوى مقتل النقراشى باشا والمستشار الخازندار وهى حوادث فردية منذ خمسين عاما ورفضتها واستنكرتها قيادة الجماعة.

وقد تعرض الإخوان المسلمون على مر الايام إلى ضغوط وتعذيب وقتل ومع ذلك لم يفكر الإخوان فى الانتقام ممن ظلمهم لانهم باعوا أنفسهم وأموالهم لله ففوضوا أمرهم إلى الله الذى اشترى هذه الانفس فى الرد على الظالمين إن شاء عفا وإن شاء انتقم، مقتبسين ذلك من توجيه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى (ليس لك فى الأمر شىء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون).

وجماعة الإخوان قامت للدعوة إلى الله ونشر الإسلام الذى جاء للناس جميعا ليحقق لهم الخير والعزة والسعادة فى الدنيا والآخرة، فهم يدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة يبتغون وجه الله ومرضاته وطمعا فى ثوابه وجناته فلا يعملون لاغراض شخصية أو منافع مادية، وقد أوضح الإمام البنا ذلك فى قوله (نحب أن يعلم قومنا -وكل المسلمين قومنا- أن دعوة الإخوان المسلمين دعوة بريئة نزيهة فقد تسامت فى نزاهتها حتى جاوزت المطامع الشخصية واحتقرت المنافع المادية وخلفت وراءها الاهواء والاغراض ومضت قدما فى الطريق التى رسمها الحق تباك وتعالى للداعين إليه «قل هذه سبيلى أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى وسبحان الله وما أنا من المشركين) وقال أيضا: (ونحب كذلك أن يعلم قومنا أنهم أحب إلينا من أنفسنا وانه حبيب لهذه النفوس أن تذهب فداء لعزتهم إن كان فيها الفداء وأن تزهق ثمنا لمجدهم وكرامتهم ودينهم وآمالهم إن كان فيها الغناء).

وهكذا نشهد الله أن الإخوان المسلمين من أخلص المواطنين لأوطانهم ويسعون للإصلاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، ويرون أن شريعة الله هى الحل الأمثل لتحقيق هذا الإصلاح لانها من عند الله العليم الخبير بخلقه والذى يريد لهم الخير لانه بهم رؤوف رحيم. وقد تعرض ويتعرض الإخوان المسلمون لالوان من الإيذاء والظلم بسبب رفع هذا الشعار، ولكنهم يصرون على مواصلة المسيرة رغم قسوة هذه الابتلاءات، ولو أنهم كانوا يعملون لاغراض شخصية ومنافع مادية لتخلوا عنها مادامت تعرضهم لهذا العنت الشديد ولكنهم يعملون لله وابتغاء مرضاته وطمعا فى جناته.

سهام طائشة

يتعرض الإخوان بين الحين والحين لبعض السهام الطائشة التى تتميز بالكذب والتضليل فقد اعتاد كاتب فى جريدة الأهرام ان يطلق لفظ الإخوان المجرمون بدلا من الإخوان المسلمون، وكنا نترفع عن الرد عليه ملتمسين له بعض العذر لكبر سنه، ولكنه للأسف الشديد نجده يتقول على الإخوان بالنسبة لمجزرة الاقصر ويدعى أن للإخوان دورا فيها فهذا هو الذى دفعنا للرد عليه ونقول له لقد طاش سهمك، وأكد صفة الكذب والافتراء على سابق سهامك، ويؤسفنا ان تفسح جريدة الاهرام التى لها تقديرها صفحاتها لمثل هذه الافتراءات -التى تلقى بظلالها- السوداء على الجريدة.

وثمة سهم آخر لا سند له الذى نشرته مجلة روز اليوسف تدعى فيه أن الإخوان فى قطر قاموا بتمويل القتلة فى مجزرة الاقصر، ولم تقدم دليلا واحدا ولكنه الحقد والافتراء ولا نملك إلا أن نقول له غفر الله لك وعليك أن تتحرى الصدق.

وهناك من الاقلام التى تدعو إلى فصل الدين عن الدولة متاثرين بالعلمانية الغربية او بتلك الروح التى تعتبر الدين أفيون الشعوب، وتصف الإخوان بالتأسلم وتدعى أن الإخوان يعتبرون غيرهم ليسوا مسلمين، وهذا محض افتراء، فمعروف موقف الإخوان من فكر التكفير ورفضهم له.

هذه السهام وغيرها لن تنال من صفحة الإخوان المسلمين المشرقة بل إنها ستزداد مع الأيام وضوحا وإشراقا وأحسب أن الراى العام لم ولن يتأثر بهذه السهام التى ترتد نحور من أطلقها (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا).

لابد من حل جذرى

إن هذا الحادث قد أصاب مصر كلها وهزها هزة عنيفة والمفروض أن يشارك الشعب فى البحث عن حل جذرى لهذه الظاهرة، فرغم أننا لا نقر أى سبب أو عذر لهؤلاء القتلة إلا



اننا نطالب بضرورة إتمام دراسة شاملة لهذه الظاهرة من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

حقا إن ظاهرة الإرهاب موجودة فى معظم دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة ولكل قطر ظروفه الخاصة، وقد أثار انتباهى ما نشر عن ندوة فى منتدى ابن خلدون حول ظاهرة الإرهاب فى مصر منذ عام ١٩٧٢ إلى ١٩٩٧ وقد أشارت إليها جريدة «الأهالى» على لسان الاستاذ سليمان شفيق إذ يقول (والأمانة العلمية تقتضى أن اعترف بأن الفترة من ٨٢-٩٠ التى حدث فيها تراجع ملحوظ فى حوادث الإرهاب هى الفترة التى شهدت اتساع الهامش الديمقراطى وتمثيل الإخوان المسلمين فى البرلمان وزحفهم السلمى على النقابات المهنية، مما يؤكد أن سياسة احتواء وتسكين التيار الإسلامى (السلمى) فى البناء الديمقراطى تتناسب عكسيا مع العنف المتستر بالدين، ويؤكد ذلك أن بلدانا عربية قد أكدت تجاربها أن الحوار وتسكين التيار الإسلامى فى البناء الديمقراطى قد جنب تلك البلاد خطر العنف الدموى مثل دخول حزب الله وحركة أمل فى البرلمان اللبنانى والتيارات الإسلامية فى الكويت والاردن واليمن وأخيرا المغرب، فى حين شهدت الجزائر والبحرين ومصر العكس) كما أقر فى مقاله (أنه لم يتورط أى من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين فى أى حادث مسجل ضد الاقباط من عام ٧٢-٩٧) وأقول إنه لم يحدث قبل ذلك ولن يحدث بعد ذلك لعلاقة الإخوان المسلمين بالاقباط جيدة منذ عهد الإمام البنا وحتى يومنا هذا وفى الغد ايضا مهما حاول البعض تشويهها.

لقد سبق أن نبهنا إلى أن معالجة ظاهرة العنف عن طريق الأمن فقط ليس حلا سليما، فالعنف يولد العنف وذكرنا أن قضية الثأر فى الصعيد يمكن أن يكون لها دور فى نمو هذه الظاهرة، ولابد من مشاركة الشعب وإطلاق الحريات وعلاج متكامل يشترك فيه متخصصون فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية وإذا كان سيادة الرئيس وصف الأمن فى الأقصر بـ«التهريج» فالواقع أن هذه الصفة تندرج على التعليم والإعلام والاقتصاد والصحة وغيرها مما يفرز مناخا موبوءا غير صحى وتظهر له ثمار خبيثة تغذى ظاهرة العنف، لابد من إيجاد قنوات مفتوحة تقطع الطريق أمام أى عمل سرى وضرورة معالجة الاقتصاد ومشاكل الجمهور خاصة فى الصعيد. ومن الخطأ أن نلقى العبء كله على وزارة الداخلية الجديدة وكأنها تملك قوة سحرية تغير بها هذه الظاهرة وروافدها، كما أنه من الخطأ أن نحمل وزير الداخلية السابق كل المسئولية عما حدث طالما أن عوامل الإفساد قائمة فى معظم جوانب حياتنا، ففى الإعلام هذه الأفلام الاجنبية التى تتميز بالانحلال والعنف، وهذه الإعلانات الهابطة ثمن هذا التفاوت فى الدخل وتصرف بعض السفهاء فى المال العام من سرقة ونهب، ثم جعل التعليم حقل تجارب وغير مستقر مع تفريغ المناهج من القيم والاخلاق وهذه الجرائم الشاذة التى تطالعنا بها الصحف يوميا، كل هذه الامور وغيرها كتزوير الانتخابات فى كل مجال وسيطرة الحزب الحاكم على كل مقدرات الدولة لابد لها من علاج.

الإسلام هو الحل

من أجل ذلك كله يقوم الإخوان برفع راية الإسلام هو الحل لكل هذه المشاكل، لأنه من عند الله العليم الخبير بخلقه والذى يريد لهم العزة والقوة والكرامة والسعادة فى الدنيا والآخرة، ولما كانت مصر لها مكانتها وتقديرها فى العالم العربى والإسلامى وفى أفريقيا ونريد أن تكون رائدة فى استقرارها وأمنها وصلاحها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وأن يكون لها دورها الفعال فى إزالة الخلافات بين بعض الدول والسعى لتدعيم الوحدة وإقامة السوق العربية المشتركة والإسلامية أيضا، والإسهام فى رسم السياسة التى تحول دون تحكم الغرب فى مقدرات دولنا.

من أجل ذلك سيظل الإخوان يرفعون شعار الإسلام هو الحل ويدعون إليه حتى يتم الاقتناع به وسيتحملون ما يقع عليهم من ظلم.. صابرين محتسبين ومستبشرين بأن الله لن يضيعهم وأنه سينصر دينه ويعز جنده (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧

الفكـــرة بعد الســكرة!

فهمـــى هويـــدى

إذا حاولنا ان نتدبر قارعة يوم الاثنين الاسود، الذى شهد مذبحة الاقصر وانضافت به إلى دفتر احوال مصر صفحة مخزية مجللة بالدم، فسنجد انفسنا مطالبين بان نستعلى فوق الصدمة والوجيعة، واهم من ذلك ان نتسلح بقدر كاف من شجاعة المصارحة التى لاتتردد فى نقد الذات. جسامة الحدث تفرض علينا ذلك، فضلا عن كونه ـ كما سبق وبينا ـ يشكل منعطفا جديدا فى مسار نازلة العنف التى حلت بنا من حيث لا نحتسب.

وقبل ان نبحر فى ذلك الاتجاه فاننى ارجو أن نتدبر جانب التوقيت فيما جرى، لانه يثير عندى ـ كما اثار عند اخرين ـ علامة استفهام لا أملك لها جوابا، وشكوكا قوية يتعذر اغفالها، ذلك أن هدف التخريب الذى سعى إليه الذين قاموا بمذبحة الاقصر من شانه إذا حقق مراده ان يحرم مصر من دخل السياحة الذى يقدر باكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات سنويا، الأمر الذى لابد وأن يضغط على اقتصادها على نحو موجع، ويستصحب تعطيل مرفق كامل من مرافق الخدمات، وخراب بيوت عشرات الالاف من البشر الذين يعملون فى ذلك المرفق أو يتعيشون على تشغيله. من شان ذلك أيضا تشويه سمعة الاستقرار فى مصر واعطاء انطباع يوحى بانفلات الأوضاع فيها. وهو ما ينال كثيرا من حجم مصر وهيبتها.

وإذا ما لاحظنا ان هذا الجهد الذى يرمى إلى تركيع مصر اقتصاديا وتصغير حجمها سياسيا، يختار موعد تنفيذ المذبحة فى يوم افتتاح سوق لندن السياحية التى توزع فيها حصص الدول للموسم الجديد، وفى وقت تنتهج فيه مصر سياسة حازمة ونشيطة فى المجال الخارجى، فتتصدى للصلف الاسرائيلى وتنتقد التراخى الأمريكى (التواطؤ فى الواقع) وتقاطع مؤتمر الدوحة، وتحاول لملمة الصف العربى وتفعيل الدورالروسى (الشريك المفترض فى عملية السلام) ـ وفى الوقت ذاته تعارض ضرب العراق وتنسق مع سوريا والمملكة السعودية، وتهدئ وتيرة التوتر مع السودان وايران. إذا ما انتبهنا إلى ان تلك الطعنة الغادرة توجه إلى مصر فى هذه الظروف التى يتعافى فيها البلد، فان التوافق لابد أن يثير اهتمامنا وتساؤلنا، ويدعونا إلى التوجس والارتياب.

إذا لاحظنا ايضا ان مذبحة الاقصر قام بها فصيل قيادته موجودة خارج مصر (البيان الذى عثر عليه مع أحد القتلة أشار إلى ذلك صراحة)، فإن ذلك لابد أن يستدعى بدوره العديد من علامات الاستفهام الاخرى حول علاقات هؤلاء الأشخاص الموجودين خارج مصر، وليس سرا ان عناصر الجماعة الاسلامية وجدت فى عدة مناطق اكتظت بعملاء اجهزة المخابرات المختلفة، من الأمريكية إلى الاسرائيلية. ولا يحتاج المرء إلى جهد لكى يدرك أن المناطق التى تحرك فيها «المجاهدون»، من افغانستان إلى البوسنة مرورا بالشيشان (فضلا عن اوروبا بطبيعة الحال)، كانت محطات نشيطة لتلك الاجهزة، التى ماكان لها أن تترك جبهات ساخنة ومتفجرة من ذلك القبيل دون ان نكثف فيها جهودها وتبث عيونها وتزرع العملاء وتجند «الاصدقاء». بل لعلى أقول أنها لابد ان توصف بالسذاجة والغفلة إن لم تفعل ذلك.

لايستغرب فى ظل تلك الأجواء أن تحدث «اختراقات» تسعى إلى توظيف وتوجيه طاقات عناصر الجماعة الاسلامية الموجودة فى الخارج لاداء مهام معينة تخدم هدفا تكتيكيا للجماعة الاسلامية، وفى الوقت ذاته تحقق هدفا استراتيجيا للطرف المخترق. ونموذج المذبحة التى حدثت فى الاقصر يمكن أن تنطبق عليه تلك المواصفات، الامر الذى يثير شبهة وجود «فاعل معنوى»، وهو فى القانون الجنائى ذلك الطرف غير المرئى الذى يحرض ويدفع ولا ينفذ، وإنما يكل التنفيذ الفعلى إلى طرف اخر.

وهذا الذى نثير التساؤل حوله دليلنا عليه منطقى وليس ماديا، وهو محض افتراض قد لايكون له اساس من الصحة إذا ما تم تحقيق الامر، ولكننا لا نستطيع أن نستبعده ونحن نفكر فى الامر ونتدبره، لانه إذا كان علينا الا نقع فى فخ تفسير كل شئ على أنه مؤامرة، فإننا ينبغى أيضا أن نحذر من الوقوع فى فخ إلغاء فكرة وجود المؤامرة فى اى شئ.

خطأ التشخيص أم الدواء؟

إذا تجاوزنا الهواجس بعالمها المجهول، ومجال حركتنا فيها مقيد ومحدود كما رايت، فسنجد فى الملموس والمعلوم الكثير مما يمكن أن يقال. وإذا لاحظت أن المجهول هو عنصر الخارج، وأن المعلوم مجاله محيط الداخل، فلعلك تتفق معى فى أن التدبير الذى يتم فى الخارج، أيا كان مصدره، ليس له ان يحقق هدفه فى الداخل إلا إذا وجد ظرفا مواتيا واستجابة مناسبة ـ ولأنه لا سلطان لنا على الخارج، فإن الأولوية ينبغى أن توجه إلى ما نملك قدرة أكبر على صياغته والتأثير فيه، أى إلى تحصين الداخل وسد ثغراته قدر الامكان.

لايذهب أحد مثلا إلى أن ثغرات الداخل مقصود بها تلك الثغرات الامنية التى ادت إلى وقوع المذبحة ونجاح القتلة فى الانفراد بالسياح فى غيبة الشرطة. فهذا عمل اجهزة الأمن الذى لا اشك فى انها قادرة على النهوض به بحيث يؤمن السياح على النحو المنشود. لكن الذى أعنيه هو تلك الثغرات التى ادت إلى افراز ذلك الجيل الجديد من الارهابيين، الذى لايزال مستمرا فى التوالد من ناحية، كما انه يطل علينا بوجه أكثر عنفا وأشد قسوة، من ناحية ثانية.

ذلك أن احد أهم الاشارات التى ينبغى أن نلتقطها من واقعة المذبحة أن الارهاب لم يتم القضاء عليه. وإذا كان بوسعنا أن نقول مطمئنين إنه تلقى ضربات قاصمة، وهزم فى جولات متعددة، إلا أننا ينبغى أن نقر ايضا بأن جذوته لم تنطفئ بعد. فثمة تربة مازالت تفرز الشوك والمر. ولايكفى أن نستأصل النبت كلما ظهر عوده، لكننا ينبغى أن نفكر مليا فى هذه التربة متسائلين عن مصدر «العلة» فيها.

ان المريض حين يتعاطى دواء لمدة طويلة، ثم لاتظهر عليه علامات التحسن، ويظل المرض كامنا فى جسده كما هو، فلابد من وقفة بعد فترة للتساؤل عن جدوى الدواء.. وعما إذا كان هناك خطأ فى التشخيص أم لا. وفى كل الأحوال فإن استمرار تناول نفس الدواء يغدو خطأ فادحا.. وما نحن بصدده الآن يعد حالة مشابهة، فالمعركة ضد الارهاب مستمرة منذ سنوات، لكن مجتمعنا لم يشف بعد من الداء. ومايجرى فى مناطق الصعيد شاهد على ذلك، والصدمة الأخيرة لاتدع مجالا للشك فى أن الجرثومة مازالت هناك ولم تمت بعد.. الأمر الذى يدعونا إلى التساؤل عن مدى صحة تشخيص ظاهرة العنف، وعن مدى فاعلية «روشتة» العلاج التى قدمت له.

ليست لدى اجابة عن ذلك التساؤل، سوى ملاحظة النتيجة التى تقول إن العلاج لم ينجح، وان المريض تدهورت حالته. وهذا التدهور ظهر بشكل جلى فى حادث الأقصر، الذى وجدنا فيه مجموعة من الشباب جاءوا لكى يموتوا، ويقتلوا الآخرين قاصدين إراقة اكبر قدر ممكن من الدماء، ومعلنين ان هدفهم الصريح هو إشاعة الخراب والدمار. وتلك اعراض جديدة لم نشهدها فى سجل الصراع...

إزاء ذلك فإن تساؤلنا يتجاوز حدود الاستفهام عن الملابسات التى ادت إلى استمرار العنف، لكى يضيف استفهاما اخر عن الظروف التى اوصلت اولئك النفر من الشباب إلى تلك الحالة العدمية، وهى حالة خطيرة ينبغى عدم الاستهانة بها، لأن امثال أولئك اليائسين الانتحاريين ـ حتى وان ظهر منهم فرد واحد ـ يشكلون خطرا كبيرا على المجتمع، ومصدرا لكوارث يعلم الله وحده مداها.

ازعم فى هذا الصدد أن الكلام الجاد فى تحليل ظاهرة العنف وكيفية مواجهته واستئصاله لم يقل بعد. واذهب إلى أن نهج تحميل الاجهزة الأمنية كامل المسئولية عن التصدى للظاهرة من الأمور التى تحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر. ولا اعرف لماذا غابت السياسة عن المسرح حتى اننا لم نر لها دورا



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

يذكر في المواجهة. بكلام اخر فإن ضرب الارهاب واجب لاريب، وتلك من مهمات الأجهزة الأمنية الرئيسية التي لا غنى عنها. لكن سحب البساط من تحت اقدام الارهاب، وعزله وحصاره، ذلك كله لايتم إلا بعمل سياسى رشيد.

افهم انه لايوجد مجتمع بشرى يخلو تماما من العنف، لكن الجهد الذى يبذل عادة للتصدى له يستهدف أمرين، كبح جماحه حتى لايتحول إلى ترويع للآخرين أو ارهاب للمجتمع ككل، تقليص مساحة العنف عن طريق سد المنافذ المؤدية إلى نموه واستفحاله، لضمان عدم تزويده بالعناصر التى تساعده على توسيع نطاقه.

الأمر الأول يتكفل به القانون والأجهزة الأمنية وهو اقرب إلى العلاج، اما الأمر الثانى فهو مسئولية المؤسسات السياسية، وهو اقرب إلى الوقاية. ولأن الوقاية خير من العلاج، فينبغى أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالي: ماهو حجم الجهد الذى يبذل على الجبهتين؟.. والرد الحاضر عندى أن المعادلة عندنا معكوسة، بحيث ان ما يبذل على صعيد العلاج اضعاف ما نبذله على صعيد الوقاية. وهو رد سلبى فى حقيقة الأمر، لأنه يعنى أن السياسة لم تقم بالدور الرئيسى المطلوب فى مواجهة المشكلة.. ويعنى فى الوقت ذاته ان ثمة ثغرة واسعة فى خط المواجهة يتعين سدها وتداركها على وجه السرعة.

رب سائل يسال: ما الذى تستطيع أن تفعله السياسة أمام ظاهرة العنف؟

ردى أن السياسة قادرة أكثر من غيرها على تجفيف ينابيعه وإحباط مخططاته.. فبوسعها أن تستوعب طاقات الساخطين والرافضين والمتمردين والمحبطين، بان تفسح لكل منهم مكانا فى الساحة لكى يعبر عن مكنون نفسه وطموحه، من خلال الصيغ والأطر المعروفة، الأمر الذى يقنع الكافة بأن صدر الشرعية وقنواتها تتسع لكل الوان الطيف الفكرى، مادامت حركتها فى حدود القانون والدستور بطبيعة الحال. واتساع صدر الشرعية على ذلك النحو يبطل ذريعة المتوسلين باللاشرعية باعتبارها ملاذا وحلا وحيدا، ومن ثم يجذب إلى دائرة النور كثيرين من الذين تستقطبهم سراديب الظلام.

بوسع السياسة أن تقنع الساعين إلى التغيير بان امكانية تحقيق مرادهم بالوسائل السلمية والديمقراطية قائمة وليست مصادرة، الأمر الذى يحيى لدى الجميع الأمل فى انهم إذا ما التحقوا بهذه الساحة، وطرقوا الأبواب الشرعية. وارتضوا الاحتكام إلى الأمة فيما يعرضونه من فكر أو طموح، إذا هم فعلوا ذلك فقد يبلغون غايتهم. إذ القدر المتيقن أن اشاعة هذا الأمل فى امكانية التغيير السلمى هى بمثابة عصا موسى الكفيلة بابتلاع كل ما تافكه جماعات الارهاب ومن لف لفها. ولعلى اذهب إلى أن فكر الارهاب يجد فرصته الذهبية فى تربة اليأس من امكانية التغيير السلمى ومن ثم فانعاش الأمل فى هذا الاتجاه من شانه أن يجفف ذلك النبع لاريب، وعند الحد الادنى، فإن ذلك لابد أن يصرف عن جماعات الارهاب شريحة من الشباب تجد فى هذا الأمل بابا اكثر جدوى وأقل تكلفة..

شبابنا المفترى عليه

تلك مجرد نماذج لما تستطيع السياسة أن تفعله، وهناك الكثير الذى يمكن التفصيل فيه، ولا يتسع له المقام للأسف، غير أن ما ينبغى الانتباه إليه قبل أن نتجاوز هذه النقطة إلى غيرها، اننا هنا لانتحدث عن الارهابيين الذين اختاروا طريق العنف والتخريب سبيلا، أو غيرهم من الخارجين عن القانون.. فهؤلاء مكانهم فى ساحة المحاكم وليس ساحة السياسة، لكن حديثنا منصب بالدرجة الأولى على سد منافذ الارهاب والوقاية منه، وتصريف الطاقات المنصرفة إليه فى اتجاه اكثر ايجابية، يوظف فى صالح المجتمع وليس ضده.

ملف الشباب مما يحتاج إلى مراجعة وتدبر ايضا، وإذا شئنا أن نتصارح فإننى أسمح لنفسى بأن اصف التعامل مع هذا الملف بذات الوصف الذى أطلقه الرئيس مبارك على الترتيبات الأمنية فى منطقة الأقصر، لأننى لا أجد سوى «التهريج» عنوانا للموقف من موضوع الشباب. مع فارق جوهرى هو أن التهريج فى منطقة سياحية يمكن أن يعالج ويتم احتواؤه، أن لم يكن فى الموسم الحالى ففى الذى يليه. أما التهريج فى موضوع الشباب فخطورته تكمن فى انه يمثل عبثا بالمستقبل كله.

لقد قلت فى المقال السابق أن شبابنا يتركون للنمو فى مختلف العشوائيات الثقافية، وأن الدولة والسياسة لاتصادف أيا منهم إلا حين يصبح قاتلا او قتيلا. أما قبل ذلك فلا أحد يلقى له بالا أو يهتم به. لا فى المدرسة ولا فى البيت ولا فى الاعلام ولا فى المؤسسات والأحزاب السياسية ولقد اختزل النشاط الشبابى فى مصر فى كرة القدم، وفى كيان تعرفه الجامعات باسم جماعة «حورس»، بلا طعم ولا رائحة ولا هدف، غاية ما تفعله انها تنظم الرحلات الترفيهية بين الحين والآخر للطلاب والطالبات. والنتيجة أن قطاع الشباب يعانى من فراغ رهيب، تتمدد فيه وترتفع كيفما شاءت جماعات التطرف والارهاب. وحين يقترن الفراغ بالاحباط فان الحصيلة تكون أسوأ. وبين يدى تل من الخطابات التى بعث بها عدد كبير من طلاب الجامعات عبروا فيها عن شعورهم بالاحباط واليأس، بسبب ماجرى من تجاوزات أثناء انتخابات الاتحادات الطلابية فى الأسابيع الأخيرة، وهى المتنفس بالغ التواضع، الذى يتيح للطلاب أن يشعروا بانهم يشاركون فى شئ، وهو ما حرموا منه، بصورة غير مبررة. وليس خافيا على كل ذى عقل رشيد أن الضغوط التى تمارس على أولئك الشباب، إذا لم توفر له منافذ شرعية بديلة يصرفون فيها جهودهم وطاقاتهم، فمن شأنها أن تشجعهم وتدفعهم دفعا للالتحاق بمنافذ أخرى غير شرعية، وخطيرة فى الأغلب. ولست أنسى رسالة كتبها طالب فى كلية هندسة عين شمس قال فيها بعد أن بث شكواه مما جرى فى كليته: الأحزاب السياسية وضعها كما نرى، والنقابات المهنية معطلة، والاتحادات الطلابية محتكرة ومغلقة، هل تعرف عنوانا لجماعة الجهاد حتى أقصده؟!

التهريج عنوان للواقع

عندى كلمة أخيرة لا استطيع أن احبسها، خارج موضوع الارهاب وداخل هم الوطن، تتعلق بمصطلح «التهريج» الذى استخدمه الرئيس مبارك فى وصف التسيب الأمنى فى الأقصر ذلك أنى احسب أن التهريج ليس وصفا لحالة الأداء فى هذا الموقع أو ذاك، لكنه فى حقيقة الأمر احد العناوين البارزة فى صفحة الواقع المصرى، حتى أننا لا نبالغ إذا قلنا أن الذين ياخذون الأمور على محمل الجد ويعطون الواجب حقه، أصبحوا استثناء فى مجتمعنا

ساضرب مثلا لذلك من واقع مؤسسة يفترض أنها نموذجية ورفيعة المستوى فى مصر، هى هيئة قناة السويس. فقد نشرت مجلة «المصور» قبل اسبوعين تقريرا حول حادث هروب السفينة التركية التى كانت محجوزا عليها فى قناة السويس، وهو الحادث الأول من نوعه فى تاريخ القناة. وأشار التقرير إلى أن لدى هيئة القناة أجهزة للتحكم الالكترونى هى الأحدث فى العالم، بحيث أنها تستطيع أن ترصد «دبيب النملة» فى مجرى القناة، كما يقال. ورغم ذلك فإن القاعدة البحرية فى بورسعيد لم تبلغ بهروب السفينة إلا بعد ساعتين من انحرافها عن مسارها، الذى يفترض أنه تم رصده بواسطة الأجهزة الالكترونية الحديثة. وتبين عند التحقيق أن السفينة سارت بسرعة ١٦ عقدة فى الساعة داخل الممر الملاحى للقناة، فى حين أن السرعة المسموح بها لاتتجاوز ٨.٥ عقدة، الأمر الذى مكن السفينة من عبور الممر فى ٤٠ دقيقة، بينما المعتاد أن تقطعه فى ٩٠ دقيقة على الأقل. وهذا التجاوز فى السرعة بدوره لم يرصده أحد ورغم أن القانون البحرى يسمح بمطاردة السفينة فى المياه الدولية مادامت هاربة، فإن أحدا لم يلاحقها ولم يكلف خاطره أن يتحرك من مكتبه، ومن ثم تركت تهرب فى أمان وسلام.

هل يختلف هذا «التهريج» فى شئ عن مثيله الذى حدث فى البر الغربى بالأقصر، لا أظن!

هل هذه حالة استثنائية فى أداء المؤسسات العامة أو دواوين الحكومة فى بلادنا؟ –

لا أظن أيضا! – بل أن ما تنشره الصحف الصباحية عن حوليات التهريج وما تحفل به تقارير الأجهزة الرقابية يوحى بان هذا السلوك قاعدة وليس استثناء، الأمر الذى يدعو كل من يهمه الأمر إلى التفكير فى كيفية انقاذ سلوك الادارة من مستنقع التهريج الذى غرق فيه.

إن أصداء القارعة ينبغى أن تبلغ آذان الجميع.



المصدر : ......الأهــــــــرام.........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٣/١٢/١٩٩٧..........

أربعة دروس من حادث الأقصر !

د. أسامة الغزالى حرب

بعد مرور أكثر من أسبوعين على الجريمة الإرهابية فى الأقصر، التى وجهت ضربة قاسية الى الإزدهار السياحى بمصر، يحق لنا - بل يجب علينا - ان نتوقف ونتساءل: ما هى الدروس التى انطوت عليها؟ وهل وعينا حقا تلك الدروس، وهل بدانا بالفعل فى الإفادة منها؟ إن حدوث مثل هذه الجرائم او الكوارث مسألة متوقعة فى كل زمان ومكان، ولكن ما يفرق مجتمعا عن أخر، هو القدرة على التعلم منها، والشجاعة فى الاعتراف بالأخطاء، والقدرة بالتالى - على التصحيح والعلاج وتجاوز أوجه النقص والقصور.

نستطيع الآن، بعد أن هدأ الغبار الذى اثاره الحادث البشع، أن نرصد أربعة دروس:

● الدرس الأول: الكفاءة والجدية فى المواجهة :

يلفت النظر هنا ان الراى العام فى مصر والعالم، التفت بشدة الى وصف الرئيس مبارك لأوضاع الأمن فى الأقصر بانها كانت "تهريجا" اى انها لم تتسم لا بالكفاءة ولا بالجدية! تلك هو التوصيف الدقيق والصادق لما جرى بالفعل! ومع أن "الكفاءة والجدية" هى أمور مطلوبة دوما، لتسيير جميع شئون حياتنا، إلا أن افتقادهما -بالذات - فى المسائل الأمنية، وخاصة فى مواجهة الظاهرة الإرهابية، ينطوى على مخاطر فادحة من نوع فقد عشرات الأرواح، وتدمير الاقتصاد، وتشويه السمعة القومية !

إن خطورة الفعل الإرهابى، بالرغم من انه - فى التحليل النهائى - فعل محدود، ينم عن ضعف مرتكبيه ويأسهم، هو انه يتسم بدرجة عالية من العشوائية فهو قد يوجه فى اى مكان، وفى اى توقيت، وباى وسيلة .. اى ان احتمالاته دائما مفتوحة بلا حدود! وفى مواجهة هذا النوع من الخطر "الهلامى" فإن الجدية والكفاءة تعنى، ليس فقط القدرة على التعامل الكفء مع الأعمال الإرهابية، وإنما تعنى ايضا ان تتوافر تلك القدرة فى كل المواقع والأماكن، وان تكون مستمرة بلا توقف او تهاون!

فالكفاءة فى التعامل مع الفعل الإرهابى، تستلزم درجة عالية من المهارات التى تكتسب بالتدريب الشاق المستمر، لأفراد منتقين ذوى قدرات عالية، مع توافر الأسلحة الملائمة، كما ترتبط تلك الكفاءة أيضا بتوافر أكبر قدر من المعلومات الصحيحة والسريعة عن العناصر والمنظمات المتورطة فى الإرهاب، وكذلك الأهداف المحتمل ان يتجه اليها الفعل الإرهابى. وبداهة، فإن توفير المعلومات الصحيحة ليس فقط مهمة الأمن الداخلى، ولكنها ايضا مهمة تشارك فيها اجهزة الخارجية، والدفاع، والمخابرات، والأمن القومى. كما ترتبط دقة وكفاية المعلومات بسلامة نظم الاتصال وتدفق المعلومات فيما بين تلك الأجهزة وبعضها البعض. والمأساة فى حادث الأقصر، انه - بصرف النظر عن توافر أو عدم توافر المعلومات - لم تحدث مواجهة بين قوى الأمن والإرهابيين، لأن القوات لم تكن موجودة أصلا، وعندما أتت فقد أتت متأخرة بعد اتمام المجزرة! وهذا ينقلنا الى العنصر التالى من عناصر "الجدية"، وهو الوجود والاستعداد فى كل المواقع مع زيادة الاستعداد فى فى الأماكن الأكثر أهمية! ولاشك ان هذا الشمول له مغزاه، وأهميته. فالفعل الإرهابى يقع فى نقطة واحدة ضيقة (أمام فندق فى شارع او فى ميدان كبير، أو فى موقع اثرى ... الخ) ولكن قدرات الأمن يتم الحكم عليها كلها من خلال المواجهة فى تلك النقطة المحدودة! ولذلك، يبعث على الأسف ان يؤدى الإخفاق فى هذا الموقع او ذاك الى التعمية عن جهود جادة قائمة فى أماكن أخرى، أو الى نسيان أعمال كبيرة قام بها رجال شجعان من أبناء الشرطة والأمن، قدموا أرواحهم فداء لوطنهم وهم يؤدون واجبهم الوظيفى. وبعبارة موجزة، فإن الإهمال أو التقصير فى موقع واحد، يؤدى الى كوارث وعواقب، تسىء الى الجهاز الأمنى كله! غير ان الحديث عن "كل المواقع" هنا، لا يقتصر - أيضا - على مواقع الأمن والحراسة المنوطة والشرطة، وإنما يقصد به كل المواقع التى يمكن أن تكون ذات صلة بمواجهة العمل الإرهابى: محطات ووسائل الاتصال، والمواصلات، ونقاط الاسعاف، والمستشفيات ...الخ. فالحدث الإرهابى عندما يقع، يلوذ الضحايا باقرب اسعاف أو مستشفى بصرف النظر عن فخامتها أو استعداداتها! وتنشأ الحاجة الفورية للاتصال العاجل من مكان الحدث ذاته او من اقرب نقطة اتصال.

والجدية والكفاءة تعنى ايضا الا تكون حالة التهيؤ والاستعداد امورا "موسمية" تتم فى فترات الاحتفالات او المناسبات أو الزيارات الرسمية، ثم تختفى بعد ذلك. ولكن ينبغى ان تكون نظاما ثابتا يخضع يوميا للمتابعة والرقابة والتطوير. ولذلك، فقد التفتت الانظار الى حقيقة أن مسرح جريمة الاقصر نفسه، كان منذ أسابيع قليلة، ميدانا لواحدة من اكفأ عمليات التأمين والحراسة، التى رافقت عرض اوبرا عايدة! ولم يخطر ببال واحد من الآلاف الذين حضروا العرض، والذين شعروا بكفاءة وانضباط الأمن فيها، أن تلك الإجراءات كانت -مثلها مثل العرض - هى أيضا نوع من "التمثيل" الذى سوف ينفض مع انفضاض العرض، وفك المسرح!

والواقع أن ظاهرة "الانضباط الموسمى" تنتشر كثيرا، وربما كانت أبرز سماتها هو ما يتلوها فورا من حالة من الفوضى التى تكاد!ان تكون شاملة! وكأن النظام والانضباط أمور ثقيلة، لا نتقيد بها إلا فى أوقات الطوارئ، ثم لا نلبث ان ننفضها عنا، و "نتحرر" منها، غير مأسوف عليها!

● الدرس الثانى : منهج جديد فى تعقب الدعم الخارجى :

يجب أن نسلم ابتداء - بانه مهما بلغت أهمية وخطورة الدعم والتأييد الذى يتلقاه الإرهابيون من الخارج، سواء كان هذا الخارج دولا واجهزة مخابرات اجنبية، او قيادات وامتدادات تنظيمية تستفيد من البيئة القانونية والاعتبارات السياسية فى بلاد أجنبية معينة، فإن اهمية هذا العنصر الخارجى، أقل بكثير من اهمية وجود الإرهابيين فى الداخل، وبالتالى لا يجوز ان نلقى اللوم على "المؤامرات الخارجية" لتبرئة الإرهابيين والمقصرين فى الداخل!

غير أنه ينبغى أيضا الا نقلل من اهمية الدعم والمساندة الخارجية التى يتلقاها الإرهابيون:

- فالدعم الخارجى، فى صورة الأموال الهائلة، والأسلحة، والمهارات التدريبية، وتسهيلات الاتصال .. الخ، يرفع امكانيات الجماعات الإرهابية، وقدرتها على توجيه الضربات فى المواقع الأكثر حساسية.

- والدعم الخارجى، بذلك المعنى، يساعد أيضا على استمرارية الأعمال الإرهابية، ويغذيها بمعين لا ينضب، لتعويض خسائرها، ويرهق بالتالى القوى المواجهة لها.

- والدعم الخارجى، يساعد القوى الإرهابية على توسيع نطاق عملياتها، والانتقال من مسرح الى اخر، ليس فقط داخل البلد الواحد، وإنما فى خارجه، والتنسيق بين تلك الجبهات. وحادث تفجير السفارة المصرية فى باكستان مثلا ليس بعيدا عن الأذهان!

- والدعم الخارجى، يساعد القوى الإرهابية أيضا - من خلال الات الدعاية والإعلام - على تقديم نفسها للراى العام الخارجى باعتبارها قوى "معارضة" تتعرض للقمع، وكذلك على أن تتنصل من مسئوليتها عن العمليات التى ترتكبها!

فى مواجهة هذا التأييد الخارجى المشبوه للارهاب، يثور التساؤل: لماذا لم تفلح حتى الآن عمليات محاصرة هذا الدعم، ولماذا تتعثر محاولات تعقب القيادات الخارجية بالإرهاب؟ هنا نعود مرة أخرى لقضية "الكفاءة" ولكن على صعيد أخر، هو الصعيد القانونى والسياسى! فكثير من تلك القيادات تحتمى بالنظم القانونية فى بلد مثل بريطانيا، والتى تحمى أى معارض سياسى مادامت لم تتوافر لديها الأدلة القانونية الدامغة على الإدانة! وللأسف، فإن توجيه الاتهام، أو حتى إصدار الأحكام، فى النظم القانونية المحلية، لا يعفى من تقديم تلك الأدلة التى تقنع السلطات القانونية فى البلاد الأجنبية. وما لم نفلح فى تقديم هذا المستوى من الأدلة والاثباتات القانونية، فإن المشكلة سوف تظل قائمة.

ومع ذلك، فإن حادث الأقصر، ينطوى على ظروف جديدة، تدفع السلطات الأجنبية - وخاصة من خلال ضغط الراى العام - الى ان تتعامل بشكل اكثر جدية، ومسئولية، مع مطالب التعاون لمواجهة الإرهاب، وذلك استنادا الى عاملين جديدين:

الأول، هو شعور الراى العام الأجنبى (كما حدث فى بريطانيا، وربما ايضا فى المانيا وسويسرا) مؤخرا، بأن أبناءهم سوف لا يكونون بمنأى عن الارهاب الذى يرعون قياداته على أرضهم! ولا يعنى ذلك أنهم سوف يتجاوزون نظمهم القانونية، ولكنهم بالتأكيد، وكما تدل على ذلك الممارسة الفعلية عندما يكونون هم الضحايا! - سوف يتعاملون بشكل اكثر واقعية وتقدير للمخاطر الإرهابية!

الثانى، هو ازدياد الشعور بأن خطر "الإرهاب" أصبح قضية عالمية، وان مواجهته ينبغى الا تكون بالخضوع له، والتراجع امامه، وإنما بالتصميم على مواجهته، والتصدى له. وهنا، فإن للإعلام دورا مهما يؤديه: وهو ان ينقل تلك الرسالة (بكفاءة وفاعلية) الى العالم كله، وان يفلح فى نقل حقيقة ان معركة الإرهابيين فى مصر، ليست مع الحكومة المصرية، ولكنها مع الشعب المصرى والمجتمع المصرى. ويقينا، فإن الهبة الشعبية فى مواجهة الإرهاب، تساعد على نقل تلك الرسالة، وعلى أن تولد - لدى المواطن الاوروبى والأجنبى عموما - روح التحدى الكامنة لديه، لمواجهة خطر لابد أنه يقتنع بأن خطرا مشتركا يهدد الجميع بلا استثناء!

● الدرس الثالث : المواجهة يجب ان تكون شاملة !

- منذ أن برزت الظاهرة الإرهابية، تبلور الاقتناع بأن مواجهتها لا يمكن ان تنجح إلا إذا كانت مواجهة شاملة، اى لا تقتصر على البعد الأمنى، وإنما يجب أن تتعداه الى أبعاد أخرى لا تقل - إن لم تزد - أهمية ! ومع ذلك، يصعب القول إن هذا الشمول فى المواجهة قد تحقق، ولايزال جهاز الأمن يتحمل العبء الاساسى فيها.

إن شمول المواجهة، يستند الى حقيقة ان الفعل الإرهابى نفسه يتجاوز ان يكون مجرد شطط لدى فرد أو قلة من الأفراد الشواذ، ولكنهم فى التحليل الأخير نتاج بيئة معينة، لها مقوماتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المميزة، وتلك البيئة هى التى افرخت - فى النهاية - الشخص الإرهابى. وشمول المواجهة معناها، ان تتجه الى تلك البيئة المفرخة للإرهاب، لا ان تتجه



فقط الى الشخص الإرهابى او العمل الإرهابى الذى هو فى الحقيقة مجرد النتاج النهائى لتلك العوامل الواسعة المتراكمة! ولذلك، فإن اجتثاث الإرهاب من جذوره، يحتم حرث تلك البيئة، وتطهيرها من الشوائب وذلك عمل أبعد ما يكون عن أن يكون عملاً بوليسيا او امنيا! فالثابت الآن ان الفقر، والبطالة، وتدنى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والتفاوت الكبير فى الثروات، تشكل البيئة الملائمة لنمو افكار التطرف والرفض الاجتماعى. ولذلك، فلاشك أن الجهود، والمشروعات الكبرى، التى تبذل الآن فى جنوب الوادى، وفى صعيد مصر، لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وتشجيع الاستثمارات، ودعم البنية الأساسية – كلها تشكل أساسا متينا، لاجتثاث جذور الإرهاب. ولكن هذا لا يكفى، فالإرهاب ينمو فى العقول والأذهان، قبل أن يتحول الى قنابل وبنادق وخناجر فى ايدى أصحابها! والثابت الآن ان فكر التطرف افلح فى التسلل عبر الفصول الدراسية، وافنية المدارس، وقاعات المحاضرات بالجامعات، وحلقات الدرس بالمساجد والزوايا، ليزرع – فى اذهان الصبية والشباب – فهما للإسلام، يجرده من إنسانيته وسماحته، ويربطه بصور بغيضة للتطرف والشطط والانغلاق، ويجعل من كراهية الآخرين، والعنف ضدهم، واجبات شرعية لا يمكن التنصل منها !

وعلينا أن نعترف، أن الجهود التى بذلت على تلك المستويات، لمواجهة الظاهرة الإرهابية، لم تزد – حتى الآن – عن ان تكون بدايات متواضعة، مايزال يعوزها الكثير من العمل الجاد والدؤوب كى تؤتى ثمارها. ومايزال العبء جسيما على أجهزة الإعلام (الصحافة – التليفزيون – الصحافة) وعلى الأجهزة الثقافية (المسرح – السينما – قصور الثقافة – دور النشر ...) ووزارة التعليم، والجامعات، ووزارة الأوقاف كما تقوم بدورها فى مواجهة الإرهاب!

وبداهة، فإن هذا العبء، لا يمكن أن تنهض به "الحكومة" وحدها وإنما يقع ايضا على عاتق المجتمع، منظماته وهيئاته وافراده. إنه – بعبارة أخرى – مهمة اساسية من مهام "المجتمع المدنى"، بما يضمه من أحزاب سياسية، ونقابات، واتحادات، وجمعيات وهيئات تطوعية. إن تلك الهيئات والتجمعات هى المعبر المباشر عن ضمير الأمة المصرية، وهى التى عليها ان تلعب دورها فى ترسيخ قيم الحوار الديمقراطى، والتعددية، والتسامح، فى مواجهة الجمود والاحتكار والتعصب!

● الدرس الرابع : تحصين السياحة المصرية !

للمرة الثانية فى اقل من عقد واحد تتعرض السياحة المصرية لخطر الاهتزاز العنيف، وتتزايد العواقب الوخيمة لهذا الخطر، مع تزايد أهمية السياحة فى الاقتصاد المصرى، خاصة بعد الطفرة التى شهدتها استثماراتها فى السنوات القليلة الماضية. بل أن جميع المؤشرات تدل على أن آفاق التوسع والازدهار لاتزال مفتوحة على مصراعيها أمام السياحة فى مصر. ولذلك، فإن حادث الاقصر (بعد حادث ميدان التحرير)، وفى ضوء خبرة الكساد السابق الذى ارتبط بحرب الخليج، وبحوادث إرهابية مماثلة .. يثير التساؤل: هل سوف تترك السياحة المصرية، هكذا!، فى مهب الريح، لتخضع – فى اى لحظة ، وبشكل عشوائى – لتلك التقلبات الخطيرة، لتعصف – فى كل مرة – بأرزاق مئات الالوف – بل وملايين المصريين ؟

لقد اضحت الحاجة ماسة لتدابير محددة، مدروسة، ومتفق عليها، لمواجهة تلك "الأزمات". فى هذا السياق جاءت قرارات حكومة الدكتور الجنزورى التى اعلنها أخيرا السيد وزير السياحة الخاصة بالبنوك (توجيهات باستمرار تمويل النشاط السياحى، وتأجيل الاقساط المستحقة على منشآت القطاع السياحى ثلاثة شهور دون أعباء جديدة) والرسوم (الغاء الرسوم المفروضة دون سند قانونى على البواخر، وفى المطارات، وتأشيرات الدخول) ورحلات الطيران (زيادة الرحلات الداخلية لشركة مصر للطيران، وتخفيض اسعارها بنسبة ٥٠٪ فى الشهور الثلاثة القادمة). وتدخل فى هذا الاطار أيضا التوجيهات التى صدرت لمؤسسات القطاع الخاص الفندقية والسياحية، لتجنب التخلص من العمالة، والمضاربة بالأسعار.

فإذا كانت تلك التدابير تمثل نموذجا لاستراتيجية ثابتة للتعامل مع ازمات السياحة، فإن هناك مجالا واسعا لعمل شعبى تشارك فى دعمه وتنظيمه الهيئات الحكومية، والمؤسسات السياحية المعنية، الا وهو: تنشيط ودفع السياحة الداخلية. فالسياحة الداخلية تمثل ثقلا اساسيا فى النشاط السياحى فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية! وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر، يسمح بإيجاد "طلب" كبير ومتنام على السياحة الداخلية. ليس فقط من جانب الطبقات المتيسرة العليا والطبقات الوسطى (التى بدأت أحوال قطاعات منها تعود للتحسن) وإنما ايضا بعض القطاعات من الطبقات العمالية التى يمكن تنظيم رحلات زهيدة لها من خلال نشاط الجمعيات والنقابات فى هذا السياق العام، الا يمكن لنا أن نتصور أن تكون تلك النكسة المؤقتة التى اصابت السياحة المصرية، فرصة لآلاف المصريين المتيسرين والأغنياء الذين يهتمون بقضاء اجازاتهم خارج مصر، لأن يوجهوا وجوههم شطر بلادهم، وأن يهتموا – هذا الموسم على الأقل – بأن يصحبوا أولادهم لزيارة الاقصر وأسوان وشواطئ البحر الاحمر وسيناء، خاصة وأن نسبة منهم ربما لم تفكر فى ذلك من قبل؟ والا يشجعهم على ذلك توافر عشرات الفنادق والمنتجعات التى اصبحت تضارع فى مستواها مثيلاتها فى البلاد السياحية المتقدمة؟ إنها فرصة لاستيعاب المحنة، ولإحداث تحول ايجابى – مطلوب ومهم – فى السياحة الداخلية المصرية!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ألا هل بلغت؟!



بقلم :
أحمد عبدالمعطى حجازى

إذا لم نفهم ان المذبحة الأخيرة التى روعنا بها الارهابيون فى الاقصر إنذار اخير جدير بان يخيفنا ويفزعنا، ويوقظنا من سباتنا الطويل، ويدفعنا إلى مواجهة شاملة للارهاب نطارد فيها فلوله، ونسحق رؤوسه وذيوله، ونكشف أكاذيبه، ونمزق اقنعته، ونجتث جذوره. إذا لم تكن المذبحة الأخيرة هذا الإنذار الأخير فنحن موتى لا نتالم ولا نتعلم، او نحن متواطئون نؤيد الارهاب فى السر، ونتبرأ منه فى العلن.

يجب ان نعترف بان هذا الارهاب الذى ابتليت به مصر لم يفاجئنا اليوم، ولم يأخذنا على غرة، بل هو يعيث فى بلادنا فسادا منذ عشرين عاما على الاقل، إذا نظرنا إليه فى طوره الاخير الذى ظهر فيه جيل جديد من الارهابيين يسمون انفسهم جماعة التكفير والهجرة، والجهاد، والجماعة الاسلامية وسواها من العصابات التى خرجت من عباءة العصابة الام، اعنى جماعة «الاخوان المسلمين» لتحيى تراثها القديم، وتواصل ما بداه الارهابيون «الإخوان» فى الاربعينيات والخمسينيات.

نعم، لقد اصبح الارهاب فى بلادنا مرضا مزمنا متوطنا كالامية، والبلهارسيا، والخرافة، والرشوة، والنفاق، والفساد، وتبديل الولاء كما تبدل الجوارب والاحذية. بل هو يبدو وكاننا قد تعودنا عليه واعترفنا بحقه فى الوجود معنا، فهو يكيل لنا الضربة تلو الضربة، منذ نجح الارهابيون فى اختطاف الشيخ الذهبى واغتياله، حتى المجزرة الاخيرة، مرورا بالاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية، واغتيال الرئيس السادات، واغتيال رئيس مجلس الشعب السابق، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك ورئيس الوزراء السابق، ووزراء الداخلية والإعلام، واغتيال رجال الامن، ورجال الفكر، والهجوم على الكنائس، وترويع المسيحيين، وقتل السياح إلى آخر هذه السلسلة المتصلة من الجرائم والمذابح التى نتلقاها واحدة بعد اخرى، فنتوجع قليلا، ثم نواصل حياتنا ببلادة اغرت الارهابيين بطلب التفاوض، والحديث عن الهدنة، وإملاء الشروط.

ولقد يظن البعض ان هذا الارهاب المزمن أصبحت له قواعد شعبية يستند إليها، ويستمد منها قوته ووجوده. لكن الذين يعرفون المصريين يعلمون علم اليقين أنهم ابرياء من الارهاب والارهابيين، لأن المصرى الذى قضى تاريخه كله يصنع الحياة فى التراب، كما يقول شاعرنا صلاح عبدالصبور فى قصيدته «موت فلاح»، يكره الموت، ويستبشع القتل، ويتالم للدجاجة وهو يذبحها فيدعو لها الله أن يهبها الصبر على ما بلاها به.

ولقد عرف العالم الاسلامى فى عصوره الماضية الارهاب والارهابيين ممثلا فى تلك الفرقة التى عرفت بالحشاشين، واتخذت لها أوكارا ومناسر فى سوريا، وايران، وزنجبار، والهند، لكنها لم تستطع ان تستوطن مصر، بل ان المصريين هم الذين قضوا على الحشاشين حين انزل بهم الظاهر بيبرس ضربته القاضية فى أواخر القرن الثالث عشر للميلاد.

وفى الاسبوع الماضى كنت فى اسوان فلم ار فيها إلا الصمت والوحشة والحداد على ضحايا المذبحة التى لوثت الارض، ومنعت الارزاق، واغلقت الاسواق، ثم خرجت من اسوان إلى مسقط راسى فى «تلا» ازور امى، واقبل يدها ليلة السابع والعشرين من رجب، فوجدت الناس غاضبين ثائرين، يلعنون الارهابيين ومن يقفون وراءهم ويبررون جرائمهم، من السياسيين المنافقين والموظفين المرتشين، فاذا كانت للارهاب قواعد، فهؤلاء هم قواعد الارهاب وركائزه.

قواعد الارهاب توجد حيث توجد القوى والمصالح التى تعلم ان بقاءها مرهون بالمناخ الذى أشاعه الارهاب، مناخ التوتر، والتوجس، والصمت، والخوف من الصراحة، والحيلولة دون كشف الحقائق، باختصار، كل القوى المعادية للديمقراطية، المذعورة من سيادة القانون وساعة المحاسبة، تؤيد الإرهاب، وتحتمى به. ومتى استطاع هذا الافعوان ان يطل براسه من جديد بعد ان سحقته الدولة فى الخمسينيات والستينيات؟ حين ضاقت الحكومة بالمعارضة، فاتخذت لنفسها حراسا من الذئاب الوليدة ظنتها تحفظ الود وتدين لها بالولاء، وإذا هى تكبر وتتوحش، وتشهر مخالبها، وتكشر عن أنيابها، وتلتهم من أطلقها اول من تلتهم.

لكن الذين يؤيدون الارهاب اليوم، ويستفيدون به ليسوا رؤوسا تخشى على نفسها الخطر، وليست لهم شجاعة تدفعهم إلى الصراحة والإعلان، وإنما هم يتوارون خلف مظهر خادع يبتزون به الجميع، فالدولة تستهين بخطرهم، والارهابيون يعرفون انهم حلفاء.

هؤلاء يحبذون كلام الارهابيين، ويرفعون شعاراتهم، وإن زعموا انهم اهل حكمة واعتدال. فالفرق بينهم وبين الارهابيين الصرحاء ان هؤلاء يرفعون السلاح ويخرجون على الدولة، اما «المعتدلون» فيستخدمون المؤسسات القائمة فى تكفير المثقفين، ومصادرة الكتب، وإشاعة الخرافة، وإثارة الفتنة الطائفية، ومقاضاة المسئول الذى يكشف الاعيبهم ويحارب اهدافهم. إنهم يستخدمون مؤسسات الدولة ليعلنوا منها ان مطالب الارهابيين حق، وكل خطئهم انهم يريدون تحقيقها بحد السلاح. وعندئذ ياتى دور الارهابيين ليبرروا الارهاب بقولهم انهم لا يرفعون السلاح إلا لان الدولة تحرمهم من حق الوجود الشرعى.

وهكذا يتكامل التطرف والاعتدال، ويصبحان وجهين لعملة رديئة واحدة.

وهل كان يمكن ان يواصل الارهاب وجوده، وان يكثف نشاطه، ويجند جيلا بعد جيل من المرتزقة وطلاب الموت إلا فى بيئة هياها له هؤلاء المعتدلون؟

انظر حولك واسمع تجد مسرحا معدا للجريمة التى ستقع، ديكورات من الخيام السوداء واللحى المرسلة والملابس المفصلة على اخر القصات الافغانية والباكستانية، وموسيقى تصويرية من الميكروفونات التى تحاصرك من امامك وورائك فى اليقظة والنوم، وفى الصحة والمرض.

واخطر ما فى الامر ان تشارك فى صنع هذه البيئة بعض مؤسسات الدولة. هنا تشعر ان الارهاب لا ياتيك من حيث تخشى وتحذر، بل ايضا من حيث تامن وتلوذ.

لقد حكم على أستاذ من اساتذة الجامعة المصريين بالتفريق بينه وبين زوجته، لانه ارتد فى نظر قضاته عن الإسلام حين مارس اختصاصه كباحث جامعى، ونشر نتيجة ابحاثه على الناس. ماذا يريد الإرهاب أكثر من هذا دليلا على أن النظام القائم نظام كافر يضم مؤسسات تحتضن الكفار والمرتدين؟ فإذا فر هذا الاستاذ إلى الخارج ليحمى نفسه من القتلة الذين حصلوا على فتوى رسمية بانه مرتد، فباى منطق نواجه الاجانب الذين يتهموننا بالاعتداء على حقوق الانسان؟ وكيف نقنع هؤلاء الاجانب بان ياتوا إلى



بلادنا سائحين مستثمرين، وفى بلادهم دليل حى، هو هذا الأستاذ اللاجىء، على أن قوانيننا لاتقيم لهذه الحقوق وزنا وانها تفرق بين الرجل وزجته لانه باحث مجتهد يمارس حقه الطبيعى فى التفكير والتعبير؟ وإذا كان الحكم هذه المرة قد صدر من هيئة رفيعة بناء على نصوص قانونية معمول بها فى مصر، ولم يصدر عن بائع سمك كما كان الأمر فى حادث اغتيال فرج فودة، فكيف نفسر ذلك لانفسنا وللآخرين؟

ولقد قرأنا جميعا ما نشرته بعض الصحف لسيد فاضل حول الجن الذين يعاشرون معنا زوجاتنا.. تصورا، وقرانا لسيد آخر أن من علامات الردة أن نرى المسلم خارجا من كنيسة. فإذا ذهبت لأؤدى واجب التهنئة فى زفافه او واجب التعزية فى رحيل صديق من أصدقائى المسيحيين وما اكثرهم، كان ذلك دليلا فى نظر هذا السيد السند على انى مرتد!

هذا الإرهاب العلنى «المقنن» هو أخطر ما فى الموضوع، وإلا فالعنف ظاهرة دولية بالفعل بلغت حد الجنون. العصابات الانفصالية فى إسبانيا ضحاياها بالمئات والآلاف. والنازيون الجدد فى ألمانيا يقتلون الاتراك. والاتراك يقتلون الاكراد. واتباع لوبين فى فرنسا يلقون بالمغاربة من نوافذ القطارات، وبعض النحل الدينية فى الولايات المتحدة تنتحر انتحارا جماعيا رجالا ونساء واطفالا، لتنتقل إلى الشمس، بعد ان اصبحت نهاية العالم وشيكة. لكننا لم نسمع عن قانون فى أوروبا او امريكا يعاقب عالما من العلماء بالتفريق بينه وبين زوجته، لأن له منهجا خاصا فى تفسير النصوص.

مشكلة الارهاب فى بلادنا ليست إذن مجرد عنف، وليست مقاومتها بالتالى واجب فريق دون فريق، وإنما هى الآن واجب المجتمع كله، وواجب الدولة بجميع مؤسساتها.

ولو أمعنا النظر فى مجزرة الاقصر لاكتشفنا ان كل شىء فيها مقصود، وان الذين خططوا لها وحددوا مكانها وزمانها ارادوا أن يحققوا اهدافا محددة مرصودة، وان العنف الوحشى الذى ارتكب فيها لم يكن مجرد انتقام مجنون او ضرب عشوائى، وإنما كان رسالة صريحة معناها ان الهدف هو هدم كياننا المادى وكياننا المعنوى ايضا.

طبعا ضرب السياحة هدف مباشر، لكن مامعنى ضرب السياحة؟ معناه تدمير خطط التنمية، وتخويف المستثمرين الاجانب، وإيقاف عجلة الإصلاح الاقتصادى التى بدا انها تدور بصورة تدعو إلى التفاؤل وتثير الحماسة فى نفوس اليائسين المحبطين. وقد خسرنا بهذه الضربة حتى الآن اكثر من ستة مليارات من الجنيهات. ولاشك أن الخسائر ستزيد، وهذا ما خطط له الإرهابيون الذين ضربوا ضربتهم فى أول الموسم السياحى، حتى لاينحصر الاثر فى فوج او فوجين، وإنما ينسحب على الموسم كله وربما تعداه.

غير ان الإرهابيين لم يقصدوا السياحة وحدها بضربتهم او الاقتصاد المصرى فحسب، بل ارادوا ان يهزوا ثقتنا بكل مؤسسات الدولة، واخطرها مؤسسة الأمن، فإذا كنت ثقتنا فى هذه المؤسسة ستهتز، فقد اصبح الطريق مفتوحا امام الفوضى، وقد اصبح المجتمع معرضا للتفكك والانهيار.

إلى جانب ان مكان المجزرة ايضا مقصود. فالبر الغربى لمدينة الاقصر، وهى طيبة عاصمة التحامسة والرعامسة ، بقعة من اكثر بقاع الارض قداسة وجلالا، عندنا وعند البشر جميعا. وقد اراد الإرهابيون تلويث هذه البقعة وتلطيخها بدماء الأبرياء، حتى تفقد صورتها المتوهجة فى الضمير الإنسانى، وتتحول إلى مسرح ملوث لمجزرة وحشية بشعة. اراد الارهابيون أن يسحبوا بشاعتهم على الحاضر والماضى معا، وان يجعلوا القداسة الجليلة ذاتها شريكا فى الجريمة المنكرة. ارادوا للمجزرة الا تنسى ابدا، لانها لم تقع فى شارع أو فندق، بل وقعت بالقرب من معبد حتشبسوت والدير البحرى، حيث لاتزال تتردد أصداء الصلوات - اليس هذا هو ما فعله الارهابيون الاسرائيليون فى الحرم الابراهيمى؟! -

باختصار اراد الارهابيون فى مذبحة الاقصر ان يهدموا مصر كلها، ويدمروا حاضرها ومستقبلها وماضيها. ومن هنا نفهم حربهم المعلنة على الامن والاقتصاد، وعلى التاريخ القديم والتاريخ الحديث، ونفهم الهدف من عبثهم هم واذنابهم فى مؤسسات التربية والتعليم، والإعلام، والتوجيه الدينى، وفى المعاهد والجامعات، والتنظيمات السياسية والنقابية. لابد إذن من لجنة لتقصى الحقائق، تراجع القوانين التى يتستر بها الارهابيون ويجعلونها سلاحا من اسلحتهم، وتحدد المؤسسات التى اخترقوها، والافكار التى يروجون لها، والوسائل التى يتوسلون بها فى نشاطهم السرى والعلنى، وتختبر ردود الفعل الجماهيرية، وموقف الرأى العام من دعايات الارهابيين لنحدد فى ضوء النتائج التى تصل إليها هذه اللجنة نوع المقاومة واشكالها واساليبها، هذه المقاومة التى ينبغى أن تقوم على خطة مرسومة، والا تكون هبة انفعالية تنطفىء بعد حين، بل تكون عملا دائبا مستمرا ينمو ويتسع، نسترد به زمام المبادرة، وندمر قواعد الارهاب، ونسحق فلوله.

الا هل بلغت؟!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١٢/١٩٩٧



جريمة الأقصر.. قراءة أخرى

بعد كل ما كتب وقيل عن حادث الاقصر البشع وتفصيلات وكيفية وقوعه واسبابه واثاره والجهات التى تقف وراءه والتى تقف بصفة عامة وراء الإرهاب وتغذيه تنظيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتشجيعاً وتدريباً وتنفيذاً هل هناك متسع للمزيد؟؟ هل هناك ما يمكن ان يقال او يكتب؟؟ وما جدوى الكتابة او القول؟؟

الإجابة الفورية والمباشرة على هذه التساؤلات هى أن الكتابة والقول — وقبلهما التفكير والتحليل والدراسة الموضوعية — أهم فى هذه المرحلة من أى وقت سابق.. الكتابة والقول مطلوبان بشدة — وقبلهما التفكير والتحليل والدراسة الموضوعية — لكى تتضح الحقائق ويزول الالتباس وتنتفى البلبلة من اى عقل قد يتبادر اليه الوهم او الشك ثم الوهن او السلبية فى المواجهة.. ومطلوبان لاستنهاض الوعى العام: الوعى الدينى المستنير الذى يلهم حقائق الإسلام كما وردت فى القران الكريم والسنة النبوية وصحيح ما اجمعت عليه الأمة الإسلامية عبر تاريخها الطويل.. والوعى الوطنى الملتحم — بل المنبعث — بالوعى الدينى الذى يدرك قدر مصر — بتسكين الدال — وقدرها — بفتح الدال — اللذين يحتمان عليها ان تكون دائماً فى الطليعة.. طليعة المواجهة لكل قوة تريد الشر بالإسلام أو المسلمين او العروبة والعرب — وكلها لايمكن الفصل بينها عضوياً.

والكتابة والقول المطلوبان ليسا — ولاينبغى ان يكونا — مجرد عبارات انشائية حماسية عاطفية تشجب وتدين وتستنكر ثم يفتر الحماس وتهدأ العواطف وتبقى الشعارات المطلقة مجرد لافتات معلقة فى الهواء سرعان ما يطيح بها اى حادث ارهابى محدود كما حدث مرات عديدة أو مريع كما حدث فى الاقصر.. ما نقصده من الكلمات هو أن نعرف الحقائق عارية بلا تزويق.. وأن نراجع واقعنا وأوضاعنا وسياساتنا ونرى إلى اى حد حققنا ما كشفت احداث الإرهاب فى السنوات الماضية من ضرورة تحقيقه فى كل المجالات من إنشاء طريق أو مد كابل تليفونى إلى إقامة وحدات سكنية إلى فتح ابواب الرزق امام العاطلين إلى تطوير مناهج وبرامج التعليم والتدريب إلى تغيير مفاهيم وأساليب الاداء فى أجهزة الدعوة والإعلام والثقافة والشباب والرياضة.. الخ..

●●●

إننا جميعاً مشغولون بما حدث.. وبالعلاج الفورى للحد من اثاره الاقتصادية على قطاع حيوى هو قطاع السياحة.. وبعلاج اخر امنى يكفل المواجهة وضمان عدم تكرار مثل هذا الحادث من خلال تغييرات شاملة فى جهاز الشرطة واضافة امكانات جديدة ووضع الخطط التامينية للمناطق السياحية وغير ذلك من الخطوات.. وبالتحرك على مستوى عالمى بهدف محاصرة عناصر الإرهاب وحرمانها من حرية الحركة والمأوى الأمن الذى توفره حكومات مختلفة تحت دعاوى واهية من الحريات وحقوق الإنسان.. وكل هذا مطلوب بشدة.. ولكنه يجب أن يكون حلقات فى سلسلة متكاملة من التحليلات والمراجعات والقرارات والسياسات التى تحرم الإرهاب من التربة الصالحة للنمو، وتحرم الفكر المتطرف الذى يقود للإرهاب من فرصة غزو عقول شبابنا . وتحرم القيادات الإرهابية فى الداخل والخارج من إمكانية تجنيد أجيال جديدة تحل محل المقبوض عليهم او التائبين والتى تجعل ما يجرى الآن من حرب تقودها عناصر الإرهاب ضد المجتمع ويقودها المجتمع للمحافظة على امنه واستقراره ورغبته فى تامين مستقبله إلى (مرحلة كانت) فى تاريخه.

إننا عندما نتامل حادث الاقصر وقبله حادث التحرير — ولا يمكن الفصل بينهما — سوف نجد أن تطوراً قد حدث فى الفكر والتخطيط والتنفيذ. وثمة أمور تسترعى الانتباه فى حادث الاقصر — بعيداً عن الوجود او القصور الامنى..

● من هذه الامور التركيز على الأماكن الاثرية السياحية المعروفة بالبعد عن المخاطر — هكذا كانت الاقصر..

● الحرص على إحداث اكبر خسائر بشرية ممكنة — راجعوا حادثى فندق اوروبا وميدان التحرير..

● الجديد فى حادث الاقصر عدة أمور..

● البقاء فى الموقع أطول وقت ممكن والاقتحام المباشر بدلاً من الفلسفة السابقة — اضرب واهرب — .

● القتل بدم بارد والتمثيل بالقتلى.. وهذا امر لايقدم عليه إلا صنفان من البشر: قتلة محترفون او شباب اجريت لهم عمليات غسيل مخ بحيث تحولوا إلى مجرد الات بشرية يتم تلقينها ادوارها واطلاقها لتقتل بلا قلب ولا حس انسانى.. وهذا أمر لم تعرفه مصر من قبل فضلاً عن ان الإسلام برىء من انتماء من يفعلون ذلك اليه..

● ان بقاء الارهابيين الخمسة طوال هذا الوقت دون ظهور ما يشير إلى شخصياتهم يشير إلى اننا امام جيل جديد من الإرهابيين وأن عملية التجنيد مستمرة..

●●●

وقد اكد الرئيس حسنى مبارك ان مواجهة الإرهاب هى مسئولية المجتمع باكمله وليست مسئولية جهاز الامن وحده.. وهذا هو فى الواقع جوهر القضية.. وقد ان الأوان لان نفتح العديد من الملفات وأن نراجعها ونجرى تقييماً حقيقياً وصادقاً لها..

● اول هذه الملفات ملف تنمية الصعيد.. كم مشروعاً منتجاً تم تنفيذه؟ كم مشروعاً خدمياً؟ كم فرصة عمل تم توفيرها؟؟ ما نسبة البطالة وما هى الحلول التى يجرى تنفيذها من قبل وحدات الإدارة المحلية والوزارات المركزية؟؟

● ثانى هذه الملفات ملف التعليم والتدريب والتوظيف معاً وهل تؤدى دورها بالكفاءة المطلوبة؟

● ملف الدعوة ودور كل وزارة معنية فيها او ماذا تفعل اللجنة العليا للدعوة التى تضم اعلى مستويات التنفيذ فى العديد من الوزارات؟؟ وكيف نستعيد الثقة المفقودة بين الاجهزة المختلفة وبين

٤٢٩٥



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الناس؟؟ وكيف نوصل الثقافة الدينية المستنيرة للقطاعات المختلفة؟؟

● ملف الدور الاجتماعي للاستثمار.. ماذا قدم رجال الأعمال من فرص عمل خلال السنوات الماضية؟ ماذا نفذوا من مشروعات خدمية.

وأخيراً.. ماذا فعلنا جميعاً ونفعل لكفالة حقوق الإنسان وأولها حقه في الحياة الكريمة؟ ماذا فعلنا لتحقيق التكافل الاجتماعي وإشاعة روح السلام الاجتماعي؟ ان الاجابة على هذه الأسئلة ـ بالعمل لا بالقول فقط ـ هي المفتاح الحقيقي لتجفيف منابع الإرهاب والقضاء عليه إلى غير رجعة.

غذاء القلوب

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون» سورة آل عمران /آية ٢٠٠



بقلم:
السيد عبدالرءوف



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

أحداث الساعة ● محمد وجدى قنديل

من وراء خفافيش الظلام ؟

● مأوى قيادات الإرهاب في بريطانيا : لماذا ؟

● من وراء «خفافيش الظلام» التي تختفي في مغارات الجبال وتتربص بالغدر في كهوف الصعيد ؟ من وراء الأيدى القذرة التي ارتكبت المذبحة البشعة في البر الغربي وتركت بصماتها بدماء الضحايا على أرض وجدران معبد الدير البحرى؟ من وراء المؤامرة السوداء التي تستهدف مصر أولا وأخيرا وتخطط للدمار والخراب وسفك الدماء وترويع الآمنين من السياح والأهالي؟ وماهو الهدف الخبيث من المجزرة الدموية التي جرت على الطريقة الجزائرية ؟

إذا كانت جريمة الأقصر (البر الغربي) قد كشفت عن شيء فهو وجه الإرهاب الأسود الذى يضمر «الخراب والدمار» وينفذ المخطط الموضوع - في الخارج - لضرب السياحة وخنق الاقتصاد المصرى .. وإذا كانت المأساة الدامية قد كشفت عن شيء فهو القصور الأمني والترهل الذى أصاب بعض قيادات الداخلية، وكذا التراخي في الإمساك بزمام المبادرة في المواجهة ضد الجماعات الارهابية ، كما كشفت عن الإهمال الجسيم والتسيب في تامين المناطق الأثرية والسياحية - مثل الدير البحرى ووادى الملكات - مع العلم بانها مستهدفة من الارهاب ..

وليس معقولا وجود وانتشار أعداد كبيرة من قوات الأمن المركزى وكمائن الأمن في البرالشرقي للأقصر بينما يبقى البر الغربي - حيث يتوافد المئات من السياح يوميا الى معبد حتشبسوت في حراسة اثنين من رجال الشرطة غير المدربين على التصدى للإرهابيين.. وليس معقولا الفراغ الأمني في وادى الملكات بعد ما انفضت احتفالات أوبرا عايدة مباشرة، وبالشكل الذى دفع القتلة الإرهابيين لتنفيذ العملية على مدى ساعة وأكثر وبدرجة أنهم كانوا يجهزون على الجرحى المصابين بالرصاص ويقومون بذبحهم والتمثيل بالجثث وبينما هم مطمئنون إلى غياب الأمن !

ووصل التراخي من جانب قيادات وضباط الشرطة في الأقصر إلى حد أنهم لم يضعوا خطة تامين كافية للمواقع الأثرية رغم أن مباحث أمن الدولة حذرت من اعتزام عناصر إرهابية القيام بحوادث تستهدف الأماكن الأثرية والسياحية .. !

وما يلفت الانتباه أن الارهابيين تصرفوا بوحشية غير مسبوقة، واخذوا وقتهم في اطلاق الرصاص والذبح الجماعي، وهو ما يتشابه مع المجازر التي تحدث في الجزائر - وهدفها الترويع والترهيب - ولذا فإن هناك احتمالا بانهم من «الأفغان المصريين» الذين تدربوا في افغانستان على «القتل بلا رحمة».. وبدليل ما كشفه اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية: أن قائد المجموعة الارهابية الذى لقى مصرعه وامكن التعرف عليه هو مدحت عبدالرحمن وسبق اعتقاله عام ٩٣ ضمن مجموعة من عناصر تنظيم «الجماعة الاسلامية» وتمكن من الهرب إلى افغانستان - بعد الافراج عنه - ولكنه عاد متسللا في عام ٩٦ واختفى في منطقة الجبل الشرقي في أسيوط وصار من خفافيش الظلام.. وكان يقوم بنقل الأدوات والمعدات التي تستخدمها عناصر الجماعة داخل طرود من باكستان إلى القياديين الهاربين في السودان !

والواضح أولا من عملية الأقصر هو إثارة الفزع بين السياح وضرب موسم السياحة الشتوى في مصر في ذروة البداية في نوفمبر - وكانت التقديرات تشير إلى أن الموسم الجديد سيحقق رقما قياسيا بالوصول إلى أربعة



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ملايين سائح وما يساوي أربعة مليارات دولار سنويا من عائدات السياحة ـ وليس مصادفة توقيت التنفيذ مع افتتاح سوق السياحة العالمية في لندن والتي كانت مصر تامل في الحصول على حصة كبيرة من السياح تتناسب مع امكانياتها وثروتها الطبيعية والاثرية ..

والواضح ثانيا من اختيار مكان العملية في البر الغربي هو التخويف من منطقة آمنة وبعيدة عن مناطق العنف والارهاب في المنيا وأسيوط وقنا ـ حيث يتواجد الامن المركزي وقوات مكافحة الارهاب بكثافة ـ وبعدما شهد وادي الملكات احتفالات أوبرا عايدة الاسطورية في حضن معبد الملكة حتشبسوت، وبعد ما اعلن الرئيس مبارك ان الاحتفالات ستقام سنويا في نفس الموعد ونفس المكان، ومن هنا يتضح أن الهدف هو اجهاض الدعاية الواسعة التي كسبتها مصر من وراء ذلك ..

•••

والواضح ثالثا من الطريقة الدموية لتنفيذ المجزرة هو إثارة فرقعة مدوية حول الوضع الأمني في مصر والايحاء بأن الجماعات المتطرفة مازالت قادرة على توجيه ضربات انتحارية ضد أهداف مؤثرة.. وبدليل المنشورات التي تركها الارهابيون بجوار جثث الضحايا (بعنوان التحذير الأخير من جماعة الخراب والدمار التابعة للشيخ عمر عبدالرحمن) وأشاروا فيها الى أنهم قاموا بهذه العملية تنفيذا لتعليمات مصطفى حمزة قائد الجناح العسكري للجماعة الإسلامية وهو الراس المدبر لمحاولة اغتيال الرئيس مبارك في اديس أبابا والذي يتنقل بين أفغانستان والسودان.. وبدليل أن الارهابيين الستة يلفون عصابات حمراء حول رؤوسهم ـ على الطريقة الايرانية ـ ومكتوب عليها «كتائب الدمار والخراب» وكان عدد منهم يرتدي ملابس الأمن المركزي السوداء وكان عدد آخر يرتدي البنطلونات الجينز حسب رواية الشهود والسياح.. ويكفي دليلا على الوحشية ما أوضحه تقرير الطبيب الشرعي: ان بعض السياح القتلى أصيبوا بطعنات في الصدر والرقبة وأماكن أخرى حساسة ! مما يشير الى أن الارهابيين استخدموا الآلات الحادة للاجهاز عليهم !

وكانت القيادات السابقة في وزارة الداخلية تؤكد اننا نجحنا في القضاء على الارهاب في الداخل وان ماتبقى من الفلول لايشكل اية خطورة.. ولعل الهدف من فرقعة عملية الأقصر هوالايحاء بان الجماعات مازالت موجودة ..

والواضح رابعا ان مجموعة الارهابيين كانت تنفذ الخطة المرسومة في موقع الدير البحري ولكنهم كانوا يجهلون منافذ الأقصر والطريق الى وادي الملوك ولذلك قاموا باختطاف الأتوبيس السياحي وحاولوا اجباره على الخروج بهم من المنطقة .. ويقال ان الستة نزلوا من الجبل على الأقدام ـ وجاءوا من قنا الى الأقصر ـ عبر مدق جبلي يختصر المسافة من ٦٥ كيلومترا الى ١٨كيلومترا فقط ثم توجهوا الى داخل المعبد من خلال بوابة قطع التذاكر.. ولم يكن هناك الحراسة الأمنية الكافية للتصدي لهم ..

وحسب ماكشف اللواء حبيب العادلي : ان تامين منطقة البر الغربي في الأقصر كان يرتكز فقط على مجموعتين متحركتين بقيادة ضابطين الى جانب وجود أربعة كمائن ثابتة ـ ضابط واربعة مجندين بأسلحة آلية على الامتداد الجغرافي للمنطقة والطرق المؤدية لها.. وذلك دون تامين كاف للموقع السياحي ـ الدير البحري وهو ما أتاح للمجموعة الارهابية التسلل بملابس الشرطة لتنفيذ العملية ..

هناك تضارب في الأقوال حول ملابسات مصرع افراد المجموعة الخمسة في مغارة الجبل الغربي بدير المحارب وفي وادي الملكات بعد محاصرة رجال الأمن والأهالي لهم وقطع الطريق على هروبهم وبعد تنفيذ العملية، وكذا مقتل واحد من المجموعة برصاص في رأسه وصدره في موقع الأتوبيس الذي اختطفوه.. وهناك رواية الضابط أحمد الذي اقتحم المغارة وهو يطلق الرصاص على الارهابيين ومعه اربعة من جنوده، وفي هذه الحالة تكون إصاباتهم من الامام.. ولكن هناك رواية عبدالباسط صاحب محل البازار في المعبد الذي اشترك مع اهالي قرية «القرنة» المجاورة لمعبد حتشبسوت وتشير إلى أنه عندما اقترب من مدخل المغارة فوجيء بصيحة جماعية ودوت طلقات الرصاص من أسلحتهم في وقت واحد، ووجد الخمسة على الأرض غارقين في دمائهم ـ وكان هناك ثلاثة قتلى واثنان في النزع الأخير ـ وهو ما يرجح انتحار المجموعة بشكل جماعي بإطلاق الرصاص على رؤوسهم من الخلف فوق العنق، وما يرجح أيضا أنهم قتلوا زميلهم السادس المصاب حتى لا يعوق هروبهم إلى الجبل ولا يعترف عليهم لو سقط حيا في أيدي قوات الأمن، ولكن ذلك يتنافى مع معتقداتهم الدينية.. والواضح أن الارهابيين تسللوا إلى المغارة للهروب من الفتحة الأخرى ولكنها كانت مغلقة ووقعوا في الحصار، لأن المغارة أعلى الجبل وعرضها متر وعمقها سبعة أمتار ومفتوحة من جانب واحد ولذا كان الارهابيون الخمسة صفا واحدا داخل المغارة ..

والملاحظة الأخرى أن الجهات الأمنية استدلت على شخصية واحد منهم وهو مدحت



عبدالرحمن الذى تولى قيادة مجموعة التنفيذ، ولم يتم التعرف على الخمسة الآخرين وقامت أجهزة الأمن بعرض صورهم على المسجونين من الجماعات ونظرا لعدم وجود ملفات ولا بصمات لهم، كما ان أهالى القرنة والقرى المجاورة لم يتعرفوا عليهم لأنهم من خارج الأقصر ولو أن ملامحهم ولون بشرتهم تجزم بانهم من الصعيد ومن قنا بالتحديد !

وقد ثارت التساؤلات حول اسلوب مطاردة الارهابيين وبينما المسافة بين الدير البحرى ودير المحارب تتراوح بين ١٥و١٧ كيلومترا وهى منطقة معزولة وغير ماهولة بالسكان، وتم مقتل الارهابيين الخمسة بعد محاصرتهم فى المغارة وكان من الواجب الإبقاء على اى منهم حيا لمعرفة الأيدى القذرة الكامنة وراء العملية.. وبذلك فقدت جهات التحقيق مصدر معلومات أساسيا عن الحادث.. وهو خطأ جسيم !

ولكن الاجراءات الأخيرة التى اتخذها اللواء حبيب العادلى لمحاسبة المقصرين وإقالتهم والتحقيق مع ٧٥ من قيادات وضباط الأقصر والآثار بتهمة الاهمال، تدفع إلى الاطمئنان بانه لم يعد هناك مجال للتراخى فى المواجهة ضد خفافيش الظلام، وتدفع إلى الثقة فى الخطة الأمنية الجديدة التى يتابعها الرئيس مبارك بنفسه.. فالموقف لا يحتمل التهاون ولا التقصير فى اى موقع وفى اى مسئولية !

•••

والسؤال المطروح : من وراء عملية الأقصر - مذبحة الدير البحرى - ومن المستفيد منها ؟

ليس من المستبعد ان يكون هناك اختراق للجماعة الاسلامية من جانب أجهزة مخابرات أجنبية وقد يكون منها الموساد - بحيث ان يؤدى الاختراق للتاثير على مخططات الجماعة والقيام بعمليات ارهابية من اجل أهداف سياسية معينة.. خصوصا وان المخابرات

المركزية الأمريكية هى التى تولت رعاية الافغان العرب والمصريين وقامت بتجنيدهم وتدريبهم والانفاق عليهم فى المعسكرات الخاصة فى بيشاور خلال فترة الحرب فى افغانستان، وخرجت الجماعات المتطرفة التى تمارس العنف والارهاب ولم تنقطع الصلة، ومن الوارد الاستعانة بهم فى تنفيذ مخططات المخابرات المركزية.. وليس بعيدا ان تقوم المخابرات الاسرائيلية - الموساد - باختراق الجماعات الاصولية والتداخل فى نشاطها بما يخدم المصالح الاسرائيلية.. ولاتجىء تلك التكهنات من فراغ وقد سبق وقامت المخابرات المركزية بتسهيل دخول الشيخ عمر عبدالرحمن الى الولايات المتحدة وإقامته تحت مظلة حمايتها قبل اكتشاف تورطه فى حادث تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك وهو موجود الآن فى أحد السجون الأمريكية !

وهناك مايشير الي ان الجماعة الموجودة فى افغانستان هي التى قامت بتاييد عملية الأقصر ، وبمعنى ان الافغان المصريين وراء مذبحة السياح فى الدير البحرى ، وانه جرت اتصالات بين قيادات الجماعة الذين يقيمون فى لندن وافغانستان لوضع الخطة واصدار التكليفات لعناصر التنفيذ فى الداخل !..

والغريب ان المنشورات التي عثر عليها مع الإرهابيين القتلى مكتوبة بخط اليد وموقعة باسم الجماعة الإسلامية وكذلك باللغة الانجليزية !

إذن لم تعد المواجهة تقتصر على العناصر الارهابية الموجودة في الداخل ، وانما الأخطر هى القيادات الهاربة فى الخارج وتحصل على تسهيلات للإقامة فى دول اوربية مثل بريطانيا - وفى دول آسيوية - مثل أفغانستان - وذلك لايهدد مصر وحدها وإنما ينسحب التهديد على الدول التى تمنح الماوى وحق اللجوء السياسى لهؤلاء الارهابيين .. وقد صارت لندن مركزا هاما لنشاط المتطرفين المصريين وتقيم فيها قيادات من طلائع الفتح وتنظيم الجهاد وصدرت ضدهم احكام بالاعدام فى قضايا ارهاب ومنهم : ياسر السرى وعادل عبدالمجيد واحمد ابراهيم النجار.. وهناك شخص رابع - اشارت اليه التقارير الصحفية البريطانية بدون ذكر اسمه - ويجىء فى المرتبة الثانية بعد زعيم الجماعة الاسلامية التى أعلنت مسئوليتها عن حادث الأقصر ..

ولعل الدول الأوربية - وبريطانيا بالذات - التى تمنح الملاذ والماوى لقيادات الجماعات المتطرفة - التى تمارس النشاط الارهابى - تعيد النظر فى موقفها وتسلم المتطرفين المقيمين على أراضيها .. بعد ان تلقت الدرس من المذبحة التى لحقت برعاياها من السياح الأبرياء على أيدى الارهابيين من هذه الجماعات..

ولعل رد فعل جاك سترو وزير الداخلية البريطاني يتحول الي واقع ملموس وحاسم باتخاذ اجراءات ضد العناصر التى يثبت اشتراكها في عمليات ارهابية من بريطانيا ، وبإعادة النظر فى قوانين مكافحة الارهاب المطبقة فى بريطانيا لسد الثغرات الموجودة بها ..

ويكفى ان هناك خمس عشرة مجموعة متطرفة على الاقل توجد فى بريطانيا وتسعى لقلب انظمة الحكم فى الدول الاسلامية .. !

ولم يعد سرا تدفق مزيد من المتطرفين خلال العامين الآخرين على بريطانيا ، لأنها لاتحظر ممارسة المنفيين الاجانب للنشاط



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

السياسي طالما انهم لم ينتهكوا القوانين البريطانية ..

ولم يعد سرا بالتالي أن هناك اتصالات بين قيادات الجماعات المتطرفة المقيمين في لندن وفي افغانستان لتخطيط عمليات ارهابية داخل مصر.. وقد حان الوقت لقطع دائرة خفافيش الظلام وسقوط رؤوس الارهاب !



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

أكبر خدمة نقدمها للإرهاب هى الاستهانة به

رأس الأفعى ليس في وادى الملكات

اقتراح للدكتور مفيد شهاب:

إنشاء معهد دراسات عليا متخصص فى دراسة تضاريس الإرهاب

التهويل خطأ.. والتهوين خطيئة

ما هى «الحوافز» التى يقدمها التنظيم الإرهابى لأعضائه؟

الإرهاب سرطان اجتماعى.. واستئصاله ليس مسئولية جنرالات الشرطة وحدهم



سعد هجرس



الأغلبية الساحقة من التعليقات والتحليلات التى أعقبت مذبحة الاقصر الارهابية، ركزت بؤرة اهتمامها على الخلل المريع فى خطة تأمين مسرح الجريمة، والإهمال الجسيم للمسئولين عن الامن فى تلك المنطقة الحيوية وتقصيرهم وغفلتهم عن القيام بواجباتهم.

وتزايد الضرب على هذا الوتر الحساس، بالذات بعد إقالة الرئيس حسنى مبارك لوزير الداخلية السابق.

ولا شك أن المعلومات المتاحة عن تفاصيل هذه العملية الارهابية تبرر ذلك، حيث يتضح لكل ذى عينين ان هذا الخلل الأمنى الذى لا يغتفر كان ثغرة خطيرة سهلت على العناصر الارهابية القيام بفعلتها البربرية.

لكن إذا كان من حق المجتمع أن يدين هذا الخلل الامنى وأن يطالب بمحاسبة كل من يثبت عليه التقصير، او الاهمال، حسابا عسيرا وعادلا، فإنه ليس من الصواب اختزال هذه الجريمة الارهابية البشعة، بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية الفادحة ، فى دائرة ضيقة، مركزها حفنة من الارهابيين المجرمين ومحيطها عدد يزيد أو يقل من رجال الامن المهملين.

فمثل هذه النظرة الضيقة قد تصلح لمعالجة قضية تهريب مخدرات أو عملية سطو مسلح لكنها لا تصلح بالتأكيد للاحاطة بفهم قضية الارهاب الدينى.

بل إن هذه النظرة الضيقة ورغم ما تنطوى عليه احيانا من انتقادات حادة وصحيحة هى بمثابة تكريس لنقطة الضعف الرئيسية التى عانت منها معظم مواجهاتنا السابقة للارهاب، نعنى التركيز على البعد الأمنى والمواجهة الامنية بالدرجة الأولى.

ولأنها بطبيعتها نظرة ضيقة، فإنها كانت - ولاتزال - نظرة مضللة وخادعة حيث إنها عقب نجاح قوات الامن فى اجهاض عمل ارهابى أو تعقب بعض الارهابيين أو كسر حلقة من حلقاتهم العنقودية، كانت تسوغ لأصحابها الاعتقاد بان المعركة قد حسمت، فكم مرة خرج علينا وزراء الداخلية الذين تعاقبوا على هذا المنصب منذ أوائل الثمانينات وحتى أواخر التسعينات بتصريحات وردية تبشرنا بانه قد تم القضاء على البنية الاساسية للارهاب وقواعد الارهابيين ثم بعد فترة كمون وهدوء ظاهرى نفاجأ براس جديد ينمو لاخطبوط الارهاب.

المشكلة أننا نختزل رؤيتنا لشبح الارهاب فى تلك العناصر المنفذة والذين هم فى الأغلب الاعم مجرد «أدوات» جاهلة أو ماجورة أو الاثنان معا تحركها عقول مدبرة تقبع خلف الستار.

وهذه العقول الجهنمية المدبرة الموجودة فى الداخل والخارج تدرك انها لا يمكنها أن «تستمر» فى لعبتها الشريرة هذه دون «مناخ» يتيح لها الاصطياد فى الماء العكر، مناخ يوفر لها هذا «الجيش» التعس الذى تحشد من بين صفوفه فصائل إثر فصائل من أولئك الجهلة المتعصبين، المفعمين بالاحباط، العاطلين عن العمل والأمل، الحاقدين على المجتمع والدنيا باسرها، الكارهين للحياة ذاتها بحيث إن «باطن الأرض أرحم لهم من ظهرها» ، الساعين إلى حتفهم بظلفهم.

تلك القنابل البشرية الموقوتة لم يخلقها زعماء الارهاب بل خلقها الفراغ السياسى والظلم الاجتماعى والحرمان الاقتصادى والخواء الثقافى والروحى والتراجع الفكرى للمجتمع أمام الذهنية الظلامية واللعب على نفس أرضية الارهابيين الفكرية ومغازلتهم ومساومتهم فى المؤسسات الرسمية الدينية والقانونية والتربوية والتعليمية والاعلامية حتى كاد حجاب كثيف وكثيب من التزمت والجمود أن يفرض سطوته على عقل الأمة باسرها!

وجاء تيار الارهاب ليستفيد من هذا المناخ المشوش ويلتقط هؤلاء الهامشيين الذين فقدوا اتزانهم أو فقدوا الأمل فى المجتمع والمستقبل، يجندهم، ويغسل عقولهم الفارغة اليائسة، ويسلب اراداتهم ان كانت قد بقيت لهم ارادة، ثم يحركهم كيفما شاء.

يضربون بالسلاسل والجنازير فى حرم الجامعة، يغتالون مفكرا بالرصاص فى وضح النهار، يضربون أديبا بالخناجر، يسطون على محل مجوهرات لقبطى مصرى يستحلون ماله، يثيرون فتنة دامية لتمزيق وشائج الوحدة الوطنية، يطلقون زبانيتهم ولسان حالهم لتكفير خلق الله، واستصدار حكم قضائى بالتفريق بين أستاذ جامعى وزوجته، وجرجرة مفكرى الامة فى المحاكم تحت سيف الحسبة المصلت ويحرضون على مصادره الكتب والمجلات والافلام السينمائية والعروض المسرحية، أو يقتلون السياح الاجانب، أو يقومون باى عمل جنونى لا يخطر على بال عاقل من أجل زعزعة الاستقرار واشاعة الخوف والهلع فى المجتمع وضعضعة الاقتصاد، لتكريس المناخ الذى يعيد انتاج هذا الجيش الارهابى التعس.

وبدلا من أن نقف ونسأل أنفسنا عن حقيقة ابعاد هذه الظاهرة الارهابية وسبر اغوارها، وكيفية مواجهتها مواجهة استراتيجية شاملة وجذرية اكتفينا بالملاحقة الامنية للذيول ، أى للادوات المستخدمة، بينما شاء بعضنا مداهنة كبارهم ومهادنة افكارهم الظلامية والامساك بالعصا من المنتصف.

فى حين أن أمامنا أسئلة عديدة أكثر جوهرية ومداخل متعددة أكثر اهمية ينبغى الولوج منها إلى محاولة فهم ظاهرة الارهاب توطئة للتعامل الفعال



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

معها.

فهناك - أولا - المدخل السياسي ومن هذا المدخل نجد أنفسنا أمام أسئلة كثيرة تحتاج اجابات جادة، منها - على سبيل المثال - ما هو بالتحديد البرنامج السياسي لهذه الجماعات؟ وماذا يخدم هذا البرنامج؟ وعمن يعبر؟ وأي مصالح يعكسها؟ وما هو موقعه من المشروعات السياسية الموجودة في المجتمع؟ وهل هناك علاقة بين «حضور» ظاهرة الارهاب وبين «غياب» الاحزاب السياسية الجماهيرية الفعالة في الشارع؟ وما علاقة ظهور هذا التيار بالتغيرات السياسية التي طرأت على المعادلة الدولية وبالذات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبداية الترويج لما يسمى بالنظام العالمي الجديد؟ وما علاقتها بمراحل الصراع العربي - الاسرائيلي خاصة سياسة الصلح مع اسرائيل؟ إلخ.

وهناك - ثانيا - المدخل الاجتماعي وما يطرحه من تساؤلات من بينها مثلا: ما هي الأصول الطبقية والاجتماعية لقواعد وقيادات هذه الجماعات؟ وما موقفها من قضايا «تحديث» المجتمع؟ وهل هناك تطابق بين خريطة العنف وخريطة الفقر؟.. الخ..

وهناك - ثالثا - المدخل الاقتصادي الذي يفرض علينا أسئلة من قبيل: ما هي العلاقة بين صعود هذه الجماعات وبين سياسة الانفتاح الاقتصادي؟ وهل هناك صلة بين تزايد قوتها وبين هجرة الأيدي العاملة إلى الدول العربية وبالذات دول الخليج، سواء في فترة تعاظم هذه الهجرة أو في فترة تراجعها بعد تراجع الحقبة البترولية؟ وما هي علاقة هذه الجماعات بالاقتصاد الطفيلي وظاهرة توظيف الاموال والفساد..

وهناك - رابعا - المدخل الفكري وما يطرحه من معضلات مثل: هل ثقافة الارهاب بنية مستقلة أم هي جزء من ثقافة سائدة؟ وهل هي ثقافة «دخيلة» أم أن لها جذورا متشعبة ومتغلغلة؟ وما علاقة هذه الثقافة بالثقافة التي تعتمدها المؤسسات الدينية الرسمية؟ وهل هي علاقة تضاد أم تكامل؟ وهل الوعظ والارشاد هو سبيل مقاومتها أم طوق نجاتها؟ وهل ارتداء الدولة للعمامة يقطع الطريق عليها أم يمنحها مزيدا من القوة؟ وهل التمسك بالعلمانية وتكريسها يضعفها أم يقويها؟ وهل الحوار معها ممكن أم مستحيل؟ مفيد أم غير مفيد؟.. الخ.

وهناك - خامسا - المدخل التنظيمي.. وهذا المدخل أسئلته كثيرة جدا.. منها - مثلا - هل هناك علاقات تنظيمية بين الاصوليات الارهابية في الاديان المختلفة في العالم؟ هل هناك تنظيم دولي للاصولية «الإسلامية» التي تتبنى العنف؟ هل هناك علاقات مباشرة وغير مباشرة مع أجهزة مخابرات أجنبية مثل المخابرات المركزية الأمريكية أو الموساد أو غيرها من أجهزة الاستخبارات الدولية؟

والأهم من هذا كله.. ما هي «الحوافز» التي يوفرها التنظيم الارهابي لاعضائه؟ ما هي تلك الحوافز النفسية، والحوافز الفكرية والروحية، والحوافز المالية والاجتماعية؟.. الخ.

هذا قليل من كثير من الاسئلة الجادة التي تحتاج إلى اجابات علمية دقيقة، لا اجابات بطريقة التمارين المحلولة والجمل سابقة التجهيز والشعارات العامة المسكوكة على غرار اعلانات مستحضرات التجميل.

وهذه الاجابات العلمية الدقيقة التي نحن في مسيس الحاجة إليها لن تتأتى بـ «فتح المندل» أو بالتأمل المجرد أو التخمين والحدس، وانما تأتي بالدراسة والبحث العلمي الشاق والنذر اليسير فقط من هذه الدراسات وتلك البحوث المطلوبة هو الذي يقع في دائرة اختصاص أجهزة الأمن، أما أغلبيتها الساحقة فمن اختصاص علماء الاجتماع والنفس ورجال الاقتصاد والسياسة والمفكرين ومراكز البحوث والدراسات.

والسؤال الذي أطرحه على الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى المجلس الأعلى للجامعات هو: كم رسالة دكتوراه وماجستير تمت مناقشتها في جامعاتنا ومعاهدنا لبحث ظاهرة الارهاب من أي من هذه الجوانب التي أشرنا إليها؟ وإذا كانت هناك دراسات أكاديمية في هذا الصدد.. فهل تمت الاستفادة منها؟

هذا سؤال استفهامي حتى الآن، وليس سؤالا استنكاريا، لكن الاجابة التي ننتظرها له ستكون بالغة الدلالة ولا شك.

وفي انتظار هذه الاجابة، أتقدم باقتراح متواضع هو انشاء معهد دراسات عليا أو على الأقل كرسي أكاديمي متخصص في دراسة الارهاب تاريخيا وجغرافيا واجتماعيا ونفسيا واقتصاديا وسياسيا ودينيا وتنظيميا.

هذا الاقتراح وتلك التساؤلات ليست نابعة من التهويل من شأن الظاهرة الارهابية أو المغالاة في تقييمها وانما هي بالاحرى نابعة من الخوف من خطر «التهوين» منها، وبالتالي فقدان الاتجاه في محاربتها وقديما قال العرب «إن كان عدوك نملة.. فلا تنم له».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

انسانيات



محمد زايد

وقفة الوطن

وقفة أحزاب المعارضة فى مصر إلى جانب الحزب الحاكم فى مواجهة قضية الإرهاب تستحق التسجيل والتقدير.

والمساندة الكاملة للدولة فى تصديها لأخطر ما يهدد أمن وأمان المواطن المصرى.. وما اكتسبه من إقبال سياح العالم على زيارة بلده وضخ ملايين الدولارات فى شرايين الاقتصاد الوطنى.. هذه المساندة الكاملة التى أجمع عليها رؤساء الأحزاب فى اجتماعهم الأخير مع الدكتور الجنزورى رئيس وزراء حكومة الحزب الوطنى تمثل أداء تاريخيا يعبر بجلاء عن سلامة رؤيتهم لدور المعارضة.

فمع أن السعى إلى الحكم مطلب مشروع عالميا لأحزاب المعارضة وأساليبه المختلفة ضد الأحزاب الحاكمة معروفة ومتكررة.

ولكن رؤساء أحزاب المعارضة المصرية أكدوا بموقفهم الأخير أن هدف الوصول إلى الحكم يسقط تماما أمام «وقفة الوطن» جميعه أمام كل قضية مصيرية كبرى.. فتأمين الوطن وصون دعائم اقتصاده وحماية أرزاق أبنائه كلها أهداف قومية لا يعلو فوقها هدف لأنها تمثل كل أهداف الشعب فى مجموعه بصرف النظر تماما عن انتماءاته للتوجهات الحزبية المختلفة.

وأما تنوع وتباين وجهات النظر الحزبية فى إدارة الحزب الحاكم للأمور الداخلية عن طريق وزراء حكومته المكلفة من قبل رئيس الحزب الحاكم ورئيس كل المصريين فإنه مقبول بل ومطلوب لتفاعل كل الآراء من أجل الصالح العام.. والإجماع على التصدى للقضايا الكبرى وعلى رأسها قضية الإرهاب.. لا يجب أبدا الاختلاف مع معالجات الحكومة للمسائل اليومية الداخلية وأساليبها فى تصريف شئون المواطنين وإدارة الحياة العامة.

ومن هنا جاءت مطالبة رؤساء الاحزاب لرئيس الوزراء بإعادة النظر فى تطبيق قانون الطوارىء فى نفس جلسة إعلان مساندتهم الكاملة له فى التصدى بكل حزم وحسم لمحاولات الإرهابيين الذين يصدرون إلينا من الخارج لضرب الجبهة الداخلية والتركيز بالذات فى الفترة الأخيرة على شل الحركة السياحية إلى مصر باعتبارها تمثل ثانى موارد الاقتصاد الوطنى من النقد الأجنبى الذى يسند إمكانات تحقيق خطط التنمية الطموحة من أجل تطوير حياة الشعب المصرى.

وأيضا فى ظل الإقرار بالاختلاف المشروع للأحزاب مع مناهج الحكومة فى ممارسة مسئولية الحكم.. حتى مع إجماعها على المساندة الكاملة لجهد الدولة فى تطهير أرض مصر من رجس الإرهاب.. جاء اتفاق رؤساء الأحزاب مع الدكتور الجنزورى رئيس حكومة الحزب الحاكم على عقد جلسات عمل بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة تناقش فيها الاختلافات فى المناهج والبرامج ليس من أجل توحيدها وإلا كانت عودة أصبحت مرفوضة تماما إلى نظام الحزب الواحد.. ولكن من أجل تصويب ما قد يكون محتاجا إلى ذلك



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ /١٢/ ١٩٩٧

في الأداء التنفيذي.. والأحزاب المعارضة لديها بالقطع ما يمكن أن تقدمه من مقترحات بناءة.. فهي تمثل قطاعات من شعب مصر لها رؤيتها وربما يعثر الحزب الحاكم فيها على ما هو أصوب وأنفع.

وقد ضرب الرئيس حسني مبارك النموذج والمثل في ذلك مبكرا حينما بادر منذ سنوات حكمه الأولى إلى الحرص على اللقاءات المتتالية مع رؤساء الأحزاب والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم.. وهو الأسلوب السياسي الحضاري الذي يطبقه العالم المتحضر.

وفي ظل هذا المنهج السياسي الرشيد الذي مضت على دربه حكومة الجنزوري.. يرتاح القلب ويطمئن كثيرا إلى سلامة المسيرة وفعالية التعدد الحزبي.. وصون المجتمع ومقدراته من «ضربة غادرة» تستهدف تطلعه للرفاهية.. بعد طول معاناة.



إبراهيم عيسى

تلح الحكومة فى طلب زعماء الإرهاب المقيمين بالخارج كان طردهم من انجلترا وعودتهم إلى مصر سوف يوقف الإرهاب ويعطل العنف وينهى التطرف. والحقيقة المؤسفة هى انه لا.

لا يا سادة، الموضوع ليس بهذه السهولة ولا بتلك البساطة.

افرض مثلا يعنى أن انجلترا اعادت الخمسة أو الستة او الاربعة عشر الهاربين فى دول اجنبية عادوا كلهم.

وطبعا سوف تتلقاهم السجون أو المحاكمات العسكرية او احكام الإعدام.

وماتوا خلاص واتحرقوا بجاز.

هل معنى ذلك ان الإرهاب سوف ينتهى من مصر؟

ابدا.

طيب ما احنا دخلنا الآلاف السجون واعدمنا الزعامات ووضعنا عبود الزمر فى السجن المؤبد وعمر عبد الرحمن ملقى فى السجن بالولايات المتحدة الأمريكية.

ماذا جرى؟

انا لا أقول ان نطبطب عليهم او نقرص ودانهم ونتفرج بل اقول إن إعادة المتطرفين الهاربين ليست على هذا النحو الرهيب من الأهمية، وإن الإرهاب سوف يتوالد وإذا مات واحد منهم فهناك اجيال بالعشرات سوف تظهر وان السلاح يتسلمه جيل من جيل وزعيم إرهابى من زعيم إرهابى.

الموضوع صار خارج الأشخاص.

ممكن يكون مثلا فى ايدى اجهزة منظمة والإرهاب تحول فعلا إلى مؤسسة طويلة عريضة عميقة لها رجالها وزعاماتها وكوادرها واجيالها وشبابها، فلا نفهم من مجرد موت واحد او سجن آخر ان الموضوع خلص خلاص.

افرض ان انجلترا لم تسلم الإرهابيين، هل معنى ذلك انه لا يمكن القضاء على الإرهاب؟.

افرض ان انجلترا سلمت الإرهابيين هل معنى ذلك ان الإرهاب انتهى؟!.

لا هذا ولا ذاك.

الإرهاب قضية لها علاقة بالفكر وبالثقافة وبالحضارة، ومقاومة الإرهاب ليست هى القبض على فلان فقط او إعدام علان فقط.

إذن أفهم ان تحرص الحكومة المصرية وتلح على تسليم هؤلاء الإرهابيين، لكن أخشى ان تكون هذه شماعة نعلق عليها فشلنا فى مقاومة الإرهاب.

الشماعة انكسرت بعد حادث الأقصر الشهير والشماعات ناقصة فى السوق الآن..

فلن يسمح الشعب المصرى بان تطل علينا كل شوية اسباب جديدة تبرر فشلنا فى مواجهة الإرهاب، سبب الإرهاب الحقيقى هنا فى القاهرة وليس فى لندن، نحن نزرع جذور الإرهاب ونحن الذين نحصد حصاده المر المرير.

ما هى جذور الإرهاب التى نزرعها..؟

الحقيقة زهقنا من تكرارها حتى نشعر الآن اننا نحرث فى البحر، لكن ما يمكن ان نقوله فقط، اعيدوا للمواطن كرامته وطاردوا الفساد وافتحوا شبابيك الحرية على الآخر وحافظوا على صناديق انتخابكم من التزوير والتزييف وعلموا الناس أن تختلف وترفض وتعارض، وتوقفوا عن عبادة الحاكم وانشروا الديمقراطية فى كل حارة فى بلدنا ولا تشغلوا بالكم ساعتها بانجلترا، هل ستعيد الإرهابيين أم لا.. ■



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الحوار المرفوض

فى جلسة عاصفة بالتنديد بجريمة ١٧ نوفمبر اكد نواب الامة ان هذه الجريمة ضد المجتمع كله تستهدف ضرب الاقتصاد القومي المصرى من خلال ضرب قطاع السياحة والاستثمارات في مصر ،وذلك لمواقف مصر القومية المطالبة بضرورة رفع المعاناة عن شعب العراق، والحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى في إقامة دولته المتفق عليها فى اتفاقيات أسلو، ورفض مصر القاطع لمؤتمر الدوحة حتى لاتكافىء اسرائيل على عدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ومحاولة نيتانياهو تدمير عملية السلام، كما طالب الاعضاء بضرورة المواجهة الشاملة للإرهاب، وضرورة أن تكون هذه القضية قضية لكل قطاعات الدولة وعلينا ان نكثف الجهود مع الدول التى تحمس رموز الإرهاب حتى لاتكون هذه الدول من ضحايا هذا الإرهاب، وطالب بعض الأعضاء بالمواجهة الفكرية لكشف زيف دعاواهم الباطلة وكشف تبعيتهم لتنفيذ المخططات الأجنبية التي تسعى لتدمير الاقتصاد المصرى بضرب قطاع حيوى هو السياحة، وقد التقيت بزعيم الأغلبية فى مجلس الشعب ونائب الاسماعيلية أحمد أبو زيد.

أحمد أبو زيد

ومن وجهة نظرى فان الاسلام دين مفتوح وليست به طقوس خفية، وتعاليم الاسلام ليست حديثة ولكنها تعاليم اتضحت واستقرت حسب التطور التشريعى للشريعة الاسلامية فى إطار القواعد التى يجب أن تتوافر فى شروط المجتهد والسؤال الذى يطرح نفسه ماهى دوافع هذه الجماعات وماهى وسيلتها لتحقيق هذه الدوافع والأهداف؟! نقول ان الذى شجع بعض هؤلاء هو بدء اشتغال الاخوان المسلمين بالسياسة وسعيهم إلى الحكم من خلال استخدام الدين ثم إنشاء الجهاز السرى الذى يعتبر الجناح العسكرى فى محاولة للوصول إلى الحكم بالقوة العسكرية ووسيلته التخريب والاغتيالات والاعمال التخريبية، والمتغير الذى حدث هو ان التجربة الايرانية اعطت الأمل لبعض الجماعات لامكانية الوصول إلى الحكم عن طريق استخدام العباءة الاسلامية هذا جانب لايقبل الكثير من الحوار فالجماعات المتطرفة الحالية نشأت من عباءة الأخوان وهى تطور أساليبها بما يتلاءم مع العصر، ويساعدها على ذلك توافر بعض الأسباب منها اهمية مصر إسلاميا وعربيا ورغبة كثير من الدول فى تعطيل مسيرة مصر، ومنها أن مصر بلد كبير وله حدود مفتوحة مع الدول العربية المجاورة ومنها أيضا ان مصر تتمسك بالخيار الديمقراطى ولم تفعل كما فعلت دول أخرى وهى تستطيع إلقاء القانون جانبا وتصفية هذه العناصر، ومنها أن مصر تملك كل مقومات التقدم وتسعى وتخطط اليه وهذا لايرضى الكثيرين من حولنا.

كما أن تربة مصر غير مهياة لاى جنوح لبعض افكار التطرف او تيارات غير معتدلة ولذلك نجد أن كل هذه الأمور يرفضها فقراء مصر قبل اغنيائها ويجب الا تنخدع ببعض دعاوى التسويف التي تنادي بفتح حوار مع هذه الجماعات العميلة لأن الحوار يتم بين فكر وفكر اخر دون تعصب ويتقبل صاحبه نتيجة الحوار أيا كانت أراؤه الشخصية، لكن هذه الجماعات لاتملك فكرا وإنما تملك سلاحا تسخره بغرائز اجرامية لترويع الآمنين من الناس فهل يتحاور الفكر مع السلاح؟! والقول بأن الظروف الاقتصادية والبطالة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

هى السبب لظهور هذه الجماعات قول غير صحيح لان بعض رءوس هذه الجماعات وقياداتها بل وافراد خلاياها من ميسورى الحال ومنهم مهندسون واطباء ومؤهلات عليا وعلى العكس نجد الكثير من فقراء الشعب لم ينخرطوا فى هذه الجماعات كما ان هذا سبب عام يوجد فى ٩٥٪ من دول العالم حتى الدول المتقدمة فهى تعانى البطالة، وهذا صراع الانسان مع الطبيعة بين الاحتياجات والاشباعات إلى أن تقوم الساعة .وعلى ذلك فالمواجهة مع الإرهاب يجب ان تأخذ بعدا جادا يتسم بالشمولية وينبه عصب كل اجهزة المجتمع ويقضى على كل رغبة فى التدميره لان ذلك هو الذى يساعد على ارتفاع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة والتنمية الشاملة، ولذلك أدرك الرئيس مبارك بحسه السياسى الرفيع أن هناك تقصيرا فى خطة المواجهة الامنية واستهانة نتيجة تهوين فى الحسابات، فكان قراره بالتغيير ليس من أجل التغيير فقط وإنما من خلال تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء لوضع خطط شاملة للمواجهة، وارجو ان يتم الاستمرار لها حتى تحقق اهدافها وينعم المجتمع بالامن الكامل ولانعود بعد فترة ونتحدث نفس الحديث بعد أن نكون قد تراخينا فى المواجهة ونسينا ماحدث لان تلك احد عيوبنا التى نتمنى أن نتخلص منها.

أحمد الغمرى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

أنباء عن اتصالات غير رسمية بين الحكومة والجماعات الإرهابية فى بريطانيا

مزاعم بقرب صدور عفو عن الإرهابيين.. مقابل إعلان الهاربين نبذ العنف وطمأنة السياح

لندن ـ أ. ف. ب: كشفت امس مصادر مطلعة عن وجود اتصالات غير رسمية «لاستطلاع المواقف» بين الجماعات الارهابية المصرية الهاربة فى بريطانيا والحكومة المصرية، اكدت المصادر بدء الاتصالات فى «اكتوبر» الماضى عقب مذبحة المتحف المصرى وتجددت بعد مذبحة الاقصر، اجرى الاتصالات صحفى مصرى مقيم فى بريطانيا ورفض الكشف لوكالة الانباء الفرنسية عن اسمه، وكانت الجماعات الارهابية قد بدأت الترويج لفكرة وجود مبادرة جديدة لانهاء العنف، اشار الصحفى المصرى الى احتمال بحث المسئولين المصريين بدء حوار مع الجماعات الارهابية، خلال الايام القادمة. اشترطت الحكومة المصرية ان تعلن الجماعات الارهابية «نبذ العنف علنا، والتخلى عن السلاح واصدار بيان لطمأنة السياح والمستثمرين الاجانب فى مصر». اكد الصحفى المصرى ان المسئولين المصريين الذين لم يحددهم «تحدثوا عن احتمال صدور عفو على مراحل عن الارهابيين داخل وخارج مصر، وتخفيف القيود عن السياسيين الذين يمثلون التيارات الاسلامية بشرط العمل للمصلحة العامة بما فى ذلك المجالات الامنية»، رفضت السفارة المصرية فى لندن التعليق على هذه الانباء، اكد الصحفى المصرى الذى يتولى الوساطة اتخاذ الجماعات الارهابية فى بريطانيا مبادرة الحوار مع الحكومة، وحذر من ان «مساعى الحكومة المصرية لاقناع بريطانيا بتسليم الارهابيين المصريين واعادتهم الى مصر تهدد بعرقلة الحوار وفشله»، واعرب كمال الهلباوى عضو جماعة الاخوان المسلمين الهارب فى لندن عن شكوكه تجاه نوايا الحكومة المصرية الفعلية، ودعا الى اجراء حوار جدى ووضع جدول عمل زمنى للحوار.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ /١٢/ ١٩٩٧

كلمة العدد

تكاتف الجهود لاحتواء ما بعد حادث الأقصر

«رب ضارة نافعة» هكذا يقولون وبحق، نعم كان حادث الأقصر جريمة بكل المقاييس، بمقاييس الدين اى دين، والعقل اى عقل والمنطق اى منطق، الا انه يظل ان نقول إن مصر كلها نجحت على كافة المستويات في التعامل مع هذه الأزمة بشكل يحسب لها، «لم تهون منها». فهى «الأكثر» بين حوادث الاعتداء على السائحين من حيث عدد الضحايا، وهى الأخطر بين كل حوادث الإرهاب والتطرف منذ عام ١٩٨١. ولكنها وعلى نفس المستوى لم تهول فيها، فقد وضعتها فى إطارها الصحيح، فمثل هذا الحادث مع بشاعته ليس نهاية العالم، ومثله يحدث فى عواصم دول العالم المتقدم، مثلما كان عليه الأمر فى حادث أوكلاهوما فى الولايات المتحدة وفى العديد من عواصم العالم المتقدم. ومصر صاحبة التجربة الرائدة فى الإصلاح الاقتصادى. لم يعد اقتصادها اقتصاد الغلة الواحدة، الذى قد يتأثر بانخفاض متوقع فى عائدات قطاع كالسياحة.

وتعددت اوجه النجاح فى التعامل المصرى مع هذا الحادث وعلى كافة المستويات، حيث جسد صورة لسيطرة العقل على مشاعر الغضب والانفعال، ساعد على ذلك التحرك السريع والنشط الذى قام به الرئيس حسنى مبارك ومنذ الساعات الأولى للحادث، الذى راح بنفسه الى أرض الواقع يحقق ويتعرف بنفسه على ابعاد الموقف كما هو بدون رتوش، او محاولة تجميل او تزييف، وسريعة هى تلك القرارات التى اتخذت. ولعلها من المرات القليلة التى يتم فيها حساب المقصرين، وعقاب المخطئين الذين تسببوا بغياب الخطط الأمنية السلمية فى هذا الحادث الأليم، ولم يكتف فى هذا الإطار بتعيين اللواء حبيب العادلى وزيرا جديدا للداخلية بل بتقديم عدد آخر من قيادات الشرطة فى الاقصر للمحاكم التاديبية، وكان الحادث فرصة أخرى لإعادة النظر فى الخطط الأمنية دون أن يمس ذلك الدور الذى قامت به الأجهزة الأمنية طوال سنوات طويلة فى مواجهة الإرهاب والتطرف، التى نجحت فيه الى حد كبير، خاصة منذ عام ٩٣.

ولم تقتصر « لحظة الوعى» على الجهاز الامنى بل شملت قطاعات عديدة شعبية وحكومية، فقد ظهرت قناعة شعبية بان الإرهاب ومواجهته



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ليس مسئولية الدولة وحدها، ولا الأجهزة الأمنية فقط. بل يستدعى الأمر دورا بكل قطاعات الشعب ليس فقط برفض الإرهاب. ولكن بالمساعدة فى محاصرته والقضاء عليه، كما كان هناك دور كبير لوزارات عديدة. كالخارجية التى أجرت اتصالات مكثفة مع دول العالم لشرح أبعاد الموقف وتقديم واجب العزاء، والحصول على تاييد دولى للفكرة الرائدة فى ضرورة أن يكون هناك دور دولى فى مواجهة الإرهاب.

وهناك وزارة السياحة التى اتخذت اجراءات عديدة بموافقة رئيس الوزراء كمال الجنزورى، فى معالجة آثار الحادث، والتحرك تجاه الدول المصدرة للسياحة لمصر، لاستعادة هذه الأسواق من جديد، بالإضافة الى دور الأجهزة المسئولة عن الاستثمار فى مصر. للتأكيد على أن مصر هى بكل المقاييس آمنة مستقرة تتيح أكبر الفرص وتقدم أكبر التسهيلات أمام المستثمرين، ولن يؤثر فيها حادث مهما كان.

أخبار اليوم



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ولنا كلمة

١ - الأمن لا يتجزأ والإرهاب أيضا

● تنفيذ عملية ارهابية هو خاتمة سلسلة أعمال ارهابية سابقة.. بدايتها التمويل يليها الإيواء فالتخطيط فالتدريب.. وأخيرا يأتي التنفيذ.. فالإرهاب منظومة متكاملة وبقدر تكاملها بقدر تحقيق أهدافها. وإرهاب اليوم على درجة عالية من التنظيم لانه تحت رعاية دول متقدمة توظف العمليات الارهابية وتعتبرها ورقة من أوراق اللعب.. وفيها محترفون للقتال مدربون على مستوى عال وأحيانا متفوقون على رجال الشرطة بل وأحيانا منهم ضباط شرطة ونذكر مثلا النقيب طارق المستشار العسكرى لشكرى أحمد مصطفى قاتل الدكتور الذهبى.. بطلقة فى عينه اليسرى.. واختيار عينه اليسرى أو طريقة القتل لها فلسفة عند جماعة شكرى أحمد مصطفى .. بداية المرحلة الثالثة للارهاب وكانت الاولى مع يوسف طلعت قائد الجهاز السرى للاخوان فى الخمسينات.. ثم تلاها جماعات تكفير المجتمع تنفيذا لفلسفة سيد قطب التى ظهر منها السماوى والتى أعلنت جاهلية القرن العشرين.. وتلتها بعد ذلك موجات احتلال الكلية الفنية العسكرية حتى موجة الاسلامبولى قاتل السادات.. فجماعات عمر عبدالرحمن ثم الافغان العرب التى نعيش مأساتها اليوم.

● القاسم المشترك الاعظم فى هذه العمليات التمويل الخارجى والداخلى ومن الصعب تسمية القائمين بالتمويل فإذا قيل بن لادن مثلا فلا بد أن يكون هناك جهاز وراءه لانه ليس فردا ولا منظما ولا منظرا.. وانما يمكن أن يكون واجهة.. وإذا قيل تبرعات بعض شيوخ توظيف الاموال تحت مسميات الحسنات يذهبن السيئات والتخويف من الخطف والاغتيال واذاعة الاسرار فهذا اتجاه واذا قيل المخابرات الامريكية والموساد فربما يكون ذلك صحيحا بحكم انها المستفيدة من هذه العمليات وهذا يزيد العمليات غموضا لانه من الصعب جدا تحديدها.. لكن هناك دولا تعلن وتجاهر وتفاخر بأنها تؤى الارهابيين تحت مزاعم حقوق الانسان وحرية الرأى والديمقراطية وحرية اللجوء السياسى وهذا مايطيل عمر الارهاب لانه فى حالة السكون يجد من يرعاه ويوقظه من جديد ويدعمه ويوجهه ويوظفه بعد ذلك.. وربما يرى البعض أن الارهاب كالميكروب الاجتماعى ينشط ويسكن ويهدا ويثور ولكنه لايموت فهو جزء من حياتنا وعلى مختلف العصور ومن الخطأ أن تعلقه على الثورة أو على عبد الناصر لانه كان قائما على الحكم الملكى.

● ولأن الارهاب منظومة.. متكامله ويكمل بعضه البعض ويتأثر بما يحدث فى كل أنحاء العالم وأصبحت حرية التنقل والرعاية الكاملة له تسهل انتقالاته وتشجعها خاصة ان قيادته تكاد تكون واحدة فى العالم وان الذى يمسك بالريموت كونترول واحد فانه يصب فى بعضه البعض ويتأثر ببعضه البعض ويقلد كل منهم الآخر.. فما يحدث فى أفغانستان يتأثر به العرب والباكستان وأوروبا أيضا لانه قد يكون نوعا من الاستثمار السياسى والاقتصادى.. ولكن هناك نقطة هامة وهى أن الارهاب لاصديق له لانه دائما يعود على صاحبه فهو أقرب إلى النمر الذى يأكل صاحبه دائما.. وهذا ما رأيته فى ردود الفعل الارهابية التى تقع فى دول اوروبا وأمريكا والتى يشار اليها بالشبهات لانها تؤى وترعى وتوظف.. وأعتقد أن الحملة السياسية التى بدأتها مصر بهدف توعية الدول الراعية للارهاب قد تكون الحزام النهائى للعمليات الارهابية لا أقول لتنتهى بلا عودة ولكن لتسكن لفترة وتعود مرة ثانية.. والحديث بقية..

فاروق الطويل



٧٧

أعرب عن أمنيته لزيارة مبارك

السودان يبدى استعداده لتسليم الإرهابيين المصريين

اعرب عبد الباسط سبدرات وزير العدل السوداني أن بلاده تتمني ان يقوم الرئيس حسني مبارك بزيارة السودان قريبا.

وقال أن لنا شرفا كبيرا في ان يبقي الرئيس مبارك وسط شعبه وأهله وابنائه.

ونشر في جدة أمس ان خطوات ستتم في القريب العاجل في ضوء اللقاءات المرتقبة بين المسئولين المصريين والسودانيين واكد سبدرات حرص السودان علي الحفاظ بعلاقات ممتازة مع مصر ، وصفها بانها جيدة في الوقت الحاضر.

واعرب عن ثقته بان الرئيس مبارك يعمل علي وحدة السودان... وان مصر لن تفرط في وحدة الأراضي السودانية، وقال ان مصر معنية بهذه القضية ومن هنا فهي تلتقي مع كل الفرقاء بقصد الحفاظ علي وحدة الحفاظ علي وحدة السودان ووحدة مصر والسودان.

وشدد في هذا الخصوص علي ان زيارة جون جارنج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان تاتي في هذا الاطار ودعوته لزيارة مصر امر يخصها واعرب وزير العدل السوداني عن أسفه للحادث الذي وقع اخيرا ضد السياح الاجانب في الاقصر.

واكد استعداد السودان لتسليم اي مصري متهم في قضية ارهابية لمصر اذا كان موجودا علي الاراضي السودانية ، بالرغم من عدم وجود اتفاقية امنية قضائية حيث أن ذلك لا يحول دون تبادل المجرمين والتعاون في هذا المجال.

واكد عبد الباسط سبدرات في تصريحاته ان مسالة اعادة المنشات المصرية التي سبق مصادرتها من قبل السودان ليست مشكلة لأن المهم هو استقرار العلاقات وتحقيق العمق الاستراتيجي.. مشيرا الي أن ما تعطيه مصر للسودان وما يعطيه السودان لمصر أكبر من ذلك.

وحول وجود معارضة سودانية في مصر أوضح ان هذا الموضوع بصدد بحثه مع القيادتين واوضحت مصر وجهة نظرها حيال هذا الموضوع .. وقال أن السودان ليس له الحق في تحديد من تستضيفهم مصر او تبعدهم.



المصدر : الدستور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ /١٢/ ١٩٩٧

محامي المتطرفين يطرح إجراء حوار مع الأحزاب والقوى الفكرية قبل الحكومة

منتصر الزيات: الدول المحترمة تتحاور حتى مع الشواذ

فى رايى ان كل الحكومات المحترمة فى العالم تجرى حوارا مع مواطنيها فى كل القضايا المعقدة أو الشائكة حتى الشواذ جنسيا يجدون من يتحاور معهم فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا.

وحكومة «تونى بلير» فى بريطانيا ومن قبلها حكومة «جون ميجور» أجرت حوارا مهما مع «الشين فين» الجناح السياسى للجيش الإيرلندى بغية الوصول إلى نقطة التقاء تكفل حقن الدماء. ووضع شروط مسبقة هو الذى يفسد اى حوار.. سواء وضعتها الحكومة او وضعتها الجماعات الإسلامية.

لكن مبدأ الحوار لا يعنى مطلقا الرضوخ سواء من الجماعات أو العكس، وإذا كانت الحكومة المصرية بغير إجماع الشعب المصرى تحاورت مع الصهاينة، وحسبما قال الرئيس المصرى الراحل أنور السادات اسقط جدارا من الكراهية والحقد استمر لآلاف السنين، فهل ممكن أن يكون تحاور الحكومة المصرية مع بعض مواطنيها فيه رضوخ لإرهاب الجماعات؟. أعتقد أن المفترض فى الحكومة أن تكون سوية وعليها أن تمارس على الأقل دور الطبيب النفسى الذى يستمع إلى هموم مريضه.. لا يجوز أن يكون هناك «كبر» بين الحكومة ومواطنيها.

وما أقوم بطرحه حاليا إجراء حوار مع الأحزاب السياسية والقوى السياسية المختلفة الموجودة فضلا عن النخب الثقافية والفكرية، ولا يشترط بالضرورة أن تشارك فيه الحكومة كطرف، ويكفى أن تشارك فيه دوائر من الحزب الوطنى، وإنما ينبغى للحكومة أن تدفع الجهود إلى إجراء مثل هذا الحوار وليكن حوارا وطنيا قوميا يبحث أسباب أزمة العنف بشكل اكاديمى وموضوعى وكيفية الوصول إلى حل للخروج من هذه الأزمة العنيفة التى تصيب المجتمع المصرى فى صميمه. واعتقادى ان الاتفاق على إدارة مثل هذا الحوار فيه رفع الحرج عن مشكلة او إشكالية التفاوض او المساس بهيبة الدولة. فنحن حريصون على تاكيد هيبة الدولة.. وإن كنت أرى ان هيبة الدولة تتحقق بشكل كبير فى احترامها للقانون وتطبيقه وفى احترام احكام القضاء بالإفراج عن المعتقلين بلا محاكمة او اتهام، وفى كفالة حق المواطن فى ان يحاكم أمام قاضيه الطبيعى حسبما قرر الدستور المصرى.

إذن نحن فى حاجة ماسة إلى أن يسمعنا المواطنون، والمثقفون وان نسمعهم وذلك عن قرب دون تشويش أو ابتسار ونعتقد ان اهم أسباب أزمة العنف هو حجب صوت الإسلاميين من أن يصل إلى المواطن وإلى القوى الوطنية الأخرى وازعم انه فى كل الفترات التى سمح فيها للجماعات بأن يعبروا عن ارائهم او معتقداتهم بصورة سلمية فإن حوادث العنف تكاد تنعدم تماما خصوصا فى إطار سيادة القانون، وأدلل على الفترة ما بين أعوام ٨٢ - ٩٢ التى سادت فيها حرية نسبية لم تقع حوادث عنف فى هذا العقد لانه لم تكن هناك معتقلات ومعتقلون ولم يكن هناك تعذيب..

إنما يتم عرض المخالف على النيابة إما أن تحبسه وإما أن تطلق سراحه فيخرج فعلا ولا تستصدر له الحكومة قرار أعتقال على بياض.

الهدف من الحوار القومى فى العاجل هو نزع فتيل العنف ووقف نزيف الدم، ممارسة مثل هذا الحوار من الممكن أن تنفس بالون الغضب وتوجد مساحة من الثقة بضمان الاحزاب والقوى السياسية تدفع أولئك الذين يحملون السلاح او يمارسون المعارضة المسلحة لأن يرخوا هذا السلاح ويراقبوا هذا الحوار ويشاركوا فيه عبر شخصيات يمكن أن تكن قريبة منهم.

فالمرحلة الأولى أتصور أنها يمكن أن تكون دون مشاركة فعالة من الحكومة مباشرة او الجماعات مباشرة، الحكومة إما أن تشترك اشتراكا سياسيا بحزبها، او قريبين منها، والجماعات تشارك باشخاص يثقون بهم ولا أتصور أن تستمر الجماعات فى حمل السلاح إذا سمح لها بالكلام والتعبير عن مشاكلها وهمومها. هذا عن الهدف العاجل من الحوار اما موضوعه ومحاوره فهام جدا وينبغى أن نتقصى اسباب أزمة العنف.

وهل الحكومة جادة فعلا فى تطبيق القانون واحترامه وتنفيذ أحكام القضاء بصفة شاملة؟.

سؤال اخر ينبغى ان يستقصيه الحوار: هل الحكومة راغبة فعلا ايضا فى وقف نزيف الدم وتحقيق الاستقرار؟بمعنى أوضح: هل تغير الحكومة من سياساتها الرافضة وجود الإسلاميين كاطراف فى اللعبة السياسية والسماح لهم بالوجود بصورة علنية؟



وإذا كانت هي راغبة في ذلك. فلماذا تضيق على الإخوان المسلمين وهم لا يمارسون عنفا، وتحاكمهم أمام محاكم عسكرية استثنائية؟!

ينبغي أن يكون أهم محاور هذا الحوار الاتفاق على ميثاق شرف دائم لكل المتحاورين بمن في ذلك الجماعات الإسلامية الا يتجاوزوا خطا أحمر هو ضمانة لكل المصريين عدم المساس بالأمن القومي لمصر وعدم السماح لقوى أجنبية بأن تتدخل في الشئون الداخلية لمصر، لأن المستفيد الأول من حمامات الدم في مصر واستغراقها في مشاكل داخلية هو إسرائيل لمصلحة الولايات المتحدة.

إذن الهدف من الحوار كاستراتيجي الوصول إلى صيغة مناسبة تسمح لكل القوى السياسية في الوجود بمن فيهم التيار الإسلامي بممارسة حقه في التعبير عن آرائه ومعتقداته بصورة سلمية.

هذه هي أهم الأسباب في اندلاع موجة العنف.. ومع ذلك أقول لك إن الشروط التي طرحتها الجماعة الإسلامية منها ما هو مستحيل وإنما طرحته في رأيي للوصول إلى الممكن. والممكن فيما عرضته الجماعة الإسلامية الإفراج عن المعتقلين دون محاكمة أو اتهام واستمر اعتقالهم سنوات طويلة هل هذا معجز؟!!

ومن الممكن أيضا إحالة المدنيين إلى محاكم طبيعية وليست استثنائية، ليس في ذلك ما يدلل على الغرور.. إنما الغرور فيما طرح من قبل في أن الأجهزة الأمنية نجحت وتفوقت وقضت في الوقت الذي نسمع فيه من حين لآخر فجيعة تفجعنا نحن المصريين تتمثل في حادثة عنف أسوأ حتى صدمنا جميعا في الأقصر من قتل وحشي بشع لأبرياء. نريد أن نتكلم.. نريد أن نلعن الحكومة دون أن نلجأ لحمل السلاح. نريد أن نتكلم في حرية ونحن آمنون على أنفسنا..

نريد أن يكون لنا منهجنا في الإصلاح الاجتماعي، فإذا كان هناك كثيرون يرددون الشهادتين ومع ذلك يقدمون لنا مناهج بشرية ليبرالية أو اشتراكية أو رأسمالية كوسيلة للإصلاح، أليس من حقنا أن نردد معهم الشهادتين وأن نبرز منهجنا للإصلاح عن طريق الدين دون أن ندعي احتكار الحديث باسم الإسلام وإنما المسلم الذي تبنى مناهج أخرى هو الذي تخلى عن حقه. نريد أن تسود أحكام الإسلام نصا وروحا على ربوع البلاد فمصر إسلامية شعبها مسلم طيب ودستورها ينص على ذلك.

إن إجراء الحوار هو أهم ضمانة يمكن أن تحدث وأنا أتصور أن الإعلان عن إجراء مثل هذا الحوار بشكل جدي وتكوين لجنة تحضيرية لوضع محاوره هو إشارة البدء فعلا في وقف العنف.

إن الحوار ضروري جدا خصوصا في هذا المنعطف الخطير فلقد ثبت بالدليل والبرهان أن الحل الأمني غير كاف ولست في ذلك أشكك في قدرات الجهاز الأمني، ولكن ما قصدته إن ترك الأمن بمفرده يتصدى لحل الأزمة فيه تحميل للأمن فوق ما يحتمل فضلا عن أن الأمن طرف أصيل في سبب الأزمة.

وأقول إنه في ظل قانون الطوارئ والتشريعات المتتالية المعدلة لقانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب، وفي ظل سياسة القبضة الحديدية، والضرب في سويداء القلب، وقعت غالبية حوادث العنف، وجاء حادث الأقصر يثبت فشل الحل الأمني.

الحل الأمني يورث أجيالا جديدة ساخطة وناقمة على المجتمع.. ولقد استخدم عبد الناصر الحل الأمني بمشتملاته من اعتقال وتعذيب والسجون الحربية ومحاكم الدجوى العسكرية ولم يفلح في القضاء على الإخوان كجماعة إسلامية وحيدة في ذلك الوقت، سيطر لحين وإنما أرجأ المشكلة وبقيت كامنة وتفجرت من جديد في أجيال التكفير والهجرة، لابد أن نتحاور.. أن نتكلم.. أن نعبر عما في داخلنا من هموم ومطامح ورغبات. إن إصرار الحكومة على رفض الحوار معناه إبقاء للمشكلة وتكريس لأزمة العنف. والذي ندعو إليه ونطالب به كوسيلة وحيدة لنزع فتيل العنف هو حوار قومي وطني وليس مفاوضات، إننا حريصون على هيبة الدولة.. وحريصون على أن تكون هناك رقابة لضمانة تنفيذ نتائج الحوار تتمثل في اشتراك القوى والأحزاب السياسية والمثقفين والمفكرين المستقلين.

حريصون أيضا على ألا تبدو الدولة وكأنها تفاوض بعض مواطنيها.. وأهم ما يمكن أن ينتهي إليه الحوار هو وقف كل أشكال العنف والعنف المضاد في المجتمع، تحترم الحكومة مواطنيها وتتوقف عن كل ما يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان وابتداء تعامل السجناء والمعتقلين معاملة كريمة قانونية، وصولا إلى الإفراج عنهم وأن يكون سعيها في حل المشكلات سعيا حضاريا يتفق مع مبادئ الدستور والقانون.

فالالتزام بوقف العنف هو التزام متبادل، التزام من الحكومة والتزام آخر من الجماعات، إن العنف لن يحقق أهدافا. وإن القتال لن يمكّن من الوصول إلى ما تصبو إليه من كسب ثقة رجل الشارع.. وإن الخاسر الأول هو بلدنا الذي يسعى لمكان في العالم المتحضر.■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠/١٢/١٩٩٧

ونحن ننفرد أيضا بنشر مقال لم يقرؤه أحد:

قادة الإرهاب فى أفغانستان والصعيد وراء عملية الأقصر وفى انجلترا لايعرفون شيئا

جاء حادث الاقصر حاملا معه عدة مفاهيم جديدة لم نتعود عليها من جانب المتطرفين سواء فى الحركة أو فى إدارة معركتهم السياسية مع الحكومة..

فبعد تنفيذ عملية الاقصر الإرهابية أصدرت «الجماعة الإسلامية» كالمعتاد بيانا تنسب فيه العملية لها وتعلن استمرار العنف، ثم اصدرت بيانا اخر حددت فيه شروطها لوقف العنف وهى: تعليق أحكام الإعدام.. وإحالة المتهمين على ذمة قضايا إلى المحاكم المدنية بدلا من المحاكم العسكرية.. وإعادة محاكمة الذين تم الحكم عليهم أمام القضاء العسكرى امام المحاكم المدنية.. الإفراج عن المعتقلين دون قضايا من كبار السن والمرضى.. الإفراج عن الدكتور عمر عبد الرحمن، وإعادة المساجد التى تم مصادرتها.. واخيرا قطع العلاقات مع إسرائيل وأمريكا.

والجديد فى عملية الاقصر التى تفتخر بها «الجماعة الإسلامية» خروج تصريحات من هنا وهناك من جانب قادة الخارج تدين الحادث وتأسف لموت السائحين.. والترويج لفكرة الخلاف داخل الجماعة فى محاولة منهم للبحث عن «شماعة» تعلق عليها الجماعة ما حدث.

وتعد هذه نقطة تحول فى سياسة الجماعات المتطرفة التى عودتنا على ارتكاب الأعمال الإرهابية دون الحديث عن مبرر.. إلا أن مصدرا قريب الصلة من «الجماعة الإسلامية» فسر ما يحدث بأن قادة الجماعة وقعوا فى موقف محرج ويحاولون حاليا تداركه والخروج منه باقل الخسائر، خاصة بعد الهجوم الحكومى على الدول الأوروبية التى سمحت لهم بالإقامة، وبالطبع فإن هذا الهجوم سيؤدى إن عاجلا أم اجلا. إلى تغيير سياسة هذه الدول.

هذا، وقد نفى المصدر وجود اى خلافات داخل «الجماعة الإسلامية» او بينها وبين جماعتى «الجهاد» وطلائع الفتح» وفسر المصدر ما يتردد عن هذا الخلاف انه مجرد شائعات تطلق من جانب بعض قادة الخارج للتاكيد على ان حادث الاقصر تم بدون علم كافة القيادات الموجودة باوروبا.. وان الحادث تم بتدبير القادة الموجودين فى افغانستان، او ان العناصر الهاربة فى جبال وزراعات مصر وهذا ما اشار إليه أسامة رشدى عضو مجلس شورى «الجماعة الإسلامية» فى مقال له يحمل عنوان «حادث الاقصر وسياسة الطريق المسدود» الذى سيتضمنه العدد المقبل من نشرة «المرابطون» التى تصدرها الجماعة من لندن.. إذ قال رشدى: «إن هؤلاء الأخوة (يقصد منفذى العملية) قاموا بعملهم هذا من تلقاء انفسهم».. وأضاف رشدى تحت عنوان «من المسئول الحقيقى؟».. «إن مما لاشك فيه ان هؤلاء الشباب يتحملون جزءا من مسئولية ما حدث، ولكن المسئول الاول هو الحكومة المصرية التى اوصلت البلاد لهذه الحالة من الاحتقان السياسى والإجرامى التى لم تمر بها مصر من قبل»..

وفى ظل هذا التغير فى سياسة الجماعات المتطرفة، ادان الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى الجماعات المتطرفة فى سجنه بالولايات المتحدة الأمريكية عملية الاقصر.

وقال عبد الرحمن فى الاتصال التليفون الذى تم بينه وبين ابنه عبد الله عبد الرحمن الخميس الماضى: «إن هذا تصرف غير مبرر شرعا»..

واستغرب عبد الرحمن - الذى تم نقله الخميس الماضى إلى المستشفى لتدهور حالته الصحية - ارتكاب الجماعة هذا الحادث الذى وصفه عبد الرحمن كما يقول ابنه عبد الله: «بانه حادث اليم وخرق لمبادرة قادة الليمان بوقف العمليات العسكرية». وهذا ما أيده عبد الرحمن من قبل.. وأيضا - والكلام لعبد الله - فان والده استغرب وقوع الحادث فى ضوء عهد الأمان والإيجارة الخاص الذى منحه قادة الليمان للسياح الأجانب الداخلين لمصر بغرض الزيارة وليسوا محاربين. وجدد الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى الجماعات المتطرفة دعوته للقادة الموجودين بالخارج وابنائه الموجودين داخل مصر فى الزراعات والجبال بعدم تكرار هذا الحادث البشع، وعدم التعرض للآمنين، وضرورة وقف العمليات العسكرية داخل مصر وخارجها لان الفرج يأتى فى طاعة اوامر القادة.

ويفسر البعض موقف عبد الرحمن المؤيد لوقف العنف والناقم على حادث الاقصر بانه محاولة من جانب امير الجماعة الإسلامية ومفتيها تجميل صورته امام الحكومة المصرية خاصة وانه يرغب فى العودة إلى مصر بعد ان اساءت امريكا - التى ساندته من قبل - معاملته التى أدت إلى تدهور حالته الصحية.

وايضا.. فإن عبد الرحمن يحاول الحفاظ على مكانته بين افراد الجماعة بصفته الزعيم الروحى.. لذلك لا يصح ان يتراجع المفتى عن موقفه المؤيد لوقف العنف. كما أن عبد الرحمن يرغب فى مساندة قادة الليمان خاصة وانهم هم الاقرب له من قادة الخارج من حيث التنظيم والعلاقات الشخصية.

وفى سياق الاستنكار لما حدث من جانب الجماعة قال أسامة رشدى فى مقاله الذى لم ينشر بعد: «بانه مهما تكن الدوافع والمبررات فإنه لا يوجد مبرر



المصدر : الدستور

التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدعو لهذا القتل العشوائي الذي يعد سابقة لا مثيل لها ويتناقض تماما مع الأدبيات الشرعية والسياسية للجماعة الإسلامية التي اعلنت مرارا انها كانت تستهدف صناعة السياحة وليس السياح الأجانب».

واضاف: «قد يستغرب البعض صدور مثل هذا الكلام وفي هذا الموقع الذي يفترض فيه أنه معبر عن وجهة نظر الجماعة الإسلامية التي تبنت هذا الحدث، وهو استغراب في محله.. يحتاج إلى مزيد من التوضيح والبيان ليس وقته الآن.. ولكنها كلمة حق يجب أن تقال، تعلمنا ان نقولها مهما كانت صعبة أو قاسية، والأهم من ذلك الآن هو تدارك الموقف ومنع تفاقمه وتكراره». ويحاول رشدى في مقاله ان يلقى بصفة الإرهاب على الحكومة في محاولة منه لإيجاد مبرر لعمليات الجماعة التي نصفها نحن (ليس «الدستور» فقط ولكن المجتمع كله) بالإرهاب إذ يقول:

«إن الإرهاب الحقيقي هو الذي أدى لحالة الإنسداد التي تعيشها مصر وقتل الأمل في نفوس الناس.. الأمل في الحياة بكرامة.. والأمل في حرية التعبير والحركة والنشاط السياسي.. والأمل في التغيير.. والأمل في مؤسسات حقيقية غير مزورة تعبر عن طموحات وتطلعات الشعب المصرى الذى سئم تزوير إرادته بدءا بالانتخابات الطلابية مرورا بالنقابية والمحلية وانتهاء بمجلس الشعب.. كله تزوير في كذب في دجل على الناس». ويرى رشدى ايضا في مقاله «ان مشاكل مصر تكمن في سياسة الطريق المسدود» وهى «سياسة أمريكية صهيونية تهدف لإغراق بلادنا بل والمنطقة جميعا في برك من الدم وانعدام الاستقرار.. بينما الصهاينة بجوارنا اوجدوا صيغا توفيقية سمحت للأحزاب الدينية بالحرية وحتى الوصول لسدة الحكم عندهم»!!.

وردا على تصريحات المسئولين في مصر عن حماية الدول الأوروبية للإرهاب بمنحها حق اللجوء السياسى قال رشدى:

«إن عدد المصريين الذين منحوا حق اللجوء السياسى في الدول الأوروبية لا يزيد على أصابع اليد الواحد فيما يتم تجميد عشرات الملفات الخاصة بمصريين في الدول الأوروبية تجاوبا مع النظام المصرى ومن يقفون خلفه».

مشيرا إلى: «إن هذه الدول الأوروبية قد طالبت مرات عديدة السلطات المصرية بتقديم ملفات تحوى ادلة مقبولة ضد الأشخاص الذين تزعم قيامهم بانشطة ممنوعة ولكن النظام المصرى يعجز عن ذلك»!!.

وقال: «النظام المصرى يمارس نوعا من الابتزاز والصوت العالى ويتجاهل ان لهذه البلاد قوانين عريقة لا يستطيع أحد أن يغيرها بين عشية وضحاها، حيث ان قضايا تسليم الأشخاص المتهمين تخضع للقضاء والمحاكم حتى بين دول الاتحاد الأوروبى بعضها مع بعض».

وتساءل رشدى: «هل يريد (يقصد النظام المصرى) أن تفعل بريطانيا مثلا مثل باكستان او ليبيا او السعودية فترسل له البشر في صناديق كطرود البريد يفعل بها ما يشاء؟! أم تريد أن تعلن بريطانيا وغيرها قانون الطوارئ وتستورد بعض الأشاوس الجبناء من خبراء التعذيب المصريين، وتبنى لهم لاظوغلى جديدا في قلب لندن ليستخدموا وسائلهم المعروفة للحصول على الاعترافات وتلفيق القضايا ومن ثم إقناع القضاء البريطانى بتسليم المطلوبين؟!».

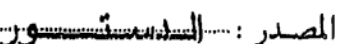
وفى نهاية مقاله يدعو أسامة رشدى الحكومة المصرية إلى الحوار بدلا من المواجهة الأمنية التى لم تحل المشكلة مشيرا بذلك إلى «حكومة بريطانيا الجديدة التى ادركت ان العنف السياسى لن يحسم إلا بالحوار السياسى فاستقبل رئيس حكومتها زعيم الجناح السياسى للجيش الجمهورى الايرلندى (جيرى ادم) بل ودعاه مؤخرا للقاء جديد حيث تتواصل المباحثات للوصول لحل سلمى لمشكلة ايرلندا الشمالية تجنب بلادهم المزيد من المعاناة؟».

وأخيرا وتحت عنوان جانبى «نداء من القلب» يوجه أسامة رشدى نداء إلى العناصر الهاربة في الصعيد قائلا: «إلى جميع من تصل إليهم هذه الكلمات واخص هنا إخواننا وأحبابنا داخل مصر من الشباب المسلم عامة وأبناء الجماعة الإسلامية بخاصة بضبط النفس (ليس الشديد بالصرعة ولكن الشديد من يملك نفسه عند الغضب) ولا يجر منكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى، ولا تزر وازرة وزر أخرى.

يا شباب الإسلام.. يامن نذرتم انفسكم لإقامة الدين وتحكيم الشرع.. العدل العدل.. فليس مهما أن نكسب معركة أو نحدث نكاية ونخسر انفسنا.

محمد الضبع



المصدر :  الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الكاتب البريطاني «روبرت فيسك» يقول: إن العنف في مصر لن ينقطع مالم يقبل الغرب دوره في حل مشاكلنا.. ويحذر:

استئصال جذور الإرهاب معناه زيادة غرف التعذيب

بعد مذبحة سواح الأقصر في الأسبوع الماضي، شدد الرئيس كلينتون على أن حمامات الدم أظهرت للعالم حتمية أن «يضاعف جهوده ضد الإرهاب» بينما حث وزير الخارجية الفرنسي السابق «جين لوى دوبريه» على مؤازرة نظام مبارك في «استئصال جذور الإرهاب» بل والأكثر خلوا من المعنى أن صحيفة «الواشنطن بوست» قالت لقرائها إنه من «البذاءة» أن نقيم وزنا للبواعث التي دفعت إلى هجمة الأقصر - المفترض أنها محاولة لأخذ رهائن في مقابل إطلاق سراح الشيخ عمر عبد الرحمن، رجل الدين المصري الضرير المسجون في أمريكا بتهمة تدبير انفجارات.

ردود أفعال كلينتون ودوبريه والإعلام لم تقم إلا بصرف الأنظار عن الدرس الحقيقي، وهو درس مطلوب دراسته - لأن قتلة الأقصر، عندما ربطوا عصابات «الاستشهاد» الحمراء على جباههم وهم واقفون بين الجثث، أوجدوا وجه مقاومة جديدا ومشئوما بينهم وبين نظير لهم في الوجه، فبعد ذبح ٥٨ سائحا في الأقصر، أصبح إجمالي عدد الأجانب الذين قتلتهم الجماعات «الإسلامية» في مصر حتى الآن ٩٨ أجنبيا في خمسة أعوام، وفي الجزائر أكثر من ذلك بعشرة - الإجمالي ١٠٨ - قتلوا في أربعة أعوام تصفية مصر للأجانب تقترب بسرعة من تصفية شقيقتها العربية. لهذا لا تنجو مصر والولايات المتحدة من اللوم.

تكشف المقارنة عن حقيقة أخرى. الثورة المسلحة في الجزائر بدأت بعد إلغاء الانتخابات الديمقراطية التي كان من المؤكد أن تكسبها «جبهة الإنقاذ» والتمرد الداخلي الذي تعلنه «الجماعة الإسلامية» كان ينمو بمعدلات ثابتة مع تدهور الديمقراطية في مصر. وفي الحالتين، فإن المقاومة المسلحة صدرت عن المصريين والجزائريين الذين حاربوا «الجيش الأحمر» في أفغانستان - بدعم فعال من الولايات المتحدة ومصر والسعودية. لا عجب أن يرغب السيدان مبارك وكلينتون في إبعاد أنفسهما عن مأساة الأسبوع الماضي. ولا عجب من أن تحثنا «الواشنطن بوست» على تجاهل الأسباب.

وقصة العرب الذين حاربوا السوفييت - بشجاعة كبيرة وإيمان ديني - قصة معروفة في أرجاء الوطن العربي، ما لم تكن معروفة في الغرب، وقد جاء الكثيرون منهم من حركات مرتبطة بحركة «الإخوان المسلمين» التي تأسست في مدينة الإسماعيلية عام ١٩٢٨، والتي دعت مسلمي مصر إلى تناسد الأحزاب والبرلمان، وإعادة النظم الإسلامية لحكم البلاد - يقصدون الشريعة وسلطة الزعماء الدينيين. السعوديون زودوا العرب «الأفغانيين» بالمال، وأمدهم الأمريكان بالقذائف، وقدمت لهم أجهزة الأمن الباكستانية المعلومات.

في أحضان الحرب التي انتصر فيها الأفغان، نمت مشاعر الزهو الإسلامي، وظلت طويلا بعد أن رحل الروس، وفي الأيام الأولى من الغزو كان الزعيم الديني المصري عمر عبد الرحمن - المحبوس الآن في أمريكا - يحث أعوانه على الحرب في أفغانستان، وكان أحد عملاء المخابرات الأمريكية هو من أعطاه أول تأشيرة لدخول الولايات المتحدة. كثيرون ممن سافروا إلى أفغانستان لم يعودوا. لكن أشهر «شهيد» من بينهم هو عبد الله عزام الذي كان يعد رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية في القاهرة. ثم أرسله السعوديون إلى مدينة «بيشاور» الباكستانية ليفتتح مكتب تجنيد لضم «المجاهدين» العرب الذين يرغبون في الحرب في أفغانستان، واحد من هؤلاء المجاهدين كان «شوقي الإسلامبولي» الذي سافر إلى «كراتشي» عام ١٩٨٣ للإشراف على تدريب «الأفغانيين» المصريين، والحكومة المصرية كانت تعرف وكانت موافقة على إجراءات التجنيد.

بالمال والسلاح والدين استطاع «عزام» تسوية الخلافات بين الفرق الأفغانية المتنافسة، لكنه وصل بعد هزيمة السوفييت إلى قناعة مفادها أن الولايات المتحدة وباكستان خدعتا محاربيه، وقالت مجلته «الجهاد» إن الأمريكان سوف ينقلبون على الإسلام حينما ينهزم السوفييت، وكانت نبوءة صادقة. لكن «عزام» لم يكن لديه الوقت لتغيير جبهة نضاله، ففي ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩ قتل هو وابناه بتفجير سيارته أمام منزله في باكستان، وحمل رفاقه المخابرات الأمريكية مسئولية الحادث. لكنهم لم يبقوا طويلا في شكهم بصدد نوايا الولايات المتحدة ولا نوايا الحكومات العربية الموالية لأمريكا، وبالعودة إلى الحرب العالمية الثانية نجد أن المحتلين البريطانيين والوطنيين المصريين حاول كلاهما التعاون مع «الإخوان» وبعد



ثورة ١٩٥٢ قام الجنرالات، ويتقدمهم عبد الناصر بسحق «الإخوان» بوصفهم خطرا يتهدد حكمهم العربي الشمولي الاشتراكي، وحين جاء السادات إلى السلطة شجع الإخوان» كجزء من معركته ضد الاشتراكية، والآن وقد حول مصر في اتجاه الغرب - بعد تقاربه مع الولايات المتحدة ومعاهدة السلام مع إسرائيل - اهمل حتى الجماعات الأكثر تطرفا والتى نمت حول «الإخوان»، ولقد كان جندى فى الجيش المصرى تابع لجماعة «التكفير والهجرة» «وهى إحدى الجماعات التى رأت فى تغييرات السادات السياسية إنكارا أثما للإسلام» هو من اغتال السادات نفسه في ١٩٨١، اسم الجندى هو خالد الإسلامبولى - شقيق شوقى الاسلامبولى الذى أصبح بطلا فى الحرب الأفغانية

وعندما خلف حسني مبارك السادات، قرر أيضا استخدام الحركات الإسلامية لإحداث توازن فى صفوف المعارضة، وبينما تم قمع جماعة التفكير وغيرها، فإن «الإخوان» سمح لهم بالعمل رغم الحظر «النظرى» المفروض عليهم.

ووجد «علماء» الدين نفوذهم يزداد، ومواعظهم ودروسهم الدينية تأخذ وقتا على الهواء فى تليفزيون الدولة، وسمح لمؤسساتهم بالانفاق على بناء المدارس والمساجد. فقط عندما قتلت «الجماعة الإسلامية» عشرات من رجال البوليس والمسيحيين والقرويين والسائحين - العدد الحالي يفوق ١١٠٠ - عندئذ فقط بدأ مبارك يحارب جماعة «الإخوان» ساجنا مئات من أعضائها المسالمين «يؤمنون بالديمقراطية البرلمانية» عندما فشل أمن الدولة فى ترويض الجماعات المسلحة الأصغر حجما.

وكانت النتيجة حتمية، وصفها لى محام فى قنا التى تبعد ٤٠ ميلا فقط عن الأقصر وبها مئات من مؤيدى الجماعة الإسلامية.. قال لى: «قبل سجن أعضاء الإخوان كان الناس يعرضون عليهم مشاكلهم - مشاكل إسكان، إضاءة شوارع، أموال للمدارس.. وكان أعضاء الإخوان يرفعون المشاكل إلى السلطات المسئولة. كان للناس صوت، ولكن بعد ذلك تم حظر جماعة الإخوان والقبض على أعضائها، فماذا حدث؟ انتقل الناس بتأييدهم إلى الناس الوحيدين الذين مازالوا يعارضون الحكومة - وكانوا أناسا لديهم سلاح ويأتيهم الوحى من أفغانستان».

ومنهم «على الرشيدى» البطل المصرى فى أفغانستان، وقد غادر باكستان متنقلا كما قيل إلى السودان فى ١٩٩٣ ولكنه - نتيجة لسعى السلطات المصرية إلى إضعاف قوة الجماعة الإسلامية - مات فى غموض، وقال بعض رفاقه: «حادث غرق بينما أصر آخرون على أن أجهزة الأمن اغتالته، وقد أثرت أفغانستان بالمثل على الجزائر، فقد احتفل أعوان عبد الله عزام بالذكرى السنوية الثانية على قتله فى باكستان بالهجوم على نقطة حرس حدود جزائرية عند «جومار» - وهو أول هجوم يشنه الإسلاميون على النظام الجزائرى وهكذا ربطت الحرب الأفغانية بين مصر والجزائر فى الميليشيات.

ضعفت شوكة الجماعة الإسلامية، تماما كما أرادت الحكومة المصرية، ونادى أعضاؤها المسجونون بالهدنة - العرض رفضته حكومة مبارك وتجاهله أعضاء الجماعة ممن خارج السجون شاعرين بالمرارة والخداع ومستمرين فى الهرب كان هؤلاء الرجال يرون فى مبارك والولايات المتحدة والغرب بشكل عام خونة، فقط عمر عبد الرحمن هو الذى يبدو ثابتا على مبدئهم من صموده فى السجن الأمريكي، وبالنسبة لهؤلاء الناس فى ظل ظروف معيشتهم المزرية، وانعدام التعليم، فإن الغرب - ممثلا فى فساد الحكومة المصرية والدعم السياسى الأمريكي للنظام، ووصول السائحين الغربيين الأثرياء أفواجا إلى مصر - يعد دعامة للنظام الدائب على خنق المعارضة السياسية. مصر التى يساندها الغرب بسبب سلامها مع إسرائيل، محكومة بأمن الدولة الذى نجح فى تحويل أساليب التعذيب إلى فن: تعذيب بالكهرباء، اغتصاب فى السجون، إعدامات بدون محاكمة فى حقول القصب فى صعيد مصر. أما منازل المتطرفين المشتبه فيهم - بمن فيهم قدامى محاربى أفغانستان - فيتم تدميرها على الطراز الإسرائيلى فى القرى المحيطة بالأقصر، فى هذا السياق كان قتل السائحين أمرا محتوما.

وهكذا، لكى «تستأصل جذور» أعداء الدولة - مثلما يقترح دوبريه - أو لكى «تضاعف الجهود ضد الإرهاب» - مثلما ينصح كلينتون - لن يؤدى هذا إلا لزيادة غرف التعذيب فى مصر، وتعيين مبارك لحبيب العادلى، مدير مباحث أمن الدولة العنيف، فى منصب وزير الداخلية يشير بوضوح إلى أن هذا ما سوف يحدث والزعيم العربى الوحيد الذى نجح فى «استئصال جذور» المعارضة «الإسلامية» العنيفة هو «حافظ الأسد» ففى ١٩٨٢ قمع تمرد المسلمين فى حماة بأن قامت قوات الأمن التابعة له بقتل ٢٠ ألفا من الناس.

فهل هذا ما يوصى به السيدان كلينتون ودوبريه؟ هما بالتأكيد لا ينصحان مصر بالديمقراطية - وهنا تكمن المشكلة.

بسبب هذا، فإن آثار الحرب الأفغانية من المرجح أن تتضاعف فى مصر - وعليه فإن مزيدا من السياح الأجانب سوف يلقون مصرعهم حتما على ضفاف النيل.■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

قبل أن تقرأ كل هذه الموضوعات.. ابراهيم عيسى يطرح القضية

الحوار مع المتطرفين عنوان سيئ السمعة

تدور قضية الحوار مع المتطرفين على ارض تحمل الغاماً كثيرة ومتشابكة، يمكن للمرء إن يدوس على اى لغم فى طريقه على سبيل الخطا فينسفه وتنسف القضية من اساسها. والحوار مع المتطرفين عنوان سيئ السمعة فهو يعنى اعترافاً بالمتطرفين وقوى الإرهاب وهو ما يمجه ويرفضه طرف اصيل فى هذا الجدل الدائر وهو طرف الحكومة وبعض دوائر من المستقلين، وهو ايضاً ما يتعامل به البعض على مضض، حيث يمكن ان يعترفوا بالمتطرفين كقوى موجودة على الساحة ومؤثرة بلاشك لكن ليس الى حد التعامل معها وفى درجة تالية التحاور معها.

ويمكن فى هذا السياق ان نقول

١ ـ إن الاعتراف بقوى معينة على الساحة لا يعنى بالضرورة رضاءك عنها او شرعية وجودها او رسمية تواجدها، لكن هذا كله لا ينفى أنها موجودة ومؤثرة.

٢ ـ إن الحوار مع خصوم واعداء امر وارد فى شئون ترتيب امور الحرب نفسها (..) حيث يجلس المسلمون والصليبيون لترتيب وضع تسليم الجثث، وتبادل الاسرى.. والمفاوضات من هذا النوع لا تعنى فى الغالب ان السلاح قد توارى وخمد فى غمده، بل إن الاطراف المتحاربة احياناً تكون فى حاجة ماسة الى أن تتحاور اثناء حربها.

ومع ذلك تبقى فى الامر وجاهة حين ترفض الحكومة ان تدير حواراً مع المتطرفين ـ يسعى له هؤلاء بين الحين والآخر ـ وتتبدى هذه الوجاهة فى أن:

١ ـ جلوس الحكومة لا يعنى كثيراً إلا جلوس رجال الامن ـ ابرز من يتصدى للإرهاب فى الحكومة وربما الممثلين الشرعيين للحكومة فى قضية الإرهاب تحديداً ـ وهذا بدوره يعنى:

أ ـ انها لم تعد مائدة حوار، بل مائدة تفاوض

ب ـ انها تشبه مفاوضات الجلاء التى تعقب تمردا ما أو ثورة ما وليست حواراً على أى نحو.

٢ ـ ان مشكلة الجماعات المتطرفة انها سوف تفهم خطا ـ وتماماً ـ جلوس الحكومة معها على مائدة واحدة فهذا لن يعنى عندها سوى أن سياستها الإرهابية نجحت فى رضوخ الحكومة وجلوسها على قرافصها تطلب العفو من المتطرفين الذين سيعتقدون قوة وغروراً اكثر من اللازم فى تصورهم عن انفسهم ومواضع اقدامهم.

وتبدو حقيقة هامة ايضاً فى هذا الطريق الملغم أن الحكومة لم توافق على حوار مع المتطرفين، والمتطرفون لا يريدون حواراً مع احد آخر سوى الحكومة وأن الطرفين معاً يستبعدان وجود اى اطراف اخرى فى هذه القضية وكأنها لا تهم احداً سوى الضابط

والإرهابى، اما المواطن او المثقف او المراقب او القوى الوطنية الأخرى فهى غائبة ومغيبة من الطرفين معاً، الحكومة والمتطرفين.

مشكلة اخرى فى الطريق ان الحوار مطروح ومطلوب من قوى الجماعات المتطرفة دون أن يقول ما هدفه وما فائدته وما هو موضوعه ومحاوره؟

بل إن المتطرفين يطرحون شروطاً مسبقة أو قضايا لازمة لوجود الحوار وهى الإفراج عن معتقليهم ووقف المحاكمة العسكرية واحكام الإعدام وغير ذلك الذى وصل الى نقل عمر عبد الرحمن الى مصر من سجن الولايات المتحدة الامريكية. وهى شروط تبدو كأنها شروط منتصر فى حرب، فضلاً عن مأزق أن الحوار سيتم طرحه مع احتدام معركة الإرهاب ووجود دخان عملية إرهابية فى أجواء الساحة، الأمر الذى يجعل التوتر قاسما مشتركا لدى اى شخص يدلى بدلوه فى هذه البئر، توتر الحكومة التى تتلقى ساعتها ضربة قاسية قاصمة، وتوتر الجماعات المتطرفة توتر المنتشى المنتصر، وتوتر الأطراف الاخرى التى تشعر ان البطش من الجهتين يطولها فى كل حالة، وان الإرهاب يسعى بحرص وبقوة لتصفية المجتمع وليس مجرد إرهاق الحكومة.

لبش.. الموضوع كله كما قلت ملغم ومزدحم بالمشاكل، إذن ما الذى يمكن أن نقوله وندعو إليه؟

اما الحوار فهو غامض وغائم حتى الآن، فهل هو الحوار مطلوب لذاته ام ان له اهدافاً واغراضاً وآفاقا؟ لا مانع من حوار ليس فيه إلا الحوار اى ان الناس تقعد مع بعض تفهم إيه الموضوع عايزين إيه، وفيه إيه؟ ومن هم؟ فرصة تشبه جلسات الاستماع فى اللجان



البرلمانية المحترمة: ان الناس تقعد كى تفهم فقط دون اى تصور مبالغ فيه عن جدوى للحوار اكثر من ذلك الهدف.

ام ان يكون للحوار اهداف وأغراض وافاق.

مثلاً ان يكون الهدف منه إيقاف العنف النهائى الابدى المحتوم ومن ثم فالحوار يقود نفسه حينذاك الى شروط وطلبات ومطالب وتنازلات وميزان قوى، وهذا هو الجزء الاصعب والاكثر خطورة، وهذا ما يدفع الامر برمته الى مفاوضات لا حوار، اتفاقيات جلاء وليس مجرد مفاوضات.

ثم هل هناك جدوى للحوار؟

هذا سؤال وجيه!

هل يمكن ان ينتهى الحوار الى نتائج ايجابية؟ هل له جدوى؟ هل هناك أطراف علي استعداد لأن تسمع وتفهم وتتصرف نتيجة متغيرات وتستوعب وقائع ومعلومات وتؤمن بحق الآخر فى الاختلاف والوجود؟ أم ان الأطراف كلها مصممة على الصمم وان احداً لن يقنع ولن يقتنع بتغيير موقفه.. يعنى باختصار وبساطة مالضمان الا يكون هذا الحوار حوار طرشان، وما هى ضمانات ان النتائج التى يصل إليها الحوار هى نتائج ملزمة وقرارات نهائية؟ فى الطريق كذلك تجد نفسك أمام سؤال هام هو: ما الضمان؟

ثم هل الحوار ضرورى؟

يعنى هل الأمور وصلت فعلاً الى حالة من الجمود والتعنت او التازيم والازمة؟ او أن الورم انتفخ لدرجة انه لابد من عملية جراحية؟ ام ان الأمر لا يزال عند درجة يمكن احتواؤها، وهناك حلول أخرى موجودة وثرية وقوية يمكن اتخاذها لمواجهة الإرهاب وأن الأمر لم يصل بعد الى الحالة التى لابد فيها من إجراء حوار.

يعنى هل الاطراف كلها تعتقد فى ضرورة الحوار، ام أنه لا يزال عند البعض إحساس بان الموضوع لا يستاهل إقامة حوار لمجرد أن طرفاً من الاطراف قد طلبه؟

ثم تبقى كذلك اسئلة من نوع: من الذى يتحاور وأين يمكن ان يدور هذا الحوار؟

يعنى هل تتحاور الحكومة فقط مع قادة الإرهاب؟ إذن من هى الحكومة؟

هل الأمن ورجال الأمن؟ أم رموز سياسية ومسئولون سياسيون لهم دورهم الوظيفى ولهم قرارهم اللازم الملزم؟

ومن هم الإرهابيون، هل قادة الخارج فقط؟ إذن من اى فصيل او اى جماعة فيهم؟

وما هو دور قيادات الداخل وقادة الارهاب فى السجون والمعتقلات؟

وأين تدور هذه الحوارات وكيف تضمن الأمن لاطرافها؟

أم أن نستبعد الحكومة والإرهابيين كطرفين اساسيين ووحيدين فقط على الساحة وأن تدخل كل القوى الوطنية فى الحوار، من المستقلين الى الاحزاب بشتى مذاهبها، الى الإخوان، الى الشيوعيين، الى انصار التنوير ومثقفى مصر.

تجلس كل القوى معاً فى حوار مباشر مع المتطرفين وقادتهم، حوار كمحاولة للتفاهم والفهم والوصول الى قراءة اولية واقعية لمطالب الإرهابيين ومواقفهم..

حوار غير ملزم للحكومة - التى يمكن ان تكون طرفاً من ضمن الأطراف المتحاورة ولو بشكل غير مباشر - وغير ملزم لأحد.

فقط استكشاف نوايا وفهم الاخر ووضع ضوابط واذا كانت هناك أى مؤشرات ايجابية يمكن ان ينتقل الحوار إلى مفاوضات على مائدة اتفاق مرة أخرى. اين يدور مثل هذا الحوار؟ فى اى مكان؟ فى مصر أم فى الخارج؟

ربما تكثر الأسئلة. وتتوالد التفاصيل.

لكن يبقى ان كل القوى والرموز الوطنية فى مصر مطالبة الآن بان تشغل نفسها بهذه الأسئلة وتبحث عن بعض الاجوبة.

فالالغام التى نسير بجوارها ونمشى بجانبها قد تنفجر فى زلة قدم او ترنح ساق فى وجوهنا جميعاً..

ثم نضيع.. وجميعاً.

دون أن يبقى أحد ليتفرج على ما يحدث ثم يحكى ما حدث.■



المصدر : الدستور

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيادة الوزير أهلا.. ولكن (١)

ابناء مصر جميعهم يحملون فى صدورهم هموم بلدهم.. تعتصرهم مرارة الحدث.. زلزال مذبحة الاقصر.. وتوابعه ستظل تتابع لمدة أو مدد يستعصى تقديرها او التنبوء بها بقاء او انقضاء.. وبادئ ذى بدء فإن تصعيدك وتعميدك لهذا الكرسى لم يثر فى النفس إلا الإشفاق.. لأنه يصدق عليه مقولة لنابليون بونابرت: كالجالس على سن الرمح «خازوق» فلا هو يريح ولا يستريح.

بيد أنه مادام أن قدرك وقدرتك واقتدارك هو الذى عرج بك ليكون بين يديك أمن الوطن وحق المواطن فى صون حياته وخصوصياته.. فإن من حقنا أن نكاشفك بأوجاعنا وما يشوى وجوهنا.. إن انهار وبحار الدم الذى سال على ارض وادى الملوك فجر بركانا من الدمع فى العيون ونزيفا من الهلع فى الوجدان تحسبا لما هو مقبل او محتمل على هدى مما مضى وانقضى.. واحتمال الاسترخاء.. تشقينا.. والسؤال الموجه إليك ماذا انت فاعل بنا..؟ هل تريد.. هل تستطيع؟

إن الحديث عن سد الثغرات الأمنية او بالأصح مداواة القصور والعيوب هو من قبيل او فصيل رد فعل.. للفعل.. وحالة أن الأمن المصرى اشبه بالغربال.. إن سددت فتحة فإن إلى جانبه مئات الثقوب والعيوب.. إن القضية يا سيادة الوزير هى أن تعرف عدوك لتأخذ الحذر.. البصيرة والبصر.. التصدى لمواجهة الخطر وان تضع فلسفة امنية جديدة.. واستراتيجية واعده.. إن هذا الحدث جاوز كل الدروس المستفادة من الأحداث السابقة ذلك لأن السفاحين الجدد عينات جديدة من الإرهاب الأسود.. شرائق.. جينات.. جيل مغاير تماما لم عرفناه.. القناه.. سنا وعمرا.. تدريبا.. تسليحا.. إعدادا.. تلقينا.. احترافا.. اجتراء ووحشية.. تمويلا.. وحالك انك ورجالك الفرسان تقف وحيدا فى شارع الأمن مجردا من كل سلاح فالقوى السياسية.. الأحزاب السياسية والنقابات.. وجماعات الضغط غائبة.. فلنبدأ بالبيت من الداخل.. الهيكل الشرطى.. كيانه.. جسمه.. بنيانه قائم على جنود الأمن المركزى وانت أعلم بهم منا.. قدراتهم القتالية.. القدرة على الأداء.. مستوى الوعى.. سلاحهم عصى الشوم... انعدام الحافز الدافع للتضحية والاستعداد للفداء فضلا عن العطاء والرواتب فإنها لا تطعم من جوع ولا تروى ظمآنا.. إن الهيكل الشرطى هزيل.. ضئيل.. وفاقد الشئ لا يعطيه.. والشاعر العربى يقول «لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المرمن ثمره.■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

عبور النفق المظلم

كارثة الاقصر الإجرامية ليست نهاية العالم ولا خاتمة الأحداث الإرهابية التى تخطط ضد مصر ونحن لا ننكر انها حادثة بشعة لن ينساها العالم بسهولة وغيرت بالفعل مفاهيم الأجانب عن شخصية الإنسان المصرى ولكن ضرورى جدا أن تعبر مصر هذا النفق المظلم بأقصى سرعة ممكنة لأن غاية هذه الأحداث الإجرامية أن تغرق مصر فى نفق الأحداث وتتدهور أحوالها الاقتصادية وتفقد ثقتها بنفسها ويفقد العالم ثقته بها ومن هذا المنطلق الذى يهدف لعبور هذه التداعيات نرى ما يلى:

■ أحسنت الدولة باعترافها بوجود تقصير فى الخطط الأمنية والأداء الأمنى وأيضا بتحميل وزير الداخلية السابق وكبار مساعديه مسئولية التقصير وإقالتهم وتحويل المسئولين المباشرين عن التقصير من جهاز الأمن للمحاكمات العسكرية.. ولكن إلى هنا وكفى إسهابا فى الإدانة العلنية للجهاز الأمنى و لنترك الجهات السيادية تعمل فى هذا الإطار وتتدارك نواحى القصور والخطط المستقبلية لأن خطورة هذا الإسهاب أنه يؤدى مع الوقت لتحقيق هدف غال للإرهابيين الا وهو إفقاد جهاز الأمن ثقته بنفسه وثقة الشعب به وثقة العالم فى قدرته على حفظ الاستقرار وضيوف مصر ولكن على جهاز الأمن أن يدرس جيدا الشرخ فى العلاقة مع الشعب الذى ادى لاغتباط المصريين بتوجيه الرئيس الإدانة العلنية لهم.

■ يجب أن تتيقن الدولة أن الدولة وحدها لا تستطيع مواجهة الإرهاب بالإجراء الأمنى وأنه لا بديل عن مشاركة مثقفى ومفكرى مصر وأحزاب مصر فى خطة شاملة تواجه الإرهاب شعبيا وسياسيا وميدانيا وأن تعى الدولة أنها تحصد المرارة وحدها طالما ضاقت الحريات وانتقصت مساحة الديمقراطية وعم الكبت والغل والفقر والفساد أوجه الحياة فى مصر.

■ اثبتت الحادثة أن الرئيس يعمل وحيدا وأنه قد حان الوقت لتعيين نائب له يقوم ببعض مما قام به الرئيس عقب حادثة الاقصر.

■ انتشرت التقارير الإخبارية التى ترى ضلوع بعض القوى السياسية فى جرائم الإرهاب وتريد أن تهدم المعبد على من فيه لعلمهم أن الرئيس يرغب فى إزاحتهم باعتبارهم قوى فساد مالى واجتماعى واخلاقى واننى ارى حتمية أن تعلن الدولة صراحة رايها العلنى فى هذه التقارير الإخبارية واقواها للزميل مصباح قطب بجريدة «الأهالى» الاربعاء الماضى لأنه إن صح هذا الاتهام يستوجب تحويل هؤلاء لمحاكمة علنية لكل من يثبت تورطه من القوى السياسية الحاكمة حتى يتطهر نظام الحكم من الفاسدين فيه والإرهابيين.

■ أثبتت الحادثة أن هناك ضرورة لتغييرات شاملة فى صفوف جهاز الحكم وضرورة إجراء تغيير وزارى شامل لتعيين وزراء أهل للعمل الوطنى بعيدا عن صراعات الكراسى وسياسات القصاص الوزارى واستغلال المناصب لأعمال السمسرة والتجارة.

طلعت جاد الله



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

تصفيات جسدية متبادلة بين قادة الإرهاب قريبا

كتب عبد الرحيم علي:

اثار تنفيذ مجزرة الأقصر البشعة خلافات حادة فى صفوف الإرهابيين تصاعدت حدة الخلافات بشدة، وتهدد بوقوع تصفيات جسدية متبادلة بين قيادات الإرهابيين فى الخارج، قريبا، خاصة قيادات تنظيمى «الجماعة الإسلامية» و«طلائع الفتح».. وفى حين شجب رفاعى أحمد طه أحد أمراء «الجماعة الإسلامية» المذبحة، رحب بها وباركها ياسر السرى مسئول «طلائع الفتح». وبينما أكد بيان غير موقع ومنسوب إلى «الجماعة الإسلامية» ضرورة ضبط النفس، تحدثت بيانات أخرى عن الاستمرار فى عمليات العنف، مع الاعتذار لأهالى الضحايا، باعتبار المذبحة موجهة ضد الحكومة المصرية.

أكدت مصادر مطلعة أن الخلافات بين جماعات الإرهاب وصلت إلى حد التهديد بالتصفية الجسدية المتبادلة، خاصة بعد أن أكدت هذه المصادر أن مجموعات من الكوادر المنفذة للمذابح فى الداخل وبعض كوادر الخارج أصبحت على ثقة من وجود رابطة قوية بدأ يتردد صداها بين القيادات الإرهابية فى لندن وغيرها من العواصم الغربية وبعض عملاء جهاز الاستخبارات الإسرائيلى «الموساد» ولن يتردد هؤلاء العملاء (عملاء الموساد) فى الدفع إلى إجراء التصفيات الجسدية، حتى لا ينكشف دورهم، وحتى يختفى أمراء الإرهاب الذين على علاقة معهم.

وحددت هذه المصادر فترة أقصاها ثلاثة شهور تبدأ خلالها هذه التصفيات الجسدية المتبادلة وقالت إن هذه التصفيات أصبحت شبه مؤكدة، وأشارت إلى ما حدث فى أفغانستان بين أمراء الإرهاب، وضربت مثلا محددا هو تصفية الشيخ عبد الله عزام ومعه عدنان التميمى وقد دفع هذا بعض هؤلاء الأمراء إلى الفرار من أفغانستان، وعاد بعضهم إلى بلادهم، بعد أن نفضوا أيديهم من الإرهاب.

وعلى صعيد آخر شهدت محافظات المنيا- أسيوط- سوهاج- قنا- أسوان- نشاطا أمنيا مكثفا قامت به مجموعات من أمن الدولة والبحث الجنائى لفحص قوائم المتغيبين من الشباب فى القرى والنجوع وإخطار الأجهزة الأمنية بالمحافظات المتغيبين بها- القاهرة- الإسكندرية- بورسعيد لفحص وجودهم من عدمه خاصة من ينتمون لأسر بها أعضاء فى الجماعات الإرهابية أو معتقلون أو محبوسون ....



المصدر : الأهـــالــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

على ذمة قضايا إرهابية، فى محاولة لكشف غموض القتلى الخمسة الذين لم يتم التعرف عليهم حتى الآن، الأمر الذى ادى إلى إجراء تغييرات واسعة داخل مفتشى أمن الدولة فى الصعيد فى محاولة للدفع بدماء جديدة لكشف التجنيد المتدفق داخل جماعات الإرهاب والذى كشفت عنه المذبحة الاخيرة.

وفى الوقت الذى صدرت فيه توجيهات سياسية عليا بتكثيف الجهود الدبلوماسية لوزارة الخارجية بالتنسيق مع اجهزة سيادية لإقناع الدول الاوربية بتسليم الإرهابيين الهاربين إليها، يعكف مدير مباحث امن الدولة الجديد اللواء هانى العزبى - والذى كان مسئولا عن النشاط الخارجى فى سنوات ٩٣-٩٦ - على دراسة ملفات مهمة حول الإرهابيين الهاربين فى الخارج وحركة تنقلاتهم بين الدول المختلفة وطرق تجنيدهم للعناصر وإرسالهم للتكليفات وسبل تمويلهم وذلك لوضع خطة دقيقة للتصدى الحاسم لأية عمليات إرهابية محتملة.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

من مفاجآت التحقيق فى قضايا الإرهاب

الإرهابيون حصلوا على مادة سامة لاستخدامها فى الانتحار

كتب ثروت شلبي : تستأنف اليوم المحكمة العسكرية العليا نظر القضية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٧ جنايات عسكرية. ابرز المتهمين فى هذه القضية هو الإرهابى الهارب مصطفى حمزة المحكوم عليه بالإعدام غيابيا اربع مرات، والراس المدبر لمجزرة الأقصر التي وقعت في ١٧ نوفمبر الماضي، وقد تزامن ذلك مع عقد الجلسة الأولى لنظر هذه القضية. فهل كانت هذه مصادفة؟. وتكشف محاضر ملفات التحقيق فى هذه القضايا اتجاهات خطيرة تشير إلى ان العمل الإرهابى يبدا مرحلة جديدة، قد يلجأ فيها إلى استخدام المفرقعات والمتفجرات ضد المرافق العامة، وهذا اتجاه يشابه خطة «الإخوان المسلمون» في ١٩٦٥، في القضية المعروفة باسم «قضية سيد قطب». وبلغ عدد المتهمين فى القضية التى يستانف نظرها اليوم ٣٥ إرهابيا، منهم خمسة من قيادات ورؤوس الجماعة الإرهابية فى الخارج.

وملفات القضية تكشف اكثر من مفاجاة بالنسبة لجريمة الاقصر، وتؤكد بمحاضر رسمية ان ضابط مباحث امن الدولة حذر منذ مايو الماضى من مخطط عدائى لضرب المنشآت السياحية، واغتيال عدد من المسئولين السياسيين وكبار الفنانين والصحفيين، وذلك عن طريق استقطاب وتجنيد «عناصر جديدة» تتصف بالعنف والغلظة والطاعة العمياء، والاقتناع بفكر وحركة تنظيم الجماعة الإسلامية، وكذلك الدقة فى تنفيذ ما يصدر إليهم من تكليفات

وهذه هى الصفات التى توفرت فى المجرمين الذين نفذوا مجزرة الاقصر، وعجزت اجهزة الأمن عن كشف حقيقة شخصياتهم، حتى الآن

ومن المفاجآت الخطيرة فى هذه القضية ان اعضاء الجماعة الإسلامية تم العثور معهم او ادلوا باقوال تفيد انهم حازوا كميات كبيرة ليس من الأسلحة والذخائر فقط، بل من «العبوات الناسفة والمتفجرة والمواد المستخدمة فى تصنيعها من أحماض ومواد كيماوية ودوائر كهربية، كما حاول بعض اعضاء التنظيم التوصل إلى تخليق بعض الميكروبات والفيروسات لاستخدامها فى تنفيذ مخططاتهم الإرهابية، كما جاء في محضر ضبط احد اعضاء التنظيم. ووجد لدى احد الاعضاء زجاجة بها حامض حصل عليه من معمل كلية العلوم لاستخدامه فى تصنيع المواد الحارقة.

اما المتهم ياسر حجازى تمام الذى قبض عليه فى الزاوية الحمراء، قد تلقى تكليفا منذ ١٩٩٤ برصد اية منشأة سياحية او شخصية عامة، ولكن الأخطر من ذلك ان هذا العضو عثر لديه على «كمية من مادة صوديوم سيانيد السامة، التى يستخدمها عضو التنظيم المذكور فى الانتحار فى حالة ضبطه بمعرفة الأمن.

ويؤكد احد رجال الامن المتابعين لقضايا الإرهاب ان هذه اول مرة يتحدث فيها اعضاء فى مثل هذه الجماعات عن "الانتحار"..........



وهو الامر الذى يثير بقوة احتمال إقدام منفذى مجزرة الاقصر على الانتحار.اما تقرير ضابط المباحث الذى نبه إلى كل ذلك، فقد تضمنت مقدمته النص التالى حرفيا:

«فتح المحضر بتاريخ ١٢-٥-١٩٩٧، الساعة الحادية عشرة صباحاً بمعرفتنا نحن نقيب سمير الطوخى الضابط بمباحث امن الدولة، اثبت الآتى:

«افادت معلومات مصادرنا السرية الموثوق فيها واكدتها تحرياتنا الدقيقة والحساسة ان قيادات بتنظيم الجماعة الإسلامية الهاربين خارج البلاد، عرف منهم كل من: مصطفى حمزة- رفاعى احمد طه- محمد مختار مصطفى جمعة- اسامة رشدى على خليفة، بصدد البدء فى تنفيذ مخطط عدائى جديد يستهدف المنشات السياحية والشخصيات السياسية والعامة والشرطية وكذا مصالح ورعايا دولتى امريكا وإسرائيل وبعض اعضاء الهيئات القضائية والفنانين والكتاب والصحفيين بالمنطقة المركزية والإسكندرية، وذلك بهدف نقل مسرح الاحداث إلى تلك المحافظات لتخفيف الضغط الامنى على محافظات الوجه القبلى، فضلا عن تشتيت جهود الاجهزة الامنية وإحداث دوى إعلانى لإثبات تواجد التنظيم على الساحة. يرتكز ذلك المخطط على تشكيل مجموعات عسكرية بالمنطقة المركزية ودعمها ببعض العناصر التنظيمية الهاربة السابق مشاركتها فى تنفيذ العديد من الحوادث الإرهابية والمهام التنظيمية بمحافظات الوجه القبلى.

«وفى إطار تنفيذ قيادات التنظيم الهاربة خارج البلاد لتلك المخططات فقد اعتمدت على محورين رئيسيين:

«الاول إعلامى: من خلال التمهيد لتلك الاستهدافات وتهيئة الراى العام لها عن طريق إصدار سلسلة من البيانات والنشرات»

(اورد المحضر عناوين ١٢ منشورا صدرت فيما بين ١٩ يناير ١٩٩٦ و٤ مايو ١٩٩٧)، و«الثانى تنظيمى: ويتمثل فى تكليف بعض اعضاء التنظيم من المحامين والاطباء بمحافظة اسيوط لقيادة الحركة المضطلعة بهذا المخطط وإصدار التكليفات لعناصره والإعداد لتلك العمليات».

وقد اورد المحضر تفصيلات ذلك كله.



المصدر : الأهـــالـــي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١٢/١٩٩٧

مذبحة السياحة بدأت فى ١٩٩٢ .. و أول الضحايا سيدة بريطانية

٣٣ جريمة فى ٦ سنوات .. ضحاياها ١٠٩ قتلى أجانب و ١١٠ مصابين و ١٢ قتيلا مصريا و ٥٧ مصابا

عبد الرحيم على

لم تكن مذبحة الاقصر الاخيرة، رغم بشاعتها اولى الجرائم الإرهابية الموجهة ضد السياح الاجانب فمنذ اواخر عام ١٩٩٢ والسياحة والسائحون فى مصر مستهدفون. فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ حذر متحدث تنظيم الجماعة الإسلامية الإرهابى السائحين من دخول محافظة قنا بالتحديد والتى تحوى معظم اشهر المعابد والمقابر الفرعونية، وفى اليوم التالى مباشرة،

الأول من اكتوبر، أطلق مجموعة من الإرهابيين النار علي باخرة سياحية تقل ١٤٠ سائحا المانيا بالقرب من اسيوط مما اسفر عن إصابة ثلاثة من طاقم الباخرة المصريين لتستمر العمليات الإرهابية ضد السائحين وتصل إلى ثلاث عمليات فى شهر واحد من العام ١٩٩٢ ففى ٢١ اكتوبر نصبت مجموعة إرهابية كمينا لاتوبيس سياحى، اسفرا الكمين عن مقتل سيدة بريطانية وإصابة اثنين اخرين وكانت السيدة اول امرأة اجنبية تلقى مصرعها فى إحدى عمليات الارهابيين ضد السائحين الاجانب وفى ١٢ نوفمبر من العام نفسه اطلقت مجموعة إرهابية النار على فوج سياحى المانى فى الاقصر مما ادى إلى إصابة خمسة سائحين واثنين من المصريين وذلك بمدينة الاقصر.

وتتصاعد العمليات المسعورة ضد السائحين الاجانب لتصل فى عام ١٩٩٣ إلى ٨ حوادث راح ضحيتها ٦ سائحين بينهم إثنان من الامريكيين بالإضافة إلي مقتل ثلاثة من المصريين وإصابة ٣٣ سائحا اجنبيا و٢٥ مصريا.

أول هجوم بالقاهرة

تميز هجوم الإرهابيين فى هذه الفترة بعدم الدقة او التخطيط المنظم مما ادى إلى تفسيره على انه من الإرهاب والتخويف من اجل ضرب السياحة فقط ففى ٩٣/١/٧ القى إرهابى قنبلة بالقرب من اتوبيس سياحى بالقاهرة وكان هذا أول هجوم إرهابى يحدث بالعاصمة ولم يسفر عن اية إصابات

وفى فبراير من نفس العام وبالتحديد فى ٢/٢٦ حدث انفجار مقهى الحرية بميدان التحرير واسفر عن مصرع تركى وسويدى ومصرى وإصابة ٢٠ سائحا من جنسيات مختلفة وتتصاعد الاحداث ففى ١٦ مارس تم إلقاء قنبلة علي مجموعة من الاتوبيسات السياحية امام المتحف المصرى بميدان التحرير، اسفرت عن تدمير خمسة اتوبيسات بينما لم تحدث اية خسائر فى الارواح.

وفى يونيو من العام نفسه انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من اتوبيس سياحى فى طريق الاهرام مما اسفر عن مصرع ٢ من المصريين وإصابة ٢٢ اخرين بينهم ٥ سائحين من بريطانيا.

وفى ٨/١٦ اطلق خمسة إرهابيين النار على مركب سياحى بالقرب من المنيا ولم تحدث إصابات، وفى ٩/١٥ اطلق مجموعة من الإرهابيين النار على باخرتين سياحيتين الأولى بالقرب من القوصية والثانية بالقرب من ابو تيج ولم يسفر الهجومان عن اية إصابات. وفى ١٠/٢٧ قام صابر فرحات الذى فجر فى سبتمبر الماضى اتوبيس ميدان التحرير بإطلاق النار على اثنين من رجال الأعمال الامريكيين فلقيا مصرعهما بالإضافة إلى قاضى فرنسى واخر إيطالى كما اصاب ثلاثة اشخاص. وفى ١٢/٢٧ قامت مجموعة إرهابية بالهجوم على اتوبيس سياحى بمنطقة جامع عمرو بمصر القديمة مما اسفر عن إصابة ٨ سائحين نمساويين و٨ مصريين بإصابات خطيرة توفى منهما خمسة، ثلاثة من الاجانب واثنان من المصريين.

وفى عام ١٩٩٤ وصل عدد العمليات الموجهة ضد السائحين إلى اثنى عشر اعتداء راح ضحيتها خمسة قتلى من الاجانب واثنان من المصريين بينما



اصيب اربعة عشر اجنبيا واثنا عشر مصريا ففى ١٤ فبراير أطلق إرهابيون النار على أتوبيس يحمل سائحين رومانيين بمحافظة أسيوط ولم يسفر الحادث عن اية إصابات وفى ١٧ فبراير اطلقت مجموعة من الإرهابيين وابلا من النيران على باخرة نيلية باسيوط ولم يسفر الحادث ايضاً عن أية إصابات بينما هاجم مسلحون فى ١٩ فبراير قطاراً سياحيا ماراً باسيوط مما أسفر عن إصابة سائحين بولنديين وآخرين تايوانيين وفى ٢٣ فبراير ايضا وهو الحادث الرابع فى شهر واحد فجر إرهابيون قنبلة بقطار سياحي مار باسيوط مما أسفر عن إصابة ستة سائحين اجانب استراليين والمانيين ونيوزلانديين.

وفى مارس من نفس العام قام الإرهابيون بثلاث عمليات ضد السياح حيث قاموا فى ٤ مارس بهجوم على باخرة نيلية باسيوط أسفر عن إصابة سيدة المانية توفيت عقب وصولها إلى المنيا وفى ٧ مارس هاجمت مجموعة إرهابية قطارا مارا باسيوط مما اسفر عن إصابة ١١ مصريا وفى ١٣ مارس اطلق مجموعة من الإرهابيين النار على باخرة سياحية بمنطقة بين اسيوط وسوهاج ولم يسفر الهجوم عن أية إصابات.

ومنذ مارس وحتى اغسطس وطوال خمسة اشهر لم تشهد السياحة اى هجوم عليها إلا فى نهاية اغسطس حيث قتل إرهابيون صبيا المانيا فى هجوم على اتوبيس سياحى كان متجها إلى الاقصر واصيب والده فى الهجوم وفى سبتمبر من العام نفسه اطلقت مجموعة إرهابية النار على فوج سياحى بمدينة الغردقة بالبحر الاحمر مما ادى إلى مقتل اثنين من السائحين الالمان ومصريين وفى اكتوبر قامت الجماعات الإرهابية بقتل سائح بريطانى وإصابة ثلاثة اخرين وسائق الاتوبيس فى هجوم لاسلحة الآلية على اتوبيس كان متجها ايضاً إلى الاقصر.

تراجع فى ١٩٩٥

وفى عام ١٩٩٥ انخفض عدد الحوادث ضد السياح إلى ستة حوادث كما انعدم تماما القتلى وسط السائحين بينما اصيب ٦ اجانب فقط وقتل مصرى واصيب ١٥ مصريا ايضاً.

وفى عام ٩٦ وعلى الرغم من قلة الحوادث التى ارتكبت ضد السائحين الاجانب حادثين فقط إلا ان نتائج احدهما كانت كبيرة حيث بلغ إجمالى القتلى ١٧ يونانيا واثنين من المصريين وإصابة ١٥ اخرين .

الذروة

وفى عام ١٩٩٧ بلغت الخسارة ذروتها على الرغم من قلة عدد الحوادث ايضا وتركزها فى شهرين متتالين فى اخر العام فقد بلغ حجم الضحايا فى مذبحتى اتوبيس ميدان التحرير والدير البحرى ٧٨ قتيلا من السائحين الأجانب وإصابة ٣٥ سائحاً بالإضافة إلى مقتل اربعة مصريين ٣ من قوات الشرطة.

والراصد لكل هذه الحوادث لابد وأن يلحظ انه وعلى الرغم من كثرة عدد الحوادث الموجهة ضد السائحين فى اعوام ٩١ «ثمانى عمليات» و٩٤ «اثنتى عشرة عملية» إلا ان الضحايا لا يقارنون بالمذبحة الأخيرة بالدير البحرى الأمر الذى يؤكد وجود قوى خارجية ضالعة فى جريمة الدير البحرى على راسها الموساد الإسرائيلى وهو ما تكشفت خيوطه الأولية عبر التحريات التى تقوم بها اجهزة امنية رفيعة المستوى.

«الدستور» تنفرد بنشر تفاصيل بيان الجماعات المتطرفة إلى السفارات الاجنبيه التى مات ابناوها فى حادث الاقصر

عملية الأقصر نفذتها مجموعتان من الإرهابيين ماتت مجموعة.. أين راحت المجموعة الأخرى؟

■ الجماعة المتطرفة تزعم: كان الهدف من العملية خطف سياح أجانب، فأين كانوا سيذهبون إلى بيت فى الأقصر أم إلى الجبال؟

ويقول البيان عكس كل ما هو معروف: الأمن كان موجودا فى المعبد وضرب أعضاء الجماعة وقبض على اثنين منهم أحياء!



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

في محاولة من جانبهم لتوضيح موقفهم والدفاع عنه ارسلت «الجماعة الإسلامية» بيانا إلى سفارات الدول المتضررة من حادث الاقصر وهى فرنسا والمانيا واليابان وسويسرا.

وتعد هذه هى المرة الأولى التى تصدر فيها «الجماعة الإسلامية» بيانا تفسر فيه أسباب قيامها بتنفيذ عملية إرهابية ضد السياح الأجانب فى مصر، لانه كما هو معروف فإن الجماعات منذ أن بدأت عمليات ضرب السياحة عام ١٩٩٢ وحتى قبل حادث الاقصر لم تصدر بيانا واحدا تفسر فيه أسباب العملية.. لكن هذا الحادث (نقصد حادث الأقصر) كان مختلفا عن الأحداث السابقة ليس فقط بسبب ارتفاع عدد القتلى الذى وصل إلى حوالى ٦٠ قتيلا، فى حين ان عدد ضحايا العنف ضد السياحة منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٥ لم يتجاوز ٢٥ سائحا باستثناء حادث فندق اوروبا الذى راح ضحيته ١٨ سائحا.. ولكن ايضا بسبب ذلك البيان الذى نحن بصدده.

فى بداية البيان قالت «الجماعة الإسلامية»: «يهمنا أن نضع أمامكم الصورة الحقيقية للحادث».. وتابع البيان: «ابتداء يجب أن تعلموا اننا ما كنا نرغب فى ان تصل الأمور إلى هذا الحد، بل كنا نرغب فى أن يستجيب النظام المصرى لمطالب الجماعة ويتعاون معنا على اعتبار اننا شريحة من شرائح المجتمع، لكن النظام المصرى تعامل مع الجماعة بصفة مستمرة على اعتبار انها جماعة غير شرعية ولم يلتفت لاى شئ من مطالبها العادلة».

وقد كشف البيان عن مفاجأة غير معلومة وهى قيام مجموعتين من عناصر الجماعة بتنفيذ العملية التى يصفها البيان.. «فالمجاهدون بدأوا بإطلاق طلقات تحذيرية كان الغرض منها اتاحة الفرصة للسيطرة على المكان بدون خسائر، وعندما نجح المجاهدون فى السيطرة على الموقف تدخلت القوات الحكومية وأطلقت النار بكثافة مما ادى إلى تبادل إطلاق النار مع المجاهدين وقتل عدد كبير من السائحين وقد تمكنت «مجموعة الإسناد والحماية» من الانسحاب بعد تعامل النظام بهذه الهمجية حرصا منها على تخفيف عدد القتلى، ولكن «مجموعة الاقتحام» استمرت فى العملية بتبادل إطلاق النار مع القوات الحكومية، مما ادى إلى استشهاد ٤ من افرادها ووقوع اثنين فى الأسر ولا نستبعد أن يكون النظام قد قتل المجاهدين بعد وقوعهما فى الأسر من شدة التعذيب وحرصا منه على كشف هوية المجاهدين باسرع وقت ممكن كما حدث فى قضايا كثيرة من قبل».

هذه المفاجاة الجديدة تؤكد ما جاء فى بيان «الجماعة الإسلامية» عقب الحادث وقالت فيه «إن منفذى العملية ١٥ وليس ٦ افراد وأن الباقى (٩ اشخاص) قد هربوا من مكان الحادث طبقا لهذا الزعم لكن المفاجاة تكشف عن قصة نشكك فى صدقها وتعتبرها قصة وهمية حيث إن تنفيذ العملية كما جاء بالبيان: «فإن الجماعة كانت ترغب فى احتجاز عدد من السائحين الاجانب بغرض المطالبة بالإفراج عن فضيلة الشيخ عمر عبد الرحمن المحجوز ظلما وعدوانا فى السجون الامريكية بالإضافة إلى المطالبة بالإفراج عن القادة التاريخيين للجماعة وعلى راسهم الشيخ كرم زهدى والدكتور ناجح إبراهيم والمقدم عبود الزمر والآلاف من ابناء الجماعة وغيرهم..»

ومن هنا يتضح أن الجماعة كانت تهدف كما تدعى من هذه العملية اختطاف السياح واحتجازهم كرهائن، لكن سؤالا يطرح نفسه ماذا كانت تعنى فكرة الاختطاف (؟) واين كانوا سيذهبون بالرهائن(؟).. وكيف كانوا سيبلغون الامن بمطالبهم وإذا رفضت الحكومة المطالب، ما مصير الرهائن؟

إن الواقعة الوحيدة التى حملت خطفا ورهائن فى تاريخ الجماعات المتطرفة هى واقعة اختطاف الشيخ الذهبى من جماعة التكفير والهجرة والتى انتهت ايضا بذبح الشيخ الذهبى، فهل هى واقعة جديدة كانت مطلوبة لتكرار تجربة الخطف والرهائن؟.

إنها اشياء جديدة وغريبة جدا وغير مطروقة من قبل على اعمال تنظيم «الجماعة الإسلامية» تجعلنا لا ناخذ قصتهم على محمل التصديق النهائى لها.

وإذا كان ما يقولونه صحيحا فإن علينا ان نلتفت لاشياء كانت غائبة وهى فكرة الخطف والاحتجاز والمكان ووسيلة الاتصال وطريقة التنفيذ التى تميزت بالدقة، لأن القصة تعنى وجود مكان قريب سيذهب إليه منفذو العملية بالرهائن وبالتالى اين هو هذا المكان(؟) وما هى وسيلة الاتصال(؟) كيف كان احتجاز مثل هذا العدد(؟) وإلى متى(؟).

شئ آخر ان الجماعة تحاول إلقاء مسئولية ارتفاع عدد الضحايا على قوات الأمن المتواجدة فى مكان الحادث إذ ذكر البيان: «ولكن النظام المصرى تعامل مع المجاهدين برعونة واستخفاف بأرواح السائحين مما ادى إلى وقوع هذا العدد الضخم من القتلى الذى يناهز الستين قتيلا».. وهذا يعنى ان قوات الأمن كانت متواجدة فى مكان الحادث، علما بأن السبب الحقيقى وراء إقالة الالفى كان عدم وجود قوات أمن كافية تحرس هذا المكان، إذ لم يتواجد سوى فردين اثنين مسلحين بطبنجات.. كما أن منفذى العملية استمروا ٤٥ دقيقة فى إطلاق الرصاص وتشريح جثث السياح بالخناجر ومحاولة الهروب دون مقاومة من جانب قوات الأمن.. وهذا الأمر اعترف به بيان وزارة الداخلية ورواية الشهود وبالتالى هذا تكذيب لما جاء فى بيان «الجماعة الإسلامية» وتشكيك فى أن العدد الضخم من الضحايا لم يكن محسوبا حسابه.

حقا الأمر غريب ويحتاج إلى إعادة النظر مرة اخرى فيما يتعلق بالتطرف.. خاصة وأن حادث الاقصر كان جديدا وغريبا عن العمليات السابقة للجماعة من حيث التنفيذ والتخطيط واختيار الوقت.. لقد كانت عملية بكل المقاييس ناجحة.. نستطيع أن نقول إنها إحدى عمليات «الكوماندوز» الانتحارية التى لا تهتم بالبشر بقدر ما يعنيها نجاح العملية التى خرجوا من اجلها.. وفى هذا السياق يذكرنى تفسير احد قادة المتطرفين بالخارج لربط منفذى العملية «عصابة حمراء» فوق رؤوسهم إذ قال: «إن هذه العصابة تعنى نفاد الصبر، وأن العمليات القادمة ستكون عمليات فدائية انتحارية تشبه إلى حد كبير حرب العصابات».

مرة أخرى، الأمر غريب وخطير ويحتاج لإعادة نظر.. ويحتاج ايضا إلى الإجابة عن سؤال طال انتظاره طويلا منذ عام ١٩٩٠ - بداية انطلاق العنف عقب مصرع د. علاء محيى الدين المتحدث الرسمى «للجماعة الإسلامية» على أيدى قوات الشرطة - هل مازالت المواجهة الأمنية هى الحل(؟).

وتحاول «الجماعة الإسلامية» الهروب من المسئولية وإلقائها على الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية.. وهذا يحمل تفسيرا واحدا هو أن الجماعة ادركت أن الخطأ يدركها، وأن الذين ساعدوها فى الماضى على وشك فض المساعدة حيث اوضح البيان: «بالنسبة للعمليات الموجهة ضد صناعة السياحة بصفة عامة

فقد تم ما يلي:

١ ـ تم إرسال رسائل للنظام (اى الحكومة المصرية) شرحنا فيها وجهة نظرنا بضرورة المحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية بهذه الصناعة.

٢ ـ تم إرسال رسائل للدول الأجنبية عبر إعلامنا وبياناتنا طالبين فيها نصح رعاياهم بعدم الذهاب إلى مصر وذلك من عام ١٩٩٢ وعلى الرغم من تحذيراتنا المتكررة استمرت هذه الدول لا تنصح رعاياها بشكل جاد.

٣ ـ بدانا عمليات تحذيرية (عمليات ضرب السياحة) ليس الهدف منها قتل أحد من السائحين ولكن رسائل تنبيهية للدول الأجنبية والنظام المصرى على حد سواء ولكن لم ياخذ أى من هذه الأطراف هذه الرسائل بجدية كاملة.

٤ ـ تم تصعيد الوتيرة التحذيرية طوال أربعة أعوام ولكن النظام بدلا من يأخذ الأمر بجدية تعامل مع الحدث تعاملا امنيا وظل يصف الجماعة على اعتبار انها جماعة إرهابية متطرفة وشن (تقصد الحكومة) حملة فى المحافل الدولية تهدف إلى تصفية تواجد الجماعة الإسلامية خارج مصر، ومضى يردد أنه نجح فى ضرب الجماعة داخل مصر ولم يبق إلا مجموعة إرهابية صغيرة خارج مصر، وللأسف تجاوب عدد كبير من الدول مع الحكومة المصرية وتم تسليم عدد كبير من ابناء الجماعة للنظام كما تم تواطؤ دولى مع النظام المصرى فى اختطاف المهندس طلعت فؤاد قاسم بعد حصوله على اللجوء السياسى فى الدانمارك.

٥ ـ إن الجماعة كانت ومازالت على الرغم من مواقف العديد من الدول الداعمة للنظام لا تستهدف دولة بعينها أو شخصا بعينه وحصرت معركتها مع النظام المصرى.»

والنقاط الخمسة تحاول من خلالها الجماعة أن تقول «إنها بريئة من دم ابن يعقوب»(!!) فهى لم تقتل وإنما كانت تحذر.. حتى حادث الأقصر كان مجرد رسالة دموية مهذبة لا اكثر ولا اقل(!!).

وفى فقرة أخرى من البيان تناولت الجماعة وصف النظام المصرى، وهى أوصاف لا تخرج ولا تبعد كثيرا عن وصف احزاب المعارضة للحكومة وهذا ما اعترف به البيان: «إن توصيفنا للنظام المصرى بأنه نظام غير ديمقراطى توصيف لم ننفرد به بل هو وصف شاركتنا فيه جميع الاحزاب المصرية السياسية والإسلامية المعترف بها وغير المعترف بها على حد سواء.. والمتتبع للإعلام الحزبى والبيانات الرسمية للاحزاب يلمس هذا بوضوح». وقد رصد البيان ١٠ توصيفات كدليل .

وتحت عنوان «الجماعة الإسلامية جماعة تعمل على إقامة نظام إسلامى».. حاولت الجماعة أن تنفى عن نفسها صفة العنف: «يهمنا ان نؤكد أن الجماعة منذ ان تأسست فى منتصف السبعينيات وهى تعمل على نشر الفضيلة والعدل وهى فى هذا الإطار تعمل على تحقيق ما يلى:

أ ـ إقامة نظام إسلامى يحقق الأمن والرخاء والحرية للشعب المصرى فى ظل الانضباط بقواعد شرعنا وديننا.

ب ـ إيجاد علاقات متوازنة مع الدول المختلفة ورعاية المصالح المشتركة.

ج ـ رفض التبعية والخضوع لأى من القوى الكبرى مع الاحتفاظ بتمسكنا بمبادئنا الإسلامية وشرعنا الحنيف».

ولا نعرف ما هى فائدة توجيه هذا الكلام الدعائى الأجوف لسفارات أجنبية.

وفى الختام جددت الجماعة الإسلامية دعوتها التى تحمل النصح للسفراء الأجانب بعدم توجه رعاياهم إلى مصر وهو ما يؤكد أن الهدف النهائى للجماعات المتطرفة هو ضرب السياحة وإنهاء وجودها كصناعة مصرية ذات دور اقتصادى كبير وتؤكد فى نفس الوقت أن العنف ضد السياحة مازال قائما: «نامل أن تكف حكوماتكم عن دعم النظام المصرى وتوجهوا نصيحتكم لشعوبكم بعدم زيارة مصر فى هذه الآونة حرصا على سلامتهم وقناعة منا أن النظام لن يكون قادرا على حمايتهم».. ويؤكد ذلك (اى ضرب السياحة او تنفيذ عملية إرهابية) عدم استبعاد أحد قادة الخارج فى حوار مع «الدستور» قيام الجناح العسكرى «للجماعة الإسلامية» (كتائب طلعت ياسين همام التى نفذت حادث الأقصر) بتنفيذ عملية إرهابية أخرى خلال فترة وجيزة.. ولم يستبعد القيادى أن تكون العملية القادمة فى المنطقة المركزية (يقصد القاهرة) مؤكدا ذلك بأن المتابع لعمليات الجماعة يجد أنها دائما تمارس أعمال عنف على امتداد المنيا وقنا ثم فجأة تظهر فى المنطقة المركزية وهذا ماحدث بالفعل قبل حادث الأقصر، إذ قامت الجماعة بتنفيذ عدة عمليات فى أبو قرقاص بالمنيا وطما بسوهاج ونجع حمادى بقنا.

ونعود مرة أخرى إلى البيان الذى تطلب فيه الجماعة من هذه الدول مساندتهم فى مواجهة الحكومة لتنفيذ ما تصبو إليه الجماعة: «نامل أن تقوم حكوماتكم بممارسة نفوذها على النظام المصرى حتى يكف عن سياسة الاعتقال والتعذيب والإفراج عن المعتقلين واحترام حقوق الإنسان بإلغاء المحاكم العسكرية والإفراج فورا عن نسائنا. وإعادة الحق إلى أهله». وهى دعوة لا تخفى على أحد إلى التدخل الأجنبى فى سياسات داخلية مصرية وهذا هو الغرب الكافر الذى تتهمه الجماعات المتطرفة ليل نهار أنها صليبية تستهدف حرب الإسلام.

وفى النهاية يقول البيان: نامل أن تجد رسالتنا قدرا من التفاهم لديكم بما يتيح فتح آفاق جديدة لديكم تسمح لكم بفهم حقيقة موقف الجماعة الإسلامية بمصر من القضايا المختلفة». وأخيرا.. نود أن نقول إن الأمر خطير وفى غاية الخطورة، ولابد أن نصغى لصوت العقل لندرك مكمن الخطورة لإيجاد الحل، خاصة وأن المواجهة الأمنية التى اعتمدتها الحكومة فى مواجهة الجماعات المتطرفة ثم المحاكم العسكرية لم تكن حلا وربما زادت العنف عنفا..

محمد الضبع



خمسة من قيادات الإرهاب حصلوا على إقامة دائمة في بريطانيا وهولندا

سمحت السلطات البريطانية والهولندية لخمسة من قيادات الجماعات الإرهابية، بالوجود والتحرك على أراضيهما، بعد منحهم الإقامة الدائمة، التى بموجبها يحصلون على مساكن وأموال تدفع لهم كرواتب شهرية. وصرحت مصادر معنية لمندوب «الأهرام»، بأن المطلوبين الخمسة الذين حصلوا على حق الإقامة هم: هانى السباعى، ومحمد مختار مصطفى، وأحمد سلامة مبروك، وياسر السرى، وأسامة رشدى على خليفة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

مبارك لصحيفة دير شبيجل:

الإجراءات الأمنية الجديدة صارمة وحازمة

أدلى الرئيس حسنى مبارك بحديث شامل لصحيفة ديرشبيجل الالمانية، تناول فيه عددا من القضايا الداخلية والخارجية، حيث أشار إلى ان الإجراءات الأمنية - التى بدات أجهزة الأمن فى تطبيقها - صارمة، وحازمة، وأكد أنه من الخطأ الجسيم الربط بين الاسلام والإرهاب، وأنه لايجوز وصف القتلة بصفة الإسلام فالإسلام برئ من سفك الدماء. وأشار الرئيس فى حديثه إلى ان حقوق الإنسان تعنى حقوق المواطنين فى أن يامنوا على انفسهم، وأموالهم ، وأعراضهم، وليس حق حماية القتلة. وتحدث الرئيس عن موقف الدول التى تؤوى عناصر الإرهاب ،كما تناول قضية الشرق الأوسط، ومستقبل السلام، والسوق العربية المشتركة، والآليات التى يمكن أن تسرع بخروجها إلى الواقع. وتطرق الرئيس، خلال حديثه إلى عدد من القضايا العربية، والدولية، وتناول المشروعات القومية الكبرى باعتبارها نقطة تحول لمستقبل مصر.

د.عبدالمنعم عمارة: شبابنا .. يسير في الطريق الصحيح

حوار أجراه: أكرم عيسوى

من المؤكد اننا جميعا لنا دور مهم وحيوى في صناعة مستقبل أفضل لهذا الوطن الذى يضمنا بجميع شرائحنا وطوائفنا ومؤسساتنا .. ومن الطبيعى أن نعلم أننامستهدفون من بعض الجهات الخارجية التى لا تريد لمصر أن تكون لها كلمة فى المنطقة حتى لا يتوحد الصف العربى .. ومن هنا كان حادث الأقصر .. الذى يحتم علينا أن نقف جميعا وقفة واحدة لنحافظ على مستقبل مصر .. خاصة وقد نجحنا بالفعل فى الخروج من عنق الزجاجة .. وبعيدا عن مظاهر الشجب والتنديد نجد السؤال المهم الذى يطرح نفسه وهو: كيف نعالج آثار حادث الأقصر؟! .. الأمر الذى جلعنى الملم أوراقى وأذهب إلى الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس الجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة والمسئول مسئولية مباشرة عما يقرب من ٣٨ مليون شاب وفتاة .. لنتناقش معه حول آليات عمل المجلس فى رعاية هؤلاء الشباب وأعدادهم الإعداد الجيد لما فيه الخير لمصر .. فكان هذا الحوار.

■ حركة العمل الشبابى الى اين تسير ؟!

■ ■ يبادرنى الدكتور عمارة قائلا : أريد أن أؤكد لك بمنتهى الثقة ان شباب مصر بخير وبرىء تماما من هذه الشرذمة التى نفذت الحادث الذى نعرف جميعا أن له أسبابه ودوافعه الخارجية، فشباب مصر هو الذى يعمل فى توشكى وسيناء ومترو الانفاق وفى كل مواقع العمل والبناء .. وشباب مصر أيضا هو الذى تظاهر من تلقاء نفسه وأقام الندوات داخل الجامعة وفى الأقصر وفى أسوان وفى جميع المواقع الأثرية للتنديد بالإرهاب وبيذل قصارى جهده لإظهار وجه مصر الحضارى فى تلك الأزمة، ويؤكد وقوفه خلف قيادته الرشيدة لما فيه خيرنا جميعا .. الا أن انتقال الرئيس مبارك بهذه السرعة لموقع الأحداث أزال الكثير من آثار الحادث واظهر وجه مصر الحضارى فى التعامل مع الأزمة، ولكن هذا الحادث يجب ان يعلمنا القدوة فى التعامل السريع مع الأحداث فى جميع أمور حياتنا لضمان سرعة الانجاز، ولكن اسمح لى أن أقول لك اننا يجب ألا ينسينا هذا الحادث حدثا مهما جدا وهو خطاب الرئيس مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى والذى يعد برنامجا قوميا ومنهج عمل للسياسة العامة التى تتبعها الدولة بجميع مؤسساتها لتحقيق الأهداف المنشودة سواء فى الحاضر القريب أو المستقبل البعيد،فمن خلال قراءة متعمقة فى خطاب الرئيس مبارك يتضح الاهتمام الذى يوليه سيادته للشباب سواء كان ذلك بشكل مباشر أو ماتحسسه بين السطور، وهو ما جعلنا نعتبر الخطاب منهج عمل المجلس الأعلى فى الفترة القادمة، فعندما أوضح الرئيس مبارك اننا استطعنا أن نقيم بنية أساسية للمستقبل المصرى فى مشروعات قومية عملاقة فقد فتح لنا آفاقا ممتدة لوضع برامج جديدة تواكب وتتفاعل مع هذه المشروعات الضخمة التى تراعى آمال وطموحات الشباب وهو يستقبل القرن الجديد، حيث بدأ الاستعداد لمشروع جديد يعتبر بمثابة هدية من الشباب لمصر، وذلك بإقامة حزام أخضر حول ترعة السلام يغرس فيه الشباب حوالى ٣ ملايين شجرة على مراحل تبدأ مع بداية الترعة فى محافظة دمياط ومرورا بالإسماعيلية وبورسعيد والسويس وحتى محافظة شمال سيناء لإتاحة الفرصة للشباب بأن يتعايش مع مستقبله ومستقبل أبنائه عن قرب ويرى ويلمس واقعية هذا المستقبل.

■ مادمت تكلمت عن خطاب الرئيس واعتباره منهج عمل المجلس فى المرحلة القادمة فما هو دوركم فيما جاء على لسان الرئيس مبارك حول الأهمية القصوى فى توفير الاستقرار والأمان وضرورة وقوف الشعب بكل فئاته إلى جانب الشرطة لأداء دورها؟

■ ■ يقول الدكتور عبد المنعم عمارة ان الندوات الفكرية والحوارية التى ينظمها المجلس سواء من خلال النادى الثقافى الذى يستفيد منه اكثر من ٨٥ الف شاب أو المؤتمرات الكبرى التى تحمل شعار «مصر تحاور شبابها» أو حلقات النقاش التى تقام على هامش المشروعات والأنشطة، كل هذه الحوارات فى محاورها المتعددة التى تفتح جسور الحوار بين رجال الفكر ورموز السياسة والشباب تؤكد دوما ضرورة مساندة الشباب لجهود الدولة سواء تجاه الأمن والتنمية أو السياسة الداخلية أو الخارجية .. أيضا قطار الشباب الذى يبدأ عامه الخامس كان الغرض منه تنشيط السياحة الداخلية الشبابية لغرس الانتماء داخل نفوس الشباب وربطهم بحضارتهم، والذى تقام داخله ندوات تحمل شعار «إعرف بلدك» يستفيد منها الشباب، إلا أن الحادث سوف يجعلنا نهتم أكثر بتنشيطه ودعمه حتى نوفر أكبر عدد من الضخ السياحى فى المناطق الأثرية، حتى نوجه للعالم رسالة واضحة ومباشرة وواقعية تؤكد ان مصر بلد الأمن والأمان، أيضا سوف يتم اختيار مجموعة كبيرة من المتميزين من طلاب جامعة الأزهر فى مشروع «الدعاة» لتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى بعض الشباب والتعرف على صحيح الدين .. كل هذا يجعلنى أؤكد لك فى النهاية أن شباب مصر يسير على الطريق الصحيح.

عبد المنعم عمارة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الأغلبية تؤكد لوزير الداخلية:

لــن تقف فى المعــركة وحــدك

نهال شكرى

ترجع شجاعة المواجهة للأحداث الدامية فى الأقصر الى الرئيس حسنى مبارك.. وذلك لأنه بتفجير هذه المواجهة اشعل الحماس وأعاد الروح للمواطنين لينطلق لسان حالهم بالحقائق التى لم يثيروها من قبل حول الكثير من السلبيات فى المجتمع، وخاصة علاقة الشرطة بالمواطنين، وقد انتقلت حمية المواجهة الى الحزب الوطنى ذاته، وهو ما تجلى بوضوح فى مواجهة الشرطة - المتمثلة فى قيادتها الجديدة اللواء حبيب العادلى - بالقيادات الشعبية للحزب سواء كانوا أمناء الحزب، أو رؤساء المجالس الشعبية بمحافظات الصعيد واجتماع مع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب برئاسة الدكتور يوسف والى، والذى ضم السيد صفوت الشريف الأمين المساعد للحزب..

ولم يكن الأمر مجرد طرح خطة لمواجهة الارهاب، ولكنه كان بالفعل مواجهة لجميع السلبيات والتى صرح بها لأول مرة أمناء حزب الأغلبية فى جنوب مصر..

لم يكن وزير الداخلية فى هذا الاجتماع متحدثا وإنما كان مستمعا لكل ما يجول بخاطر امناء الحزب، وقد تناولوا قضيتهم - قضية مصر كلها بشرح واف وشجاعة.

وفى بداية الاجتماع أوضح السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب مسئوليتهم فى هذه المرحلة المهمة من تاريخ الوطن، مشيرا الى وزير الداخلية الجديد بقوله: انك لن تقف فى المعركة وحدك، ولكن معك الحزب الوطنى كله ومن ورائه مصر كلها.

وأكد السيد كمال الشاذلى ضرورة تأكيد الثقة فى جهاز الشرطة المصرى الذى يؤدى دوره بكل الإخلاص والوطنية والشجاعة، ولا يجب التأثر بسلبيات هذا الحادث، بل على العكس لقد بدأ جهاز الشرطة يصوب نفسه ويسد الثغرات الناتجة عن الحادث.

وطالب ايضا بإعادة مراكز واقسام الشرطة لدورها القديم واعادة ضابط النقطة لدوره فى الماضى فى حل مشاكل المواطنين والإصلاح بين الناس والا يكون مركز الشرطة مركز خوف للمواطنين.

وعندما بدأ الحديث من جانب أمناء الحزب كان التركيز فى الأساس على شقين احدهما أمنى والآخر تنموى.

وفيما يتعلق بالشق الأول فقد اوضحوا جميعا ضرورة اعادة الثقة بين المواطن وجهاز الشرطة عن طريق العديد من الامور على رأسها حسن معاملة المواطن داخل قسم الشرطة وعدم اهانته الى جانب ضرورة تقنين قواعد ترخيص السلاح وتيسير إجراءاته أمام قوى الإرهاب. وقد استطرد امين الحزب فى اسيوط بقوله:

بماذا افسر للمواطنين سحب سلاح امين الحزب الوطنى ذاته من جانب الشرطة؟؟ اننا بذلك نفتقد مساعدة المواطنين وثقتهم.. وكيف احارب الإرهابى بدون سلاح آلى..

كما تضرر أمناء الحزب من توسيع دائرة الاشتباه.. ولكنهم اكدوا انهم لا يرفضون ذلك انما يطالبون بسرعة إتمام اجراءات الاشتباه بحيث لا تستمر لمدة اسبوع وتتضمن اهانة المشتبه فيه حتى انه يعود الى اهله وقد أصبح ناقما على الدولة، ولكن يجب تعاون الشرطة مع القيادات الشعبية فى التعرف على هؤلاء المشتبه فيهم وإنهاء الاجراءات خلال ساعتين.

وطالبوا جميعا ايضا بضرورة ان يكون مركز الشرطة مركز خدمة فى المقام الأول، وذلك ايضا بالتعاون مع القيادات الشعبية فى المحافظات، وبحيث تمثل القيادات الحزبية جسرا للتعاون بين الأهالى وبين الشرطة.

ولم يختلف ايضا احد منهم على ضرورة منح الشرطة المزيد من الاعتمادات المالية لتحديثها وتوفير الإمكانيات الحقيقية للجندى الذى يواجه الإرهاب بسلاح لا يكفى المواجهة وتدريب غير كاف.

وانطلق امناء الحزب يتحدثون عن اهم تجاربهم الناجحة فى المواجهة فى محافظة أسيوط والتى اتسمت فى بدايتها بالتعاون التام بين الشرطة والقيادات الشعبية مما اثمر عن القبض على أكثر من ١٠٠ إرهابى هاربين من السودان وأفغانستان وغيرهما، ولكن لم تطل فترة الوئام بين الشرطة والقيادات الشعبية وانطلقت الشرطة تهدد الشباب وتستجوبهم بصورة عنيفة وتوقفت عن الأخذ برأى القيادات الشعبية مما أدى الى حالة من الركود السياسى تعود الى الإحباط الشعبى.

وحول اهمية المواجهة الفكرية للشباب، اوضح الجميع ايضا الحاجة الى توفير الاعتمادات اللازمة لإقامة واستمرار دورات التوعية للشباب، خاصة بالجامعات..

ويطول الحديث حول الجانب الأمنى ولكن مع ذلك لا يغفل أمناء الحزب الوطنى فى حوارهم الصريح مع وزير الداخلية وقيادات الحزب - الجانب التنموى، حيث حمل الجميع شكاوى المواطنين من تعثر المشروعات الصغيرة بتعقيداتها الكثيرة وعدم ادائها لدورها حتى الآن، ويشيرون الى الحديث المستمر عن المدن الصناعية ولكن امدادها بالبنية الأساسية يمتد وينتظر المستثمرون سرعة الانجاز، ويتساءلون: متى يتم ذلك حتى يمكن بدء العمل وتشغيل الشباب؟؟ وكيف نوفر فرص العمل لهم، ونحن لم نبدأ مشروعاتنا بعد؟

وقد غلف الألم حديث المصارحة لأمناء حزب الأغلبية، وهو الحديث الذى امتد لساعات طويلة داخل الحزب الوطنى، وهو الحديث ذو الشجون الذى فجرته مواجهة مبارك الشجاعة للموقف الأليم..

وان مصر كلها تنتظر سرعة القضاء على هذه السلبيات التنموية والأمنية، وليعود رجل الأمن لموقعه فى فؤاد كل مواطن على أرضنا الحبيبة.

كمال الشاذلى

حبيب العادلى



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧







رئيس مجلس الوزراء خلال حواره مع رؤساء التحرير والكتاب:

حرية الصحافة أصبحت ركناً أساسيا فى البنيان الديمقراطى

عناصر الإرهاب استهدفت النيل من الاقتصاد المصرى

الحكومة ترحب بأى نقد ولا تتستر على خطأ أو انحراف

أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ان الامن المصرى قادر بقواته وقدراته وكوادره على الحفاظ على الأمن. وأشار ـ فى حوار مفتوح مع رؤساء التحرير والكتاب أمس ـ إلى ان عناصر الإرهاب والإجرام استهدفت النيل من الاقتصاد المصرى وتشويه صورته بعد ان شهدت المؤسسات الدولية ان مصر سوق واعدة وجاذبة للاستثمار.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بان رئيس مجلس الوزراء اشار إلى ان ما لديه من تقارير، تؤكد ان الإرهابيين فى حادث الأقصر الإجرامى، سقطوا صرعى نتيجة الإصابة بأعيرة نيران الشرطة، ولا أساس لاجتهادات نشرت حول هذا الموضوع، ولا مجال للتشكيك قبل نشر تقرير الطب الشرعى. وأضاف انه ليس هناك اى اتصال أو حوار مع اى عنصر من عناصر الإرهاب فى الداخل أو الخارج، على أى مستوى، ولا صحة لما رددته إحدى وكالات الأنباء الأجنبية فى هذا الخصوص. وأشار رئيس الوزراء إلى ان حرية الصحافة والإعلام اصبحت ركنا أساسيا فى البنيان الديمقراطى والسياسى فى عهد الرئيس مبارك، وأنها تضع على اصحاب الكلمة مسئوليات وطنية، مؤكدا الثقة فى أن الصحافة المصرية ـ قومية ومعارضة ومستقلة ـ تحرص على طرح الحقيقة وبناء الثقة فى مؤسسات المجتمع. وقال إن الحكومة ترحب باى نقد وتستفيد من كل رأى، ولا تتستر على خطأ او انحراف. وأكد أن الحكومة حريصة على ضبط إيقاع المجتمع، وتصحيح أداء المؤسسات التنفيذية فى كل موقع، وأنها أصدرت العديد من القرارات والتشريعات لمواجهة الثغرات على محاور عدة، سواء كان ذلك فى محاصرة الفكر المتطرف، او الاعتداء على حرية الرأى، ومواجهة العديد من السلبيات فى الاعتداء على الأراضى الزراعية، وتحقيق الأمن والانضباط فى العديد من المجالات. وطالب رؤساء التحرير والكتاب ـ خلال الحوار ـ بحشد الرأى العام العالمى ضد الإرهاب، والدعوة إلى معاهدة دولية لمكافحة الإرهاب، وتجنيد جميع قوى المجتمع فى سبيل نهضة سياسية ونشاط حزبى، ومواجهة مستمرة ودائمة، تسهم فيها المدرسة والمسجد والإعلام والصحافة وكل قوى المجتمع ومؤسساته، خاصة أن مصر تخطو فى عهد مبارك نحو افاق كبيرة بعد أن اقتحمت المشكلات المستعصية.



أخيراً وبعد ٤ سنوات: تقرير الإرهاب أمام مجلس الشعب

كتب حازم منير: قرر مجلس الشعب إخراج تقرير «الإرهاب» الذى أعده عام ١٩٩٣ من الأدراج وإحالته إلى اللجنة المشتركة التى تعد تقريراً جديداً عن مذبحة الأقصر، تمهيداً لإصدار تقرير شامل يتضمن رؤية متكاملة لمواجهة «التنظيمات الإرهابية». يذكر أن خالد محيى الدين زعيم الهيئة البرلمانية لحزب التجمع طالب عدة مرات بطرح التقرير للنقاش العام فى.........

مجلس الشعب وإحالته إلى الحكومة للاسترشاد بتوصياته فى مجال مكافحة الإرهاب.

كان التقرير الذى لم يصدر رسمياً عن المجلس رغم الانتهاء منه منذ ٤ سنوات قد رصد ظاهرة الإرهاب فى مصر وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وربطها بتفشى ظواهر الفساد فى المجتمع وغياب القيم الجادة وإهمال مطالب الشباب، وتضمن توصيات عديدة تؤكد فى مجملها على حتمية «المواجهة الشاملة للإرهاب» فضلاً عن التزامات محدودة فى شأن حماية السياحة والسائحين من أية أعمال إرهابية متوقعة ضدهم.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

التفسير التآمرى ومواجهة التحدى

السفير ناجى الغطريفى

جاء النقد الحاد وغير المسبوق الذى وجهته القيادة السياسية لاداء اجهزة الامن فى اعقاب مذبحة الاقصر بداية لعملية مراجعة شاملة تتناول سلبيات ممارسات السلطة التنفيذية، وانحرافات بعض اجهزتها، او تدنى اداء بعض القائمين عليها. فقد ادى هول الكارثة إلى اسقاط العديد من القيود التى كانت تحكم وتضبط تداعيات ماسبقها من احداث جسام. كما ادى تعدد وجوهها إلى ان تطال الاقلام دور مؤسساتنا السياسية والاعلامية والتعليمية والدينية والاقتصادية.. واذا كنا لانملك رد القضاء، فاننا على الاقل نملك الشجاعة لمواجهة الذات قبل مواجهة الاخرين، وان نرى مواطن الخلل واوجه النقص دون مواربة او تجميل زائف.

إن استعراض احداث تاريخنا الحديث يشيرا إلى استعداد فطرى لقبول هذا النمط من التفسير، ويؤكد انه قد اسلمنا من فشل إلى فشل، وإن كان قد جنبنا عناء احداث التغيير المطلوبه وتحمل مشاق الإصلاح وتبعاته، ورؤية الحجم الحقيقى لاخطائنا، فنكبة عام ١٩٤٨ ارجعناها إلى مؤامرة الأسلحة الفاسدة، متجاهلين الحالة المتردية للجيوش العربية، ودور المزايدات الحزبية، ومناورات جماعة الإسلام السياسى فى تعبئة الجماهير وقيادة شبابها، باداء مرتجل، إلى معركة دون أعداد جدى، من القوى اومن رباط الخيل. فكرست الهزيمة اهداف العدو، ومهدت الطريق لتحقيق اطماعه. وفى عام ١٩٦٧ اعاد التاريخ نفسه، اذ ادت شمولية النظام السياسى وادمان رموزه للسلطة، وحجبها عمن هم اقدر واصلح للتصدى لمسئولياتها، بالاضافة إلى التستر على الانحراف والتقصير، إلى هزيمة ٥ يونيو الساحقة على الصعيدين الوطنى والقومى ومرة اخرى اثار التفسير التآمرى الضباب الذى غلف محاولات وضع الحقيقة بابعادها المؤلمة والمحزنة امام الجماهير التى وقع عليها عبء تحمل وطاة الهزيمة. فارجعنا ماجرى إلى مؤامرة استدراج القيادة السياسية لاغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية. متناسين ان الاستدراج لايقع ضحيته سوى السذج والبسطاء، او اللاهين عن القيام بواجبهم، وتدبر امورهم، لنقص يعترى حسهم الوطنى، او قصور مؤهلاتهم عن القيام بمسئولياتهم، او من اسكرتهم السلطة وشهوة الحكم.

واذا تناولنا مذبحة الاقصر، وهى كارثة قومية ونذير سوء يعتبر التغاضى عن حقيقة مضمونه جريمة لاتغتفر فى حق هذا الوطن، نجد ان القيادة السياسية كانت فى المقدمة فى التعامل مع الاسباب الحقيقية على نحو حاسم وصريح بينما انطلق الاخرون فى حملة للتعمية على تلك الاسباب، عن جهل او سوءنية، إلا ان تلك الحملة مردود عليها بمايلى:

١ - ان لجوء تيار الإسلام السياسى إلى العنف الدموى قد لازم تحركه منذ نشاة منظمته الام فى العشرينات من هذا القرن، وتاريخ جهازها السرى يشهد على ذلك، وقد كشفت وثائق المحاولات الانقلابية لهذا التيار عن اختلاط رؤية قادته واضطراب فكرهم، وخاصة منذ محاولة الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية وماتلاها، إلا ان ذلك لم يعق تلك القيادات عن تطوير اساليبها، وتحولت من قلب نظام الحكم عن طريق اغتيال رموزه، إلى محاولة تحقيق ذات الهدف عن طريق هدم دعائم النظام الاقتصادية، واضعاف قدرته على مواجهة احتياجات الجماهير، وسلب مصداقيته، خارجيا وداخليا، واثبات عجزه عن توفير الامن لمواطنيه وضيوفه.

٢ - ان المؤامرة تحاك بليل، وبعيدا عن العيون. اما ماحدث فى الاقصر فاطرافه معلومة لدينا، ونواياها بادية للعيان، واهدافها شعارات سياسية تتردد اصداؤها فى مدن مصر وكفورها ومابيننا وبينها هو معركة نخوضها، وليس مؤامرة نقع فى حبائلها.

٣ - ان علاقتنا بإسرائيل من وجهة نظر المروجين الحقيقيين للتفسير التامرى، هى علاقة عداء صريح ناف للوجود. ولذا فلايمكن وصف ماتلجا اليه من اساليب للقضاء على وجودنا، وهدم اركانه بالمؤامرة. وانما هى اساليب المواجهة التى تتطلب تحوطا يقظا من جانبنا، على اقل تقدير، او وضع خطط وتدابير مضادة على الضفة، فى إطار صراعنا الحضارى معها.

وبعد.. فاذا كان قولكم صادقا، فكيف يتاتى لنا مواجهة دولة عجزنا على مدى نصف قرن عن ابطال سحر مؤامراتها ويرى اصحاب التفسير التامرى انها جمعت اذكى العقول، وتساندها دولة كبرى اصبحت القطب الاوحد القادر على ضبط ايقاع العصر، ولم يعد يؤرقها، كما يتصورون، سوى محاولاتنا شق عصا الطاعة، وإفساد مخططاتها.. اليس هذا هو الاستسلام بعينه، فنهزم انفسنا قبل ان يهزمنا الاخرون، ام الاجدر بنا ان نعى واقعنا، وان ندرك ابعاد الجريمة، كى نفسح الطريق امام كل جهد وطنى مخلص لاحتواء نتائجها، واستيعاب دروسها، فى ضوء ماكشفت عنه من تصدعات، ومواطن خلل استنمنا للتعايش معها. ويأتى فى مقدمتها، بعد استبعاد الخلل الأمنى، ان تكون السياحة فى دولة بعراقة مصر وموقعها وثقلها الحضارى هى اهم مواردها من العملة الصعبة شانها فى ذلك شان جزر الكاريبى ودويلات المحيط الهادى.. او ان يتعرض اقدم تجمع حضرى فى التاريخ، امتزجت على ارضه مختلف الحضارات، وتمكن بصلابة عقيدته وقوة تماسكه من احتواء غزاته والحفاظ على كيانه، إلى هذا الاعصار العاتى من التطرف الدموى.

وان يتحول شبابه الذى حالت سنوات الحكم الشمولى دون مشاركته بإيجابية وتلقائية فى تحمل هموم امته، إلى اداة طيعة فى يد عقول الإرهاب المدبرة فى الداخل والخارج. ولا يجدى لاخفاء هذه الحقيقة ماترديده من ان شبابنا برىء من عمل القلة الباغية، اوما يسبغونه على شعبنا من فضائل الاعتدال وكرم الضيافة، لازالة المخاوف من استشراء الداء، وطمانة النفوس بان الامور قد عادت إلى نصابها، وان الامن قد استتب فى ربوعنا.

وربما كان من ابرز اوجه الخلل التى اكدتها جريمة الاقصر، والتى حظيت بالعديد من التصريحات والوعود دون عطاء حقيقى ملموس، هى المفارقة بين الاوضاع الاقتصادية والبيئية المتردية فى صعيد مصر، وهامشية نصيبه من الاستثمارات مما اورث اهله الجهل والفقر وابتلى شبابه ببطالة يفوق معدلها نظيره فى المناطق الاخرى، خاصة فى ساحل البحر الاحمر وسيناء والساحل الشمالى، وهى فى غالبيتها استثمارات سياحية، وهوما قد يكون له مغزى لاستهداف هذا النشاط بالذات بالاضافة إلى ماسبق ذكره.

تلك ابرز مواطن الخلل التى كانت كلمات القيادة السياسية وغضبها بداية للتصدى الصارم للتعجيل بالقضاء عليها، خاصة وقد اكدت ان تنحية المقصر وعقابه وازالة الشوائب من القنوات التى تنقل حس الجماهير هى عملية مستمرة تدعم هيبة الحكم وتشد من ازره فى مواجهة التحديات الجسام.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

مابعد أحداث الاقصر

سببت مذبحة الدير البحرى الما وحزنا وغصة، قام المصريون جميعا بمشاطرة اهل الضحايا الأبرياء احزانهم. الحادث فى حد ذاته ليس خارجا عن المالوف لما يحدث فى العالم اجمع من امريكا إلى اليابان مرورا باوروبا ولن يكون الأخير فالخروج على القواعد والقوانين والقيم والأعراف امر يثور وجودا وعدما مع البشرية. لن اتوقف عند الحدث أو اثاره السلبية، لكني اقف عند الخطوات الشجاعة للرئيس مبارك التى علق فيها بشفافية مطلقة على حدود المسئوليات وعلى ضرورة التحرك السريع لإضعاف اثارها ، وساقصر تصورى على الأمن والسياحة مستقبلا.

- حكم العلاقة بين اجهزة الأمن جميعها وعلى اختلاف تخصصاتها وجنسياتها وبين الخارجين على القانون الذى ارتضاه الجميع، ايا كان هذا القانون وأيا كان مصدره، من هذا التصور ان العمل الأمثل لأجهزة الامن المختلفة هو القيام بمحاولة الإقلال من إحتمالات تعرض المواطن والمجتمع وضيوفه لأى اختراق، وهذا لا يتاتى إلا بتطبيق فرص دراسة الخارجين على القانون لنطاقات الأمن الموضوعة واساليب التامين إلى اقل درجة ممكنة مع إقلال فرصهم فى عمل مفاجئ.

اتصور ان سرعة تغيير الخطط واساليب التامين هما الحل الامثل لتضييق فرص دراسته، والتغيير الفعال لن يتم ما لم يصب عناصر الامن التغيير، فكل فرد سعيد بافكاره مطمئن إليها، وعين الاعتياد عما يدور غافلة واعين الغرباء لما يدور حاضرة. يدعم هذا التصور الحرص على التدفق المستمر للتصورات الامنية من خلال تكليف جميع الدارسين فى الفرق الامنية والفرق الخاصة من خلال زيارات ميدانية للمواقع ذات الحساسيات الخاصة لإبداء ملاحظاتهم على احتمالات اختراق هذه المواقع واقتراح تامين هذه الثغرات. ولى فى هذا التصور تحفظان: الاول ان الدارسين لا يعلمون إطلاقا الخطة الموضوعة للتامين، والثانى هو ضرورة ان تكون الدراسات الميدانية لذات المواقع وليست مجرد دراسة لمشروع افتراضى او موقع بديل. هذا التصور سيمكن القائمين على الامن من إيجاد خطط بديلة توفيقية تجمع زوايا نظر ورؤا متعددة تحتاج لوقت طويل لاكتشافها ومتابعتها ودراستها فتقل فرص الخارج على القانون فى اختراقها .

العنصر الامنى الثانى، هو حرمان الخارجين من عنصر المفاجئة بالإختراق الأمن الفعال لتجمعاتهم، وافضل فرصة هو زرع ابناء الناحية لفترات طويلة داخل هذه التجمعات لجمع كافة المعلومات عنهم، ولا تتدخل الجهات الأمنية المعنية للتصرف الا إذا كان الوضع قريبا من الإختراق ، حكمة هذا التصور هو إحترام ذكاء الخارجين على القانون وعدم إتاحة الفرص لهم لإكتشاف العناصر المزروعة وتضييع فرص إجهاض عنصر المفاجاة فى تصرفاتهم.

اما بالنسبة للسياحة التى اعتقد انها اصيبت بضرر بالغ، فإن تصورى يقوم على عبور هذه المحنة بالإعلان فورا عن برنامج لراس السنة واعياد الميلاد باقل سعر ممكن مبنى على اساس إقلال الخسائر المتوقعة لفترة ولتكن من منتصف ديسمبر إلى منتصف يناير تحفز بها اولئك الذين يحلمون بزيارة الحضارة العريقة التى قراوا عنها فى صباهم وشبابهم وتحول امكاناتهم المادية دون تحقيق هذا الحلم، اقول لحفز هؤلاء جميعا على زيارة مصر. وليكن من ضمن الحوافز الدفع ببطاقات الإئتمان والتامين عليهم ضد مثل هذه الحوادث وتتحمل قيمة بوالص التامين الفنادق والشركات الناقلة كجزء من التكلفة.

اعتقد ان السياحة والامن متلازمان، وعلاجهما معا سيؤمن السائح على حياته ويشجعه على الحضور، وتصورى ما هو إلا خطوة على طريق بعد هذه الأحداث الدامية.

كمال متولى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

مجرد رأي

من يعرف عنهم؟

لا استطيع تصور ان هناك خمسة أفراد من كتائب الخراب والدمار الذين اشتركوا في تنفيذ مذبحة الاقصر ولا نعرف عنهم اى شئ.. لا استطيع ان اصدق انه ليس لكل واحد منهم جار او قريب او بقال او بائع فول او قهوجي يتعامل معه وراه ويعرف عنه وهو ما يعنى ان هناك حاجة غلط حتى اليوم فى ربط القنوات والعلاقات التى يجب أن تكون بين الشعب والشرطة.

ولكى يتحقق هذا الرباط فإننا نطالب جهاز الشرطة بمعاملة كريمة للمواطنين، وباختيار افضل لعناصره الأساسية من الجنود، ومنع التصرفات الاستفزازية مثل إغلاق شارع باكمله لأن احد اللواءات يسكن فى طرفه، او محاسبة المواطنين محاسبة دقيقة على اية غلطة ولو غير مقصودة فى المرور فى الوقت الذى ترتكب فيه سيارات الشرطة افدح المخالفات.

وفى المقابل فيجب مطالبة الشعب بتعاون حقيقى مع جهاز أمنه الذى يحميه والذى يستشهد بالفعل فى معاركه ضد عصابات الخراب والدمار. وللعلم فان ٣٧٧ من رجال الشرطة من الضباط والجنود استشهدوا فى السنوات الست الماضية فى حربهم ضد هذه العصابات فى الوقت الذى استشهد فيه ٣٠٦ من المواطنين ذهبوا ضحية عمليات هذه العصابات التخريبية اما عدد السياح الذين لقوا مصرعهم خلال تلك السنوات فقد بلغ ٩٣ سائحا منهم ٥٨ فى مذبحة الاقصر الاخيرة.

وهناك خمسة من الذين ارتكبوا هذه المجزرة الوحشية غير معروف عنهم اى شئ رغم انهم قتلوا..

وهذا النقص فى المعلومات سببه إما أن المواطن الذى يعرف عنهم يلتزم الصمت، او أن الإعلام عن نشر صور هؤلاء المجرمين لم يكن كافيا وهو ما أرجحه.. فيجب أن تقوم اجهزة الامن بنشر كاف فى وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية وان يكون لعدة ايام حتى تتاح الفرصة لاعلام اكبر عدد بهم. ولايعيب ابدا الاعلان عن مكافآت مالية مجزية فاكبر الدول تفعل ذلك.

إن ما حدث فى الاقصر يسقط كل الاقنعة المختلفة التى حاولت هذه العصابات ان تتخفى وراءها وتخدع بها البسطاء منهم كما قالوا عصابات للتخريب والتدمير.. وهم لا يحاربون الدولة أو نظام الحكم وانما يحاربون الشعب كله.

فالمعركة معركة كل الشعب. والمواطن الذى يعرف «معلومة» عن هذه العصابة ويخفيها مواطن شريك فى تخريب بلده والتآمر على شعبه ووطنه وبيته وعياله.. وعلينا جميعا ان نتكاتف للكشف عن كل هؤلاء الذين يريدون خراب بيوتنا.

صلاح منتصر



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الأمن المصرى وفلسفة جديدة

لا ازعم اننى من خبراء سكوتلاند يارد او المباحث الفيدرالية الأمريكية او الـ K.G.B الروسية ولكن التحقيقات التى اجراها بنفسه قاضينا الأعلى الرئيس مبارك وتحقيقات النيابة العامة بل وما شهد به الأهالى فى جريمة الأقصر اظهر الكثير من مواطن الخلل والقصور والاهمال وسوء التخطيط ونحمد الله أن المشكلة هى فى الرءوس والقاده اما أفراد الشرطة من الضباط والجنود فإنهم على قدر كبير من الاخلاص والاستعداد والوطنية إذا احسن توجيههم وتدريبهم، ولذلك كان قرار رئيسنا الحكيم باقالة وزير الداخلية وإحالة بعض القيادات الأمنية إلى المحاكمة. فقد اصيب معظمهم بداء الترهل والاسترخاء وسادت بينهم الشللية لدرجة تصوروا معها انهم فى جزيرة نائية وحدهم يديرونها وفق مصالحهم مما عزلهم عن القاعدة العريضة من رجال الشرطة الأكفاء. ولقد توهم البعض ان بقاءه فى المنصب مرهون بارضاء القيادة السياسية ولو ادى ذلك إلى إهمال أمن المواطن والوطن،

د. محمد مجدى مرجان

ولذلك تم التركيز على تكثيف حراسة المسئولين ومعظمها بغير داع على حساب الأمن الجنائى وربما كان هذا التصور مقبولا فى العهود السابقة عندما كانت الدولة تدار كالضيعة لصالح الحكم وأعوانه والمواطن فيها كم مهمل ولكن اليوم فى عهد مبارك فلقد انعكس الأمر تماما وأصبح المواطن هو السيد المطاع وحجر الزاوية فى النظام والذى يجب أن تسعى كل الأجهزة إلى تحقيق أمنه ورعاية رزقه وضمان مستقبله ولعل هذا درس يقرع اسماع الجميع ويعيد كل مسئول إلى طريق الصواب.

ونظام مبارك يحميه شعبه ويصونه ربه والمواطنون جميعا يفتدون قائد النهضة بارواحهم، وعلى المسئول الذى يحرص على ثقة الرئيس ان يهتم بالمواطن وضيف المواطن فالمواطن البسيط هو حبيب مبارك وسعادته هى هدف مبارك. لقد كشفت جريمة الأقصر عن ضرورة الاستعانة باجهزة التكنولوجيا الحديثة واجهزة الاتصال وعدسات المراقبة التليفزيونية والشبكات الالكترونية المغلقة والطائرات المروحية والاسلحة الحديثة لتامين المناطق السياحية والقضاء على الارهاب، ولابد ايضا من التدريب العسكرى الشاق واختيار العناصر الصالحة وزيادة الحوافز لها، وللأسف فقد وضعت فى هذه الاماكن من قبل عناصر غير مدربة ولا متخصصة ولا راغبة او صالحة وكان يتم توزيعها وتغييرها بصورة روتينية من غير عناية وانتقاء، فكم من ضباط اخذوا من الجوازات او الاحوال المدنية والقى بهم فى كمائن فى الصعيد والوديان والفيافى لمجرد سد الخانة وبغير اى اعداد او تجهيز او تدريب مما جعلهم صيدا ثمينا وضحايا أبرياء لعملاء الارهاب. كما أن تحقيق الأمن يعتمد على المعلومة وتعاون المواطنين مع الشرطة ولن يتم ذلك إلا بنبذ العقد والتعالى على المواطن وبدء عهد جديد من الصداقة بين رجال الشرطة والمواطنين الشرفاء مع العناية المستمرة برفع مستوى الجنود علميا وماديا ومعنويا وان يتم تطبيق حوافز الثواب والعقاب على الجميع كبارا وصغارا. ان الشعب كله يعتز بوطنيته وكفاءة الشرطة المصرية ويحرص على تدعيمها، والمهمة شاقة امام الوزير الجديد وقد كان على راس جهاز أمن الدولة وهم صفوة الشرطة، وقد رشحه لعمله نظافته وموضوعيته وحسن صفاته التى نرجو الا يحجبه عنها اتساع الكرسى الجديد وندعو له بالتوفيق وأن يحفظ مصرنا الغالية دائما من كل سوء.



تضامن المجتمع في مواجهة الإرهاب

احزنت الجميع احداث الارهاب الاعمى منذ بدئها حتى الان، وتفاعل المواطنون معها بقلوب ملأها الحزن ثم الشجب وكتب الكثيرون كتابات ملؤها الالم دون الاهتداء الى طريق جدى لملاقاته او تفكير فى مقاومته. ولما كان كثير من الباحثين قد لاحظوا فى الفترة الاخيره عدة سلبيات فى المجتمع اهمها الاهتمام بالذات دون الغير بما يسمى بالانانية وهى سلبية خطيرة تصيب المجتمع فى مقتل ذلك ان الانسان اجتماعى بطبعه والمجتمع بنيان متكامل متعاون كما سماه ابن خلدون فى مقدمته ومن ثم لزم إحياء تضامن الأفراد فيه وبعث سلوكيات الشهامة والمروءة ونجدة الغير وهذه السلبية هى التى ادت الى كثير من افات المجتمع ومنها انتشار الارهاب وبالتالى اصبح واجبا إنهاض المجتمع باكمله لحماية نفسه ما يحارب الانسان نفسه الاماره بالسوء كما أوجب الشرع. والمجتمع المصرى باصالته يمقت أعمال الارهاب الاعمى بما تشمله من قتل وتخريب وتدمير فوجب عليه الوقوف صفا واحد لحماية نفسه من ذلك ولما كان ما تقدم وكانت الشرطة وجميع الجهات الحكومية لاتكفى وحدها لمحاربة الارهاب لتخفيه فى شكل اشخاص مجهولين لا يمكن الوصول لهم بسهولة - وكان بعض اعضاء جماعات الارهاب يعيشون بيننا او يردون إلينا مجهزين بافكارهم وخططهم - وهؤلاء قليلون لان الله جلت قدرته حمى مصر بحدود يصعب الدخول اليها - ولما كان ذلك ايضا وكانت الاسرة هى الخلية الاولى فى المجتمع والمصريون سكان مدن وقرى محددة ومعروفة للحكومة وليس بها جيوب يختفى فيها احد ابنائها عن عيون جهات الحكومه فإننى اقترح إجراء تعديلات فى قانون العقوبات ليتم النص على الاتى :

اولا : إلزام كل فرد من افراد المجتمع يكون على علم بانضمام اى شخص الى مثل الجماعات الارهابيه بان يبلغ عن ذلك وإلا عوقب بعقوبة مناسبة وقد يتضمن القانون إعفاء الشخص المنضم للجماعة من العقوبة إذا كان المبلغ عنه هو والده او قريبا له من الدرجه الثانية على ان يتم الاكتفاء بإيداعه ما يمكن ان نطلق عليه «منتجع الحوار الفكرى يقابل فيه رجال الفكر السليم حتى يهتدى للطريق القويم.

ثانيا : إحياء لمبادىء التضامن فى المجتمع وبعثا للشهامة والمروءة والنجدة يجب إستحداث نص يعاقب كل من شاهد وقوع جريمة كان بمكنته منعها ولم يمنعها بعقوبة مناسبه لكل جريمة وكذلك معاقبته عن قعوده عن الشهادة عنها إذا ثبت رؤياه لها أو علم بوجود محكوم عليه جنائيا أو مطلوب القبض عليه بمكان معين ولم يبلغ عنه فضلا عن إخفائه .

ثالثا معاقبة كل من يطلب منه النجدة وكان بإمكانه تقديمها وقت وقوع حادث لمنع وقوعه ولم يقدمها - كمن يشاهد شخصا يغرق ولا ينقذه او مصابا فى الطريق ولا يحمله إلى غير ذلك من الحالات مع تناسب العقوبه لكل حالة تستدعى النجدة هذه بعض الاقتراحات التى ارى لزوم تعديل التشريع العقابى القائم اليها بخبرة عملى بالقضاء لمده طويلة ولا غرابة فى ذلك فقد نصت بعض قوانين العقوبات العربية بما يقترب من هذه النصوص بل امرت بها الشرائع السماوية من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر - و قد عاقب الله بنى إسرائيل لانهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه مما اشاع فيهم الفحشاء والفساد حتى قتلوا الانبياء ويترتب على ما تقدم وصول السلطة الى منابع جماعات التخريب والدمار وإحياء التضامن بين افراد المجتمع وتلاحم افراد الشعب مع الحكومه فى أدائها لاعمالها وبغير ذلك فلن نتمكن من منع الارهاب وإجرامه الخبيث وبالله التوفيق

المستشار / عبد الله محمد مرسى

عضو مجلس القضاء الأعلى وعضو محكمة القيم العليا

..والإجراءات الأمنية وحدها لا تكفى!

لاشك ان تطوير الإجراءات الامنية خطوة مهمة فى الاتجاه الصحيح لمواجهة الإرهاب باعتباره الخطر الحقيقى الذى يهدد امن ومستقبل جميع المصريين الا ان المواجهة الامنية وحدها لن تحقق نتائج حاسمة مع غياب مؤسسات المجتمع الاخرى. هذه الحقيقة اكدتها كل الجرائم الإرهابية واخرها جريمة الاقصر التى اوضحت حتمية تطوير الأداء الأمنى وتنشيط دور مؤسسات المجتمع فى اطار استراتيجية شاملة.

رفعت السعيد

الدكتور رفعت السعيد امين عام حزب التجمع يرى ان المواجهة الأمنية وحدها لن تقضى على الإرهاب وانه لابد من مواجهة الجذور التى تساعد على نمو الارهاب وفى مقدمتها الفقر والبطالة واتساع الفوارق الطبقية ورداج ثقافة التعصب والخرافة. هذا الراى يؤيده بشدة الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مجلس امناء مركز ابن خلدون والذى يرى ان مشاركة الناس فى مواجهة الإرهاب تحتاج الى ان يشعر كل مواطن بانه جزء فاعل فى تقرير مصير هذا المجتمع مما يدعوه للدفاع عن مصالحه فى مواجهة الذين يهددون هذه المصالح.

وبشكل اكثر تحديدا لابد من تنشيط دور منظمات المجتمع المدنى وتطوير الأداء الأمنى ودعم العلاقة بين الشرطة والشعب خاصة وان دور المواطنين فى مواجهة الارهاب لا يقل اهمية عن دور اجهزة الامن.

من ناحية اخرى يدعو امين هويدى رئيس جهاز الأمن القومى الأسبق الى تبنى سياسة الردع بحيث تدرك جماعات العنف ان القيام باى عملية سوف يؤدى الى رد فعل قوى وسريع يفوق الضربة الاولى مما يجعل القدرة على رد الفعل تمنع الفعل نفسه او تقلل من حجمه وفرص نجاحه وهو ما حدث فى اوبرا عايدة التى ادت الإجراءات الامنية المتوافرة لها إلى تراجع الإرهابيين عن توجيه اى ضربة لها تحسبا من رد الفعل السريع.

هذه السياسة تحتاج كما يقول الدكتور احمد جلال عز الدين خبير مكافحة الإرهاب الدولى الى دعم الجهود الرامية إلى تطوير الأداء الأمنى والقدرة على اختراق التنظيمات السرية وجمع المعلومات الدقيقة عنها والتعاون الدولى فى مجال مكافحة الإرهاب بالإضافة الى تنشيط دور مؤسسات المجتمع الاخرى حتى لا تظل أجهزة الأمن تتحمل بمفردها عبء ومسئولية المواجهة.

عبد العزيز محمود



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ايها السادة : حاكموا من أفسد الشرطة وغيرها !!

فجاة تحركت كل الافلام تنهش قلب الامن المصرى الغائب.. الكل يطالب بسحل وجلد وقتل ضباط الشرطة وعساكرها وحملهم وحدهم مسئولية المذبحة التى جرت بالاقصر يوم الاثنين الاسود ١٧ من نوفمبر الماضى وكل حوادث الارهاب.. وحتى نواب التزوير بالبرلمان الباطل قد ركبوا الموجة وطالبوا بمحاكمة كل رجال الشرطة بمصر وحملوهم مسئولية الفساد والخراب والدمار الذى اصاب الاقتصاد المصرى والسياحة والاستثمار وعاشوا فى الدور كأنهم يمثلون الشعب فعلا.. فهل الشرطة وحدها هى المسئولة عن حوادث الارهاب والفساد والكساد، وهل كان ذلك دون علم الحكومة ودون موافقتها ورضاها.. كلا.. والف كلا..

فليس هناك وقت للتهريج واطلاق الشعارات وحمل المباخر وطمس الحقائق فليس صحيحا ما قاله رئيس مجلس الشعب بان اللى فات مات.. وليس صحيحا تلك المحاولات الهابطة التى تعلن عنها بعض الوزارات والنقابات بانها تؤيد الرئيس وانها تشجب الارهاب وانها تدعو الشعب للسفر للاقصر لاعادة الحياة لها. فليس بهذه الاساليب يمكن ان تعالج هذه الازمة.. فلن يعود للاقصر بهاؤها وازدهارها لمجرد ان يذهب إليها البعض من الطلاب او الموظفين الغلابة لزيادة بؤسها والامها، فلن تعود للاقصر تلك البهجة والحركة الا بعودة السياحة لها..

وليس صحيحا ما تردده وسائل الاعلام من ان حادث الاقصر ليس له تأثير على الاقتصاد القومى او الاستثمار.. فمن يقول بذلك لا يستحق ان يجلس فى صفوف العقلاء والنبلاء ومن الضرورى ان يمنع من اعلان جهله على الناس فيزيدهم قلقا على ما تبقى بهذا البلد من عقل.. فمن يستطيع ان ينكر آثار هذه المذبحة البشعة على الاقتصاد والسياحة والاستثمار والسياسة وكل مناحى الحياة.. فهى مأساة بكل المعانى ومن لم يعترف بذلك فهم فقط خريجو مدرسة النفاق الذين اذا هزمنا قالوا ان الهزيمة نكسة.. واذا زورت الانتخابات للحزب الوطنى قالوا اننا نعيش ازهى عصور الديمقراطية.

المهم ان الحكومة ومن خلال وسائل الاعلام تحاول ان تحمل الشرطة وحدها المسئولية رغم ان الحكومة هى التى دفعت الشرطة إلى الانحراف واجبرتها على مخالفة القانون والدستور وحولتها من سلطة رقابية وظيفتها تحقيق الامن إلى سلطة للبطش بالخصوم والمعارضين ومطاردتهم لارضاء النظام.. فمن الذى حول رجال الشرطة من الامن الجنائى للامن السياسى فقط بحيث لم يعد لرجال الشرطة اى شغلة الا الوقوف بالتشريفات والتنكيل بالمعارضة وانصارها والتيسير فقط لانصار الحكومة واعضاء البرلمان والمحليات من اتباع الحكومة..

ومن الذى طلب من رجال الشرطة ومديرى الامن تزوير الانتخابات والقبض على المرشحين المعارضين وانصارهم وارهابهم وتلفيق القضايا لهم وحرمانهم من حقهم فى الالتقاء بالاهالى.. ومن الذى طلب منعهم الاشتغال بالسياسة.

ايها السادة:

طالما ان السيد الرئيس قد اعلن دعوته لتكثيف الجهود الشعبية لمحاربة الارهاب وكافة اشكال العنف والفساد.. فلابد من اجراء تصحيح للمسار الديمقراطى الشامل ومن الضرورى قبل محاكمة قيادات الشرطة وعساكرها ان يحاكم معهم وفى قفص واحد هؤلاء الذين افسدوا جهاز الامن بتحريض رجاله على مخالفة القانون والقيام بدور البلطجى فقطعا ان مؤسسات الحكم السيادية والرقابية كان لها دور واضح فى افساد ضمير جهاز الشرطة ودفع رجالها إلى مخالفة القانون بجراة احيانا فحولوا المواطن المصرى إلى غريب فى وطنه وخائف دائما من الشرطة، بل ان كثيرا من العصابات تنتحل صفة رجال الشرطة عند اقتحام منزل او متجر لسرقته فيزعم احدهم انه رئيس المباحث ويتقمص الآخرون شخصية المخبرين ويتمكنون بهذه الطريقة من السرقة.. ومن الذى سمح لرجال الشرطة بحرية القبض على الناس وتعذيبهم وتلفيق القضايا لهم من ادوات التلفيق الموجودة دائما بادراج مكاتبهم بلا حساب.. ومن الذى حرضهم على حمل الشعب على كراهيتهم بسبب تلك الغطرسة والغلو فى التسلط على العباد.. من الذى علمهم عدم احترام الناس وان طول اللسان واساءة الادب هما عنوان رجل الشرطة وانه بغير ذلك لن يكون له سلطة ولن يخشاه الناس.. من الذى افهمه انه ليس كسائر البشر وانه اكبر شأنا من الناس جميعا وانه لا يوجد فى الشعب من هم افضل منه.. أليس من الضرورى التعرف على تلك الاسباب لوضع الحلول؟؟

من الضرورى قبل محاكمة رجال الشرطة ان يحاكم معهم ايضا قيادات المؤسسات السيادية التى شاركت فى افسادهم والذين اسهموا فى انحراف وافساد جهاز الشرطة فقد كان هؤلاء الرجال من قبل رمزا للشهامة والمروءة والوطنية حينما كانت الشرطة بلا شعارات حين كان عسكرى الدورية يعتز بنفسه وكلمته هى القانون.. حينما كان رجل الشرطة صديقا للشعب.

.. حينما كانت اقسام ومراكز الشرطة تقوم بحل المشاكل بين الناس لمنع الجرائم.. فهل يقبل ان يترك هؤلاء الذين شاركوا فى افساد ضمير رجال الشرطة دونما محاكمة رغم انهم المسئولون قبلهم عن هذا الذى وصلنا إليه.

.. من العدل الا يفلت اى مجرم من العقاب.. ومن مبادىء العدالة عدم الكيل بمكيالين.. فاما ان يحاكم الجميع او نطبق قاعدة الدكتور سرور المعروفة «بان اللى فات مات».. فهل يظل هؤلاء المحافظون الذين زوروا الانتخابات على رأس جهاز



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الحكم.. وهل يظل هؤلاء المستشارون الذين ضللوا النظام وقلبوا الحقائق دون محاسبة وان بقاءهم فى تلك المناصب هو تأكيد على أن النظام مستمر فى نفس الطريق وان حادث الاقصر لم يؤثر فيه ولن يؤثر.

.. لقد آن الأوان لالغاء كل الشعارات المقلوبة فحين يقال ان الشرطة فى خدمة الشعب تكون الشرطة هى ألد اعداء الشعب.. وحين يقال اننا نعيش ازهى عصور الديمقراطية فانما يعنى اننا نعيش منتهى الاستبداد والقهر.. وحين يقال ان دولة سيادة القانون- فان القانون يكون فى اجازة فبماذا نفسر هذا الاعتداء على النقابات المهنية ووضعها تحت الحراسة وتعيين حراس مرفوضين من جموع النقابيين.. حتى نقابة المحامين قلعة الحريات لم تسلم من الحراسة وتسلط عليها المرفوضون منها تحديا لارادة المحامين.. حتى شعار العدالة هو الآخر اصبح مقلوبا فلم يعد العدل اساس الملك فصار الظلم والقهر عنوانا للحكم وسيطرت الاهواء والاغراض على كل شىء فلم يعد هناك شىء بلا ثمن حتى الذمم والشرف والكرامة والوطنية.

.. اخيرا ايها السادة.. لا يصح ان يكون بعض رجال الشرطة كبش فداء.. فلابد من تحديد المسئوليات للخروج من هذه الازمة بفائدة للمستقبل لاسترجاع الوعي الغائب وإعادة ترتيب الاوراق المخلوطة والمغلوطة ولنعترف باننا ساهمنا جميعا شعبا وحكومة ومؤسسات فى افساد جهاز الشرطة.. ذلك ان غياب الديمقراطية هو الذى ادى إلى انحراف الاجهزة السيادية ومنها الشرطة والمحافظون والمحليات وكل من شارك فى الانتخابات.. وبغير الديمقراطية الحقيقية وصندوق الانتخابات من الصعب علينا ان نأمل فى القضاء على الارهاب والفساد وعودة السياح إلى الاقصر وغيرها فالسائح لا يحتاج للامن قدر حاجة مثلنا إلى الامان الذى لن يتحقق بتقديم بعض ضباط وعساكر الشرطة كبش فداء..؟؟!!!

المستشار **مرسى الشيخ**



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرآن وسنة

نصل حديث امس عن براءة الاسلام من الذين ارتكبوا مجزرة الاقصر فنقول:

اوجب الله للسائح الذى يفد الى بلاد المسلمين حق الرعاية والاكرام والامان فى ذمة المسلمين لانه لم يات لاذى او مكيدة، ولم يفد الينا بطريق غير مشروع، وانما جاء لمعان سامية ومقاصد انسانية رشيدة، حيث لايمكن باى وجه من الوجوه تاثيم فعل انسان اعجبه تاريخنا وجذبته اخلاقنا ودفعه الشوق لزيارة بلادنا والتمتع باثارنا حتى يترصد له بعض المجرمين الخونة لينتقموا منه ويبيدوا حياته وهو لم يات مسلحا او محاربا بل جاء ضيفا مسالما وصديقا حانيا نظيف السريرة ومجردا من السلاح وربما كان له من كبر السن ووقار المظهر او ضعف الحال لطفولة او انوثة ما يجعل واجب احترامه واكرامه والبعد عن اذاه مضاعفا.

لقد اوجب الله الامان للمشرك الذى لايؤمن بدين سماوى فما بالنا بغير المشرك الذى يؤمن بشرائع السماء يقول الله تعالى: «وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مامنه» ولم يقف امر الاسلام مع غير المسلمين الى هذا الحد بل قرر لهم واجب البر والقسط طالما انهم لم يكونوا معنا فى حالة حرب فقال سبحانه: «لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين».

لقد قرر هذا القول الكريم لغير المسلم اذا وجد فى ديار المسلمين حق البر الذى يفيد غاية الاكرام وحق القسط الذى يفيد التعامل مع كافة الحقوق المقررة له بنظرة عادلة لاتفرق بين المسلم وغيره وليكون لهم ما للمسلمين من حماية ورعاية وود وإكرام.

فاين كان هؤلاء المجرمون الخونة من تلك المبادىء الاسلامية الواضحة؟. وهل يمكن تخريج مافعلوه على اى مبدا منها وهل يصح بعد ذلك ان يقال ان لهم توجها اسلاميا بجريمتهم.. اننا نفوض الامر فيمن يقصد مصر بالاذى الى الله فهو حسبنا ونعم الوكيل..

اللهم من اراد مصر بسوء فاشغله بنفسه واجعل تدبيره تدميره واجعل ثارنا على من ظلمنا.. اللهم ارنا فى من دبروا هذا الحادث الاليم عجائب قدرتك ياقوى يامتين فانك حسبنا ونعم الوكيل.

د. عبدالله النجار



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

مذبحة الأقصر وأزمة الثقة

بعد مذبحة البر الغربي بالاقصر ـ وما ترتب عليها من تغييرات مواقع العمل في الجهات الامنية كرد فعل للقصور الأمني الشديد الذي اودى بحياة عدد من الابرياء في واقعة هي الابشع من نوعها منذ بزوغ ظاهرة العنف والارهاب والتصفيات الدموية في مصر.

لابد لنا من وقفة نلتقط فيها انفاسنا ونجمع شتات افكارنا في شكل مطالب محددة وقاطعة نتجه بها الى الادارة الامنية الجديدة برئاسة وزير الداخلية الجديد ونطالبه بالحاح باجراء التحريات الدقيقة الخاصة بالحادثة ولا اعني هنا هوية المنفذين للعملية الارهابية بقدر ما يهمنا جميعا كمصريين غيورين على بلدهم ان نقف على المخططين لها والمتسترين وراءها! اننا لانريد تصريحات ونتائج سريعة عشوائية كما تعودنا حتى مللناها وفقدنا معها مصداقية كل ما يصدر من بيانات وتصريحات للمسئولين نريد أن تأخذ القضية وقتها الكافي من البحث والتمحيص لتصل الى الحقيقة بوجهها الكامل ومن وراء تدبيرها والغرض من تنفيذها في هذا التوقيت على وجه التحديد وهي فترة مليئة باحداث عديدة متشابكة بداية من موقف مصر من القضية الفلسطينية والتعنت الاسرائيلي لدفع عملية السلام ومرورا بموقفها تجاه قضية ضرب العراق ومقاطعتها لمؤتمر الدوحة ونهاية بتمثيلها في المؤتمر السياحي الدولي المنعقد في العاصمة البريطانية.

كل هذه الاحداث في تقديري الشخصي جعلت مصر تحتل موقعا رياديا على الساحة لايروق لكثيرين فكان لابد من موقف مضاد لزعزعة الثقة وخلخلة الكيان وافراغ المضمون.. فالخطة التي تمت بها مذبحة القلعة على طريقة القرن العشرين تنم عن مستوى عال من التدريب والتمكن يخفي وراءه الغازا يصعب حلها بعد مصرع الارهابيين المنفذين للعملية ولكنه لايجعلها مستحيلة اذا حاولنا ربط الاحداث ببعضها والتنقيب فيما وراءها.

ونحن على ثقة في امكانيات وقدرات اجهزة الامن القائمة ونامل ان تاتينا بالحقيقة الكاملة وتعلنها على الملا بصراحة ووضوح حتى تذهب الغشاوة من اعيننا ونبدأ معا عصرا جديدا من الطمانينة يعيد الثقة المفقودة بين المواطن واجهزته الامنية.

ولايفوتني ان اركز على حتمية اعادة هذه الثقة التي طالما عانى المواطن المصري من فقدانها طويلا فهو لايطمع في اكثر ان يعامل من قبلها معاملة تحترم آدميته ولاتستخف بعقله ومشاعره حتى لايردد بينه وبين نفسه همسا خوفا من البطش «شالوا الدو.. جابوا شاهين»!!

منى عامر



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

مصر دائما بلد الأمن والسلام

جريمة بشعة ارتكبت في حق مصر عندما قتل ضيوف مصر الآمنين بسلاح الإرهاب البغيض الأسود. لحظة حزن قلوب أبناء مصر وتمزقت أواصر الرحمة انطلقت رصاصات البغي والظلم والعدوان على زوار المعبد الذين جاءوا يترشفون في حب مصر وحضارتها العظيمة هذه الجريمة التي حولت معبد الملكة حتشبسوت في البر الغربي للأقصر إلى ساحة قتال في معركة غير متكافئة وغير انسانية قتلة يحملون البنادق وضحايا لمصر يحملون لمصر كل الحب وكل الإعجاب وكل الاحترام جاءونا منبهرين بحضارتنا وأصالتنا وكرمنا فإذا بالبعض منا يوجهون الى صدورهم رصاصات غادرة غبية لاتفهم. هذه الجريمة تستحق أن توصف بأنها جريمة تاريخية سياسية اقتصادية تاريخية لأنها لم تحدث من قبل بهذا الحجم من القتلى وبهذا الدم الذي أسيل وبهذه الوحشية التي لاتتكرر في بلد مكتوب في مداخله ومطاراته وموانيه (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين). إنها جريمة سياسية لأنها تهدف الى خلخلة النظام وتقويض دعائم الاستقرار في بلد لا مثيل له مكانته ودوره في الماضي والحاضر. واقتصادية لأنها جريمة تهدف الى سحب لقمة العيش من أفواهنا باعتبار أن قرابة ثلاثة ملايين مواطن وزيادة يعملون في مجال السياحة وإذا كان كل فرد من هؤلاء يعول أسرة من خمسة أفراد فهذا يعني أن السياحة هي لقمة العيش الوحيدة التي تطعم خمسة عشر مليون مصري يمثلون ربع سكان مصر كلها.

إن مصر دائما هي بلد الأمان والحب والرحمة ولأنه ليس من

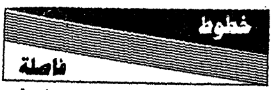
ممدوح بشرى ويصا
عضو المجلس القومي للسياحة

شيمة أهل مصر الغدر بأبنائها ولا بضيوفها وقد كانت تتطلع الى مقعد صدارة بين دول العالم المتقدم بعد أن تحرر اقتصادها من كل المعوقات وحقول الألغام وبعد أن فتحنا أبوابها لكل مستثمر ولكل من يريد أن يتعامل معنا بصدق وإخلاص ويفتح بأمواله أبوابا للرزق والعمل والانتاج أمام أولادنا وشبابنا الذين يجلسون في ظل شجرة الأمل بلا عمل.. كما كانت تتطلع ومازالت الى مزيد التدفق من طوابير السائحين الى بلادنا ليتجاوزوا رقم الأربعة ملايين سائح مع بداية الموسم السياحي الجديد الذي يطرق الأبواب وتتطلع الى أرقام أكبر في دخل السياحة تعلو على رقم الثلاثة مليارات دولار لأن دخل السياحة مع دخل قناة السويس هما بنكنا الذي ندخر فيه العملة الصعبة بالدولارات والاسترليني والفرنك والمارك والين.. لكل هذا فإن فاجعة المعبد هزت كل انسان على أرض مصر لأنها سوف تقصم عددا من القطاعات التي تدخل فيه كل يوم ولأنها سوف تشوه صورة مصر الطيبة المسالمة الآمنة أمام العالم كله وهو ما أكد أننا نواجه مخططا إرهابيا خطيرا تديره رؤوس من الخارج الشامتة. وعلينا أن لا يغمض لنا جفن وألا نتوقف لحظة واحدة عن اقتلاع رؤوس هؤلاء القتلة السفاحين حتى تعود مصر بلدا للأمن والسلام والحب كما عاشت من قديم الزمان.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧



يتصف شعب مصر.. بانه إذا حلت به ازمة من الازمات.. يقف رجلاً واحداً.. يواجه التبعات بجراة، وشجاعة، وإعلاء كامل للمصلحة العامة.

من هنا.. فإني شخصيا.. قد راقني موقف حزب العمل، وصحيفة الشعب الناطقة باسمه.. لسببين اساسيين.. ان قيادة الحزب نددت تنديدا بالغا وعلنيا بالعملية الحقيرة التي جرت في وادي الملكات بالأقصر كما ذهب إبراهيم شكري إلى هناك وادى الصلاة مع شيخ الازهر، ووزير الأوقاف.. في نفس الوقت الذي عالجت فيه «الصحيفة» قضية إقالة حسن الألفي وزير الداخلية بموضوعية ودون تشف.. وهي التي سبق ان شنت ضده حملة ضارية شعواء.. الأمر الذي يحسب للحزب، والصحيفة دون جدال.

●●●

على الجانب المقابل.. فلقد حرص الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء على ان يلتقي برؤساء الأحزاب السياسية بمختلف اشكالها.. وايضا برؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف بشتى انتماءاتهم وهوياتهم.. وهذا موقف «محمود» حتى يوقن القريب، والبعيد.. أن مصر عازمة على المضي في طريقها لتحقيق الانطلاقة المأمولة بمشاركة ودعم، ومساندة جميع ابنائها.. وانها قادرة على إزالة اي الغام تحاول بعض العناصر الخبيثة هنا، أو هناك وضعها في طريقها.

●●●

لقاء الأمس مع د. الجنزوري.. اشهد انه اوضح العديد من الحقائق، وبدد كثيرا من الغيامات سواء بالنسبة لما جرى في الأقصر.. أو فيما يتعلق بما ينبغي علينا عمله - كشعب، وكصحافة، وكحكومة - مستقبلا.

من اهم الحقائق التي لابد وان تثير اهتمام الجماهير.. والتي طالما سعوا إلى معرفتها منذ وقوع الجريمة الغادرة :

● الشرطة هي التي صرعت الإرهابيين الخمسة وليس صحيحا انهم انتحروا.. أما السادس فهم بالفعل الذين قتلوه في بداية هروبهم من ساحة الجريمة عندما اصابته رصاصة احد الضباط وتعذر عليهم إجلاؤه.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

● المؤشرات كلها تدل على انهم مصريون وليسوا اجانب..!

● نعم .. لولا «التراخى» الملحوظ.. بل والمشين.. ما كان هذا الحجم الهائل من الخسائر.. لكن جهاز الأمن عندنا بصفة عامة - والحمد لله - قادر، وقوى والدليل ما حققه من نتائج خلال السنوات الماضية فى مواجهة الإرهاب.

● لأول مرة.. يحاكم مجموعة من «اللواءات» وفقا لقانون الشرطة من خلال محكمة يراسها رئيس محكمة الاستئناف وبين اعضائها.. النائب العام .. مما يطمئن الجماهير.. بان لا احد فوق الحساب.. واى مخطىء لابد ان ينال عقابه.

● لا يوجد عندنا كيان، او بنيان اسمه «الجماعة الإسلامية» .. وبالتالى لابد ان نسمى الأشياء بمسمياتها الحقيقية.. إنهم حفنة من القتلة.. سفاكى الدماء.. لا علاقة لهم باى دين، او اى ملة.

● الحوار مرفوض تماما.. مع «المجرمين» .. ولم ولن يحدث ابدا.

● لا اعتراض على إجراء إصلاحات سياسية.. لكنها ترتبط فى ذات الوقت بالإصلاحات الاقتصادية.

● تجرى حاليا مراجعة شاملة للسلوكيات السلبية من جانب رجال الشرطة بحيث تصبح الجسور بينها وبين المواطنين قائمة على المودة، والرحمة، والاحترام المتبادل.

● لا تهاون مع الفساد، او المفسدين.. بل الحرب مستمرة ضد من يستحلون «الحرام» او يبددون المال العام.

● القدوة مطلوبة.. والانضباط يولد انضباطاً.. والدليل انه حينما صدر قرار الحاكم العسكرى بعدم البناء على الأراضى الزراعية.. هبط سعر الفدان على النيل فى بعض المحافظات من ١٠٠ الف جنيه إلى خمسة الاف فقط.

●●●

وفى النهاية.. تبقى كلمة :

د.كمال الجنزورى رئيس الوزراء يقول فى ثقة إن ذراع الدولة تستطيع ان تطول هذا الإرهاب وتجتثه من جذوره فى اقصر فترة زمنية ممكنة كما فعلت بعض الدول.. لكننا نربا بانفسنا عن استخدام اساليب قمع وحشية تتنافى مع قيمنا، وتراثنا، واصالتنا.. ورغم ذلك فنحن متفائلون بان عملية التطهير الشاملة سوف تنتهى قريبا.. بالحق، وبالعدل وبالقانون.



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

اما لماذا هذه الرياح العاتية التى تهب علينا وتريد الحد من انطلاقتنا.. فإن د.الجنزورى يجيب على السؤال:

● لأن مصر بدات تفكر التفكير الصحيح بعد جمود استمر قروناً، وقروناً.. يكفى اننا قررنا الانتقال من الوادى الضيق إلى آفاق ارحب واوسع.. هذا فى حد ذاته.. اثار حفيظة الكثيرين.

ايضاً.. إن مصر حينما تقول «لا».. فإن اموراً كثيرة تتغير فى العالم.. لذا يسعى البعض بشتى السبل والوسائل.. لمنعها من نطق هذين الحرفين.. «لا»..

× مصر إذا لم تكن قالت «لا».. لاصبح حال مؤتمر الدوحة غير الحال..

× مصر.. إذا لم تكن قالت «لا».. لانهالت الضربات من جديد على العراق.

× مصر.. إذا لم تكن قالت «لا».. لتعرض السودان لعقوبات صارمة وشديدة.

والامثلة عديدة ومتنوعة.. وعموماً.. فلتوقن الدنيا كلها.. بان شعب مصر لا يخضع ابداً، ولا يستسلم.. سوف نقاوم الضلال بكل ما اوتينا من قوة.. وسوف نستمر فى البناء، والتعمير.. ولن يقدر كائن من كان.. على شق وحدة صفنا.. لأن الله سبحانه وتعالى.. أراد لنا أن نتجمع.. لا نتفرق.. وله فى خلقه شئون وحكم.

سمير رجب



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الجنزورى لرؤساء تحرير الصحف والكتاب :

لا حوار مع الإرهابيين القتلة

مرتكبو مذبحة الاقصر لقوا مصرعهم برصاص الشرطة ولم ينتحروا

الدولة حققت انجازات كبيرة فى مواجهة الارهاب

أجهزة الأمن قادرة على مواجهة الموقف

كتب جلال دويدار :

اكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ان مصر لم تجر حوارا مع العناصر الاسلامية المتطرفة فى بريطانيا ونفى وجود اى حوار او اتصال مع عنصر من عناصر الارهاب فى الداخل او الخارج من اى مستوى واى نوع مشيرا الى ان لديه تقارير تؤكد ان الارهابيين الذين ارتكبوا مذبحة الاقصر لقوا مصرعهم برصاص الشرطة ولم ينتحروا كما يجتهد البعض من الذين يحاولون سبق الاحداث واكد ان تقرير الطب الشرعى يفيد بان القتلة سقطوا صرعى على بعد باعيرة الشرطة.

وقال رئيس الوزراء فى الاجتماع الموسع الذى عقده امس مع رؤساء تحرير الصحف والكتاب ان الامن المصرى قادر بامكانياته وقدراته وقواه البشرية على الحفاظ على امن مصر رغم ماحدث فى الاقصر وان هناك عناصر ارهابية تستهدف النيل من الاقتصاد المصرى وتشويه صورة ادائه مشيرا الى ان اجهزة الامن حققت انجازات كبيرة فى مواجهة التطرف الارهابى واستطاعت القضاء عليه مثلما حدث فى امبابة واكد ان الدولة اعادت جميع المساجد الى وزارة الاوقاف بمعدل ٣ الاف مسجد سنويا بعد ان انتهت سيطرة المتطرفين على مساجد مصر وان هناك خطة امنية جديدة لتوفير الامن والامان لضيوفنا فى كل المواقع الاثرية والسياحية وتتضمن توفير الحماية لـ ٤ الاف ميكروباص واتوبيس سياحى وتغطى ٢٥٠ مزارا اثريا و١٠٠ منطقة سياحية وقال رئيس الوزراء ان العناصر الارهابية لا تستهدف عدد السياح ولكن الهدف هو الـ ٢٠ مليون ليلة سياحية التى يقضيها السياح بمصر واشار الدكتور الجنزورى الى ان هناك قوى لا تريد لمصر ان تكبر بل تعمل جاهدة على ان تحيا فقط دون ان تموت واكد ان مصر انفقت ١١٠ مليارات جنيه فى صراعها مع اسرائيل وانها لو انفقت هذه المليارات على التنمية لكانت اكبر دولة فى المنطقة.

وقال الدكتور الجنزورى ان المشروعات العملاقة فى الزراعة والتنمية فى سيناء وتوشكى وجنوب الوادى مع اقبال المستثمرين كلها اسباب جعلت من بلادنا هدفا للارهاب وتوجه بالحديث الى الصحافة ودورها فى البنيان الديمقراطى والاجتماعى والسياسى فى مصر فى عهد الرئيس مبارك وماعليها من مسئوليات وطنية وقال ارجو من الصحافة تغليب المصلحة القومية على اى مصلحة اخرى وعدم التهويل والمغالاة فى نشر كل مايضر بمصر

واشار الى ان مصر اول دولة تقوم بتخصيص قطاع الاعمال بطريقة الاكتتاب العام لعدم السيطرة الفردية واعلن ان هناك نسبة خصخصة ٢٠٪ من شركات الكهرباء والتليفونات قريبا للحصول على دخل للدولة تصل الى المليارات وقال: لقد بعنا شركات بقيمة ٧ مليارات جنيه قيمتها



المصدر : الأخبــــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الدفترية ١,٧ مليار فقط واضاف ان القيمة الدفترية لشركات قطاع الاعمال تبلغ ١٠,٣ مليار جنيه والقيمة السوقية لها تصل الى ٦٤,٥ مليارا.

وعن المدخرات قال الدكتور الجنزوري ان المدخرات حاليا ١٧٪ من الناتج القومي تحقق ٥٪ معدلا للتنمية والمطلوب لزيادة الانطلاقة الاقتصادية والاستثمارية ان ترتفع مدخراتنا الى ٢٥٪ حتى نحقق معدلاً للتنمية يصل الى ٧ او ٨٪.

واضاف رئيس الوزراء: لقد نجحنا في توفيق اوضاع اغلبية الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية عن طريق لجان التوفيق.. ونعمل بكل الحسم لتنفيذ قرارات الحاكم العسكري بالنسبة للاعتداءات على الاراضي الزراعية..

وقال: لقد انخفض هذا الاعتداء من ٤٠ الف فدان الى ٢٠٠٠ فقط بعد صدور القرار وان سعر الفدان على النيل انخفض نتيجة لذلك من ١٠٠ الف جنيه الى ١٥ الف جنيه فقط



مؤتمر شبابى بميدان التحرير للتنديد بالإرهاب

صرح د. نبيه العلقامى امين شباب الحزب الوطنى الديمقراطى بان الامانة ستعقد مؤتمرا شعبيا شبابيا بميدان التحرير صباح الجمعة القادم.. يشارك فيه شباب مصر من كافة المحافظات للتنديد بظاهرة الارهاب وتنظيم مسيرة جنائزية على ارواح ضحايا حادث الاقصر.



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

«قادة الليمان» تراجعوا عن بيان الإدانة ويفكرون في تأسيس حزب للجماعات المتطرفة!

فى محاولة لإقناع الرأى العام المحلى والعالمى بأن العناصر المنفذة لحادث الأقصر قاموا بتنفيذها دون علم قادتهم، تراجع قادة الجماعات المتطرفة الموجودون حاليا بالسجون - أو «قادة الليمان» كما يطلق عليهم - عن إصدار البيان الذى كان من المقرر إلقاؤه أمام المحكمة العسكرية اليوم (الأربعاء) أثناء النظر فى قضية «الاغتيالات الكبرى» والمتهم فيها ٦٥ عضوا من أعضاء «الجماعة الإسلامية».

يأتى تراجع «قادة الليمان» عن بيانهم الذى كان سيتضمن إدانة حادث الأقصر والتأكيد على مبادرة وقف العنف التى أطلقوها فى أغسطس الماضى والإعلان عن إجراءات تنظيمية ضد قادة الخارج لعدم احترامهم لمبادرة «قادة الليمان» باعتبارهم القيادة الأعلى من حيث التنظيم.. إلا أن «قادة الليمان» قرروا أول أمس (الاثنين) التراجع عن ذلك رغبة منهم فى عدم زيادة الأمور تعقيداً.. ومنح قادة «الجماعة الإسلامية» فرصة لتصحيح آثار حادث الأقصر.

وفى تصريح خاص لـ«الدستور» فسر منتصر الزيات - محامى الجماعات المتطرفة والذى يقوم اليوم (الأربعاء) بإلقاء تصريح صحفى أمام المحكمة العسكرية يعلن فيه موقف «قادة الليمان» - تراجع القادة عن بيانهم إلى علمهم بالمقال الذى كتبه أسامة رشدى المتحدث الإعلامى لـ«الجماعة الإسلامية»، وسيتم نشره فى العدد المقبل من نشرة «المرابطون» التى تصدرها الجماعة من لندن ويتضمن اعتذارًا رسميًا عن الحادث وكذلك إرسال الجماعة اعتذارًا إلى سفراء الدول المتضررة من حادث الأقصر.. فضلاً عن إرسال «قادة الخارج» اعتذارًا رسميًا لـ «قادة الليمان» عن حادث الأقصر مؤكدين عدم علمهم بأى معلومات خاصة بالحادث.كما أوضح الزيات لـ «الدستور» أن «قادة الليمان» يدرسون حاليًا إيجاد وضع سياسى للجماعات إما من خلال إنشاء حزب أو منحهم وضعًا سياسيًا أشبه بالإخوان المسلمين، فضلاً عن دراستهم لكيفية التعاون مع الأحزاب خلال الفترة القادمة.

محمد الضبع



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

تقارب في المواقف مع عناصر الخارج

مصر: القادة التاريخيون لـ"الجماعة" يعلنون اليوم رفضهم عملية الاقصر

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ علمت «الحياة» ان القادة التاريخيين لتنظيم «الجماعة الاسلامية» الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات، سيصدرون بياناً يلقيه احد المتهمين امام جلسة ستعقدها المحكمة العسكرية اليوم، وسيعلنون في البيان ترحيبهم بالتطورات الاخيرة في مواقف قادة التنظيم الموجودين في الخارج، التي وردت في نشرة «المرابطون» التي تصدر خارج مصر، وجاء فيها ان عملية الاقصر التي جرت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي تمت من دون موافقتهم.

وكان القادة التاريخيون اطلقوا مبادرة سلمية في تموز (يوليو) الماضي تستند الى وقف العمليات من جانب واحد ثم عادوا في ايلول (سبتمبر) واصدروا «عهد امان» للسياح اعلنوا فيه ان السياح صاروا امنين داخل مصر ومن المحرم شرعا الاعتداء عليهم واكدوا اصرارهم على مواصلة الجهود لانجاح المبادرة على رغم اعتراض قادة الخارج عليها.

وتتعلق وقائع القضية بخطط كان المتهمون (٦٥ شخصاً من اعضاء «الجماعة») وضعوها لاغتيال رئيس محكمة امن الدولة العليا المستشار احمد صلاح الدين بدور وعدد من رجال الامن والمسؤولين اضافة الى شن هجمات على مواقع حيوية. وبين المتهمين في القضية اربعة محامين هم الشاذلي الصغير عبيد ومصطفى سيد وخلف عبدالرؤوف ورضوان التوني.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان القادة التاريخيين طلبوا من المتهم سيد القاء بيان قصير عن موقفهم من حادثة الاقصر، وفي حال عدم تمكنه من القاء البيان نتيجة للاجراءات الامنية فان عليه تسليم البيان الى المحامي منتصر الزيات ليتلوه أمام الصحافيين بعد الجلسة. ونص البيان الذي حصلت «الحياة» على نسخة عنه، على ان القادة التاريخيين يعتبرون ما تضمنه العدد الاخير من نشرة «المرابطون» من تاكيد قادة الخارج ان عملية الاقصر تمت من دون موافقتهم تصحيحاً للموقف وانهم مقتنعون بان منفذي العملية قاموا بها من تلقاء انفسهم وانهم يتركون لقادة الخارج الفرصة لمعالجة الموقف والاثار المترتبة عليه.

ويضيف البيان «ان القادة التاريخيين، وحرصا منهم على وحدة الصف وعدم تفجر الخلافات بين ابناء الجماعة الواحدة، فانهم يعتبرون موقف قادة الخارج بادرة طيبة يجب ان تتبعها خطوات اخرى لانجاح مبادرة وقف العنف وعدم وضع العراقيل امامها، وان اعلان نتائج التحقيقات التي تجري داخل الجماعة في شان اسباب وقوع عملية الاقصر وما اذا كان اي من قادة التنظيم اصدر التوجيهات بتنفيذها علانية صار امراً ملحاً للحفاظ على صدقية الجماعة».

وقالت مصادر قريبة من الجماعة لـ «الحياة» ان القادة التاريخيين كانوا اعدوا بياناً اخر يحوي عبارات حادة وقرارات في شان مواقف قادة الخارج من عملية الاقصر الا انهم بدلوا البيان بعد التطورات الاخيرة التي اظهر فيها قادة الخارج تغييراً في موقفهم تجاه الحادث. واوضحت ان اصحاب مبادرة وقف العنف كانوا اعتبروا عملية الاقصر «اهانة لهم» بعدما اصدروا عهد الامان للسياح واستنكروا تورط عناصر في التنظيم في محاولة اثبات ان القادة التاريخيين لم يعد لهم تاثير على عناصر الجناح العسكري، وانهم رأوا ان تقارب وجهات النظر بينهم وبين قادة الخارج سيساعد في المستقبل على «كبح جماح العناصر المسلحة».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الجنزوري: لا حوار مع جماعات الارهاب

□ القاهرة - من حازم محمد:

■ قال رئيس الوزراء المصري الدكتور كمال الجنزوري ان التقرير النهائي للطب الشرعي في شأن حادث الاقصر اثبت ان مرتكبيه قُتلوا نتيجة طلقات نارية تم اطلاقها من على مسافة كبيرة وليس من جراء تبادل الرصاص بينهم كما تردد اخيراً.

ونفى الجنزوري، خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية امس، وجود اي حوار مع «جماعات الارهاب». ونقل مصدر حزبي شارك في الاجتماع لـ «الحياة» عن رئيس الحكومة قوله «استطيع ان اقول ان لا احد في الحكومة، من اصغر موظف الى اكبر مسؤول، اجرى اتصالاً او اعطى ضوءاً اخضر لمثل هذا الاتصال مع الجماعات، ولا تحاور معهم على الاطلاق». ورداً على سؤال في شأن ما نشر عن حوار يُدار عبر صحافي مصري في لندن، قال: «هذا غير صحيح على الاطلاق».

وقال رئيس تحرير صحيفة «الشعب» مجدي احمد حسين، الذي شارك في اللقاء، ان «رؤساء تحرير صحف المعارضة (الوفد والعمل والاهالي) طالبوا الجنزوري بتوسيع الهامش الديموقراطي واعادة النظر في العمل بقانون الطوارئ وتنمية الثقة بين الاتجاهات السياسية». واعتبر ان «اللقاء كان ايجابياً وفرصة للحوار مع رئيس الحكومة، واعربنا عن املنا تكراره والاعداد له بصورة جيدة من اجل تفعيل نتائجه وتقريب وجهات النظر بين كل الاطراف».



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

إيران تعرض التعاون مع الحكومة المصرية فى مكافحة الإرهاب

تبذل الخارجية الإيرانية محاولات كبيرة لإقناع مصر بتشكيل وفد رفيع المستوى لحضور قمة الدول الإسلامية الثامنة والتى تنعقد من ٩ إلى ١١ ديسمبر الحالى، وتطالب الخارجية الإيرانية بان يكون الوفد المصرى برئاسة الرئيس مبارك او الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء.وقال مصدر دبلوماسي لـ «الدستور» إن طهران عرضت التعاون مع مصر فى محاربة الإرهاب، والمساعدة فى تسليم الإرهابيين الهاربين فى حالة لقاء الرئيس مبارك بالرئيس الإيرانى محمد خاتمي، كما عرضت طهران أن يتم بحث مشكلة الجزر الإماراتية مع الرئيس المصرى والشيخ زايد رئيس دولة الإمارات.

اشار المصدر إلى ان القيادة المصرية تبحث العرض الإيرانى وإمكانية حضور الرئيس مبارك للمؤتمر أو إرسال رئيس الوزراء، وفى الوقت نفسه مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على الدول العربية ومنها مصر من أجل إفشال المؤتمر الإسلامي وقصر الحضور على وزراء الخارجية، وطلبت الإدارة الأمريكية من مصر بيانا بدرجة المشاركة وعدد اعضاء الوفد المشارك وأسباب قبول مصر حضور المؤتمر الإسلامى ورفض حضور مؤتمر الدوحة.



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

الكاتب الكبير: وضعهم في سلة واحدة خطأ

سلامة أحمد سلامة: الحوار مع الجماعات التي ترفض العنف فقط

في البداية لابد من التأكيد على أن هناك خطأ وهو ان الجماعات الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها وضعت في سلة واحدة سواء الجماعات التي تؤيد العنف او التي لا تؤيد العنف ولذلك تشكل جسم كبير من الجماعات لا نستطيع تحديد الراس من الذيل وتحولت القضية الى صراع بين الحكومة والجماعات مما ادى الى غياب المواطن المصرى خارج دائرة الصراع وعلى هذا الأساس فانا ارفض الحوار مع الجماعات التي تستخدم السلاح والتي تؤمن بالعنف اما الجماعات الاخرى التي لا تؤمن بالعنف فإن الحوار معها ضرورى.. ولذلك فنحن في حاجة الى نوع من التكتيك والتقسيم وإحداث تفرقة وانشقاقات في صفوف هذه الجماعات لتحديد الجماعات المتطرفة التي لا تستخدم العنف ونعمل على ضمها عن طريق الحوار، الى جانب الحكومة والشعب في مواجهة الجماعات المتطرفة المسلحة والتي تستخدم العنف وسيلة لتحقيق اهدافها.. واذا كانت الحكومة قد لجأت الى مثل هذا التكتيك من قبل لكنها وضعت العربة أمام الحصان حيث عملت على ضم ورعاية التائبين من الجماعات المتطرفة وهذا ليس له فائدة حيث إن التائبين قد خرجوا عن فكر وتنظيم الجماعات المتطرفة اما المطلوب فهو إقامة حوار مع بعض الجماعات المتطرفة التي ترفض العنف وهناك قنوات كثيرة يمكن إجراء الحوار من خلالها والتي تضمن إجراء حوار يتمتع بقدر من المصداقية والمرونة يشارك فيه المثقفون والقوى السياسية المختلفة.. أما الجماعات المتطرفة الأخرى التي ترفض إلقاء السلاح فلا يتم معها حوار ولكن تتم تصفيتها وكل التجارب في الدول التي ظهر بها الارهاب اثبتت ذلك حيث يظل التحاور مع القوى التي لا تؤمن بالارهاب حتميًا وضروريًا ومفيدًا أما القوى الأخرى المسلحة فيتم تصفيتها بالطرق الأمنية.■



المصدر : الدستور

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الباحث والمفكر الكبير يرفض الأمر تماماً

السيد ياسين: أرفض مجرد فكرة الحوار هؤلاء قتلة لا يجوز معهم الحوار

ارفض فكرة الحوار مع المتطرفين تماماً.. لا حوار بين الدولة ومجموعة من المجرمين تقتل الناس عشوائياً ولا يجوز الحوار مع هؤلاء.

ولو كان الامر مجرد فكر متطرف فقط فإنه يجوز إقامة حوار مع اصحاب هذا الفكر لكن الذى يقيمه معهم مؤسسات المجتمع المدنى والمثقفون وليس الدولة مع وجود حد أدنى مشترك بين مؤسسات المجتمع المدنى واصحاب الفكر المتطرف.

لكن الامر تجاوز الفكر المتطرف وتجاوز الحد الأدنى المشترك هذ واصبحت مجرد جماعات رفعت فى وجه المجتمع والدولة السلاح واخذت تقتل عشوائياً.. وبالتالى فليس هناك حوار..

إننى ارفض مجرد وصف التحاور مع المتطرفين بانه سيئ السمعة او غير سيئ السمعة..

وحقيقة انا ارفض اسلوب «الدستور» فى طرح مثل هذه القضايا وفى عناوينها وفى تدخلها.. فانا اسلوبى يختلف عن «الدستور»..

لذلك فانا اطلب الا تتدخلوا فى حديثى باسلوبكم.■

أمين عام حزب العمل لا يرفض الحوار من حيث المبدأ ولكن:

عادل حسين: حوار إيه.. دى الحكومة مش طايقه السياسيين المهذبين فما بالك بالمسلحين؟

ليس الحوار مع المتطرفين، عبارة سيئة السمعة، لكن يجب ان يكون اى تفكير فى الحوار فى إطار حوار سياسى أوسع، فلا يمكن أن ترفض الحكومة حواراً جاداً مع القوى الوطنية والأحزاب السياسية الشرعية ثم تقيم حواراً مع أحزاب العنف، لأن هذا يدعم اتجاه العنف بترك انطباع أن العنف هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مكاسب سياسية.

فإنى لا ارفض الحوار مع جماعات العنف المسلح من حيث المبدأ لكن بشرط ان يكون الحوار جاداً يؤدى الى نتائج صحيحة، فلا يساء فهمه على انه تكريس للارهاب.

لذا فالحوار ينبغى أن يكون عاماً مع القوى السياسية والوطنية، أولاً، فهذه القوى لا تستطيع مشاركة فى حوار مع تلك الجماعات وهى لا تمتلك من الثقل ما يحقق ثمار الحوار، خاصة وان ظاهرة العنف المسلح فى مصر تعكس ازمة فى النظام السياسى، فتعثر النظام الديمقراطى يدفع كثيراً من الشباب لانتهاج اساليب العنف على اعتبار ان اساليب الديمقراطية التى يبشر بها امثالنا - من المثقفين والسياسيين - لا تاتى باى جدوى. لذا فإن اى حوار لا يحقق جدواه دون شعور شعبى بإمكان الاصلاح فى أطر دستورية، يمكن بعدها عزل حملة السلاح عن ان تاييد جماهيرى. والاتصال بالجماعات المسلحة والتباحث معها من قبل الدولة مطلوب، ومفيد، فمبدأ التفاوض يمثل قانوناً عاما، وفى الحالة المصرية ينبغى النظر للارهاب باعتباره مسألة سياسية فهذه الجماعات تسعى للوصول الى الحكم وتنفيذ برامج فى راسها ووسيلتها العنف - فهى جماعات سياسية، ومبدأ التفاوض لا يتعارض مع المجابهة، فليس التفاوض مبدأ فى حد ذاته، ولكن المطلوب الوصول لحلول تحد من شان الظاهرة وإن لم تحسمها.

ولذا ينبغى ان يكون التفاوض مناخاً عاماً فى الحياة السياسية وهذا شرط لتحقيق نتائج ايجابية على صعيد التحاور مع الآخر (الارهابى) فالحوار مع الارهاب خطوة تالية لتحسن المناخ السياسى، واعتراف السلطة بالقوى السياسية، مما يمكننا من محاصرة منطق تلك الجماعات (النافرة) - «ويعدين حوار إيه؟ دا إحنا السياسيين (المهذبين) الحكومة مش طايقانا، فما بالك بالمسلحين»؟!

وهناك مشكلة ملتهبة بشأن تكييف الموقف الحالى، فالدولة تستنفد اكبر تركيزها فى التصدى لرصاص الارهابيين ومن منطق الحكومة الا تقول لمن يملا سماءنا بالرصاص تعالوا لنتحاور وهذا صحيح، مما سيجعل عنصر الأمن حاسماً فى المرحلة الجديدة.

لكننا اذا اردنا ان نقيم سياسة طويلة الاجل لبتر العنف او جعله ظاهرة هامشية فلابد من حوار قوى بين الحكومة والقوى الوطنية، ليصبح لهؤلاء دور فى حوار مع تلك الجماعات، وليس واجهة دعائية للنظام، فطبيعى ان يبدأ الحل السياسى بالاقربين (الاحزاب الشرعية)، لذا فليست مشاركة هذه القوى فى الحوار مطروحة اليوم ولكن بعد أن يصبح لهذه القوى ثقل حقيقى على الساحة بعد تنازلات تقدمها الحكومة اهمها إتاحة المشاركة السياسية، واعتقد ان هذا التنازل تفرضه ظروف التدابير الخفية بامن الوطن فضلا عن ضغوط الخارج، وعليه فالأمل قريب فى تحقيق هذا الحوار الوطنى.

وأنا أقلل قوة البيانات الصادرة عن الطرفين (الحكومة - الجماعات) فى تحديد اتجاهات النوايا، والارهابيون لا يديرون فى ذهنهم فكرة الحوار الجدى مع الحكومة فى الوقت الحالى إلا للحصول على مطالب، لكن مبدأ التفاوض لابد أن يتناول المواقف السياسية لتغيير المبادئ الجذرية، وأرى والكلام - لعادل حسين - أن الظروف الحالية غير مهيأة.■

رئيس مجلس الشعب لا يتصور حوارا مع خارجين على القانون

د. فتحي سرور: الحوار المطلوب هو أن يسلم الإرهابيون أنفسهم للدولة!

أولا: الحوار اسلوب من أساليب الديمقراطية.. والديمقراطية تعنى المشاركة بإبداء الرأى الحر.. وتفترض هذه المشاركة الابتعاد عن العنف.. لأن الديمقراطية تفترض أيضا احترام سيادة القانون.. لأن سيادة القانون عنصر هام فى الديمقراطية.. ولهذا فإن أى حوار يتم بين القوى الوطنية المختلفة يتطلب مبدئيا أن يتم تحت مظلة القانون.. ومن ثم فلا يتصور أن يتم حوار بين شخص يعمل تحت سيادة القانون، وشخص آخر يخالف هذا القانون وينتهكه.. ذلك حوار لا تعرفه الديمقراطية.

فالذى يؤمن بالحوار كأسلوب للإقناع يجب أن يعمل طبقا للقانون.. فلا يتصور الحوار بين المجرم ورجل الشرطة.. والذى نتصوره أن يسلم المجرم نفسه لرجل الشرطة طبقا للقانون. فلا حوار بين المجرمين وبين من يناط بهم تطبيق القانون.. وإنما يخاطب المجرمون للكف عن إجرامهم وإقناعهم بأن التمادى فى هذا الإجرام موجه إلى الشعب بأسره.. وليس إلى أشخاص معينين بذاتهم.

ثانيا: إن الذين يطرحون الحوار.. يجب أن يستظلوا أولا بمظلة القانون.. وأن يرتضوا القانون حكما، بدون ذلك يكون الحوار غير مفهوم وبعيدا عن الديمقراطية.

ثالثا: إن دولة القانون تفترض افتراضا أن يخضع الجميع لسيادة القانون حكاما ومحكومين.. والخضوع للقانون يعنى احترامه وطاعته وأى حوار يتم خارج القانون أو بتبرير الخروج عن القانون يعتبر معولا لهدم دولة القانون.

رابعا وأخيراً: إن مخاطبة المجرمين للكف عن إجرامهم دعوة يجب الاستمرار فيها لأنها أسلوب من أساليب منع الجريمة الذى يتفق مع فتح باب التوبة الذى أجازته الشريعة الإسلامية بشروط وضمانات معينة.. ولكن.. يتم ذلك خارج القائمين على أجهزة الحكم فهم مطالبون قبل غيرهم بتطبيق القانون واحترامه.

الحوار يتم بين طرفين يحترمان القانون باعتباره أسلوبا ديمقراطيا فى دولة القانون.. بالتالى فالحوار المطلوب أن يسلم المجرم نفسه.■



جمال فهمي: حتى لا يحترق الوطن كله

إذا كان الحوار بالكلام مستحيلا.. فالحوار «بالإشارة» ممكن!

ربما تكون ظاهرة العنف المتسربل برداء الدين التى انطلقت فى المجتمع المصرى كقط مشتعل يجرى فى حقل ذرة منذ نهاية حقبة السبعينيات هى اكثر ظواهر مجتمعنا الراهن تركيبا وتعقيدا وتداخلا مع ظواهر اخرى لدرجة يقبل معها العقل مبالغة من نوع القول بان هذه الظاهرة بالذات تكاد تختزل وتختصر كل مشاكلنا وازماتنا على تباينها وتنوعها مابين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، بل والوطنى والقومى ايضا.

وإذا كان الحديث الآن عن الضرورة الحيوية لعملية تامل اكثر عمقا وجدية فى كل عناصر البيئة التى تحتضن هذه الظاهرة وعلى كل الاصعدة هو من قبيل التكرار الممل ومحكوم عليه مقدما بان يرتطم بآذان صنعت من طين او عجين، فإن عملية الأقصر الأخيرة بكل تفاصيلها الدموية الرهيبة وآثارها غير المسبوقة فى مستوى الأضرار الكارثية التى الحقتها بسمعة الوطن ومقدرات وارزاق قطاع واسع من ابنائه ومواطنيه تبدو فرصة نادرة وثمينة لا يمكن تركها تمر - كسوابقها - دون ممارسة اضعف الإيمان اى إعادة النظر بشكل عاجل ومسئول فى تلك الوسائل والأدوات التى لاتزال حتى كتابة هذه السطور هى وحدها السارية والمعتمدة فى التعامل «اليومى» مع هذه الظاهرة.

وفى تقديرى ان البدء بهذا العنوان فقط دون كل العناوين الأخرى المتخمة بها تلك الظاهرة هو الحد الأدنى المتاح الآن فى ظل افتراض ثبات كل عناصر تكوينها وبيئتها خاصة طرفيها الرئيسيين اى عصابات الإرهاب المسلح من جهة والحكومة من جهة أخرى، وهو افتراض تحتمه النظرة الواقعية للوضع القائم حيث نقف بعيدا جدا عن اى إمكانية حقيقية لتطبيق برنامج نهضوى شامل للمجتمع والوطن هو وحده القادر على إجتثاث ظواهر العنف والإرهاب المسلح الذى يرتدى مسوح الدين ويرفع شعاراته.

ولعلى - فى هذا السياق - افهم ما يثار هذه الايام حول مسالة «الحوار» مع رموز هذه الظاهرة (لو كان لايزال لها رموز مؤثرة بالمعنى التنظيمى) على انه نوع من التعبير عن الحاجة الملحة لأدوات تعامل يومى جديدة، او على الاقل اكثر تهذيبا وفاعلية، لهذا لا أرى أى داع عملى لمناقشة مدى دقة مصطلح «الحوار» او البحث فى جدواه وإمكانياته العملية، وقد اكتفى فى هذا الصدد بالتحفظات والاسئلة التى اثارها الصديق إبراهيم عيسى فى مقاله المنشور على هذه الصفحة.

وترتيبا على هذا المفهوم وتلك الرؤية ارى أن عنوانا ملتبسا من نوع «الحوار مع المتطرفين» وبكل ما يثيره من مواقف واحاديث معروفة سلفا يكتسب كل قيمته الآن من كونه يصلح ذريعة لاقتحام الموضوع الأصلى، الا وهو الحاجة لتعديل جوهرى فى أدوات إدارة صراع عنيف لابد أن نعترف باستمراره لأمد غير منظور فى المستقبل، وأنه ليس بمقدورنا حاليا (اى كل قوى المجتمع ما عدا طرفيه الرئيسيين) التحكم فى كل عناصره ولا حتى فى اغلبها.

ولأن الوسائل والأدوات هى دائما رهن بغاية او [illegible] الهدف العاجل الذى أراه الآن - على تواضعه ومحدوديته - جدير بسعى وإلحاح جمهور الوطنيين العقلاء هو باختصار الحيلولة دون تأجيج العنف ودفعه إلى مستوى من التفاقم والفداحة تزيد الخسائر الوطنية لدرجة يصعب تعويضها أو علاجها فى المستقبل وقد يكون مفيدا عند هذا الموضع ذكر عدد من الملاحظات التى من شانها إلقاء الضوء على تفاصيل الصورة التى تترامى من حولنا فى تلك اللحظة:

أولا: إن رد الفعل على حادثة الأقصر الأخيرة (برغم صداها المدوى وصدمتها العنيفة)، لم يتضمن اى جديد يذكر وينبئ باى تلبير حقيقى فى الأساليب، فعلى صعيد الحكومة ظل رد الفعل محصورا - كما هى العادة - فى مجرد إعادة تبديل - ولا أقول تغييرا - فى المناصب والمسئوليات الأمنية مع استمرار كل المظاهر التى تؤكد ان الفلسفة الأمنية ذاتها ستظل قائمة، بل ودون اى مؤشر يدل على أن ما كشف عنه الحادث من قصور مرعب فى الكفاءة يقع ضمن دائرة الاهتمام والرغبة الصادقة فى العلاج.

اما على صعيد القوى والأصوات التى تظاهر الحكومة وتساندها فى هذه القضية - أو هى بالأحرى تزايد عليها - ، خاصة هؤلاء الذين ينعتون أنفسهم «بالتنويريين»، فإن رد فعل هذه الأصوات يكاد أن يكون مستعارا بالنص من ارشيف كلامها السابق والمحفوظ (حتى لا أقول المحجوج).

ثانيا: إن ما اشرت إليه من عدم الدقة والالتباس الشديدين فى شعار ما يسمى «الحوار» مع «المتطرفين» - كما ينعتونهم - يكاد أن يكون التباسا مقصودا لصرف النظر والانتباه عن بؤس وعدم فاعلية الأدوات الحالية فى التعامل مع الظاهرة، فمن المسلم به



ابتداء انه لا يوجد في هذه الدنيا حكومة لاتزال تمسك في يدها مقاليد السلطة والحكم ومهما بلغت درجة ازمتها تقر علنا - على الأقل - بحوار مع من يتحدون

سلطتها وهيبتها بالسلاح، فما بالك بحكومة ترفض بعناد أية دعوة للتحاور مع قوى سياسية مدنية، وتضع العناد والصمم الإرادى التام عن سماع اصوات الرأى العام فضلا عن الاستجابة له في منزلة العقيدة المقدسة!

ثالثا: إن ضربات الأمن على مدى السنوات الخمس الأخيرة بالذات، والتى اتسمت بقدر هائل من القسوة والعشوائية في تدمير شبه تام للبنية الكادرية والقيادية لجماعات العنف، بحيث تركت هذه الضربات الآن تلك الجماعات جسد مهلهل فقد العقل ولم يفقد روح الحياة، ومن ثم باتت هذه الجماعات - عمليا - خارج السيطرة والضبط الذاتى، وهو وضع فاقم من إمكانيات التوظيف والاختراق الخارجي، ورفع في الوقت نفسه من درجة المخاطر غير القابلة للحساب والتوقع.

رابعا: على ان الضربات الأمنية التى تميزت - اغلب الوقت - بقسوة وعشوائية غير عاقلة لم تتوقف آثارها عند حدود الانفراط التنظيمى لعقد هذه الجماعات فقط، وإنما ساهمت بشكل ملحوظ فى إضافة منابع بشرية جديدة للظاهرة تمثلت أساسا فى الروح الثأرية الناجحة التى اشاعتها سياسة التنكيل الجماعى، التى تجلت فى صور عديدة ابتداء من قرارات حظر التجول المفروضة على مدن وقرى بأكملها (استمرت احيانا اكثر من عام كامل)، ومرورا بعمليات القبض والاعتقال العشوائى للمئات من المواطنين فى العديد من الأحياء والقرى، واعتماد سياسة القبض على اهالى المطلوبين وتعذيبهم واتخاذهم رهائن لحين القبض على هؤلاء المطلوبين، وانتهاء بسلخانات التعذيب الوحشى للمقبوض عليهم والتى وصلت فى حالات عديدة للقتل.

وبالإضافة لذلك كله توسعت الحكومة كثيرا فى استخدام المحاكم العسكرية التى أصدرت «أحكاما سياسية» لا قضائية مما أدى إلى زيادة اعداد احكام الإعدام حتى بلغت مستوى قياسى وغير مسبوق على مدى تاريخ مصر الحديث والمعاصر كله.

وإذا اضفنا هذا العامل - اى القسوة والعشوائية التى ميزت ضربات الأمن ضد جماعات الإرهاب - إلى حالة البؤس الاجتماعى، والبيئة الفكرية المشبعة بالتزمت والخشونة اللذين يميزان اصلا مناطق انتشار هذه الجماعات، فإن بإمكاننا أن نرى بوضوح مدى اتساع المنابع البشرية للعنف، والمدى الذى يمكن الوصول إليه فى درجة القسوة والدموية على نحو ما يجسده حادث الأقصر الاخير.

خامسا: ورغم ذلك كله وبسببه ايضا فإن من المسلم به يقينا أن هذه الجماعات لا تتمتع بأية قدرة على الوثوب إلى سدة الحكم ربما بنفس الدرجة التى يتعاظم خطرها - إذا ما استمر التعامل معها بالأساليب الحالية - فى دفع المجتمع للفوضى.

سادسا: إن الملاحظات السابقة تفضى إلى أن المشكلة لم تعد مقصورة على حقيقة أن ظاهرة العنف والإرهاب وجماعاته لاتزال موجودة «على عكس تصريحات كبار المسئولين».. وإنما المشكلة الحقيقية الآن هى تصاعد درجات هذا العنف إلى ذرى عبثية بالغة الضرر ومنفلتة إلى حد الجنون، ولهذا أرى أن ... دواعى المسئولية الوطنية الاقرار والتسليم بهذا

... الواقع - وليس الاستسلام له - ومن ثم التعامل معه كما هو دون اكاذيب ولا اوهام، والبدء من هذه النقطة على الأقل لإبقاء الحريق محاصرا ومحصورا فى المساحة الحالية والحيلولة دون امتداده لأبعد من ذلك.

فإذا كان المتعارف عليه حتى فى الحرب ان بإمكان طرفيها الحفاظ على لهيبها مشتعلا ضمن حدود ونطاقات معينة لا تتجاوزها إلى ما هو أبعد وأكثر تدميرا للطرفين، كالاتفاق الضمنى مثلا على عدم قصف المدن، أو عدم استخدام أسلحة أعلى من التقليدية (كالسلاح الكيماوى والبيولوجى.. إلخ)، وإذا كان لا مفر من الإقرار بأن الصراع بين الحكومة وعصابات الإرهاب المسلح ليس منظورا نهايته فى زمن قريب، فإن من المنطقى اقتراح نوع من الحوار غير المباشر، بوسائل الإشارات المتبادلة التى لا يهم من يبدؤها (وإن كنت أرى ضرورة صدورها عن الحكومة باعتبارها كذلك اى حكومة ومسئولة).

ببساطة نحن نحتاج إلى ما اسميه «حوار الإشارات» بهدف إبقاء العنف ضمن الحدود الدنيا قدر الإمكان، وتجنيب المجتمع كله اضرارا هائلة قد لا يمكن جبرها، وفى هذا السياق، لا يملك اى عاقل إلا أن يندهش من تعامل الحكومة مع ما يسمى مبادرة وقف العنف التى اعلنها فى يوليو الماضى ٦ من القادة التاريخيين لجماعات العنف من محبسهم، خاصة وإنها كانت بلا شروط تقريبا إلا شيئا أقرب إلى «الرجاء» بالحد - مجرد الحد - من إجراءات التنكيل القاسية مثل التعذيب والرهائن والمحاكم العسكرية.. إلخ.

فماذا سيحدث لو فعلت الحكومة فى ديسمبر الجارى مالم تفعله فى يوليو الماضى وكفت يدها قليلا عن عنف جعلها تتشبه بالعصابات التى تدعى محاربتها؟! هل من عاقل يسمع؟! لعل وعسى!! ■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

أمين العالم: الحوار مع من يحمل المدفع ويقتل يعطيه قيمة ومصداقية

مجرد طرح الحوار أمر عظيم وانسانى وحضارى ولكن مع من؟. مع إنسان يحمل السكين بيد والمدفع باليد الأخرى ولا عمل له سوى القتل والارهاب!!. عندما اتحاور معه الآن اعطيه قيمة وأعطى لجرائمه البشعة مصداقية.. فعلى أى أساس اقيم مع هؤلاء حوارا وليست هناك ارضية عقلانية مشتركة.. وهم لا يتحركون كفكر.. وإنما كفعل.. فكيف يتحاور الفكر مع الفعل..

وإن كنت اعترض فى البداية على كلمة «متطرفين» لانى أنا متطرف و«محمد» متطرف وأنشتاين متطرف.. هؤلاء ليسوا متطرفين وإنما متعصبون جامدون.. لا يعرفون للحوار قيمة أو مكانة، إنهم مجرد قتلة وإن كنت اتمنى بداخلى ان اتناقش مع رجال الدين الهاربين في الخارج أو كما يطلق عليهم قادة الخارج، لانهم هم بالفعل الذين يدخلون افكارهم فى رؤوس اتباعهم القتلة المنفذين الذين لايقدمون منطقا فكريا وأنا مندهش من فكرة التحاور مع هؤلاء.. فكيف اتحاور مع هؤلاء.. وليس لديهم مشروع اجتماعى.. أو تغييرى.. فقط تكفير المجتمع.. وتكرير فتوى ابن تيمية الخاصة بتكفير دولة متأسلمة وهى غير إسلامية فعلاً.. ولكن الوضع هناك مختلف وهم لا يدركون ذلك.. حقيقة لا يدركون ذلك..

فكيف تطلب منى ان اتحاور معهم؟ مع من؟ مع من طعن نجيب محفوظ؟ مع من قتل الابرياء والآمنين؟.. نعم نتحاور مع الإخوان.. مع عادل حسين.. مع الحركة الاسلامية.. وليس مع الحركة الارهابية اليائسة نعم يائسة.. يئست من تحقيق فكرتها.. ورأيها.. فقامت بإزالة الخصوم جسديا واقتلاع المعارضين وغير المعارضين لتحقيق فكرة ورأى.. ليس لهم بديل سوى إبادة المجتمع..

فى الجزائر طرحوا الحوار والحكومة طرحت الحوار والمثقفون طرحوا الحوار.. والنتيجة مجازر مستمرة انتقلت إلينا والسبب أن حامل السلاح لم يلق السلاح والارهاب تعبير عن تغيير الأوضاع سلميا والسعى لحوار مفتوح مع قوى المجتمع المدنى.. فإن تم ذلك فأنا أوافق على الحوار.. ولكن لا أظن أن يقوم قادة الخارج بالسعى للحوار.. وما أظنه أن قادة السجون يسعون للحوار ووقف العنف لانهم اصحاب عقيدة.. وأصحاب احلام ورؤى ولا اتصور انهم وراء مذبحة الاقصر الأخيرة.. وإنما كان قادة الخارج المخترقون والذين اضعفوا بجهلهم وباختراقهم موقف مصر ضد امريكا واسرائيل ومؤتمر الدوحة ولم يضعفوا النظام لأن التاريخ يشهد بهذا بل إن النظام يقوى فى الداخل والدولة تضعف فى الخارج.. أنا لا استطيع تفسير المسألة إلا بذلك، لأن هذا ما يدور فى ذهنى والذى اربط بينه وبين الاستعمار الجديد المدفوع الأجر فى الخليج..

أنا ارفض الحوار مع ذئب ومع نمر واقبله مع إنسان عاقل يرمى السلاح وخطة الإرهاب.. ■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧

القيادى الناصرى يرفض عقد الحوار فى مجلس الشعب

حمدين صباحى: لابد ألا يقتصر هذا الحوار على الحكومة والمتطرفين فقط!

اعتقد أن المناخ العام «خاصة بعد حادث الاقصر الاخير» يمكن ان يجعل الحوار مع المتطرفين حوارا سيئ السمعة ولكن لا ينبغى الخضوع لهذا الوضع لأن ما يحدد ضرورة إجراء الحوار من عدمه أو كونه سيئ السمعة هو الإجابة على سؤال : هل هناك حاجة وطنية لإجراء الحوار أم لا وأحسب أننا فى حاجة ماسة لهذا الحوار ولكن لابد الا يقتصر هذا الحوار على الحكومة والمتطرفين فقط وإنما لابد من إشراك ممثلين عن المجتمع كله وهذا يقودنا إلى سؤال فى غاية الأهمية حول السبب الحقيقى وراء تراجع المثقفين والقوى الوطنية من كافة الاتجاهات وغيابها او تغييبها عن الساحة «ساحة الحوار» وفى رأيى أن هناك سببين لحالة الغياب تلك الأول: مرتبط بالحكومة والجماعات المتطرفة علي حد سواء لأنهما الطرفان المسئولان عن ظهور وانتشار ظاهرة العنف فى المجتمع فلكل منهما أخطاؤه - ليس بنفس القدر - ولذا فهما يحاولان إبعاد كافة الأطراف الأخرى التى تتخمل فى الواقع نتيجة اخطائهما. والسبب الثانى: يرتبط بالمثقفين والقوى الوطنية انفسهم لأنهم رضوا بالغياب والتغييب عن الساحة وذلك يرجع إلى حالة القصور التى تعيشها القوى الوطنية فى مصر.. وأحب أن أؤكد أن حالة الغياب تلك نحتاج جميعا إلى مواجهتها لأنه إذا كانت الحكومة وجماعات التطرف هما المسئولان عن العنف فنحن من يتحمل أعباء هذا العنف.

ومن هنا فإن حاجتنا إلى الحوار تتعاظم حتى لو كانت هناك أهداف دفينة لدى كل من الحكومة والجماعات المتطرفة. ولكي نضمن نجاح هذا الحوار أقترح أن تنهض بالدعوة إليه مجموعة من القيادات الوطنية والشخصيات العامة التى تحظى بالاحترام والتقدير من كافة الأطراف وليكن اسمهم مثلا: «جماعة إيقاف العنف» أو جماعة «المصالحة الوطنية» أو أيا كان الاسم ولكن المهم أن ينهض هؤلاء بالدعوة لهذا الحوار وليس هناك مشكلة أيضا فى المكان المقترح لإجراء الحوار فيه فمن الممكن أن يكون فى الجامع الأزهر أو فى أى جامعة من الجامعات المصرية أو فى جريدة «الدستور» الجريئة التى أخذت على عاتقها هذا العبء ولا أريد أن أقترح عقده فى مجلس الشعب مثلا لأننا نرفض تشكيله غير الشرعى..

ولكن المشكلة هى الحدود أو المحاور التى ينبغى أن يدور الحوار فى إطارها.. وأعتقد أن نقطة البداية فى ذلك هى تخلى كافة الأطراف عن وجهات نظرهم السابقة سواء كانت سلبية أو إيجابية حول ظاهرة العنف حتى نستطيع وضع أيدينا على الأسباب الحقيقية للعنف وأيضا الوقف الفورى غير المشروط لكافة أشكال العنف الصادرة من طرفى الصراع، وأخيرا إتاحة الفرصة الجادة والموضوعية لمناقشة الأسباب الحقيقية لظاهرة العنف.■

٠٠٠٤٤٦٨



المصدر : الدستور

التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

عضو اللجنة العليا لحزب الوفد يعتبره تمييعاً للقضية

د. إبراهيم الدسوقي أباظة:

الحكومة تحتاج حواراً مع مصر كلها

الحوار مع المتطرفين.. ليس حواراً سيئ السمعة.. ولكنه حيلة وخدعة يخترعها فريق من النظام للتهرب من الحوادث الجسيمة التي يتعرض لها النظام من حين إلى آخر على يد المتطرفين، فهو مجرد وسيلة للهروب وليس وسيلة للإصلاح او حل لمشكلة الإرهاب.. فحل مشكلة الإرهاب لن يتم بإقامة حوار مع المتطرفين لكن المشكلة يمكن أن تحل بإقامة حوار مع مصر كلها تدخل فيه كافة القوى السياسية سواء الممثلة للحكومة أو المعارضة وكذلك تلك القوى غير الممثلة بشكل شرعي والتي تقف وراء موجات العنف والإرهاب.. ولكي ينجح مثل هذا الحوار يجب ان يتم في إطار ديمقراطي حقيقي حيث لا يمكن في ظل هذا الإعلام المقيد والذي تحتكره الحكومة بشكل شبه كلي أن يصبح هناك متنفس لمشاركة اي قوى سياسية وبخاصة هؤلاء الذين يعملون تحت السطح في اي إصلاح تحتاجه الدولة.. كما أن اشتراك هذه القوى في حوار مع الحكومة لن يحقق اي غاية طالما تم في ظل هذه الأوضاع الحالية. فالحكومة تصادر حق كافة القوى في إجراء حوار مفتوح.. الإرهاب يعد من إفرازات النظام الشمولي الحاكم، ويجد سنده في فشل سياسات هذه الحكومة في كافة المجالات الحيوية سواء الصحة او التعليم او الخدمات. لذلك فلابد من فتح باب الديمقراطية لتداول السلطة بطريقة مشروعة من خلال الانتخابات والتي تسمح باختيار الحكام ومحاربة الفساد.. فالنظام بشكله الحالي عاجز عن إجراء حوار مع المتطرفين لأنه عاجز عن إزالة أسباب هذا الإرهاب.. وفي النهاية اؤكد ان الحوار مع المتطرفين وحدهم مرفوض لأنه يعد تمييعاً للقضية.. ولن يتم علاج قضية التطرف بشكل كامل إلا عن طريق إجراء حوار مع الأمة كلها.. ■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الحوار ضرورى مع هؤلاء فقط حسب رأى الباحث اللامع

ضياء رشوان: الجماعات المسلحة مدفوعة إلى الحوار بفعل ضغوط داخلية ودولية

الحوار ممكن، بل ضرورى، لكن بعد تحاشى النظر لتلك الجماعات كانها كل واحد متجانس، فقد اثبت زيف هذه الرؤية تباين ردود الأفعال تجاه حادث الاقصر الأخير بين قيادات الداخل والخارج. ومن ثم فالحوار الضرورى لابد ان يكون مع تلك الأطراف التى تحفظت على اسلوب العنف فى الحادث الاخير ومالت الى طرح وقف هذا العنف - ولو بشروط. واغلب هذه الاطراف القيادات التاريخية للارهاب فى الداخل، وهى القيادات التى يجب ان تحظى باهتمام خاص من قبل الدولة فى التعامل مع هذه الجماعات المسلحة، لأنها هى التى أسست لفكر الارهاب، فلم تقم قيادة واحدة من قيادات العنف فى الخارج بتاليف كتاب واحد عن فكر الجماعات واسلوب العنف (المبرر). لذا تظهر ضرورة إتاحة مناخ للتفاوض الداخلى بين قيادات التطرف الداخلية فى السجون، والخارجية، والهاربة التى تنفذ العمليات حتى يمكن تحقيق نتائج باتجاه تغيير منهج العنف لدى تلك الجماعات خاصة وان تصريحات تلك القيادات الذين تجاوزوا الـ ١٢ قيادة ، لو صحت نسبتها اليهم . تعتبر تغيراً طرا على مواقعها الثابتة فى الماضى بشان تكفير الدولة ونفيها، ورفض الحوار مطلقاً او وقف العنف كاسلوب مقاومة معها لتحقيق الدولة الاسلامية، إن إتاحة هذا التفاوض عن طريق الاتصال المباشر مع تلك المجموعات المختلفة، مناط بالدرجة الاولى بالطرف الامنى (النظام) الذى يعرف اماكنهم ويملك سبل الاتصال بهم. ومع ذلك يجب ان يتعامل النظام مع الارهاب على انه ازمة دولة (اى شعب وحكومة ونخب سياسية) وليس نظام حكومة فقط فضلاً عن ان القوى الوطنية مرشحة لممارسة دور ايجابى فى الحوار الشامل مع فكر الجماعات (وهو المرحلة الاخيرة من الحوار المفتوح) اذا تنازلت بقدر ما عن خلافاتها فى سبيل صالح الوطن، إلا ان هذا يتطلب إجراءات هامة من قبل الحكومة اولها العلانية فى إجراء مثل هذه الاتصالات مع تلك المجموعات، ثم إتاحة هامش ديمقراطى متسع لمشاركة سياسية لا تقف عند الترخيص لاحزاب جديدة وإن كانت تحمل شعاراً إسلامياً. إن الجماعات المسلحة دفعت الى الحوار بفعل ضغوط ومستجدات دولية وداخلية، لذا كان من الممكن تلافى الأضرار اللاحقة لمبادرة ٥ يوليو الماضى لوقف العنف من قبل الجماعات والتى لم تاخذها الدولة محمل الجد، ومن هنا فإنى احمل فشل هذه المبادرة للمجتمع السياسى كله وانا اقترح تسلح الدولة بقدرة تفاوضية لإقناع القادة التاريخيين الذين تحفظوا على حادث الأقصر بإدانة الحادث



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ /١٢/ ١٩٩٧

باسانيد اسلامية (وهى
خطوة اولى) ثم بلورة
بشكل موثق لنفى العنف
ونبذه باسانيد إسلامية
ايضاً (كما كان يكرس العنف
بنفس الاسانيد) ثم بلورة الاتجاه للعمل
السياسى السلمى، ورغم تسليمه بان هذا حلم
اكثر منه حقيقة واقعية (حالياً) إلا انه بدا فى
التحقق بمثل هذا الحوار النخبوى، كرد فعل على
الحادث الأخير على غير عادة الصراخ (عقب كل
حادث ارهابى) اقتلوهم، اقتلوهم..■



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

أمين التثقيف بحزب التجمع يشترط العلنية وإشراك الشعب المصرى لإنجاح الحوار

عبد الغفار شكر: الحوار لا يعنى أن نطلب من المتطرفين أن يتغيروا فورا!

١- هل التحاور مع المتطرفين حوار سيىء السمعة؟

من المهم ان نحدد اولا ما هو المقصود بالحوار، فإذا كان المقصود بذلك هو اللقاء بين ممثلين للحكومة وممثلين لجماعات العنف فإنه سيكون فى الحقيقة محاولة لجس النبض واكتشاف نوايا الطرف الآخر ومدى استعداده للتجاوب مع مايطرح عليه اتخاذه من مواقف. وفى الظروف الحالية فى مصر فإن هذا النوع من الحوار لن يفيد شيئا لأن الحكومة لاتستطيع الدخول فيه تحت ضغط العمليات او الشروط التى تطرحها جماعات العنف. هذا بالاضافة إلى انه ليس واضحا من الذى يقرر فى هذه الجماعات، فهناك قيادات الخارج وهناك قيادات العمليات الميدانية بالصعيد وهناك مشايخ السجون وقد اكدت التجربة أن أيا من هذه المستويات القيادية الثلاثة لايستطيع ان يلزم الآخرين بالمواقف التى يقررها.

من هنا فإننا لانستطيع أن نصف الحوار مع المتطرفين بانه سيىء السمعة او حسن السمعة بل الأصح ان نصفه بانه مفيد او غير مفيد للمجتمع المصرى.

المطلوب الآن فى مصر هو حوار وطنى شامل تشارك فيه كل القوى السياسية الحاكمة والمعارضة بمن فى ذلك قوى الإسلام الناس الراغبة فى المشاركة سواء كانت معتدلة او متطرفة، ويكون موضوع هذا الحوار كيف ندعم التطور الديمقراطى السلمى للمجتمع المصرى ومسئولية جميع الاطراف فى تحقيق ذلك، لأن الخروج من دائرة العنف وحصارها ليس ممكنا بدون فتح الباب واسعا امام مشاركة جميع المواطنين فى الممارسة الديمقراطية والتنافس وإدارة الصراع بوسائل سلمية.

٢- ما هى الشروط المطلوبة لإجراء الحوار مع المتطرفين؟

فى حالة الموافقة على اجراء حوار وطنى شامل لايستبعد منه أي طرف بمن فى ذلك جماعات العنف، فإن الشرط الوحيد له أن يدور علنا، وأن يطرح كل طرف رؤيته لواقع المجتمع والشروط الواجب توافرها للتشجيع على الاندماج فى المشاركة السياسية السلمية. ليس مطلوبا فى هذه الحالة ان توقف الحكومة اجراءاتها ضد من يحمل السلاح او أن تفرج عن المسجونين منهم، او أن تطلب من هذه الجماعات أن تعدل من سلوكها. لكنه من المهم أن يتميز سلوك اجهزة الأمن باحترام القانون وان تطبق اجراءات قانونية سليمة فى القبض على المواطنين او احتجازهم فى المعتقلات.

٣- هل الحوار مطلوب بمجرد ان تكون هناك حالة حوار أم تكون له اهدافه وأغراضه من الطرفين؟

الحوار مطلوب لبحث كيفية دعم التطور الديمقراطى السلمى للمجتمع المصرى بما يمكن جميع القوى السياسية والجماعات السياسية من أن تشارك بفاعلية وحرية وبذلك نحاصر العنف ونضعف قدرته على التجنيد الواسع فى صفوف الشباب وخاصة فى جنوب الصعيد، وكما أوضحت من قبل فإن هذا الحوار لن يكون مجديا إذا اقتصر على الحكومة وجماعات العنف بل يجب ان تشارك فيه كل القوى السياسية فى مصر.

٤- الضمانات المطلوبة لنجاحه فى حالة الموافقة على اجرائه.

ان يكون علنيا وان نشرك الشعب المصرى فيه بتمكينه من متابعة الحوار والتعرف على اراء الاطراف المختلفة وإبداء الراى فيها، وبذلك لايكون المواطن العادى او المثقف غائبا عنه. ان المشاركة الشعبية فى الحوار عن طريق المتابعة وابداء الراى هى افضل ضمان لنجاحه لأنه سيشكل ضغطا على كل الاطراف حكومة ومعارضة وسيخلق حالة من الحيوية فى المجتمع تهيىء الأرضية المواتية لاتخاذ مزيد من الخطوات على طريق تجنب العنف.

٥- ماهو برنامج الحد الأدنى للحوار؟

كما أوضحت فإن الهدف من الحوار هو كيفية تدعيم التحول الديمقراطى السلمى للمجتمع المصرى كخطوة اساسية على طريق محاصرة العنف والحد من قدرة الداعين له على التجنيد له اجيالا متتالية من الشباب، ولهذا فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب الاتفاق على برنامج حد أدنى يشمل العناصر الأساسية التالية:

- مراعاة قدر اكبر من العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى وتوفير حد أدنى من الدخل يكفل حياة معيشية كريمة لأغلبية المواطنين.
- التزام الأجهزة الحكومية والأمنية بالقانون فى تعاملها مع المواطنين ومع المشتبه فيهم.
- اصلاح النظام الانتخابى لضمان تعبيره عن إرادة الناخبين.
- إلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى

٤ ،

الجماهيرى لاحزاب المعارضة وإلغاء القيود المفروضة على حرية تاسيس الاحزاب.

- اتاحة الحرية للنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية لممارسة نشاطها بحرية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

- إلغاء حالة الطوارئ واستبدالها بقانون لمواجهة الإرهاب.

- إنهاء احتكار الحكومة لأجهزة الإعلام القومية وخاصة الإذاعة والتليفزيون وفتحها لكل اتجاهات الراى للادلاء برايها فى قضايا المجتمع، وبذلك نضمن الوصول إلى أوسع دائرة من المواطنين والتاثير فيهم من خلال الحوار الحر المفتوح الذى يساعد عمليا على تقبل المواطن للآراء المعارضة والاعتراف بالآخر والاستعداد لقبول حلول وسط وبذلك نحد من التعصب وضيق الأفق.

- تمكين طلاب الجامعات والمدارس الثانوية من تشكيل أتحاداتهم المستقلة وممارسة انشطتهم من خلالها لتنشئتهم على قيم الممارسة الديمقراطية والعمل الجماعى والتفاعل مع الآخرين.

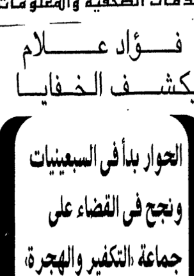
- الاسراع بتنمية المناطق الاكثر تخلفا فى مصر والتى حرمت من تحقيق تقدم فى كثير من المجالات فى الماضى. وتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك وهى مسئولية الحكومة حيث أشك كثيرا فى قدرة او استعداد رجال الاعمال على تحقيق هذه المهمة وبصفة خاصة فى جنوب الصعيد ويجب على الدولة أن تنفذ استثمارات مباشرة فى هذه المناطق ليس فقط فى مجال البنية الأساسية بل ايضا فى الصناعة والزراعة لتوفير فرص عمل اكثر للشباب بهذه المناطق.

- اتخاذ اجراءات حاسمة ضد الفساد.

٦- لماذا يستبعد الطرفان المواطن العادى والمثقف من هذا الحوار؟

ما حدث فى الماضى من اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين الحكومة والجماعات كان هدفه الأساسى ان يطوع كل منهما الآخر لاهدافه، وهو اقرب إلى اجراءات لعقد هدنة وبالتالى لم يكن مطروحا ان يكون المجتمع ممثلا فى المثقف والمواطن العادى طرفا فى هذه العملية. لم يكن كل منهما يتعامل مع هذا الموضوع باعتباره قضية مجتمعية بل من خلال نظرته الى أن المواجهة قائمة بينهما وبالتالى فاى اجراءات لإيقاف هذه المواجهة تخصهما فقط.■

فـــؤاد عـــلام يكشـــف الخفايـــا





الســادات أصـدر قـرار العفو عن قاتليه

فى عـام ١٩٦٥ بدات الحكومة الحوار مع عناصر الإخوان المسلمين. ومنذ ذلك التاريخ اختلفت تلك الحوارات مابين الصعود والهبوط حتى اواخر السبعينيات مع التاكيد ان هناك اختلافا كبيرا بين الحوار والتفاوض فالاول كان حوارا مع الفكر من اجل تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة والمعتقدات فى حين أن التفاوض معناه الاعتراف بتنظيم الجانب الآخر. وكان ذلك فى راى الرئيس جمال عبد الناصر مرفوضا تماما. لكن عندما جاء السادات ووقعت احداث ٤ سبتمبر لمواجهة معارضيه تم الإفراج فى المقابل عن بعض عناصر الجماعات النشطة الذين اغتالوه فيما بعد..

لكن كيف جاءت فكرة التحاور مع زعماء تلك الجماعات وهل كانت تتم بايعاز من القيادة السياسية ومن الذى شارك فى الحوار من علماء الدين؟!

هذه التساؤلات كانت مثار مناقشات مع اللواء فؤاد علام الخبير الامنى ونائب جهاز امن الدولة السابق واحد الذين هندسوا عملية التحاور مع قادة الإخوان.

لكن يهمنا قبل الخوض فى التفاصيل - أن نشير إلى ماقاله اللواء فؤاد علام- ان الوقت الراهن يتطلب خطة امنية سرية تقوم على اختراق تلك التنظيمات.. ولا نتنبأ عن ذلك وجود تلك القيادات فى الخارج او تلقى الدعم والتمويل من جانب بعض الدول. بل على العكس فالعمل السرى يتطلب فنية عالية علاوة على ان وجود تلك القيادات فى الخارج يسهل المكافحة بنسبة ٨٠٪.

جولة ناجحة

.. يقول اللواء فؤاد علام- الخبير الامنى ومفتش جهاز أمن الدولة السابق ان فكرة الحوار نبتت عام ١٩٦٥ مع تنظيم الشيخ سيد قطب. فقد وجدنا أن هناك أفكارا جديدة وغريبة مطروحة على الساحة السياسية والشعبية قائمة على تكفير المجتمع.. وان كافة مؤسساته كافرة. واعتقد ان هذا الفكر كان مستجدا علينا مما اضطرنا إلى دعوة علماء المسلمين وعلى راسهم شخصية مؤثرة فى ذلك الوقت هو د. عبد العزيز كامل الذى اثارته تلك لافكار والدعاوى الخاطئة. واستدعى مجموعة من علماء الدين الإسلامى ثم بدأ الحوار فى السجون والمعتقلات واستمر حتى سنة ١٩٧١. وازعم انه حقق نجاحا كبيرا لان القاعدة العريضة من الشعب تاثرت بتلك الافكار خاصة ما ورد فى كتاب «معالم على الطريق» الذى كان يعد ايديولوجية ومرجعية لذلك التنظيم.

بالفعل قضينا على ذلك التنظيم الدينى وعندما جاء السادات كانت هناك مجموعة تقدر بحوالى ١١٨ عضوا من ذلك التنظيم والجماعات الاخرى فى السجون والمعتقلات منهم ٨١ كانوا مصرين على تلك الافكار. وراعى السادات ظروفهم وافرج عنهم بقرار سياسى والغريب انه كان من بينهم الزعيم والقيادى شكرى احمد مصطفى وسيد يوسف ومحمد قطب. وكلهم من الاعضاء النشطين فى الجماعة. وللأسف استمر نشاطهم خارج السجون بقيادة شكرى احمد مصطفى الذى اسس «جماعة التكفير والهجرة» واختطفوا فيما بعد الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الاوقاف وقتلوه.

لكن اختلف الحال فى السبعينيات ولم يكن الحوار على المستوى المطلوب ربما كان لقلة الاعضاء فى السجون والمعتقلات علاوة على عدم اقتناع القيادة السياسية فى ذلك



الوقت باستمرار الحوار. وظل الحال هكذا حتى جاء حادث المنصة وانتهى باغتيال السادات.

ويكمل فؤاد علام روايته للأحداث قائلا: وفى ذلك الوقت كنت فى منصب نائب جهاز امن الدولة. ونتيجة لقناعتى السابقة وخبرتى فى الحوار عكفت على تطوير الفكرة على ان يتم نشرها من خلال أجهزة الإعلام وعلى راسها التليفزيون. واذكر انه كانت هناك معارضة من جانب بعض القيادات السياسية. وكأن اشد المعارضين فؤاد محيي الدين وصفوت الشريف خاصة عملية نشر تلك الحوارات. لكن بعد عرض الندوات والحوارات على الأجهزة السياسية اقتنعوا فعلا باهمية الحوار ونشر الندوات والاستمرار فيها.

ونتيجة لذلك اعددنا مجموعة متخصصة من العلماء وضباط مباحث امن الدولة للإعداد لتلك اللقاءات بطريقة علمية.

وكما قلت حقق الحوار نجاحا كبيرا انتهى بالقضاء على قواعد تلك التنظيمات. ولو رجعنا إلى الخطابات التى كانت ترسل لإدارة الاستعلامات سوف نتاكد من ذلك. وحدث تفتيت لتلك الجماعة لدرجة انهم خالفوا اراء قادتهم وعلى راسهم صفوت الشيخ ، و حسن الزينى وتراجع معظم الاعضاء عن تلك الافكار. واستمر ذلك حتى عام ٨٣.. وخلال الفترة من اغتيال، السادات حتى عام ٨٤ لم تقع حادثة إرهابية واحدة. لكن مع تغيير وزراء الداخلية وحلول اللواء احمد رشدى «مشى اللواء حسن ابو باشا ومشيت انا معاه» وتوقف الحوار.

ويضيف اللواء فؤاد علام.. ان إدارته نوعت فى الحوارات واللقاءات ولم تقتصر على السجون او المعتقلات..بل قمنا بعمل ندوات فى محافظات اسيوط والمنيا والقاهرة والإسكندرية والإسماعيلية وفى المصانع والنقابات العمالية علاوة على ٤٠ حواراً واكثر من مائة ندوة.. وكان من ابرز المشاركين د. الاحمدى ابو النور ود. عبد الله شحاته. واعتقد أن د. أبو النور قام بدور تاريخى لدرجة انه كان يحضر إلى مكتبى ويتحاور معهم وفى إحدى المرات طلب القيادى صفوت الشيخ كتبا معينة من دول مختلفة واحضرناها له فى إطار الاستعداد للتحاور مع د. الاحمدى ابو النور.

حوار:
عبد اللطيف وهبة

لكن هل اختلف حوار الستينيات والسبعينيات عن حوار الثمانينيات؟!

يجيب اللواء فؤاد علام فى الستينيات والسبعينيات كان الحوار المطلوب .. حواراً مع الفكر الذى اصبح معتقدا ومنهجا لحملته من اعضاء تلك الجماعات.. وإن كانت عقيدتهم غير قائمة على صحيح الدين الإسلامي. وهنا وجب على علماء الإسلام المشاركة فى تصحيح تلك الافكار. لإطلاعهم على خطا الاستدلال وبغير ذلك الحوار سوف يستمر الإرهاب ما بين الصعود والهبوط ولن نعلم نتائجه.

التفاوض مرفوض

اما فى الثمانينات وحتى الآن.. فيجب ان نفرق بين مفهوم الحوار وماننطلق عليه اسم التفاوض وكرجل امنى فإن التفاوض مع اية جماعة غير شرعية وغير معترف بها- مثلما حدث فى فترة سابقة- امر مرفوض تماما. لانه يضيع هيبة الدولة والحكومة. ومن غير المنطقى ان تضع الدولة راسها براس تلك الجماعات غير الشرعية. فانا عندما اتحاور اناقش فكراً ولا اناقش تنظيما.

لكن المهم انكم بداتم بالتحاور مع زعماء تلك التنظيمات وهذا فى حد ذاته تقدير لهم فى نظر العامة؟!

هنا ينفعل اللواء علام ويقول هناك فارق بين التحاور لتعديل افكار والتفاوض وهو فارق كبير. بدليل أن استراتيجية الإدارة- أمن الدولة - والحوار كان يقوم على :

اولا: إظهار الأطروحات الفكرية لهذه التنظيمات إلى العامة. لأنها كانت منتشرة بطريقة سرية ولم يعلم بها المثقفون والعلماء.

ثانيا: كان الهدف إبراز افكارهم لكي يطلع عليها كل من له اهتمام بشئون الدين.

ثالثا: دفع العلماء ورجال الدين والغيورين لكى يبحثوا فى الأسانيد والمذاهب الفقهية وتفسير القرآن والحديث للدفع ببطلان وخطا تلك الافكار وعلى فكرة فإن اغلبية تلك الدعاوى لم تكن من اهتمامات رجال الدين.. وبالإتفاق مع الأزهر صدر كتاب «هذا بيان للناس» تضمن كل الردود الفقهية والشرعية.

رابعا: إشراك المثقفين حتى نصل إلى تواصل شعبى يؤدى فى النهاية إلى مقاومة تلك الافكار وكانت النتيجة ان ظهر عندنا علماء من امثال سعيد امين وسعيد العشماوى وجلال امين ومحمد عمارة..

خامسا: كنا نحرص فى الإعداد لكل حوار ان يستظهر أساليب هذه الجماعات فى تجنيد الشباب لكافة المواطنين.

سادسا: مجرد عدول اى شخص منهم عن تلك الافكار هذا معناه نجاح كبير وكان من أبرزهم صفوت الشيخ حسن الشربينى.

ربما كان التحاور افضل فى الماضى اما الآن فقد ظهرت اسماء عديدة وتنظمات مختلفة خلال الفترة من حادث سميراميس مرورا بميدان التحرير حتى الأقصر؟!

الاختراق... الاختراق

هنا يوضح اللواء فؤاد علام قائلاً: بمناسبة تلك الحوادث فلابد من الاعتراف بان الوضع الراهن يتطلب خطة أمنية تقوم على اختراق تلك الجماعات ولا يتطلب التعامل بالقوة واستعراض العضلات لذلك كان تقييمى للمتهمين فى حادث فندق سميراميس انهم ليسوا مجانين. وبالفرض ذلك فإن هناك تنظيمات إرهابية استطاعت استغلال الحادث.. وهنا يثور السؤال لماذا التركيز على ضرب السياحة الآن؟!

عقب حادث ميدان التحرير الاخير صور الإعلام تلك الجريمة بانها هزت النظام والحكومة فى مصر. ومن هنا فطنت تلك الجماعات إلى اهمية السياحة ليست كدخل قومى فقط ولكن باعتبارها افضل وسيلة لضرب سمعة مصر والنظام فى الخارج خاصة فى الدولة التى يتصادف وقوع رعاياها ضحايا لتلك الحوادث. والدليل على ذلك أن هناك حوادث كثيرة إرهابية فى الصعيد واغتيالات لكن دون أى صدى او رد



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

فعل كما حدث في الحادث الاخير. الذى يعد جريمة مصرية ١٠٠٪. وأحذر من الجرى وراء بيان وجدوه مع جثث الضحايا.. حتى لا نتوه.

وقال اللواء فؤاد علام إن المواجهة لها وسائل عديدة من خلال خطة علمية مدروسة بمعرفة متخصصين تستهدف بيان أسباب انتشار الأفكار الإرهابية.

أما من الناحية الأمنية فلابد من خطة لاختراق تلك التنظيمات السرية وإحباط مخططاتها لان العمل السرى فى الأمن هو قمة الفنية ويكفى أننا كان نحبط ما يقرب من ثلاث محاولات سنوية لاغتيال الرئيس عبد الناصر من قبل تنظيم سعيد رمضان وكانت قيادات الجماعات في الخارج تتلقى الدعم ايضا من جانب بعض الدول.

وطالما ان تلك القيادات فى الخارج فإن ذلك يسهل مهمة الأمن بنسبة ٨٠٪.



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

العلاقة الخفية بين الجماعات الإسلامية وإسرائيل

فوزى الكيلانى

تشهد كتب التاريخ على أن الأديان السماوية لم تستغل استغلالاً خبيثاً لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية بقدر ما يحدث فى القرن العشرين وذلك باستثناء الحروب الصليبية فى القرن الثانى عشر. والملاحظ أن التشدد والتعصب الدينى ليس مقصوراً على دين معين وإن كان للنشاط الصهيونى فضل السبق فى ذلك.

وقد مارس صهاينة إسرائيل اسوا انواع التطهير العرقى فى التاريخ مستغلين الدين وذلك بتحريف التوراه وكانت وسيلة زعماء الليكود للحصول على اصوات الناخب.الإسرائيلى هى استعدادهم لذبح العرب النساء منهم والأطفال قبل الرجال. ولم يعترف الإسرائيليون بحدود لهم حيث قال ديان سنة ١٩٦٧ بعد النكسة إن حدود إسرائيل هى حيث يقف الجندى الإسرائيلى.

وحتى لا نبعد عن الموضوع، فقد افاق العرب بعد هزيمة ١٩٦٧ على حقيقة مريرة ومؤكدة وهى ان إسرائيل تتقدم فى تنفيذ مشروعها الاستعمارى الاستيطانى مستغلة التوراه أسوأ استغلال بعد تزوير بعض معانيها وصولا إلى مرامى صهيونية استعمارية. ومنذ ذلك التاريخ (تاريخ الهزيمة المرة فى سنة ١٩٦٧)، خرجت الآراء التى تقول بانه لن يصلح حال هذه الأمة الإسلامية إلا بما صلح به اولها وهو التمسك باهداب الدين الإسلامي الحنيف وهى دعوة حق فى ذلك الوقت وفى كل وقت، ولكن الخطورة تكمن دائما فى الذين يرفعون شعارات معينة لتحقيق مارب خاصة سياسية واقتصادية. فعلى غرار نهج الاستغلال السيىء للتوراه استغل نفر غير قليل من تجار السياسة الدين الإسلامي الحنيف، حيث رفعت شعارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب مثل شعار الإسلام دين ودولة وهو شعار له مكانته الحضارية النبيلة، ولكن رافعيه كانوا يريدون بهذا الشعار ان يقفزوا على كراسى الحكم في الدول العربية والإسلامية والذين يتاجرون اليوم بالإسلام هم بالتحديد أدعياء التشدد الدينى وأصحاب نظريات التعصب الاعمى للدين بهدف تحقيق مصالح غير مشروعة ووسيلتهم فى ذلك تعبئة شباب الأمة وغسل عقول هؤلاء الشباب بترويج أفكار التعصب الأعمى بينهم مستغلين الفراغ الفكرى والعقائدى والبطالة النابعة من عدم وجود فرص للشباب لقراءة ما حوله قراءة صحيحة، وربما يرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى فقدان قطاعات عريضة من الشباب المصداقية فى وسائل الإعلام فى بعض المجتمعات العربية فالمتتبع للأفكار التى يتبناها دعاة التشدد الدينى يرى أنهم يريدون ان يفهم الشباب ان الإسلام دين قتل ودم ويحرمون ان يقرأ الشباب إلا ما يحدده لهم عمر عبد الرحمن مثلا. والإسلام فى نظر هؤلاء النفر لم يبدأ إلا بعد ظهور فكر ابن تيميه وكانه لم يوجد الإسلام الحنيف منذ القرن السادس الميلادى ببعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذى جاء بالرحمة



وبالقرآن والحكمة والدليل على أن مصداقية الإعلام تؤثر إيجابيا فى فكر الشباب وسلوكه هو التراجع الواضح عن الفكر المتعصب لدى بعض الشباب المصرى الذى كان قد غرر به وذلك يرجع إلى حرية التعبير المتاحة والحقيقية واتساع الهامش الديمقراطى الذى يتنامى ولا يتراجع إلى الوراء فالتعددية الحزبية ترفع عنها القيود شيئا فشيئا تارة باحكام القضاء واخرى بتعديل التشريعات المكملة للدستور.

وايضاً فى تونس ولبنان تقل صور التعصب الدينى الاعمى حيث الحرية السياسية والفكرية غير مقيدة بقيود صارمة. وخارج هذه الأمثلة الثلاثة يصعب القول بانه يوجد تعبير حقيقى عن الرأى يفرغ الطاقة الجياشة فى عقول وقلوب الشباب العربى وفى ظل هذا الجو السابق تفصيله لا غرابة إذن أن يتكون «ليكود» متشدد يصب نشاطه وطاقته خارج المصالح العربية العليا بل ضدها دائماً، فهو بذلك يتفق مع نظيره الليكود الإسرائيلى الصهيونى فى ضرب كل مصلحة عربية عليا ايا كان مكانها.

وصور الليكود الإسلامى كثيرة منها الجماعات الإسلامية فى مصر وجبهة الإنقاذ فى الجزائر - وجبهة الترابى بالسودان وملالى إيران الذين تعاملوا وتجاروا مع إسرائيل حيث كانت فضيحة إيران جيت حيث كانت المخابرات الامريكية المركزية ترسل السلاح لإسرائيل لبيعه إلى إيران حتى تحارب العراق الشقيقة الا يوجد إذن ليكود إسلامى متشدد يعمل ضد مصالح الأمة العربية بل يحارب المصالح العربية العليا مثل الليكود الإسرائيلى تماما؟ والمتتبع لنشأة هذا الليكود الإسلامى المتشدد والمحارب ضد المصالح العربية العليا فى مصر مثلا يجده قد خرج من تحت عباءة الإخوان المسلمين حيث بدأ بجماعة صالح سرية وشكرى مصطفى وهو إخوانى اعتقل فى احداث سنة ١٩٦٥ ثم قيل إنه اختلف مع الإخوان وكون ما يسمى بجماعة التكفير والهجرة كانت باكورة أعمالها الإجرامية اغتيال احد علماء الازهر هو الشيخ الذهبى ووزير الأوقاف الاسبق ثم انتشرت هذه الجماعات بسرعة بطريقة عناقيد العنب كما يسميها الأستاذ/ هيكل فى كتابه خريف الغضب حيث تكون كل خلية بعيدة عن الاخرى مثل عناقيد العنب فإن سقط عنقود بقيت فى شجرة التنظيم عناقيد أخرى.

ومما ساعد على ازدهار وانتشار الجماعات الإسلامية ان الرئيس السادات كان يرى ان الجماعات الإسلامية ممكن ان تكون سلاحه ضد الشيوعية خصوصا بعد ما يسمى بثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ حيث قضى السادات على خصومه الذين اسماهم مراكز القوة ثم جاء ابتعاده عن الاتحاد السوفيتى بطرد الخبراء الروس ثم ميله الواضح إلى المعسكر الغربى وبالذات امريكا. كل ذلك جعل السادات لا يرى خطر «الجماعات الإسلامية» إلا بعد فوات الاوان حتى كان هو أحد ضحايا هذا «الليكود الإسلامى» حيث اغتاله أحد افراد تنظيم الجهاد وهو الضابط الشاب خالد الإسلامبولى اثناء الاحتفال بذكرى اروع انتصار عربى على إسرائيل هو انتصار اكتوبر سنة ١٩٧٣ فكان مقتل السادات اثناء الاحتفال بالذكرى العظيمة فى اكتوبر سنة ١٩٨١ وبعد كل ذلك.... ألا توجد علاقة أذن بين إسرائيل والليكود الإسلامى المتشدد المكون من الجماعات الإسلامية؟.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٣ /١٢ /١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات موظف

مطلوب متطوعين للسياحة!!

أطالع صحف الصباح، وأتسقط الأخبار:" أؤيد تأجيل أجازة نصف العام!" لكن أرجو ألا ينعكس الحادث ويتم إلغاء منحة عيد العمال"! أتابع تحليلات كل من نصبوا من أنفسهم أركان حرب لشرح تفاصيل موقعة الدير البحري" ومازال يصدم أذني تفسيرات الحلال والحرام!! ومتناثرات تؤكد أنهم أنتحروا بينما الطبيب الشرعي يؤكد أنهم لم ينتحروا!" ومسئولون يؤكدون أن الإرهابيين تم ختانهم وكذلك الضباط وصف الضباط والجنود والخفراء النظاميين"! وهذا أدل دليل على أنه لا يد أجنبية في العملية وكأننا أصبحنا نحلل مواقفنا السياسية عن طريق المسالك البولية"

وأقوال تتناثر حول أئمة الإرهاب وأنهم قاموا في مشهد مأسوي عميق بإطلاق النار على بعضهم البعض وكأننا أمام فيلم هندي في سينما هوليود!" وتصريحات مسئولة وقوية عن وقفة في مواجهة التسيب وكأننا نتكلم عن الأنكلستوما والبلهارسيا وسيتم استيراد مصل سحري للقضاء على الإرهاب وستنظم حملة قومية للتطعيم بجرعات محسوبة!! وسيتم ضرب الابر للتطعيم في الميادين!" إن التسيب في حدود عمارة سقطت على دماغ سكانها أعتبرناه جزءاً من التراث الحديث!! مستثمر يشيل بنكا ويرحل به للخارج بالموظفين الذين بداخله بالخزانات الحديدية بالمبنى كله نعتبره خطأ جمركياً وعدم يقظة!" لكن أن يصل التسيب لدرجة أن تتدربك الدنيا فوق رؤوسنا بسبب مأفونين يدعون أنهم الوكلاء الوحيدون للتقوى ومن عداهم مارق وزنديق"! فتركهم ليس نوعاً من تشجيع الاستثمار وعدم تقييد حركة السوق هي قلة أدب!! فهؤلاء الذين وصل إيمانهم لدرجة التمثيل بالجثث فعلتهم لا تعتبر من باب التنمية الاقتصادية أو فرعاً من فروع الرياضة الحديثة!!

أن نلقى اللوم كله على الأمن فهذا قصور في التسبب!" فإمكانياتنا لا تسمح بزرع مخبر داخل عقل كل شاب يمنعه من التطرف لسببين. لضيق ذات اليد والمخ أيضاً!! ولن نتمكن من صرف أمين شرطة لك سائح يؤنس وحدته ويكفيه شر المستخبي!!

أنا لست من المتفيقهين، فأنا موظف بسيط في بدروم مصلحة حكومية أبحث عن علاوة أو جمعية، لكن المشكلة هي الخطاب العام!! هذا حصاد خطاب عام استمر لسنوات!! خطاب جعل العقلاء المتزنين يقلقون من زيادة تردد أبنائهم على الزوايا الصغيرة التي يحتلها البوابون المتفيقهون خشية أن يكون هذا أول الطريق لبيشاور ثم لأسيوط!! واقتلاع التطرف ليس وصفته الوحيدة الرشاش والمجنزرات!! الشجاعة هي تغيير الخطاب العام وعدم المزايدة بالإيمان على أئمة التطرف والجهل بأبسط تعاليم الدين!!

ليس الحل بفصل المدرسين الذين يزرعون بذور الفتنة والتطرف في عقول أولادنا!! وإنما بتغيير المناهج التعليمية!! ومن يتجاوز تلك المناهج يعاقب!! قبل أن تلوموا هؤلاء الصياع الذين مثلوا بالجثث بغير واعز من دين!! فتشوا في كتب التعليم سيطل عليكم شبح الخطاب المتطرف!! إن الوضوح في الخطاب العام يمهد الطريق للقادمين من بعدنا!! لقد مررتم الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والصبللة لأن الدروشة مازالت مقبولة!! والعلمانية تهمة لكن الثمن فادح وعلى دربكم فإن الطريق للقرن الحادي والعشرين مسدود!!

تطالبون الدول بعدم التوقف عن إرسال رعاياها من السائحين!! في الواقع أنتم لا تطالبون بأفواج سياحية!!! لكن بمتطوعين أشاوس يمارسون السياحة على سبيل الاحتراف!! اطمأنوا سيحضر السائحون دون ابتذال إذا أنصلح حال الخطاب العام في مصر!! لأن الهرم عندنا نحن فقط والنيل عندنا نحن فقط والأقصر شاهد على عظمتنا رغم أنف صراصير أفغانستان!!

وكفانا بحثاً عما إذا كان الصراصير تم طهورهم أم لا!! فالصراصير لا تخضع للطهور!! وغيروا خطابكم العام!! لقد بدأ التمثيل بجثث الأبرياء!! إن مصر في خطر، والجميع شركاء.. فإما أن ندركها أو لن ندركها أبداً

ناجي جورج



بين الشرطة والجيش ... هناك فرق!

بعد ان كشف حادث الدير البحرى عن قصور فى الإجراءات الامنية لتامين وحراسة المنشات ، ثارت تكنهات من انتقال مسئولية مكافحة الإرهاب إلى القوات المسلحة ، حتى حسم الرئيس مبارك فى تصريحاته الاخيرة هذا الجدل بالتاكيد على الطبيعة النوعية لوظائف كل من القوات المسلحة والشرطة.

والحقيقة ان هذا الحوار الهامس عن دور جديد للقوات المسلحة لقى ترحيبا من قطاعات فى الراى العام تحت تاثير الخسائر الفادحة لمجزرة الدير، الا انه يثير مع ذلك عدة إشكاليات:

فهو اولاً قد يدخل القوات المسلحة فى حرب استنزاف داخلية طويلة، ابتعادا بها عن وظيفتها الرئيسية ، اى تامين الوطن، ضد عدوان خارجي وهى الوظيفة التى يتم على اساسها إعداد الجيوش، وتكوين عقيدتها القتالية، وتدريب جنودها وقادتها على مسرح العمليات المحتمل وتسليحها بالمعدات اللازمة والمتاحة لحسم معركة · تجرى على هذا المسرح. . ووظيفة مكافحة الإرهاب تختلف اختلافا حاسما عن مواجهة جيش نظامى معروف

فالإرهاب ، الذى يعتمد حرب العصابات، على طريقة "اضرب واهرب" ليس جيشا محدداً تدور المواجهة معه على مسرح عمليات محتمل، بل هو اقرب الى "شبح" يظهر ويختفى على فترات ويوزع ضرباته على جبهة تمتد بطول البلاد وعرضها ، وليس له مواقع معروفة، ولا تشكيلات قتالية على نمط الجيوش الحديثة ومعنى دعوة القوات المسلحة إلى خوض حرب ضد "شبح" استنزاف قواها فى وظائف لم تعد لها..

وغاية ما يمكن ان تقدمه القوات المسلحة هو اعمال الدعم والمساندة المؤقتة لبعض العمليات والمهام المحدودة. .

* ويتصل بهذه الاشكالية أيضا ان الالحاح على دور الجيش يعكس نفس التعلق بإمكانية حسم المواجهة مع الإرهاب بضربة واحدة ، وإن المواجهة الناجحة للإرهاب لا ينقصها غير حشد الحد الاقصى من القوة لتركيز الضربات بما يصرف الانظار عن المعالجة الصحيحة لظاهرة الإرهاب كظاهرة اجتماعية تنتج حركة احتجاج مشوهة وتستمر فى إعادة إنتاجها فى مناخ اقتصادى واجتماعى وثقافى موات

ومعنى هذا ببساطة ان ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة عابرة، او أن حسم المواجهة مع الإرهاب لم يعد ينقصه سوى الاستخدام الفعال للقوة واعتبار أن المواجهة تبدأ وتنتهى فى مجال الأمن

* والدعوة إلى استبدال دور الشرطة بالجيش من شانه ايضا ان يضعف الاهتمام بمعالجة المشاكل المتصلة بجهاز الشرطة نفسه، وهو الجهاز الموجود في كل مدينة وقرية وحي، على الاخص فى مجال كسب الوسط الجماهيرى الذى تدور على ارضه المواجهة - والابتعاد الكامل عن السياسات التى ادت إلى تحييد الوسط الشعبى لهذه المواجهة مثل سياسة الرهائن والاعتقال العشوائى والابتعاد عن الممارسات المتصلة بتراث تاريخى طويل ينشر وهم ان هيبة الاجهزة الامنية تتحقق فوق كرامة المواطن البسيط، والذى كان احد تجلياته إلقاء الشعار الذى كان يزين صدارة اقسام البوليس "الشرطة فى خدمة الشعب" وكأن الشعار كان انتقاصاً من هيبة الجهاز!

* اكثر من هذا، فإن التركيز على دور الاجهزة الامنية وحدها سواء، كانت الشرطة او الجيش فى مكافحة الإرهاب يساعد فى ظاهرة عسكرة الحياة السياسية والاجتماعية ، وهى ظاهرة يؤدى شيوعها إلى إضعاف دور المجتمع ومؤسساته حتى فى مكافحة الإرهاب نفسه . بينما لا يمكن حسم المواجهة ضد الإرهاب إلا بسياسات مترابطة اجتماعية وثقافية واقتصادية وامنية ، تستهدف اشباع الحاجات الاساسية المادية والروحية للإنسان البسيط، وحرمان الإرهاب من البيئة المنتجة للجريمة، واطلاق المبادرة الجماهيرية للدفاع الذاتى عن حق الحياة لابناء الوطن وهى دعوة لا تتحقق بالموعظة، بل بسياسة طويلة النفس تعتمد على مقرطة، لا عسكرة الحياة السياسية، وقدرة المجتمع وقواه الحية على انتزاع فرصة لبديل ديمقراطى لتوظيف طاقات الاحتجاج فى مسارات بعيدة عن الإرهاب

وبالتالى فإنه بدلا من اوهام استدعاء الجيش او وزير حاسم للداخلية تتخفى وراءه الحكومة ومؤسساتها وتضحى به عند الضرورة فإن المجتمع ، ومع الإجراءات الامنية العاجلة المطلوبة، يظل فى حاجة إلى سياسة شاملة لمواجهة البيئة المنتجة للجريمة.

مدحت الزاهد



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

منع فرنسية من إدانة الإرهاب فى الأقصر

كتبت حنان حماد: تسبب رئيسا لجنتى الثقافة والإعلام والشباب والرياضة بمجلس الشعب صلاح الطاروطي وعبد الرحيم الغول علي الترتيب في إصابة اهالى الاقصر بحرج بالغ عندما رفضا السماح لسائحة فرنسية بالتعبير عن إدانتها للإرهاب وإعلان إصرارها على استكمال زيارتها لمصر حبا فى الأقصر وشعبها امام مؤتمر «نبذ العنف والإرهاب» والذى اقامة الأهالى الأسبوع الماضى وحضره وفد كبير من اعضاء مجلسي الشعب والشورى. السائحة الفرنسية وتدعى كارول شاركت أهالى المدينة مظاهراتهم السلمية المعادية للإرهاب والتى تكررت خلال الأسبوع الماضى وأعطاها الأهالى لقب «صديقة الأقصر» وبعد ان دعوها لحضور المؤتمر وبعد ان «صمدت» لأكثر من عدة ساعات فى الاستماع لخطب النواب فى «الدعاية الانتخابية للحزب الوطنى ولمزارعى القصب» رفض الغول أعطاءها الكلمة قائلاً «حضرنا لنتكلم لا لنستمع إلى السائحين».



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

لا توجد حالة انتحار واحدة بين منفذى مذبحة الأقصر

أكد د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء، فى لقائه امس مع الصحفيين ، انه ليست هناك حالة انتحار واحدة بين الإرهابيين الذين ارتكبوا مجزرة الأقصر، وان الخمسة لم ينتحر منهم أحد، كما اكد انه لا يوجد اى حوار مع الإرهابيين، فى لندن او غيرها. واستعرض فى اللقاء الذى استمر حوالى ٣ ساعات كيفية ارتكاب الجريمة، والدوافع غير المباشرة التى أدت إلى وقوعها فى هذا التوقيت، حيث تشهد مصر نهضة تحملها إلى مرحلة الإنطلاق فى التنمية الاقتصادية. ودعا الجنزورى إلى عدم التهوين وعدم التهويل مما حدث ،وإن كان أرجع حدوثه إلى تراخى الأمن أساساً.

وقد حضر اللقاء رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة، وطالبوا بالإهتمام بالإصلاح السياسي ، وقدموا مقترحات محددة للتعامل مع الظاهرة الإرهابية. واتفقوا جميعاً على عدم استخدام أية صفة إسلامية فى الحديث عن هذه الجماعات والاكتفاء بانها «جماعات إرهابية».



فى اللقاء مع رئيس الوزراء

التجمع الحزب الأول فى مواجـهة الإرهاب

كتب عبداللطيف وهبة: اكد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ضرورة مواجهة الإرهاب من خلال العمل الفكرى والسياسى والثقافى والاجتماعى لخلق مناخ ديمقراطى جيد لمقاومة الافكار الظلامية مشيراً إلى ان حزب التجمع بكافة قياداته اول الأحزاب المصرية فى مجال مكافحة الإرهاب.. بل يهاجم احيانا بسبب أعطائه لمقاومة الإرهاب نسبة كبيرة من وقته. وقال خالد محيى الدين عقب اجتماع رؤساء وممثلى الاحزاب مع د.كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء أمس الأول والذى استمر أكثر من ثلاث ساعات إن اللقاء تناول الموقف الراهن ورأى الاحزاب المصرية.

وقال خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع إن حزبه تحمل الكثير من الأعباء والانتقادات فى مواجهة الجماعات الإرهابية مشيراً إلى ان المواجهة الأمنية أحد الواجبات الرئيسية لوزارة الداخلية. وبسؤاله عن التحركات الحزبية الجماهيرية للاحزاب- خاصة حزب التجمع- فى الوقت الراهن أوضح خالد محيى الدين نحن نريد ذلك لكن الدولة والحكومة للأسف لاتسمح بأى إجراءات من هذا القبيل. لدرجة ان عقد المؤتمر يتطلب تصريحا منها. وأضاف قائلاً: إن الحزب الوطنى- هو حزب الأغلبية عليه أن يرينا ماذا سيفعل.

ومن جانبه قال د.رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع وعضو مجلس الشورى خلال الاجتماع- إنه يجب على المصريين أن يلتفوا حول الأداء الوطنى من أجل المستقبل مشيراً إلى ان النظام الأمنى فى مصر ....

قادر علي ان يقوم بدوره كاملاً لكن تعيبه حالة الاسترخاء الأمنى فى اى موقع حساس.

كما اكد د.السعيد اهمية رفع مستوى الكوادر الامنية بصفة عامة وتاهيلهم مهنياً وثقافيا. لان ذلك يحقق تواصل الثقة بين المواطنين ورجال الشرطة الذين قدموا اكبر التضحيات.

كما اكد د.رفعت السعيد اهمية خلق وعى عام لعلاقات سوية والعمل على كشف حلقات التمويل الخارجى. واهمية التنشئة الصحيحة فى مراحل التعليم المختلفة من اجل سد مناطق تسرب الفكر الخبيث والبعيد عن صحيح الإسلام. وكذلك اهمية دور المؤسسات الدستورية فى مخاطبة برلمانات العالم للتصدى لظاهرة الإرهاب بعد ان اصبح ظاهرة عالمية. إلى جانب مخاطبة النقابات والاتحادات العمالية العالمية لكى تتخذ كافة الحكومات مواقف إيجابية.

واخيرا قال إن الشرطة كان اداؤها يتسم بالجهاد الوطنى وتمثل قاعدة الامان الوطنى كله.

وتحدث فى اللقاء ممثلو الاحزاب المعارضة، وكان الدكتور الجنزورى قد بدا اللقاء بعرض الموقف الامنى بعد مذبحة الاقصر، مؤكدا قدرة مصر على ضرب الإرهاب والتخلص منه. واقر خطورة عناصر التطرف الفكرى. وفى استجابة لمطالب قيادة التجمع اقر رئيس الوزراء اهمية ان يتواكب الإصلاح الاقتصادى مع إجراء إصلاحات ديمقراطية، قال إنها تتطلب وقتا.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

بعد مذبحة الأقصر.. انخفاض ١٪ فى الدخل القومى وتأجيل مشروعات الاستثمار

مازالت التداعيات السلبية لجريمة الاقصر رغم قرارات مجلس الوزراء لمواجهة تلك الآثار. تراجعت الحركة السياحية خلال الاسبوعين الماضيين بصورة حادة. وصلت نسبة الإشغال فى فنادق الاقصر وأسوان ادنى معدلاتها ولم تزد على ١٠٪ كما انخفضت الحركة فى القاهرة إلى ٣٠٪ فى الفنادق الكبرى والمناطق الاثرية. واقتصرت الحركة على سياحة رجال الأعمال. فى حين كانت مصر تستقبل حوالى نصف مليون سائح خلال نفس الشهر من العام الماضي لقضاء اعياد الميلاد. كانوا يقضون ٣ ملايين ونصف المليون من الليالى السياحية. كما أصيبت الحركة السياحية فى الغردقة وشرم الشيخ بالشلل التام.

من جانب آخر ذكرت مصادر دبلوماسية غربية في القاهرة ان حجم الخسائر يقدر بحوالى ١٪ من جملة الدخل القومى.........................

ويتوقع الدبلوماسيون الغربيون ان تمتد الآثار السلبية للاستثمار والصناعات المختلفة حيث قام بعض المستثمرين بتاجيل إقامة المشروعات المتفق عليها لحين إظهار قدرة الحكومة على السيطرة . وذكر الدبلوماسيون الغربيون ان منظمى الرحلات اوقفوا كل التعاقدات المستقبلية بعد التحذيرات البريطانية والامريكية والسويسرية بعد ما قاله باسكال ديكوسترد مستشار السفارة السويسرية في القاهرة من ان ٩٠٪ من السويسريين الغوا رحلاتهم إلى مصر بعد ان بلغ عددهم مائة الف سائح. وأشار محمد فهيم ريان رئيس شركة مصر للطيران إلى ان الشركة قامت بتعديل بعض الخطوط، فليس من المعقول ان ننقل عشرة سائحين على رحلة تتكلف ٣٦٠ الف دولار.

من جانب آخر انقسم القطاع السياحى ما بين مؤيد ومعارض للقرارات مجلس الوزراء. وقال احد الذين حضروا اجتماع رئيس الوزراء إن الشركات الكبرى سوف تستفيد من القرارات في حين أن غالبية الشركات لن تستفيد منها. وإذا كانت الحكومة جادة فعليها تحمل رواتب العمالة الموجودة خلال فترة الازمة.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ /١٢/ ١٩٩٧

السودان يتعهد بتسليم الإرهابيين إلى مصر

جدة ـ الخرطوم ـ وكالات الأنباء: تعهد السودان امس بتسليم الارهابيين الموجودين فى اراضيه الى مصر، اعلن عبدالباسط سبدرات وزير العدل السودانى استعداد بلاده لتسليم أى مصرى متهم فى قضية ارهابية لمصر رغم عدم وجود اتفاقية امنية قضائية بين البلدين، توقع الوزير قرب اعادة المنشآت المصرية المصادرة فى السودان الى السلطات المصرية، وقال: «سيتم اتخاذ خطوات هامة فى القريب العاجل».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

رئيس الوزراء فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف:

لا تفاوض ولا اتصالات مع الجماعات الإرهابية

مصرع أحد الإرهابيين برصاص

المدوسة
المصدر : الـوفـد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٠/١٩٩٧

زملائه.. والآخرون لم ينتحروا

خلو المواقع السياحية من الوجود الأمنى وراء ارتكاب مجزرة الأقصر

لن نلجأ إلى أسلوب التصفية الشاملة مثل دول أخرى

لانعترض على بدء الإصلاح السياسى ولكن بعد الخروج من الأزمة الاقتصادية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

كتب. جمال بدوى :

نفي الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء، وجود اتصالات مع الجماعات الإرهابية سواء فى مصر أو الخارج. ووصف الأخبار التي أشيعت حول التفاوض مع الجماعات بأنها كاذبة ولا أساس لها من الصحة. كما وصفها بأنها تهدف إلي التشكيك فى قدرة أجهزة الأمن علي مكافحة الإرهاب.

أعلن رئيس الوزراء عدم وجود كيان اسمه الجماعات الاسلامية، وتوجد جماعات إرهابية تحمل السلاح، وتمارس الإجرام، وتتلقى التعليمات من الخارج مثل جماعات المافيا التي تعمل في تجارة المخدرات. وكان الدكتور الجنزوري قد اجتمع أمس مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة وبعض كبار الكتاب. وحضر اللقاء صفوت الشريف وزير الإعلام والمستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء أكد الدكتور الجنزوري مصرع الإرهابيين الستة الذين ارتكبوا مجزرة الأقصر برصاص الشرطة، ولم ينتحروا كما رددت بعض الصحف، وأشار إلي أن المستشار رجاء العربي النائب العام تلقي التقرير الطبي من رئيس الطب الشرعي. وتبين من تشريح الجثث إصابة الإرهابي الأول بطلق ناري بعد نزول الإرهابيين الستة من الأتوبيس، وعجز زملاؤه عن حمله، وأجهزوا عليه. وكشف رئيس الوزراء عن لجوء الخمسة الآخرين إلي إحدي المغارات وثبت علي وجه اليقين أنهم لم ينتحروا، وأن الرصاصات التي أصابتهم عن بعد، ومن السلاح الآلى الذى يحمله الضابط، والذى تعقبهم زحفا على بطنه إلى أن اعتلى المغارة التي لجأوا إليها، وأطلق عليهم النار من مسافة خمسين مترا من فتحة المغارة.

وقال الدكتور الجنزورى إن النائب العام أبلغه أن الفحص الظاهرى للجثث الست أثبت أن الارهابيين قد أجريت لهم عمليات الختان فى الصغر. وشرح رئيس الوزراء تفاصيل ارتكاب الحادث.

وأكد أن التراخي الأمني هو الذى سهل للإرهابيين جريمتهم، ولو كان هناك ٣ رشاشات فقط فى موقع الحادث لما جرؤ الإرهابيون على الانفراد بالمعبد. كما أكد رئيس الوزراء أن الحوادث الإرهابية مثل حادث فندق أوروبا بشارع الهرم ومجزرة الأقصر اعتمدتا على الهجوم المباغت من جانب الإرهابيين، وإدراكهم بأن هذه المواقع السياحية خالية من الوجود الأمني، وتحدث «الجنزوري» عن استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وقال إننا لن نلجأ إلى أسلوب التصفية الشاملة الذي اتبعته بعض الدول في مكافحة العناصر الإرهابية، ولكننا نستفيد من تجارب الدول المتقدمة. وقال إننا لانريد التهوين أو التهويل فى تقييم الحوادث الإرهابية، وأن نلتزم بذكر الحقائق، ولايجب إنكار الجهود المضنية التي تبذلها أجهزة الأمن فى مواجهة العصابات الإرهابية، والدولة لاتبخل فى توفير



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٠/١٩٩٧

كافة الإمكانيات الأمنية لرجال الشرطة، ولابدّ منّ تأمين الأماكن والمواقع السياحية حتي لايتكرر ما حدث. وقال إن الأمن لايعتمد فقط علي جنود الأمن المركزي، وهناك عناصر أخري مدربة ومجهزة للحفاظ على الأمن.

وأشار رئيس الوزراء الى قيام حبيب العادلى وزير الداخلية الجديد بإقصاء القيادات الأمنية التى ثبت سلبيتها ولم تشمل التغييرات الكفاءات ولأول مرة يقدم الى المحاكمة التأديبية بعض القيادات الأمنية.

وأكد الدكتور الجنزورى، أن مصر مستهدفة من بعض الدول التى لاتريد لمصر ان تنمو اقتصاديا وتكتفى ذاتيا، وان هذه الدول تريد لمصر ان تظل عاجزة ولهذا يستخدمون الارهاب لتعطيل التنمية وتخريب الاقتصاد، وازعجهم ان مصر بدأت تفكر فى الخروج من الوادى الضيق لاول مرة في تاريخها، وتعمر الصحراء وتقيم المشروعات الكبرى التى ستجعل من مصر بلدا قويا ومنتجا. كما قال رئيس الوزراء إن هناك دولا يهمها ان يسود القلق والاضطراب فى الداخل حتى تتوقف عجلة التنمية. واضاف الدكتور الجنزورى انه من الخطأ ان نتهم جهاز الامن بالضعف لأن العناصر الخارجية تستفيد من ذلك، وتستخدم هذه المزاعم لتخويف الاستثمار، وحول مقاومة الفساد قال: إننى احيل الى النيابة أى واقعة فساد.

وردا على الاقتراح الخاص بتعيين وزراء سياسيين قال «الجنزورى»: ان الوزراء الحاليين عندهم الخبرة والإحساس بالهموم الوطنية، ولايجب وصفهم بأنهم غير سياسيين، وقال اننى لا اسمح باهدار المال العام، ولابد من احياء الضمير القومى حتى تكون صورة مصر امام العالم حسنة، والدول العربية تقتدى بنا، ولولا ان مصر قاطعت مؤتمر الدوحة لما قاطعته الدول العربية وعندما رفضت مصر ضرب العراق فشلت الفكرة، وكذلك بالنسبة للسودان، وحول ضرورة الاهتمام بالاصلاح السياسى، قال الدكتور الجنزورى اننا لانعترض على الاصلاح السياسى ولكن بعد ان نفرغ من الاصلاح الاقتصادى، وقال ان مهمتنا العاجلة ان نخرج من عنق الزجاجة وندخل بعد ذلك فى الاصلاح السياسى.

وجرى حوار بعد ذلك حول القضايا الداخلية بين رئيس الوزراء ورؤساء تحرير الصحف، وتطرق الى اساليب مكافحة الارهاب.



فحص بصمات نصف مليون مواطن بالصعيد لكشف شخصية مرتكبي مذبحة الأقصر

الأقصر ـ عبداللاه محمد:

تواصل مصلحة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية جهودها لكشف غموض شخصيات منفذي مذبحة الاقصر الخمسة الذين لقوا مصرعهم في الحادث، انتقل خبراء البصمات بالمعمل الجنائي الى مكاتب السجلات المدنية في محافظات جنوب ووسط الصعيد لمطابقة بصمات المواطنين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ عاما و٣٥ عاما، على بصمات الجثث الخمس.

بلغ عدد حالات المواطنين الذين تم فحص بصماتهم من خلال استمارات البطاقات الشخصية والعائلية، نصف مليون شخص، اسفرت التحريات عن عدم مطابقة البصمات مع بصمات منفذي الحادث، وقامت صباح امس اجهزة الامن في جنوب الصعيد بتعزيز حراساتها حول المناطق السياحية والامنية عقب تصريحات الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء بعدم اجراء حوار مع الجماعات الارهابية، كما يجرى فريق من ضباط مباحث أمن الدولة بقنا والأقصر والأمن العام تحريات سرية حول قيام الادارة العامة لشرطة الاقصر برئاسة المدير السابق والادارة العامة للمشروعات بوزارة الداخلية بشراء فندق بالأقصر بأغلى من سعره بغرض تخصيصه لاستراحة الضباط.



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/ ٢/ ١٩٩٧

نبضات

الحديث هذه المرة موجه إلى الشعب المصرى. فهو صاحب هذا البلد وهو صاحب الإرادة التى يجب أن تسود. وهو الذى يفرط فى حقوقه وفى سلطاته وفى فرض إرادته. ويقف متفرجا على طرفين. أحدهما قد اغتصب سلطاته وزيف إرادته وفرض عليه أسلوب الحكم الفردى الشمولى، والثانى يحاول الحلول محل الأول بالعنف وبالدماء وبالإرهاب. ولو أن الشعب يفيق من غفوته ويرفع الغشاوة عن عينيه ويستيقظ من سباته، لانتهى الحكم الفردى الشمولى، ولاختفى الإرهاب.

فالعنف عندنا يختلف عن العنف فى البلاد الديمقراطية. لأن العنف هناك للابتزاز ولفرض الشروط أو للمضايقة. بينما العنف عندنا يتحرك لقلب نظام الحكم والانقضاض على السلطة. وما يغريه لذلك هو عزلة السلطة عن الشعب وارتكازها على شخص واحد أو حتى على عدة أشخاص. وبذلك تكون وسيلتهم هى زعزعة سلطة أو نفوذ أو هيبة الحكم. وتكون وسيلتهم كذلك محاولة اغتيال مجموعة أشخاص لا يزيد عددهم على أصابع اليد الواحدة أو على اقصى تقدير أصابع اليدين.. فيكون التآمر قد حقق هدفه بهذه الاغتيالات، حيث تنهار السلطة. ولا يكون فى الصورة من يملك النفوذ والشرعية للسيطرة على الموقف. وتتحقق الفرصة الذهبية للمتآمرين.

البديل لهذه الصورة هو حكم الشعب ودولة المؤسسات التى تتقاسم السلطة وتشارك فيها. فتتوزع السلطات والقوة وحق الأمر بين أفراد وهيئات عديدة. فى هذه الصورة يوجد رئيس الدولة ويوجد رئيس الوزراء والوزراء وتوجد المجالس النيابية الحقيقية القوية التى تستمد وجودها وقراراتها من الشعب.

وتوجد الأحزاب والصحف. وتوجد المؤسسات والشركات المالية. وتوجد البنوك المستقلة تماما عن السلطة، فى هذه الدولة لا ينفرد أحد بالسلطة ولا بالقرار. ويكون قلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة بالقوة وبالعنف أمرا بالغ الاستحالة. حيث يلزم لذلك اغتيال أو اعتقال مئات الاشخاص للحلول محلهم فى سلطاتهم.

إذن الشعب هو الوحيد القادر على وقف الإرهاب والعنف وحقن الدماء. وهو الوحيد القادر على إنهاء الحكم الفردى الشمولى.. وذلك بفرض سيادته على البلاد وبجعل إرادته المصدر الوحيد للسلطات. فكيف يتمكن الشعب من تحقيق هذه المعجزة؟



بداءة يجب الجزم والتأكيد على أن هذا الهدف لا يتحقق بالثورة ولا بالمظاهرات ولا بالتدمير ولا بإحراق السيارات والمحلات الخ.. فالعنف لا يبنى ولا ينشىء ولا يفيد ولا يصلح. وقد انتهى زمن الثورات الشعبية، وانتهى زمن الانقلابات العسكرية. فكل ذلك فى ذمة التاريخ ولم تعد الظروف موالية له، ولم يعد طريقا للاصلاح وللتغيير.

ولم يبق أمام الشعوب المقهورة أو مهضومة الحقوق إلا الكفاح بالوسائل السياسية السلمية. فالإرادة المعلنة باصرار وبوضوح لا تضيع أدراج الرياح. وانما تصل فى النهاية إلى هدفها. والحاكم مهما كان عناده ومهما كان اعتزازه بذاته ومهما كانت سطوته وجبروته، لا يلبث أن تلين قناته وأن يستجيب لإرادة الشعب وأن ينزل عن عناده.

وأصدق مثال لذلك ما حدث فى انجلترا عقب مصرع الأميرة «ديانا». فقد كان اتجاه الملكة إلى أن «ديانا» فرد من الشعب بعد طلاقها من ولى العهد. وتكون جنازتها عادية بغير رسميات. وتوالت الأحداث وعدلت الملكة عن موقفها. فقد تم تنكيس العلم الملكى فوق قصر «باكنجهام» وخرجت الملكة سيرا على الأقدام الى خارج القصر وأحنت رأسها عند مرور موكب الجنازة. وتمت الجنازة فى احتفال رسمى بحضور الملكة فى كنيسة «وستمنستر».

هل تعلم أيها الشعب المصرى كيف ولماذا عدلت الملكة عن موقفها. السبب أن الشعب الانجليزى كان يحب «ديانا» لتواضعها وقربها منه. وعندما شعر الناس بالموقف الأول للملكة خرجوا بالملايين لفرض إرادتهم عليها، كيف فرضوا إرادتهم على الملكة؟

فرضوا إرادتهم بالزهور التى وضعوها أمام سور قصر الملكة. واهتزت الملكة عندما رأت الزهور ترتفع الى مستوى قمة قصرها.

وهكذا تحدثت الزهور وكانت أقوى من دانات المدافع ومن طلقات الرصاص ومن انفجار الديناميت وكانت أقوى من الهتاف ومن الهجوم ومن الشتائم.. فقد كان خلف كل زهرة إرادة واضحة لمواطن. فلم تجد الملكة أمامها أى فرصة للمقاومة.

فأين هى إرادة الإنسان المصرى..؟

د. نعمان جمعة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧



الاحتكار ومسببات الإرهاب

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● ألم يدر بخلد أي مسئول أن يستعرض تصرفاته ويسأل نفسه: [هل تصرفاتي من بين الأسباب التي تولد الإرهاب؟].

●● الانسان بطبعه يتصور أن رأيه هو الأصوب ويحب أن يمتدح الناس تصرفاته. ونظراً لأن الانسان يصيب ويخطئ قام النظام الديمقراطي ومن قواعده توفير سبل مساءلة أصحاب المناصب عن طريق الأحزاب والصحافة والمجالس النيابية والنقابات والاذاعات وذلك كي لا يستبد مسئول برأيه ويفرضه علي الناس.

●● الدكتاتور يرفض المساءلة وقد يصل به الرفض الي استعمال افظع وسائل البطش. واذا كان الحاكم المطلق ذكياً فهو اذا ما ورث حكم دكتاتور باطش أوقف البطش وخفف من القيود وقد يصل الي حد اباحة تشكيل أحزاب ويكون لها صحافتها ولكنه يحيط نفسه بكل ما يعزز سلطاته المطلقة عن طريق تشكيل الحكومة ممن يثق في ولائهم له وبدورها تصنع انتخابات يستولي فيها حزب الحاكم علي أكثر من ٩٠٪ ويخضع الحاكم والصحافة والاذاعات لمن يعينهم وتتولي القوانين المقيدة للحرية.

وتنقلب الأوضاع

●● الحاكم يعين رئيس الحكومة ويشكل له الحكومة مع ان المفروض ان الحاكم المنتخب من الشعب يكلف رئيس الحزب الذي فاز بأغلبية مقاعد المجلس النيابي تشكيل حكومته فيختار رئيس الحكومة من يثق في كفاءتهم وتضامنهم لإنجاح الحكومة اذ يجني الشعب خيرات نجاحها.

●● وهكذا في النظام الديمقراطي تتكون حكومة متجانسة يرتبط أعضاؤها بالمسئولية التضامنية والتفاهم الكامل، بعكس الأمر عندما يتولي الحاكم تشكيل الحكومة واختيار الوزراء فكثيراً ما تكون غير متجانسة وكثيراً ما يشعر بعض الوزراء بأنهم احق برئاسة الحكومة من الرئيس الذي اختاره الحاكم ويستقل وزراء بوزاراتهم فليس لهم صلة برئيس الحكومة الا في حضور جلسات مجلس الوزراء...

●● وعندما يختار الحاكم الوزراء بدل ان يختارهم رئيس الوزارة يختفي لدي الوزراء الشعور بأن رئيس الوزراء هو فعلاً رئيس لهم فهو لم يخترهم لتولي الوزارات.

●● وينزل الواقفون علي سلم الولاء للحاكم درجة ليختاروا من يثقون في ولائهم ليسندوا اليهم أكبر المناصب ويصبح الاختيار ليس للكفاءة انما هو بالدرجة الأولي للولاء.

●● وهكذا يفعل من يتولون السلطات مثل المحافظين، ولاؤهم للحاكم ولا رباط يربطهم برئيس الحكومة كما يفعل باقي أصحاب المراكز من محافظين وغير محافظين الي اختيار المساعدين وفقاً للولاء بشرط ضمان توفر الولاء عندهم أيضاً للحاكم.



وأين الشعب من الولاء؟

●● الشعب لم ينتخب رئيس الدولة والانتخابات البرلمانية تتحول الي تعيين لمن يصبحون نوابا والحكومة لم ينتخب الناس حزبها... فلماذا يكون الولاء للشعب؟

●● السلطات جميعا محتكرة لحزب الحاكم والصحافة الكبري والاذاعات يعين الحاكم المسئولين الكبار لها... فلمن يكون الولاء؟؟

ماهى وظيفة الشعب؟

●● وظيفة الشعب هي ان يعمل ويكدح ليوفر الدخل لخزانة الدولة.

●● والدخل الذي يوفره الشعب عن طريق الضرائب والرسوم والدمغات لا رقابة للشعب علي التصرف فيه، فبنود كثيرة في الميزانية لا تعلن.

●● وليس الدخل الذي يوفره الشعب للحكومة وخزانتها هو الملكية الوحيدة للسلطة بل ان كل ما علي ارض مصر هو ملك للحكومة.

●● باعت الحكومة عشرات الاف الأفدنة علي سواحل مصر ولم يعرف الناس ثمن أية قطعة أرض باعتها الحكومة.

●● ويتناقل الناس في مجالسهم أنباء فلان الذي [اشتري] مساحة شاسعة علي شواطئ الغردقة أو شرم الشيخ ثم باعها بعشرات الملايين لشركة استثمار... من هو هذا [الفلان الذي اشتري] انه واحد من مجموعة أفراد.

●● وتبيع الحكومة أو تخصص شركات قطاع عام ولا تعلن عن ثمن ما باعت... أليس من حق الشعب ان يعرف...؟! سؤال سخيف.

●● ويأتي ذكر انسان فتجد من الناس اجماعا بأن [هذا الانسان من المحظوظين الكبار وترسو عليه الكثير من مقاولات الوزارة الفلانية].

●● قد يكون الكثير مما يتداوله الناس ويصدقونه غير صحيح ولكن اختفاء ا لأمور علي الشعب... [اختفاء من عقد الصفقات مع الحكومة... وكم دفع وبكم باع وربح... وكم من الصفقات حققها هذا الانسان] كل هذه الأمور تولد الكلام... والكلام ينتشر ويتردد ويتناول أشخاصا معينين... ويتحول الكلام عند الناس الي حقائق... ويقولون أن مسز تاتشر عندما باعت القطاع العام أعلنت عن وسائل تقدير ثمن كل شركة وكان البيع علنيا.. يعرف الناس المشترين ويعرفون الثمن....

ونسف أخطر أسس الوظيفة

●● أخطر أساس للوظيفة هو ارتباط الوظائف بدرجات والدرجات بمرتبات وعلاوات وكان الموظف يعرف بالتمام كم سيقبض بعد سنتين ومتي سيحل عليه الدور لدرجة أعلي ومرتب أكبر.

●● هذه القاعدة المتبعة في كل دول العالم قد نسفتها الحكومات المصرية.. الناس تسمع ان فلانا من كبار موظفي احدي الوزارات يتقاضي شهريا مائة ألف جنيه ويرد آخرون بأنه [ليس وحده بل هناك زملاء له يتقاضون مبالغ غير معقولة فوق مرتباتهم ومخصصات وظيفتهم] فيقول آخرون [بل ان وزير هذه الوزارة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

يقبض شهريا ما يزيد علي مليون جنيه] ويشهق الناس ويسألون من أين كل هذه الأموال فيقال [من الصناديق] ويسألون [صناديق ايه... والفلوس منين] فيقال [الصناديق من عمل الحكومة والفلوس احنا ندفعها في الدمغات والطوابع والتذاكر والمخالفات...].

●● ويقول الناس [هل تأخذ الحكومة منا ونحن في أشد الحاجة لكل جنيه لتعطيه بمئات الآلاف والملايين للكبار... أليس الأفضل ان ترفع المرتبات لكل الموظفين ليحسنوا التعامل مع الناس وتختفي الحاجة الي الرشوة؟].

●● والأغرب من ذلك [نظام الحوافز] للذين يعملون بهمة... أليس المفروض في كل موظف ان يعمل بهمة واخلاص.

●● ثم نظام الانتداب ودفع مكافات سخية للمنتدبين الذين في كثير من الأحوال ليسوا أكفأ الموظفين.

●● هذه الأمور عبارة عن بدع تحطم قواعد الموظفين وتنشر الحسد وتغذي الحقد وتشجع الاهمال والرشوة.

إجماع

●● منذ وقعت الجزرتان اللعينتان كتب عشرات الكتاب مئات المقالات وأجمعت تقريبا كلها علي ان قوات الأمن مهما كانت كفاءة الوزير ويقظة قوات الأمن فإنها لن تكفي لمحاربة الارهاب والقضاء عليه واجمعت علي ضرورة اقامة نظام ديمقراطي سليم.

●● وأنحت المقالات باللوم علي اصرار السلطات علي حرمان الطلبة من حقوقهم السياسية فقد كان الطلبة في أحلك عصور الاستعمار وأشدها قسوة يمارسون حقوقهم السياسية وكانوا حملة مشاعل الوطنية و بناء المستقبل.

●● هذا الحرمان للطلبة وانتشار البطالة بصورة رهيبة بين المتخرجين والاعتقاد الجازم بأن مصر لاصحاب السلطة وذويهم ومن ينتسبون لهم وقسوة الفقر وقتل الأمل قد حطم نفسية أعز ما تملكه مصر أي نفسية الشباب المصري وان خزعبلات الادعاء برعاية الحكومة للشباب عن طريق انشاء وزارة وانفاق مئات الملايين لا يستفيد منها ألا نسبة ضئيلة من الأولاد ووزير لا يتغير أبداً تزيد المرارة لدي الشباب.

فك الاحتكار

●● اذا أراد الله الخير لمصر فلابد ان يهدي المسئولين الي فك احتكار امتلاك الحزب الوطني لمصر خصوصاً وان من أراد السلطة فقد تمتع بها سنوات وسنوات ومن أراد الاثراء فقد حقق كل الاطماع وجاء وقت تدارك الأمور. هل يهدينا الله... هو العالم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفـــد
التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

جنرالات سابقون يكتبون «روشتة الأمن»

اختراق التنظيمات السرية ضرورة لإجهاض العمليات الإرهابية قبل تنفيذها

تشكيل مجموعات أمن انتحارية لمواجهة الإرهابيين فى موقع الجريمة

مطلوب إعادة النظر فى سياسة جهاز الشرطة تجاه أهالى المتطرفين للتوصل إلى الحقيقة

تحقيق:
سيد عبدالعاطى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

مضى أكثر من أسبوعين.. ولم تتوصل أجهزة الامن الى معرفة شخصيات الجناة مرتكبى حادث الاقصر الاجرامى، الذى راح ضحيته ٦٢ قتيلا و٢٢ جريحا.. هذا الامر الغريب جعل اجهزة الامن تدخل فى «حسبة برما» بحثا عن هوية الجناة.. وخرجت الصحف تكتب تحقيقات وتحليلات.. البعض يقول انهم اسرائيليون، والبعض الآخر يقول انهم مصريون ينتمون للتيار الاسلامى.. وآخرون قالوا انهم مرتزقة جاءوا من دول اخرى.. ولكن الجميع اكد انهم ادوات لأجهزة مخابرات دول اجنبية تسعى الى زعزعة الامن والاستقرار فى مصر، وضرب اقتصادها فى مقتل.

لقد قامت اجهزة الامن بعرض صور الجناة على المعتقلين داخل السجون ولم يتعرف عليهم احد.. او ربما انكروا معرفتهم بالجناة.. وحدث ذلك ايضا فى قرى ونجوع صعيد مصر.. ولم يعلن احد معرفته بهؤلاء القتلة.. وربما اقاربهم يخشون ابلاغ اجهزة الامن خوفا من التنكيل بهم.. وربما قد يكونون مرتزقة جاءوا من اثيوبيا او اليمن او افغانستان.. ان عدم معرفة حقيقة شخصيات الجناة تجعل كل الاحتمالات واردة.. ولكن المهم الآن كيف يمكن ان يكون لدينا جهاز امن قوى قادر على عدم تكرار ما حدث؟.. هذا السؤال طرحناه على جنرالات الداخلية والمخابرات العامة لوضع «روشتة الامن» الجديدة لمواجهة العمليات الانتحارية للجماعات الارهابية.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـــد

التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

● اللواء احمد جلال عز الدين خبير الارهاب الدولى بالامم المتحدة، يرى ان المشكلة تتمثل فى ان التنظيمات الارهابية قادرة على تجديد كوادرها وتقديم عناصر جديدة، وهم غالبا يأتون بعناصر من احراش الصعيد، ممن لا يدخلون الجيش، او يستخرجون بطاقات شخصية، ومن ساقطى القيد، وهذه ظاهرة منتشرة فى صعيد مصر.. واعتقد ان هذه اسباب جعلت اجهزة الامن غير قادرة على تحديد هوية مرتكبى مذبحة الاقصر.. ايضا اسلوب جهاز الشرطة مع اهالى المتطرفين، دفعهم الى الخوف من الابلاغ او الاعلان عن شخصيات ابنائهم، وهذا يجعلنا ندعو جهاز الشرطة الى اعادة النظر فى سياسته تجاه اهالى المتطرفين حتى يساعدوهم على التوصل الى حقيقة هؤلاء.

ايضا يجب ان تكون هناك خطط تأمين نمطية واخرى غير نمطية.. اما بالنسبة للنمطية فتتمثل فى الحراسات المشددة على المنشآت السياحية والاثرية والهامة.. اما بالنسبة لغير النمطية فتأتى من المعلومات والاستنتاجات والتحليل، أى «بتوقع الجريمة».. فالمعلومات هى خط الدفاع الاول لمواجهة الارهاب.. ومن يملك المعلومات يملك القوة.. والمعلومة تأتى عن طريقين.. الاول هو حسن معاملة الجمهور ليكون عونا لجهاز الامن فى الابلاغ عن تلك العناصر وليس التستر عليها.. والثانى عن طريق اختراق صفوف هذه التنظيمات السرية.

ايضا يجب ان تكون هناك شرطة متخصصة لمكافحة الارهاب مدربة على اعلى مستوى، ولديها امكانيات ووسائل نقل سريعة يمكنها الانتقال الى موقع الحدث فى بدايته للاشتباك مع العناصر الارهابية.. ورؤيتى لهذا النوع من التخصص، يتمثل فى ايجاد مجموعات منتشرة فى اماكن متفرقة بالقاهرة، وفى محافظات الصعيد، على ان تعمل طوال الـ ٢٤ ساعة، على ثلاث ورديات، أو أربع ورديات، وان تكون من عناصر امناء الشرطة والضباط المتميزين والمسلحين بأحدث الاسلحة وعلى مستوى عال من الكفاءة.

الملف لم يغلق

● اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق والذى تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة من قبل الجماعات الارهابية عام ١٩٨٨، يؤكد ان العناصر التى ارتكبت مذبحة الاقصر مصرية من العناصر التى ليس لها تاريخ سابق مسجل لدى اجهزة الامن، وممن ليس لهم بصمات مسجلة فى قضايا سابقة.. ومن هنا يصعب الاستدلال او التعرف عليهم بسرعة، ولكن يستغرق هذا الامر وقتا طويلا. واعتقد ان اجهزة الامن سوف تتوصل اليهم، وهذا يتطلب توسيع دائرة التحريات.

ويضيف ابو باشا: من يرددون انهم قضوا على الارهاب هم واهمون..، لأن جماعات الارهاب الدينى تقوم بتمويلها جهات اجنبية لا تريد استقرار مصر.. ومن هنا.. فإن ظاهرة العنف والارهاب فى مصر لم تنته وملفها لم يغلق بعد.. ولابد ان نضع ذلك فى الاعتبار لذا يجب على اجهزة الامن ان تتبع سياسة «النفس الطويل» و«الخطط الامنية المحكمة»، وان تكون خططها موضوعة على مستوى أسوأ الاحتمالات، واعتقد ان الامن قادر على مواجهة هذه المشكلة.

ايضا يجب على الدولة ان تناقش مشاكل الشباب وتسعى الى حلها، وخاصة ظاهرة البطالة.. وهناك مسئولية على رجال الدين، فالمطلوب فى الفترة القادمة ان يركز الخطاب الدينى على ادانة هذه الاعمال الارهابية، ومواجهة اسلوب العنف بالرفض.. نحن فى حاجة الى انتفاضة شعبية ضد منطق الارهاب واسلوبه الدموى الذى لا يقره دين او عقل.

كل الاحتمالات

● ويرى اللواء محمد احمد لبيب الوكيل السابق لجهاز المخابرات العامة، انه طالما لم يتم التعرف على شخصيات الجناة، فإن كل الاحتمالات واردة، فمن المحتمل ان يكونوا مصريين ينتمون الى التيار الدينى ممن ليسوا مسجلين لدى اجهزة الامن.. وقد يكونون مرتزقة تسللوا الى داخل مصر لهز أمنها واستقرارها.. وقد لا يكونون هؤلاء او اولئك.. المهم انه طالما اننا لم نتعرف على شخصيات الجناة، ولا الجهات التى مولتهم، ولا الجهات التى خططت لهم، ولا التنظيم الذى ينتمون إليه، فيجب الا نلقى التهم جزافا، لأن هذا يعد تهريجا!!

ويضيف لبيب: ما حدث يعد دليلا قاطعا على تخلف جهاز الامن الشرطى.. فقد سمعت من احد قيادات الشرطة ان هناك تقريرا تم اعداده يكشف ان هناك توقعا بحدوث عملية ارهابية فى الأقصر.. وهذا الكلام يمكن ان يقوله اى مهتم بالعمل السياسى.. ولكن كان يجب على من وضعوا هذا التقرير الامنى ان يقولوا من هذه العناصر؟ وكيف حصلوا على السلاح؟ ومتى سيتم تنفيذ العملية؟.. إنما يقولون من المتوقع ان تحدث عملية ارهابية!. فهذا كلام يجب الا يقوله رجال الامن.. ايضا حادث الاقصر كشف عما هو أهم..، خاصة بعد فشل اجهزة الامن حتى الأن فى التعرف على شخصيات الجناة، وهذا يدل على ان اجهزة الامن فى



الحوادث السابقة التي لم يتم فيها القبض على الجناة.. انها تعلن معرفتها لمرتكبى الحادث، او انها تلقى القبض على عناصر اخرى ليس لها علاقة بتنفيذ تلك العمليات، لتضليل الرأى العام لذا فقد تنبه الوزير الجديد إلى عدم الاعلان المضلل عن حقيقة وشخصيات مرتكبى حادث الاقصر.. وهذا يدعونا الى ضرورة المطالبة بجهاز شرطى على أعلى مستوى من التدريب لمواجهة ظاهرة الارهاب.

اختراق التنظيمات

● اللواء فؤاد علام رجل امن الدولة الاسبق الذى تابع النشاط الدينى المتطرف على مدى ٢٨ عاما يؤكد ان منفذى العملية الاجرامية في الاقصر هم من الجماعات الاسلامية من ابناء الصعيد وهذا من واقع شكل العملية واسلوب تنفيذها وشكل مرتكبيها.. وعما قيل حول تحويل ٢,٥ مليون جنيه استرلينى من بريطانيا الي مصر قبل تنفيذ العملية

بيومين.. يرى اللواء علام، ان هذا الكلام غير منطقى، فهذه العملية التي تم تنفيذها لا تحتاج الى ١٥ مليون جنيه مصرى، ان هذا المبلغ كاف لاحداث انقلاب في البلد.. نعم.. ان هناك اجهزة أمن اجنبية يهمها جدا ان تدعم هذه الجماعات الارهابية، وان هناك تمويلا خارجيا لهز استقرار مصر ومحاولة «إركاعها».. ولكن أعتقد بعد حادث الاقصر

وتصريح الرئيس مبارك الذي اتهم به بريطانيا بحماية الارهابيين، ان الوضع سوف يتغير، وهذا ما حدث بالفعل، حيث ان بعض العناصر الارهابية تركت بريطانيا الآن وسافرت الى افغانستان.

ويضيف اللواء فؤاد علام: ان المواجهة الامنية فقط لن تقضى على الارهاب، ولكن يجب ان تكون هناك مواجهة جادة لفكر الارهاب، وهذه مسئولية

الدولة، ويجب على جهاز الامن ان يضع خطة امنية ثابتة لاختراق التنظيمات السرية الارهابية بأسلوب علمى، واجهاض اى مخطط ارهابى قبل الشروع في تنفيذه.. وبدون هذا الاختراق لن يتم القضاء على الارهاب، ويجب ان تكون فلسفة سياسة الأمن دقيقة وسرية.. وكيفية اختراق التنفيذ السرى

ومتابعته هو قمة الحرفية.

الانتحاريون

● اللواء محمد نسيم رجل المخابرات الشهير الذى نجح فى زرع رأفت الهجان فى اسرائيل، ونجح في تفجير الحفار الاسرائيلى في ابيدجان، يؤكد على ضرورة ان تقوم اجهزة الامن المصرية باختراق هذه التنظيمات الارهابية، وخاصة المقيمة فى الخارج، حيث ان هذه التنظيمات تمول من جهات اجنبية وتخطط لعملياتها الارهابية في الخارج.. اما منفذو تلك العمليات الاجرامية فهم ادوات لقيادات الارهاب.. وصحيح ان جميع الافراد الذين نفذوا عملية الاقصر قتلوا ولكن يمكن التعرف على شخصياتهم عن طريق تحليل الدم، او بصمات القدم، المهم ان هذه العملية ايقظتنا من غفوتنا لكى نعيد خطتنا الامنية بشكل جاد لمواجهة التنظيمات الارهابية.

ويضيف اللواء نسيم: ايضا الذين نفذوا الجريمة قاموا بعملية انتحارية، وهذه اول مرة تحدث فيها جريمة بهذا الشكل الدموى.. لذا يجب على اجهزة الامن ان تكون على نفس المستوى، بمعنى ان تكون هناك عناصر من رجال الامن يمكن ان نطلق عليهم «الانتحاريون» لمواجهة هذه العناصر الارهابية، على ان تكون هناك ضمانات مالية خاصة تكفل حياة كريمة لأسر هؤلاء الانتحاريين فى حالة استشهادهم.. فهذا ما تفعله جماعات الارهاب، حيث انهم ينفقون على أسر أفراد التنظيم في حالة القبض عليهم ودخولهم السجن، او اثناء قتلهم.



عمر عبدالرحمن نقل إلى مستشفى

أعضاء في "الجهاد" و"الجماعة" يحاكمون اليوم في ايطاليا

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ ذكرت مصادر اسلامية ان محكمة ايطالية ستبدأ اليوم النظر في قضية اتهم فيها اكثر من ٦٠ من الاسلاميين العرب غالبيتهم من المصريين، بتهمة تكوين تنظيم يضم اعضاء في جماعة «الجهاد» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري، و«الجماعة الاسلامية» التي يتزعمها الدكتور عمر عبدالرحمن في مدينة ميلانو، ووضع خطط لتطبيق الشريعة الاسلامية في ايطاليا، ومحاولة تغيير تركيبة المجتمع هناك.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان اتصالات جرت مع ثلاثة محامين مصريين هم السادة عبدالحليم مندور ومنتصر الزيات وسعد حسب الله للسفر الى ايطاليا والمشاركة في الدفاع عن المتهمين وان طلباً قدم الى المحكمة للموافقة على تولي هؤلاء المحامين المهمة سيبت في جلسة تعقد غداً.

ووصفت المصادر، القضية بانها «ملفقة»، واعتبرت انها تمثل «سلسلة من القضايا التي تلفق للمسلمين في اماكن مختلفة».

وكشفت المصادر ان القضية تفجرت حين ابلغ احد المصريين المقيمين في ايطاليا السلطات هناك بوجود تنظيم يجمع بين اعضاء في «الجهاد» و«الجماعة الاسلامية»، فدهمت السلطات الايطالية في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ منازل المتهمين وأوقف نحو ٧٠ شخصاً بقي ٦٢ منهم في السجون ستة شهور، ثم شهرين في الحبس الاجباري في المنازل. وتظلم المتهمون امام محكمة «الحرية» بعد ٢٠ يوماً على اعتقالهم واستأنفوا القرار امام المحكمة العليا التي فصلت في الامر بعد خمسة شهور ودعت السلطات الى اعادة النظر في قرار الاعتقال، فاطلق المعتقلون واحتجزوا في منازلهم شهرين الى حين موعد جلسات المحكمة الابتدائية التي تنظر في جدوى احالة القضية على القضاء، وفي بداية ١٩٩٦ صدر قرار باحالة القضية على المحكمة وستبدأ اليوم النظر في الموضوع.

من جهة اخرى ابلغت السيدة عائشة عبدالرحمن، زوجة زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر الدكتور عمر عبدالرحمن، «الحياة» ان السلطات الاميركية نقلت قبل يومين الشيخ الضرير الى احد المستشفيات بعدما تدهورت حاله الصحية بشدة. وقالت ان زوجها تحدث معها اول من امس من المستشفى عبر الهاتف، وأبلغها انه اصيب بورم شديد في ساقيه نتيجة مضاعفات مرض السكري، وان السلطات الاميركية اضطرت الى نقله الى مستشفى.



المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧



نحن فى حاجة الى فكر غير تقليدى، يواجه الازمات، ويتعامل معها..

بداية.. يجب ان نضع في اعتبارنا ان كل دولة يجب ان تكون مسئولة عن حماية مواطنيها.. وبالتالى يصبح واجبا عليها ان تجنبهم المخاطر، وتحذرهم من التردد على الأماكن التى يمكن ان يتعرضوا فيها للخطر..!

ولذلك.. لا يجب ان نغضب، او نشعر بالضيق، عندما تحذر بعض الدول الصديقة مواطنيها من السفر الى مصر فى الوقت الحاضر، نتيجة للمذبحة التى وقعت فى الاقصر، وراح ضحيتها عشرات الابرياء.. على ايدى مجموعة من السفاحين، الذين ماتت ضمائرهم، وانعدمت مشاعرهم..!

ان التحذيرات التى اصدرتها هذه الدول.. هى تحذيرات مؤقتة، وليست تحذيرات دائمة.. ومن المؤكد انها سوف تنتهى، عندما تتلاشى السحب، ويزول الغبار الذى خلفته المذبحة.. ويتاكد العالم ان الاوضاع فى مصر مستقرة، ولا تدعو الى الخوف.

ويجب ان نكون واقعيين، وعمليين! إن إزالة آثار هذه الجريمة تحتاج الى جهد، والى تفكير غير تقليدى.. والى وقت يصعب التنبؤ به! وهو جهد يجب ان يوجه الى الخارج، اكثر مما يوجه الى الداخل.. إذ لا يجدى ان تنشر صحفنا التى يقتصر توزيعها على الداخل.. ان الاوضاع بخير، والسياحة بخير.. بينما صحف الخارج تنشر، وتقول.. غير هذا..!

مثلا.. لقد اصدرت لجنة السياحة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الحكومة، بضعة قرارات لتنشيط السياحة.. ومن بينها قرار باعفاء القادمين الى مصر خلال الشهور الثلاثة المقبلة من الرسوم الخاصة بتاشيرات الدخول.. ومع احترامى للقرارات إلا اننى كنت اتصور ان تتضمن قرارا غير تقليدى..!!

مثلا.. إن السائح الأجنبى تهمه حياته اكثر مما تهمه رسوم الدخول..! وعادة يقوم المسافرون الاجانب بالتامين على حياتهم قبل السفر إلى الخارج.. ولا اعتقد ان شركات التامين فى الخارج ترحب أو تشجع التامين على حياة السائحين الى مصر.. على الأقل فى الوقت الحاضر..!

لذلك اتصور ان تعلن مصر التامين على حياة كل سائح اجنبى يجىء إلى مصر فى الوقت الحاضر.. وان تتحدد قيمة التامين مقابل مبلغ رمزى يدفعه السائح وفقا لحجم التامين المطلوب..!

أعتقد أن دراسة مثل هذا الاقتراح وتنفيذه يساعد على إعادة الاطمئنان الى نفوس السياح، والى شركات السياحة الاجنبية.. ويمثل اجراء غير مسبوق فى التأمين على حياة كل من يجىء لزيارة مصر..

اننا فى حاجة الى افكار غير تقليدية للتعامل مع الأزمات ومواجهتها.. وأعتقد أن التزام مصر بالتامين على حياة كل مسافر، وكل زائر.. ضد الارهاب هى فكرة غير تقليدية.. يمكن أن تسهم فى إعادة جذب السائحين الاجانب.

سعيد سنبل



سياسة خارجية

جـزيل الشكر!

صحفى كبير بوكالة «رويتر» اتصل بى من لندن عاتبا على ما كتبته فى هذا المكان يوم الخميس الماضى عن تصريحات الإرهابى المصرى «ياسر السرى» التى افسحت لها الوكالة ساحتها منذ قرابة عشرة ايام. واشهد ان عتابه كان رقيقا، ولكنه - بالرغم من رقة العتاب - حاول ان يفهمنى ان ما كتبته انطوى على تحريض للسلطات المصرية ضد المراسلين الاجانب فى القاهرة، خصوصا وكالة رويتر. وقال إن تصريحات السرى لم تكن ٩٠٠ كلمة - كما كتبت - بل أقل من ذلك.

ثم اضاف الصحفى الكبير قائلا: لا تنس ان وكالتنا ليس بإمكانها - لأى سبب - تجاهل الوظيفة التى قامت من اجلها منذ ١٤٦ عاما، وهى إذاعة الأخبار والأفكار على العالم عن اهم الأحداث.

وقد سقت فى النقاط التالية رؤيتى لما بيننا من خلاف:

● من ناحية الشكل: كان عدد كلمات البرقية التى اذيعت بتصريحات الإرهابى ٩٠٤ كلمات، وقد احصاها (فى جزء من الثانية) جهاز الكومبيوتر الذى استقبل عليه برقيات وكالات الانباء. وفى العرف الصحفى تعتبر اى فقرة توضح التصريحات، او تفسرها، جزءا لا يتجزا منها.

● من ناحية المضمون: لم يكن فيما كتبت اى تحريض ضد المراسلين الاجانب بمصر. ويكفى للتدليل على ذلك انى لم اقل إن البرقية المشار إليها اذيعت من مكتب «رويتر» فى القاهرة مع ان إذاعتها منه تنبىء باحد شيئين كلاهما غير مريح. اولهما: ان الإرهابى اتصل بالمكتب من لندن لكى يقول ما قال فوجد استجابة سريعة يحسده عليها مسئولون كبار فى دول كثيرة. وثانيهما ان مكتب الوكالة بالقاهرة بادر بالاتصال بالإرهابى فى لندن بقصد ان تفتح له الوكالة صدرها وساحتها.

● يعلم صحفى «رويتر» الكبير ان حرية الصحافة - بما فى ذلك الاجنبية منها - مكفولة فى مصر بدرجة ينتفى معها تاثر السلطات باى تحريض. والمؤكد انه لا يعلم أن المسئولين الكبار فى مصر قراوا برقية وكالته وخالجهم الشعور بالاسى الذى خالجنى، ليس اكثر.

● اخيرا سألت محدثى: هل تعتقد ان اتهام ارفع مقام فى مصر بما ليس فيه يعتبر، باى صورة من الصور، من قبيل إذاعة الأخبار ام البذاءات؟

وكان وقع السؤال ثقيلا عليه فعلا. فقد صمت برهة، ثم قال: شكرا جزيلا. وانتهت المحادثة.

ومع ذلك، للحق اقول إن وكالة رويتر كثيرا ما تذيع عن مصر حقائق موضوعية. ومن ذلك ما كتبته «هيلين سميث» يوم ٢٤ نوفمبر الماضى عن وجود ثغرات كبيرة فى قوانين مكافحة الإرهاب البريطانية تؤكد صدق قول الرئيس مبارك إن بريطانيا اصبحت قاعدة للإرهاب الدولى. فشكرا جزيلا لها.

محمد عبدالله



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

شودري شجاعت حسين وزير داخلية باكستان لـ «الأهرام»:

ليست لدينا أية صلة بالإرهابيين المتورطين في حادث الأقصر

ندرس أوضاع المصريين المعتقلين في باكستان لإعادتهم حسب طلب مصر

بمنزله في ضاحية قريبة من إسلام اباد كان لقائي بوزير داخلية باكستان السيد شودري شجاعت حسين اهم الشخصيات السياسية المؤثرة في حزب الرابطة الإسلامية الحاكم والذي يترأسه السيد نواز شريف رئيس وزراء باكستان الحالي.. ولقد امتد حديثنا أكثر من ساعتين ليتناول آفاق التعاون الامني بين مصر وباكستان عشية زيارته الرسمية لمصر بدعوة من نظيره وزير الداخلية الجديد حبيب العادلي والاجراءات التي تتخذها الحكومة الباكستانية ضد الإرهاب والارهابيين والمرتزقة.

كما قام السيد وزير الداخلية في حديثه الشامل لـ «الاهرام» بتقويم الحادث الارهابي الأليم الذي وقع ضد السياح الاجانب في الاقصر ونفى ايضا ماردده بعض أجهزة الاعلام بان احد الارهابيين من الذين ارتكبوا جريمة الاقصر، كان يعيش في باكستان واشار شودري شجاعت حسين الى حادثه «جالوزي» والتي اصطدم فيها البوليس الباكستاني ببعض الارهابيين.

واشار أيضا الى نتائج التحقيقات التي أجرتها السلطات الباكستانية على اثر مقتل اربعة من الامريكيين بكراتشي.

وقد فتحت مع السيد شجاعت حسين قضايا اخرى معاصرة بباكستان حيث الحياة الحزبية ومشاكل حكومة حزب الشعب السابقة والتحديات التي تواجه حزب الرابطة الاسلامية برئاسة السيد نواز شريف.. وعدة قضايا دولية واقليمية مثل الارهاب الدولي وقضية كشمير وفتح لي وزير داخلية باكستان قلبه عندما تحدث عن ان الارهاب قد تطاول على والده السيد «زاهو الهي» الزعيم السياسي الذي قتل على أيدي الارهابيين.

أجرت الحديث في إسلام أباد:

عائشة عبدالغفار



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

لدينا علم بنماذج تستخدمها قوى أجنبية لتحقيق أغراضها

● استهل وزير داخلية باكستان شودري شجاعت حسين الحديث بكلمة اشاد فيها بالعلاقات المصرية - الباكستانية، وقال إنها تعود الى زمن بعيد، فمصر وباكستان دولتان شقيقتان، كما ان التعاون في المجال الامني بينهما اكثر من ممتاز بفضل الاتفاقيات التي ابرمت بين البلدين من حيث وجود الحلول المناسبة لردع الارهاب وتبادل السجناء.. ولقد قلنا للحكومة المصرية إننا نرفض اى ارهابى على ارض باكستان ولقد اتخذت الحكومة السابقة عدة اجراءات لاعادة بعض العناصر الارهابية الى افغانستان وكان من بينهم ارهابيون مصريون وارهابيون من دول أخرى.

وهذه قصة يطول شرحها ومرتبطة بالعناصر التى نزحت نحو باكستان اثناء الحرب الافغانية وظلوا على ارض باكستان ومارسوا الانشطة اثناء الحكومة السابقة.. ولقد طلبنا منهم العودة الى افغانستان.. ولقد عاد معظمهم بالفعل وتركوا باكستان!

ومنذ ايام قليلة وجه لى بعض الصحفيين السؤال الآتي: «هل الارهابيون مازالوا فى باكستان؟ وأجبت نحن ليست لدينا معلومات بان هناك ارهابيين عربيا على ارضنا، ولقد شددت على اننى اتحدث عن جميع الارهابيين العرب.. وليس فقط عناصر مصرية!

● هل هناك عنصر ارهابى من المجموعة التى شاركت فى جريمة الأقصر تلقى تدريبه فى احد المعسكرات الباكستانية القديمة؟

○ لا ولا ولا.. نحن ننفى ذلك تماما برغم ماأوردته بعض اجهزة الاعلام وليست لدينا اية معلومات تفيد بذلك.. وليست لدينا اية صلة او تاكيد يتعلق بهؤلاء الارهابيين الذين قاموا بهذا الفعل الاجرامى ضد السياح الاجانب فى الاقصر. وباكستان تدين بشدة اى فعل ارهابى أو اى نشاط إرهابى يقع فى اية بقعة من العالم .

ويجب ان يدين العالم اية عملية ارهابية تقع بمصر او فى اية دولة أخرى.

● ماهى معلوماتك عن حادثة «جالوزى» الشهيرة، وماهى نتائج التحقيقات التى اجريت بعد مقتل بعض العناصر الارهابية اثر اشتباكها مع قوات الحدود الباكستانية؟

○○ بالفعل فإن هذه الحادثة حقيقية ولقد تبادل الارهابيون والبوليس الباكستانى طلقات النار ولقد قتل ثلاثة من الارهابيين من بين ستة!

● كيف نستطيع ان نعزز التعاون بين مصر وباكستان فى محاربة الارهاب؟

○ ان ظاهرة الارهاب اصبحت دولية، ويجب ان تتضافر جهود كل الدول ضد الافعال الارهابية، وهناك تبادل معلومات فى هذا الشان بين مصر وباكستان، وهناك تنسيق كامل بيننا وفقا لارادة الحكومتين، ونحن على اقتناع باهمية عدم حماية هذه العناصر سواء فى مصر أو فى باكستان، وسياستنا الامنية تنطلق من عدم توفير اية حماية لاى ارهابى ولدينا مشاكل كافية.

● ماهى أسباب الارهاب هل هى ناتجة عن تخبط ايديولوجى او اجتماعى.. وما رأيك فى النظرية الغربية التى تلقى مشكلة الارهاب على عاتق تصاعد الاسلام السياسى!!؟

○ لانستطيع ان نقول إن الاسلام السياسى هو المسئول الوحيد عن هذه الظاهرة. فهناك ناس لهم معتقداتهم ووجهات نظرهم وهناك من يعتنق قضايا.. ودعنى اقول ان هناك اشخاصا اخرين اخطر واقوى واكثر نفوذا يصنعون الارهابيين، وهناك من يقوم بتمويل الارهابيين الذين يمارسون افعالهم الاجرامية. وهم لايعتقدون فى اى شئ» إذن القضية غير ايديولوجية وانما قضية مرتبطة بالحصول على بعض المال.. ونحن لدينا علم بهذه النماذج التى تقوم باستخدامها قوة خفية لصالح اغراض شخصية، واقول قوى اجنبية!! ولدينا على سبيل المثال افعال ارهابية تصدر من الهند الى باكستان.. ولا اقول كشمير لان كشمير هى قضية اخرى. فهناك من يمول بعض الناس داخل باكستان من اجل زعزعة الحكومة والدولة.

● وماذا عن زيارتك القادمة لمصر؟

○ سوف ازور مصر قريبا واننى انظم الآن الترتيبات مع سفير مصر فى باكستان، السفير محمد نعمان جلال ودعينى اقول لك اننى كنت قد وجهت دعوة لوزير الداخلية الحالى حبيب العادلى عندما كان مساعدا لوزير الداخلية اخيرا جدا وكانت زيارة العادلى مرتقبة لباكستان فى ديسمبر الحالى. والآن عقب التشكيل الوزارى فإنه لن يزور باكستان الآن ولذلك سوف اقوم بزيارة مصر حيث ستتناول محادثاتى المرتقبة مع الرئيس مبارك والسيد حبيب العادلى تعزيز العلاقات الامنية بين مصر وباكستان وتسليم بعض السجناء لمصر وهناك عدة نقاط يجب ان نتفق عليها قبل زيارتى لبلدكم حفظه الله من كل سوء.



المصدر : الأهــــــرام
التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصريين محتجزين فى السجون الباكستانية فى هذه اللحظة ونحن نقوم باعداد القوائم ومدى تورطهم فى بعض الامور، وذلك وفقا لمطلب مصرى يؤكد اهمية عودة هؤلاء السجناء الى بلادهم. وإذا كانت تجاوزات هؤلاء السجناء ليست خطيرة مثل تجاوزات السجناء العاديين فنحن نرى انه لامعنى ان نبقيهم فى سجوننا.

● **هل هم إرهابيون.. وفى اى سجون يقيمون؟**

○ أجاب بصراحة لدينا سجون مختلفة وفى اقاليم مختلفة . لقد قاموا بجرائم فى باكستان ولكنهم ليسوا ارهابيين..! والجرائم التى ارتكبت تتعلق بالمخدرات!

● **قلت هل لديكم اى ارهابى واحد مازال موجودا فى سجونكم؟**

○ أجاب بهدوء ورصانة وبصوت خافت . لم يعد لدينا فى سجوننا اى ارهابى يحمل الجنسية المصرية.

● **سيدى الوزير ماذا عن القانون الذى اطلقتم عليه «ميثاق مناهضة الارهاب» والذى صدر منذ ثلاثة شهور، وله صدى كبير فى باكستان؟**

○ نعم ان عديدا من المواطنين ينتقدون هذا القانون ولكننى مؤمن به، فهو قانون ممتاز.. ويدعمنا فى معالجة القضايا الارهابية ولايصلح لمعالجة اى جريمة وانما الجرائم الضخمة وايضا جرائم الاغتصاب.. وإذا كان هناك نقد يصوب لهذا القانون فذلك يعود الى انه قد اعطى صلاحيات قوية جدا لرجال البوليس والأمن والحكم فى القضايا يأخذ احيانا سنوات.. ولكن هذا القانون ينص على التنفيذ السريع للحكم.

● **وماذا عن دورك فى اطار حزب الرابطة الاسلامية؟**

○ ان السيد رئيس وزراء باكستان نواز شريف رئيس الرابطة الاسلامية بباكستان وبلادنا منقسمة الى عدة اقاليم فانا رئيس الرابطة الاسلامية لاقليم البنجاب ولدينا ثلاثة رؤساء اخرين للاحزاب فى ثلاثة اقاليم اخرى.. ورؤساء الرابطة الاسلامية بالاقاليم المختلفة عليهم ان يلتزموا بالدستور وقبل ان نتقلد مسئوليات حكومية فكان لدينا ميثاق نحاول تطبيقه فى السياسات العامة وخلال اربع اوخمس سنوات سوف نتحرك من خلال ذلك الميثاق «المانيفيستو» فى جميع امور البلاد السياسة التعليمية، الصحة، السياسة الثقافية، السياسة الخارجية .. الخ، ونحن نتعاون مع جميع الاحزاب ولدينا ائتلافات مع احزاب اخرى.. الخ.

● **سيادة الوزير اعود للارهاب. ماهو رايكم فى اهمية الدعوة لمؤتمر دولى لمحاربة الارهاب؟**

○ انني لست ضد ذلك ولكننى لا اريد ان اعلق وارى ان الاهمية تكمن فى تعزيز التعاون الامنى بين الدول بعضها ببعض.

● **وماهى نتائج التحقيقات التى اجريت بشأن العملية الارهابية التى صوبت ضد اربعة امريكيين فى كراتشى؟**

○ ان حكومة السند تتناول هذه القضية والحكومة تبحث عن المتهمين وسوف تعثر عليهم، ولا اريد ان افصح عن معلومات حتى لا افسد النتائج، ولقد اخطر وزير خارجية باكستان السيدة مادلين اولبرايت عن التقدم الذى احرزه التحقيق وذلك عندما زارت اولبرايت باكستان وكنت انا فى زيارة انذاك للمملكة العربية السعودية.

● **هل كان للإرهاب مؤثراته فى حياتك؟**

○ نعم نعم إن شقيق رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو قد امر بقتل والدى ولقد اعترف القاتل الذى تم استئجاره لهذه الجريمة ومازالت القضية امام القضاء، ولقد تم اعدام القاتل الذى كلف بارتكاب الجريمة.

وكان والدى الزعيم السياسى «زاهور إلهى» برلمانى مرموق فى المعارضة الباكستانية اثناء حكم رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو وكان هناك فقط ثمانية معارضين فى البرلمان ومن بينهم المرحوم والدى الذى كان ينتقد الحكومة السابقة ولقد امرت بينظير بوتو بسجنه أكثر من مرة.

● **كيف ترى مستقبل كشمير وبالذات ان العلاقات الهندية ـ الباكستانية تشهد انفراجة ايجابية من خلال المحادثات التى جرت بين رئيسى وزراء البلدين؟**

ويرى المراقبون ان المناخ بين البلدين تحسن؟ وان هناك املا فى تنفيذ قرارات مجلس الامن

○ لا.. اننى ارى الامور بمنظور آخر لااعتقد ان قضية كشمير سوف تجد حلا بسبب المحادثات التى اجراها رئيسا وزراء الهند وباكستان القضية قضية سياسية.. ورئيس وزراء باكستان نواز شريف يتمتع بقوة إقناع الجمهور والشعب ويستطيع ان يقدم اقتراحا الى شعبه بالنسبة لقضية كشمير وسوف يتقبل الجمهور هذ الحل ولكن بالنسبة لرئيس وزراء الهند إذا اقدم بحل وسط ازاء قضية كشمير فلا اعتقد انه سوف يقنع البرلمان والقادة بالهند انا لا ارى اى تقدم فى قضية كشمير .. تأخذ تلك القضية بعض الوقت .. ونية باكستان واضحة جدا لاننا نريد مخرجا سريعا وفى اقرب وقت ، فى حين ان رئيس وزراء الهند ليس فى امكانه حل هذه القضية بسبب حكومته او وضع حكومته.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

الجنزوري يلتقي و١٥ سفيرا أوروبيا لتوضيح حقائق حادث الأقصر

علم مندوب «الاهرام» ان الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، سوف يلتقي اليوم بسفراء ١٥ دولة أوروبية، لتوضيح الحقائق حول حادث الأقصر، والإجراءات الامنية التي اتخذت أخيرا في المناطق السياحية والأثرية، في إطار الاتصالات الدبلوماسية الجارية على مستوى السفارات، واستثمار التفهم العالمي لحقيقة ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي.

محليات

● أعلن اللواء مصطفى عبدالقادر محافظ المنيا أنه سيتم تشكيل وفد من ابناء محافظة المنيا يضم عددا من رجال الاعمال وقيادات الدين الإسلامى والمسيحى وقيادات سياسية وشعبية وشبابية من أبناء مدينة ملوى والمنيا ذات التجربة فى مواجهة الإرهاب لمؤازرة أبناء الاقصر فى موقفهم الشجاع وتأبين شهداء الحادث الغادر ووجه المحافظ الدعوة إلى جميع القوى والاحزاب السياسية والمحليات على أرض المحافظة بالتكاتف والتعاون معا فى مواجهة قوى الشر وتوعية الاهالى فى القرى والنجوع والكفور للوقوف صفا واحدا لاحباط اى محاولة غادرة من هذه الفئة الضالة

● وصلت الى اسوان امس قادمة من مطار القاهرة ٣ رحلات طيران منتظم تقل ٣٥٠ سائحا لمشاهدة المعالم السياحية والمناطق الاثرية باسوان.. كما تم تنظيم رحلة طيران واحدة بين مطارى اسوان/ ابو سمبل.

● وقعت مصر ونيبال مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن تسيير ٣ رحلات جوية اسبوعيا من القاهرة إلى كاتماندو و٣ رحلات اخرى من كاتماندو إلى القاهرة.

● بحث فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر امس مع السيد محمد محمود سفير كينيا بالقاهرة أمكانية زيادة المنح الدراسية لطلاب كينيا للدراسة بالأزهر وجامعته.

● شارك امس فى مسيرة جماعية ٢٠٠ مرشد ومرشدة سياحية وصلوا على طائرة خاصة إلى مطار الاقصر منددين بالإرهاب ومجددين ثقتهم للرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهوريه لخطاه الثابتة فى إرساء السلام العادل بالمنطقة ورفضه التام لوجود العناصر الإرهابية فى مصر الأمنة .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

سيدات الأعمال يناقشن مواجهة آثار حادث الأقصر

تعقد جمعية سيدت الاعمال المصرية اجتماعا يوم الاحد القادم لمناقشة تاثير حادث الاقصر على السياحة والاقتصاد المصرى ودور سيدات الاعمال فى حل بعض المشاكل التى نجمت عن الحادث.

وصرحت فاطمة أبو العز رئيسة الجمعية بأن الجمعية تستضيف اللواء احمد حلاوة مدير الادارة العامة لشرطة السياحة والآثار سابقا لتحليل هذا الموقف ود. سهير السكرى رئيسة جمعية الصداقة العربية الامريكية بنيويورك للحديث عن كيفية تنمية الوعى السياسى لدى سيدات الاعمال.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

الرئيس: أجرينا اتصالات مع الدول التى تؤوى الإرهابيين وننتظر الرد خلال أيام

محافظات الصعيد تحظى باهتمام كبير فى مشروعات الاستثمار لأننا لا نفرق بين شمال وجنوب

أكدنا لجارانج ضرورة المحافظة على وحدة السودان وشعبه وسلامة أراضيه

مصر أول من بادر بتجنيب العراق ضربة عسكرية واستجاب الرئيس الأمريكى لطلبها

ليبيا بلد شقيق وجار ومن الغريب أن تهاجمنا بعض الجهات عندما نساعده

نطالب أمريكا بموقف أكثر حزما لإيجاد مخرج لعملية السلام فى المنطقة

واجاب الرئيس على عدد من التساؤلات التى تشغل الراى العام المصرى والعربى فى الوقت الراهن، تركزت حول قضية مكافحة الإرهاب، والوضع فى العراق، والعلاقة مع السودان، والازمة الليبية فضلا عن اخر الجهود المبذولة لتحريك عملية السلام.. واستطيع أن اجمل تصريحات الرئيس حول هذه القضايا فى النقاط التالية:

(١) فيما يتعلق بالإرهاب، تناول الرئيس اكثر من قضية تتصل بوسائل مكافحته، حيث اوضح الرئيس أن هناك اتصالات تجريها مصر مع الدول الأوروبية التى تؤوى الإرهابيين لتسليمهم إليها. وكشف عن أن الاجتماع الوزارى - الذى تراسه أمس الأول وحضره وزير التعليم العالى د. مفيد شهاب، وهو أستاذ معروف فى القانون الدولى - كان مخصصا لدراسة قضية الإرهابيين المقيمين فى الخارج، ومطالبة الدول التى تؤويهم بتسليمهم، وأن مصر تنتظر ردود هذه الدول خلال الأيام القليلة المقبلة، مشيرا إلى أن مصر تتعامل مع قضية الإرهاب من خلال اجهزة الأمن، وبالطرق الدبلوماسية عن طريق وزارة الخارجية.

وفى هذه القضية أيضا، أكد الرئيس أن البريطانيين وغيرهم سوف يدركون فى المستقبل القريب، ما سببه لهم هؤلاء المجرمين من مشكلات.

وضرب الرئيس مثالا على خطورة الموقف بقوله إنه علم أن بعض المنظمات الإرهابية، قد طالبت بأن تعلن الملكة اليزابيث الثانية ملكة بريطانيا إسلامها، تمهيدا لقيام الخلافة الإسلامية فى بريطانيا!

وعندما سئل الرئيس مبارك عما إذا كانت التحقيقات قد كشفت عن ضلوع جهات اجنبية فى حادث الأقصر، قال الرئيس: إنه لا شك هناك شىء ما، فهناك متطرفون فى الخارج يقيمون ويتصلون ببعضهم، ولاشك فى أنهم يتعاملون مع قوى أجنبية للتعاون او تمويل عناصر فى الداخل، وعلى كل حال، فإن هذا الموضوع برمته محل بحث ودراسة من جميع جوانبه.

وارتباطا بقضية الإرهاب، كان هناك تساؤل حول مدى الاهتمام بالصعيد من حيث المشروعات التنموية، وهنا اكد الرئيس أن سياسة الدولة تعطى اهتماما كبيرا بجنوب الوادى، وقال الرئيس: لقد أصدرنا قوانين بمنح أراض بالمجان، وتقديم المزايا والتسهيلات للمستثمرين الذين يعملون هناك. وشدد الرئيس مبارك على القول أنه لا فرق فى مصر بين الصعيد وبحرى، وهى لا تعرف التفرقة بينهما.

(٢) حول الوضع فى السودان، ونتائج زيارة د. جون جارانج رئيس حركة تحرير جنوب السودان لمصر، أوضح الرئيس مبارك أن جارانج كان قد طلب زيارة مصر، وقدمت له الدعوة أخيرا، وأبلغنا الحكومة السودانية بذلك فى أثناء زيارة الزبير محمد صالح نائب الرئيس السودانى للقاهرة.

وقال الرئيس مبارك: إن المباحثات مع جارانج تركزت على ضرورة المحافظة على وحدة السودان وشعبه وسلامة اراضيه، وهو ما أكده جارانج بنفسه فى المباحثات.

وأكد الرئيس أن مصر تفتح أبوابها لجميع أبناء شعب السودان جنوبه وشماله، كما أن المدارس والجامعات المصرية تضم أعدادا كبيرة من أبناء الجنوب، ومصر لا تغلق امامهم الأبواب إطلاقا.

(٣) فى أزمة العراق، شدد الرئيس فى إجاباته لرؤساء تحرير الصحف المصرية على أن مصر ضد استخدام القوة وضرب العراق، وكان ذلك هو موقفها منذ اللحظة الأولى حددته بوضوح شديد. ومضى قائلا: إننا اقترحنا منذ البداية ضرورة التهدئة، والبحث عن تسوية بعيدة عن استخدام القوة العسكرية، واتصلت بالرئيس الأمريكى بيل كلينتون بالفعل، وتناقشت معه طويلا.. وقد استجاب الرئيس الأمريكى لوجهة نظرنا. وهكذا - كما يؤكد الرئيس - نحن الذين بادرنا بالسعى لتجنيب العراق ضربة جديدة، كما أننا ندافع دائما عنه وعن وحدة شعبه وأراضيه، وأننا نؤكد دائما ضرورة رفع المعاناة عن شعب العراق. وضرب الرئيس مثالا على ذلك بقوله إنه فى الحرب العراقية - الإيرانية، أمددنا العراق بأسلحة دفاعية للدفاع عن أراضيه، ورفضنا مده بأسلحة هجومية تستخدم ضد إيران.

(٤) بالنسبة للوضع فى ليبيا، جدد الرئيس تأكيداته بأن ليبيا بلد شقيق وجار، ولا يمكن أن نتخلى عن الشعب الليبى الشقيق، وعلى الرغم من هذه الحقائق، فهناك دوائر معينة تهاجمنا دائما، إذا قدمنا أية مساعدة أو شكل من أشكال المساندة للشعب الليبى. وأبدى استغرابه من هذا الموقف، موضحا أن هناك دولا أوروبية تقدم لليبيا قطع الغيار للطائرات وغيرها، بل تقدم أطقما فنية كاملة لإصلاحها، أما إذا قدمنا نحن لليبيا إطار سيارة واحدة أقاموا الدنيا علينا.

(٥) حول الموقف عن آخر جهود السلام، وما تبذله الولايات المتحدة الآن من جهود، أعرب الرئيس مبارك عن أمله فى أن يكون الموقف الأمريكى القوى الذى عكسته التصريحات الأخيرة لمسئولين أمريكيين، مفيدا فى إيجاد مخرج لعملية السلام من المأزق الذى تمر به، كما أعرب الرئيس فى الوقت نفسه، عن عدم رضائه عن التعنت الإسرائيلى، وطالب الإدارة الأمريكية بأن يكون موقفها أكثر حزما، قائلا: إننى على يقين بأن الرئيس كلينتون رجل صادق وحريص على السلام، ولكن تمارس عليه ضغوط شديدة من الكونجرس، وقوى الضغط الأخرى.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧



فلوس رجال أعمال ساندت الإرهاب

في أقل من ثلاث سنوات أصبحت لندن مقرا معلنا للمتطرفين المصريين من خلال ثلاثة منافذ رئيسية اتسع نشاط الجماعات المتطرفة وتمويلها من جهات كثيرة كانت لها اليد الأولى والعليا في إمداد المتطرفين داخل مصر بالمال والسلاح والأوامر للعمليات التخريبية، وكان آخرها حادثة الأقصر.

وأول مقر اتخذته الجماعات المتطرفة كان المركز الإعلامي للإخوان المسلمين الذي تأسس في أغسطس ١٩٩٥ تحت رقم (٣٠٩٤٥٦٦)، ومسجل باسم «بريطانيين مسلمين»، وصاحبه من أصل باكستاني اسمه «محمد سليم»، والمركز في ظاهره تمتلكه شركة بريطانية، أما كواليسه فتؤكد أن الإخوان مشاركون فيه، ويرأس هذا المركز الإرهابي الهارب الدكتور كمال الهلباوي الذي خرج من مصر دون أن تصدر ضده أحكام قضائية، وإن كان قد ذكر اسمه في قضايا الإخوان المسلمين الأخيرة، وقضية المهندس شرف الدين، المحكوم عليه بالسجن ٣ سنوات لاتصاله ببعض المتطرفين في لندن، وأهم نشاطات المركز جمع التبرعات من المصريين المقيمين في لندن وأموال الزكاة والصدقات وفرض الإتاوات على رجال الأعمال المصريين المقيمين هناك.

ويتجمع في المركز كل أسبوع عدد كبير من المتطرفين من مصر والسودان والجزائر وباكستان والمغرب وتونس والأردن واليمن، والمركز هو المسئول الأول عن إمداد الجماعات الإسلامية المتطرفة داخل مصر بالمال لتوسيع العمليات الإرهابية.

مكتب الدفاع عن الشعب !!

وثاني تلك المراكز في لندن هو ما يقوده الإرهابي الهارب عادل عبد المجيد عبد الباري تحت اسم



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

« المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى » !! وهو مرخص منذ العام الماضى ، وعادل عبد المجيد كان يعمل محاميا داخل مصر وشريكا لمحامى الجماعات الإسلامية داخل مصر « منتصر الزيات » وخرج من مصر بتأشيرة من السفارة الأمريكية عام ٩٠ ضمن وفد المحامين المشاركين فى الدفاع عن سيد نصير .

وبعد قضاء ٦ شهور فى الولايات المتحدة اتجه إلى لندن ، وتقدم طالبا حق اللجوء السياسى هو وأسرته ، وبعد حصوله عليه تقدم للحصول على ترخيص رسمى لمقر مركزه الجديد للدفاع عن الشعب المصرى !!

وعبد المجيد صدر ضده حكم غيابى بالإعدام الشهر الماضى من محكمة عسكرية بعد إدانته فى قضية خان الخليلى ، ويحصل عبد المجيد على راتب شهرى من السلطات البريطانية بموجب حق اللجوء السياسى ، ويمول نشاط المركز تبرعات رجال الأعمال واشتركات ٥٠ عضوا هم الأعضاء المؤسسون للمركز وكان المركز يقدم أسماء ٥٠ عضوا من المتطرفين علنا للسلطات البريطانية !!

وجاء فى البيان التأسيسى للمكتب الدولى أن وسائل المكتب هى التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان وإقامة الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمسيرات السلمية وإصدار نشرات وبيانات طارئة من أجل مواكبة الأحداث .

جاء فى أول بيان للمكتب بعد مذبحة الأقباط :

. قام المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى بالاتصال مباشرة بأحد الدعاة المناصرين والمقربين للجماعة الإسلامية داخل مصر الشيخ محمد مصطفى المقرىء المقيم بلندن ، فنفى مسئولية الجناح العسكرى للجماعة عن قتل الأقباط !!

وشمل البيان هجوما شديدا على حكومة مصر وأسلوب معالجتها للمشاكل الاقتصادية ومحاربتها للجماعات الإسلامية .

ومن البيان الأول يتضح أن المكتب له اتصال مباشر ودائم بالجماعات المتطرفة داخل مصر !! ...

● إعلام المستضعفين !

أما ثالث هذه المراكز والتى أخذت أيضا تصريحا رسميا من السلطات البريطانية فتضم « المرصد الإعلامى الإسلامى » ويتولى إدارة شئونه الإرهابى « ياسر توفيق » المحكوم عليه بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى ، رئيس الوزراء السابق .

ويعمل المركز تحت غطاء أنه هيئة إعلامية تهتم بقضايا المسلمين فى أقطاب الأرض وتعمل على توفير منبر إعلامى للمستضعفين فى البلاد الإسلامية اللذين لا يصل صوتهم وتقوم بدفع الشبهات والأباطيل ، هذا ماجاء فى بيانه التأسيسى !!

والمركز يعتمد بشكل أساسى فى تمويله على التبرعات والمعونات الخارجية من رجال الأعمال وعلى اشتراكات الأعضاء من الباكستانيين والسعوديين والجزائريين ، أى أن المركز يعد تجمعا كبيرا للجماعات المتطرفة فى العالم العربى كله ، وقد أخرج المركز بيانا بعد حادثة الأقصر يدين الحادث ، وهو ما يوضح الانشقاقات داخل الجماعات الإسلامية نفسها !!

● وفى المساجد أيضا

ولم يكتف المتطرفون بهذه المراكز الثلاثة فقط ، بل سيطروا على المساجد فى لندن ومنها مسجد باسم « جمعية الإنقاذ الجزائرية » ، وآخر باسم « الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر » ، والثالث باسم « تنظيم طلائع الفتح » ، وهذه المساجد كما ذكرت تقارير أمنية مصرية توضع تحت حراسة الشرطة البريطانية واسكوتلانديارد .

ويتولى قيادة مسجد الجماعة الإسلامية الإرهابى الهارب محمد مختار مصطفى الذى حصل على حق اللجوء السياسى لبريطانيا منذ ٤ سنوات بعد الحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات فى قضية اغتيال السادات ، ويدير أيضا بجانب ذلك المسجد مايسمى بالرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة .

ومن أهم القيادات الهاربة خارج مصر « مصطفى كامل » المعروف باسم « أبو حمزة المصرى » الذى له علاقة وثيقة بمتطرفين من الجزائر كما يقيم أيضا فى لندن الإرهابى الهارب المحامى « هانى السباعى » الذى يتولى قيادة النشاط الإعلامى لجماعة الجهاد .

● ليست بريطانيا وحدها

بريطانيا ليست الدولة الوحيدة التى تطلب منها



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

● في لندن ثلاثة مراكز للمتطرفين بتصريح رسمي
● ألف متطرف هارب من مصر يتمتعون في لندن بحق اللجوء السياسي والخطوة للحصول على التمويل
● أحد القيادات يعيش في فيلا بحراسة ٢٥ مسلحا
● النمسا وهولندا وأفغانستان على رأس قائمة الدول التي تؤوي المتطرفين بعد بريطانيا

مصر تسليم الإرهابيين الهاربين من أحكام قضائية في مصر ، فقد أعدت السلطات المصرية تقريرا شاملا عن المتطرفين الهاربين شمل عدة دول أخرى أوروبية منها النمسا التي يعيش فيها واحد من أخطر قيادات جماعة « الجهاد » ويدعى « عادل سيد عبد القدوس » ، الذي صدر ضده عام ١٩٩٤ حكم غيابي بالإعدام في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي ، وقد قدم طلبا للحصول على حق اللجوء السياسي ، لكن السلطات النمسوية رفضت الطلب ، فلجأ إلى المحكمة العليا لاستصدار حكم بإلغاء القرار .

وعبد القدوس اشترك في الحرب الأفغانية السوفيتية ، وأصيب ببتر في مشط قدمه اليمنى أثناء تطهير كابول من الألغام السوفيتية ، ومتورط في صناعة المتفجرات والأسلحة التي كشفت السلطات المصرية استخدامها في عمليات تخريبية داخل مصر !!

وشمل التقرير الأمني طلبا آخر إلى هولندا حيث يقيم القيادي البارز في الجماعة الإسلامية أسامة رشدي الذي تولى لفترة كبيرة مسئولية النشاط الإعلامي للتنظيم وأخرج تصاريح صحفية تعلن مسئولية التنظيم عن العمليات الإرهابية داخل مصر ، وتقدم أيضا للحصول على حق اللجوء السياسي في هولندا ، إلا أن الحكومة الهولندية رفضت طلبه .

وأسامة رشدي كان قائد الجناح العسكري في المنيا قبل مغادرته مصر .

وشمل التقرير أيضا أن في بريطانيا وحدها يوجد ألف من المتطرفين الهاربين ، والباقون موزعون على دول أوروبا ، كما يوجد العدد الأكبر في أفغانستان ، وطلبت السلطات المصرية من السلطات الباكستانية التوسط لدى حركة طالبان للبحث عن أخطر القيادات الإرهابية ، ومنهم القيادي البارز « رفاعي أحمد طه » ، من « الجماعة الإسلامية » وهو الأمير الفعلي للتنظيم والمتهم الرئيسي في محاولة اغتيال الرئيس مبارك ، وكذلك مصطفى حمزة الصادر ضده حكمان غيابيان بالإعدام في قضية « العائدون من أفغانستان » ، ومحاولة اغتيال الوزير صفوت الشريف ، وكان قد ألقى القبض عليه في باكستان عام ٩٤ ، ولكن أثناء حجزه في أحد أقسام الشرطة لترحيله للسجن وتسليمه إلى مصر التحمت مجموعة مسلحة الحجز ، وتمكنوا من تهريبه ، وتوجهوا إلى أفغانستان التي يعيش بها في فيللا مزودة بجهاز فاكس وتليفون دولي يستخدمه في توزيع المنشورات وإصدار البيانات ، وهو يعيش وسط حراسة مكونة من ٢٥ مسلحا من المتطرفين المدربين لحمايته ، ويدلي بأحاديث صحفية للصحف العربية والأجنبية ، ويحمل جواز سفر إنجليزيا يساعده في زياراته للقيادات الأخرى في لندن من وقت لآخر .

وشملت القائمة أيضا اسم « ثروت صلاح شحاته » الصادر ضده حكم غيابي بالإعدام في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي ، وعثمان خالد السمان ، وأحمد مصطفى نوارة الصادر ضدهما حكمان بالإعدام غيابيا في قضية « العائدون من أفغانستان » .

وشمل التقرير لأول مرة اسم أحد القيادات الخطيرة وهو « أحمد حسين عجيزة » من بني سويف ، وحاصل على بكالوريوس صيدلة ، وتمكن من دخول بريطانيا وانشق عن تنظيم الجهاد وأسس تنظيما جديدا باسم « حركة الجهاد » ، وبعدها انضم للقيادي ياسر سري وكونا ما يسمى بحركة الجهاد وطلائع الفتح .

عندما سألت مصدرا أمنيا عن التقارير التي أعدت عن القيادات الهاربة ، ذكر أن الرئيس مبارك قالها صريحة في مؤتمره الصحفي الأخير أن الدول الأوروبية التي تشتكي من العمليات الإرهابية تأوي قيادات هذه الجماعات ، وقد قمنا بإعداد هذه القائمة وإرسال نص الاتفاقية التي انعقدت مع باكستان في الشهور الماضية لتسليم الإرهابيين الذين بلغ عددهم « ٣٠٠٠ إرهابي » يمولون المتطرفين داخل مصر بطرق مختلفة ، وسترسل هذه القائمة للدول الأوروبية الأربع ، ومعها تقرير مفصل بأسماء الدول التي سلمت فعلا متطرفين لمصر ، مثل باكستان بعد إبرام اتفاق أمني بيننا ، لأن من بالداخل يمكن السيطرة عليهم ، وإجهاضهم وإحباط عملياتهم التخريبية ، أما المتطرفون في الخارج فيعملون بعيدا عن السيطرة ، وتحت حراسة شرطة هذه البلاد ، وهو الأمر الخطير لنمو هذه الخلايا الإرهابية التي لم تعد مصرية فقط ، بل أصبحت دولية وتهدد كل الدول .

طارق رضوان



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

هامش الشورى

مسئولية أجهزة الدعوة بالنسبة لحادث الأقصر

تتعرض الحقائق الاسلامية لعملية تشويه بين الحين والحين بالارهاب وهذا يتطلب توضيح هذه الحقائق والتاكيد عليها بصفة دورية، فالارهاب الذى يرتكب الجرائم البشعة باسم الاسلام يضلل الناس عن فهم صحيح الاسلام من نصوص القرآن والسنة وتاريخ الأمة الأسلامية التى هزمت الجبابرة والطغاة. وهذا التوضيح لابد ان يشترك فيه جهاز مسئول مسئولية مباشرة عن ذلك.

هذا الجهاز هو جهاز الدعوة الاسلامية المتمثل فى وزارة الأوقاف وهى من أخطر واهم الوزارات فى التوجيه العام، حيث لديها مساجد بلا عدد فى المدن والقرى والكفور، وهى تحاول ان تستكمل لها الائمة والدعاة الذين يلقون على الناس الدروس والخطب والمواعظ صحيح انها لا تبذل الجهد الواجب كله، كما انها تتراخى حتى تقع الواقعة، وحتى بعد وقوع الواقعة فى الاقصر لم نر لها نشاطا مضادا وحركة لمواجهة الآثار التى تركتها الجريمة الارهابية على مستوى العالم كله.

لقد كانت مصر هى المستهدفة، وكان نشاطها الاقتصادى هو المستهدف بالدرجة الأولى، بدليل ان المجرمين اختاروا السياحة ميداناً لضربتهم الشديدة الموجعة، لان السياحة فى مصر ذات علاقة بدول العالم جميعها، وبخاصة دول اوربا التى تربطنا علاقات اقتصادية قوية سواء فى التبادل التجارى او فى إقامة المشروعات الانتاجية، حتى الدول التى ليس من بين القتلى السياح من ينتسب اليها تاثرت بهذا الحادث، فالسياح منها يحجمون عن الحضور إلى مصر فى المدى القريب.

إن نشاط جهاز الدعوة الاسلامية لابد أن يكون أكثر إحساساً بواجباته على المستوى العام، وفى أوساط الشباب بوجه خاص، لانهم اكثر فئات الشعب تاثراً بما يحدث وينسب إلى الاسلام زوراً وبهتاناً. ثم هناك سمعة الاسلام فى العالم التى تتعرض لهجوم ظالم فى هذه الأيام، وبخاصة بعد حادث الاقصر، وفى وزارة الاوقاف جهاز اسمه المجلس الاعلى للشئون الاسلامية، مهمته الدعوة فى الخارج، لكنه متقوقع فى الداخل لا يكاد العاملون فيه يحسون بما حولهم، ولا تكاد قيادته تشعر بما يدور فى العالم ويتعرض فيه الاسلام للهجمات الظالمة.

إن مسئولية وزارة الاوقاف يجب ان تعى بواجباتها، فى تقوية الارضية الاسلامية لدى الناس بعامة ولدى الشباب بخاصة، وان يكون لها جهاز على مستوى هذه المسئولية فى الخارج، يدافع عن الاسلام وعن مصر قلب العالم الاسلامى وبلد الازهر الشريف.

عبد اللطيف فايد



المصدر : الجمهوريـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

قيادات الارهاب فى السجن تستنكر حادث الأقصر

استنكرت قيادات تنظيم ما يسمى بالجماعة الإسلامية بسجن طرة حادث الاقصر وضرب السياح الاجانب.

واشار المتهم مصطفى سيد فى بداية جلسة المحكمة العسكرية أمس أن عناصر جديدة من اعضاء التنظيم ارتكبوا حادث الاقصر ولكنهم ليسوا على صلة بقيادات التنظيم بداخل السجن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

«الجمهورية الاسبوعى» رافق نعوش

ضحايا الاقصر اليابانيين الى طوكيو

أول مواجهة سياحية لمصر فى اليابان

والدة احدى الضحايا:

المصريون أحاطونى بالدموع.. فمن قتل ابنتى؟

رئيس أكبر شركة سياحية يابانية تتعامل مع مصر:

اصبروا.. سنعود.. ولكن بعد وقت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

وسط جو يخيم عليه خليط من الحزن والترقب والاندهاش والأسف شاركت مصر فى (الجاتا) بورصة اليابان السياحية الدولية التى تقام للمرة الحادية عشرة فى طوكيو.

الجناح المصرى كبير اقيم على مساحة ٨٠ مترا، يتوسطه تمثالان لابى الهول شامخا ينظر الى كلمة «اجيبت» (مصر)، لكنه يجول ببصره يبحث عن رواد!!

وقد شاركت مصر فى الجاتا منذ سنوات، لكن هذا العام يختلف ولعله يكون الاخير فى هذا الجو الحزين، فقد اعدت الترتيبات من شهور على ان تكون مشاركة مصر كبيرة ومساحة الجناح تتلاءم مع هذا السوق الواعد، الذى صدر لمصر ٩٠ الف سائح فى العام الماضى، وكان المتوقع ان يصلوا الى ١٠٠ الف هذا العام، واعدت الشركات البرامج، لكن كان هناك من يتربص بالسياحة ومن يخطط للنيل من الاقتصاد المصرى فكانت مذبحة السياحة بين جدران معبد حتشبسوت بالاقصر حتى لا يعود التاريخ وتعود لمصر قيادة العالم حضاريا وعلميا مثلما كانت تلك الحضارة منذ ٧ الاف عام.

وجاء موعد «الجاتا» فى هذا التوقيت غير الملائم، لتصبح اول مواجهة ساخنة مع السوق اليابانى بعد الجريمة التى ادت ـ للاسف ـ الى أعلى مستويات الإنحسار السياحى حيث بلغت الإلغاءات ١٠٠٪، وصارت الطائرات بين مصر واليابان خاوية، بعد ان كانت كلمة مصر والاهرامات موضة على «تى شيرتات» الشباب وبلوزات الفتيات، ومصدر رزق لمصانع الملابس والأدوات المدرسية إذا وضعت صورة ابوالهول أو الاهرامات او معابد الدير البحرى بالأقصر!!

لذلك لم تكن مهمة الوفد المصرى سهلة، لكن الوجود المصرى ـ رغم ذلك ـ كان ضرورة حتى يظل الطريق السياحى مفتوحا بيننا وبين اهم واغنى أسواق الشرق الاقصى حتى لو كان مملوءا بعلامات الخوف والاستفهام والحزن والرهبة والترقب، من جانبهم والأسف من جانب كل من ساهم بمجهود على مدى سنوات خمس لتصبح الرحلة الى مصر حلم الاطفال وهدية الزواج فى اليابان.

الحكومة تحذر من السفر

قبل وصول الوفد بساعات صدر تحذير الحكومة اليابانية ليقول: «إذا لم تكن هناك حاجة ماسة للسفر الى مصر فلا تسافر وإذا سافرت فعلى مسئوليتك».

وعند هبوط الطائرة التى تقل الوفد كانت كاميرات التليفزيون فى انتظار نعوش الضحايا ودموع الاهالى خلفهم ـ وكان اعضاء الوفد المصرى

رسالة طوكيو: سهير عبدالستار

والسفارة فى طوكيو يرتدون الكرافتات السوداء والبدل الداكنة ليقدموا التعازى وكانت الدموع فى العيون والحزن يعتصر القلوب على العرس الذى انقلب الى مأتم.

فى نفس اليوم افرد التليفزيون اليابانى برنامجا خاصا عن الضحايا بقصص انسانية تناول حياتهم منذ الطفولة ثم الشباب ثم الحب والارتباط بالزواج.. واشاروا الى من ارجا حفل زواجه حتى يعود ثم عاد فى نعش.. ثم لقاءات مع الأهالى، وجاءت الكلمات مؤثرة وعميقة وطبيعية.. روت الأم التى لم تتعرف على ابنتها بسهولة لان الجثة مشوهة.

قالت: لا أعرف هل أحب المصريين أم اكرههم انا حائرة لا أفهم!!

لقد كشفوا الجثة امامى فى المستشفى فوقعت مغشيا على.. وإذا بعشرات المصريين حتى المرضى يتركون اسرتهم ويلتفون حولى مع المرضات.. والكل يبكى بحرقة وصدق وشعرت ان دموعهم من القلب؟ وإذا كان المصريون هم من احاطونى بالدموع.. فمن قتل ابنتى العروس؟

٤٢ صحفيا.. فى المواجهة

وكان الوجود المصرى يتوازى مع فترة الحداد وهى ٤٩ يوما والغيت الليلة المصرية، وأى مظهر من مظاهر الدعاية والتنشيط التى تتبع فى مثل هذه المناسبات.

وما ان وطأت اقدامنا الفندق فى طوكيو بعد ٢٤ ساعة طيران بين السماء والأرض حتى علمنا أن مؤتمرا صحفيا على وشك الانعقاد لتكون أول مواجهة بين الصحافة اليابانية وبين الوفد المصرى.

اتجهت مباشرة الى القاعة وتناثرت علامات الاستفهام امام عينى، وأنا ابذل جهدا كبيرا لافتحها من شدة الارهاق، هل سيمطرون عادل عبدالعزيز رئيس هيئة تنشيط السياحة ورئيس الوفد بالاسئلة الحرجة؟ هل سيتجاهلون الوفد المصرى ولا يحضر المؤتمر أحد من الصحفيين؟ هل سيهاجموننا بعنف؟

وعندما دخلت القاعة كانت المفاجأة، فقد اصطف أكثر من ٤٢ صحفيا وقوفا وبدأ عادل عبدالعزيز بتقديم بالأسف والعزاء لاسر ضحايا جريمة الاقصر وركز على وجود خطة أمنية جديدة لحماية المناطق الأثرية والسائحين، وعلى جهد المسئولين لمعرفة كافة حقائق وملابسات الحادث وأشار الى وجود الرئيس حسنى مبارك بنفسه فى مكان الحادث؟ ثم تناول ظاهرة الإرهاب فى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

العالم : اليابان وامريكا وانجلترا وغيرها.

■ وساله احد الصحفيين: ماهى الإجراءات التى اتخذت فعلا حتى لا يتكرر الحادث؟

● واجاب عادل عبدالعزيز قائلا: لقد اشرت إلى وجود خطة أمنية جديدة لكن لا استطيع ان اكشف تفاصيلها الأن.

■ وكان السؤال الثانى: ماهى احتمالات الحركة السياحية الى مصر حجم الخسائر.. وماهى الاتجاهات التسويقية؟

● وكانت الإجابة: حجم الخسائر لا يظهر الأن بصورة دقيقة ومازالت الأمور تتكشف اما بالنسبة للخطة التسويقية فسوف نستمر فى المشاركة فى المعارض والأسواق العالمية وهانحن فى «الجاتا» بينكم.

● فى اليوم التالى التقى عادل عبدالعزيز برئيس مجلس ادارة شركة G.T.E وهى اكبر شركة كانت تصدر ٦٠٪ من حركة السياحة إلى مصر، وبلغت خسائرها ٢ مليون دولار دفعتها تعويضات للضحايا. وقال رئيس مجلس الادارة ان سياحة اليابانيين سوف تعود لمصر لكن تحتاج لبعض الوقت، وانه يستعد لطبع كتالوج الصيف بعد ستة اشهر وأنه وضع مصر فى برنامج يربط القاهرة باثينا؟

كما التقى عادل عبدالعزيز بوزير النقل الذى تتبعه السياحة هنا، واكد له ان المصريين جميعا يشعرون بالأسى والحزن لما اصاب السائحين اليابانيين ولكن الارهاب يرتكب تلك الجرائم اللاانسانية فى العالم كله.

انتم مسئولون

●● فى المؤتمر الصحفى قال الصحفى لرئيس البورصة: انتم مسئولون.. لماذا لم تقولوا للسائحين عن الخطورة التى سيتعرضون لها؟

● ورد رئيس البورصة باقتضاب شديد قائلا: كل شىء كان يسير طبيعيا ولقد اصدرت الخارجية تحذيرها للمواطنين.

●● فى مطار سنغافورة قبل ان نصل الى طوكيو قال لى مصطفى ياسين مدير محطة مصر للطيران: كنا الناقل القوى هنا، هكذا السياحة صناعة حساسة جدا، ولكن هناك ايضا من يصطاد فى الماء العكر، لم يكن أحد من سنغافورة بين الضحايا، ولم يكن هناك اهتمام من جانب الصحافة هنا بمصر على اى مستوى.. لكن بعد الحادث فوجئنا بالصحافة على مدى يومين تتناول الحادث وتفرد له الصفحات كما اعلنت الحكومة السنغافورية ان مصر منطقة خطر. وانها تاتى بعد باكستان وقبل العراق والجزائر، واصبحت الطائرات تاتى وتذهب فارغة والخوف يملأ النفوس، ولا احد يستطيع الأن - مهما كانت لديه من دلائل - أن يزيل الخوف، لقد طلبت مجموعات الحجاج من هنا تغيير الترانزيت حتى لا ينتظروا فى مطار القاهرة.

ويصمت ليقول: سوف تمر شركتنا بأزمة أسوأ من ازمة حرب الخليج.

فى بيت عبدالناصر

انا شخصيا فوجئت بأننى من ضحايا حادث الاقصر فما حدث لرحلة الطيران التى حجزت عليها من القاهرة، حدث ايضا للرحلة العكسية من طوكيو الى القاهرة فقد الغيت الرحلة.. ولم يكن امامى إلا الانتظار ثلاثة ايام أخرى حتى استقل الرحلة القادمة.

●● فى بيت حسين عبدالناصر رئيس منطقة الشرق الاقصى واستراليا بمصر للطيران وشقيق الزعيم جمال عبدالناصر والسيدة زوجته امال عبدالحكيم عامر تناثر الحديث ذو الشجون على العشاء من الأزمة السياحية الى مشاكل مصر منذ عهد محمد على، ثم انعطف الحديث الى عبدالناصر الأخ والزعيم، وربما كانت الأزمة تدفعنا جميعا للحديث عما مر بنا من حروب وأزمات حتى نصل الى اقرار حقيقة لا تغيب هى شجاعة الشعب المصرى وصبره وقدرته على تخطى الأزمات.

قال حسين عبدالناصر وصوته يتهدج بالحزن: كنا الناقل الناجح وشعرنا بالفخر فقد فهمنا طبيعة اليابانى وقدمنا له ما يريده من مستوى خدمة رفيع وطائرات على احدث طراز. نحن الأن - كشركة طيران - فى مأزق نحتاج فيه للتفكير بعمق. فنحن بين شقى الرحى كما يقولون، لو اوقفنا الرحلات فهذا خطير جدا لأنه من الصعب عودتها . ولو تركناها ففى ذلك خسارة كبيرة، فلا يمكن أن تطير طائرة بهذا الطراز الحديث وتقطع المسافة مباشرة بين مصر وطوكيو فى ١٢ ساعة وعليها عشرة ركاب.. نحن الأن نلغى رحلة ونسير الأخرى، او نعود إلى ماكنا عليه قبل ذلك بأن يكون الخط اليابان - مانيلا - بانكوك - القاهرة.

ويصمت ليقول بأسى: كنا نطلب رحلة ثالثة: القاهرة - طوكيو. ليكون عدد رحلاتنا ثلاث رحلات فى الاسبوع لكثرة الطلب، والمسالة فى غاية التعقيد لان تحديث الاسطول تكلف مليارات الدولارات وهناك قروض وفوائد - وسوف نبحث هذا الأمر فى القاهرة كان يستعد فى اليوم التالى للسفر - لكنه كان سعيدا بالمناقشات التى تفرعت وتجمعت حول حقيقة واحدة، اننا لن يصل بنا التشاؤم إلى درجة عدم تصور الحل.

ولعل الحل جاء فى حكمة العربى لابنه؟ كل مشكلة ولها حل.. وعندما قال الابن وإذا لم اجد حلا.. قال العربى اتركها للزمن فهو كفيل بحلها.. فقد اتفق الجميع عادل عبدالعزيز واسامة نصار مستشارنا السياحى فى طوكيو والسيدة زوجة نبيل اسماعيل فهمى سفيرنا فى اليابان وهشام حلمى مراد بالسفارة المصرية؟ والدكتور زاهى حواس مدير عام منطقة اثار الجيزة الذى تصادف وجوده فى اليابان لإلقاء محاضرات بدعوة جامعة اوسيدا وحسين عبدالناصر وزوجته ان المشكلة ستحل وسيعود السائحون لمصر فلا يوجد فى العالم سوى اهرامات واحدة وأبوالهول واحد.. أما



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

أزمة الطائرات الفارغة بين القاهرة وطوكيو.. كيف تحل

اقتراح بإعادة معارض الآثار المصرية لليابان.. كبديل مؤقت

د. شيمورا - عاشق مصر - يلخص الموقف كالتالي:

الحكومة حذرتنا من زيارة مصر.. ونحن شعب مطيع.. وعليكم توجيه جهدكم لاقناع الحكومة بتخفيف هذا التحذير

متى يعودون فهذه تتوقف على جهدنا نحن، وعلى قدرتنا على مواجهة العوامل الأخرى

حوار العشاء الساخن

●● على مائدة عشاء يابانى جلس الدكتور شيمورا - صاحب الدعوة - وهو استاذ بجامعة واسيدا، ورئيس مركز الحضارة المصرية باليابان.. ورئيس نادى الاهرامات الذى أنشىء ليضم ٤ الاف عضو من محبى الآثار المصرية ومن اساتذة الجامعة والمعهد د. ماسايكى يودا والدكتور جيرو كوندو والدكتور ايزومى تاكاميا والدكتور هاسا جاوا، وكان بعضهم يتحدث العربية التى تعلمها فى مصر، ورغم ان الطعام اليابانى بارد إلا ان الحوار والمشاعر كانت دافئة.

■ سألت الدكتور شيمورا: لماذا لا تقوم بعد شهر مثلا بزيارة لمصر يصاحبك عدد من أعضاء هيئة تدريس جامعة واسيدا ومركز الحضارة المصرية وتسلط الأضواء الاعلامية على الزيارة.. لاشك أن ذلك سيرفع الخوف ويؤثر فى سرعة عودة السياحة؟

●● ويضحك الدكتور شيمورا، الذى يلقبونه بعاشق الآثار المصرية والمحب لمصر.. ويقول: المشكلة ليست كذلك. فاليابانيون ليسوا مثل المصريين..!! اليابانيون يطيعون الحكومة فيما تقول.. وينفذونه.. فطالما هناك تحذير حكومى فلن تجدى زيارتى شيئا. ولكن الخطوة الأولى فى رأيى هى تخفيف التحذير الحكومى، ونقله الى درجة النصيحة فقط.. وهى التى كانت موجودة عقب حادث الاتوبيس السياحى بميدان التحرير وقد حددت لى مقابلة فعلا مع وزير الخارجية لأبحث معه هذا الشأن.

●● والتقط الحديث الدكتور زاهى حواس ليقول: بعثة التنقيب اليابانية اكتشفت فى دهشور مقبرة من عصر العمارنة ولم يعلن بعد عن هذا الاكتشاف ويمكن ان نخطط معا لاعلانه فى مظاهرة اعلامية يابانية.

●● ويحول الدكتور بهاء زغلول مستشارنا الثقافى النشط فى اليابان، والذى يتحدث اليابانية، الحوار الى منعطف اخر يأتى من فهم لطبيعة المجتمع اليابانى وكيفية النفاذ إليه ليقول:

إذا كان اليابانيون خائفين من الذهاب الى مصر فلتحضر إليهم عناصر الجذب المصرى الى هنا. الحل ان نقيم معارض للآثار.. ومعارض ثقافية - ندوات ومحاضرات لأساتذة الآثار والتاريخ والثقافة مثلما فعل الدكتور زاهى حواس المهم ان نتواصل مع هذا السوق ولا ننقطع عنه لأن عزوف السائحين هنا عزوف مؤقت يرتبط بسبب التحذير الحكومى.

ايضا علينا فى هذه الفترة أن ندرس



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

طبيعة الياباني ومتطلباته السياحية فهو يريد الخدمة على أعلى مستوى.. ولا يغريه السعر المنخفض بل على العكس دائما يختار الأغلى، علينا أن نعي ذلك بحيث حينما نعود للسوق الياباني، نكون قد حققنا ما يريده السائح.

●● وقال الدكتور زاهي حواس: لعل الاتفاق الذي تم بيني وبين الدكتور شيمورا حول تقديم الطبعة اليابانية من كتابي «اسرار المرأة الفرعونية» خطوة على طريق الوجود الثقافي والاثري في اليابان الآن، وأنا أؤكد أن إلقاء الأضواء على اعمال البعثة اليابانية واكتشافاتها سيفيد كثيرا.

●● ويرد عادل عبدالعزيز هيئة التنشيط على استعداد لدعوة أي عدد والمشاركة في اية مناسبة من هذا النوع.

●● ويعود اسامة نصار مستشارنا السياحي بالحديث الى نقطة البداية فيقول: اعلان حقائق التحقيق وتنفيذ الخطة الامنية في اسرع وقت والاستقرار في الفترة القادمة، سوف تساعد كثيرا في حل المشكلة.. بينما يقول الدكتور ماسايوكي المتخصص في دراسة الموجات الكهرومغناطيسية لدى الفراعنة: بيننا وبين المصريين حب كبير ونحن نريد عودة السياحة مثلكم تماما، وهناك شركات سياحة تستفيد ورجال اعمال، والكثير من اليابانيين الذين زاروا مصر وعرفوا طبيعة المصريين لا يخافون أبدا وسوف يكون هؤلاء هم القاعدة التي ستحاول الدفع باستمرار في اتجاه عودة السياحة الى مصر.

●● ويلخص ابراهيم خليل الملحق السياحي الحقائق فيقول: طالما ان تحذير الحكومة قائم فلن تجدي اي جهود مع الأفراد فهنا قسم في وزارة الخارجية يستطيع اي مواطن أن يتصل به قبل السفر ويسال: أنا اريد السفر الى مصر.. وسوف يكون الرد لا تسافر لأن هناك تحذيرا رسميا منطوقه كذا، وقد حدث فعلا هذا مع مواطنين، يحبون مصر ولا يشعرون بالخوف.

ثانيا: يجب ان نعرف ان الياباني حساس من جهة الأمن ودائما ما يسال عنه وهو يسافر في مجموعات.

ثالثا: لابد أن ندرك أن مصر حلم الناس وحبهم هنا وكانت موضة، حيث طبع الاولاد صورة الاهرامات على (الـ تي شيرتات)، ولهذا ستعمل كل هذه العوامل في سبيل عودة السائحين لمصر.

وهكذا..

من اهم الأسواق السياحية في الشرق الأقصى ومن اكبر مساحات الإنحسار السياحي بدت لي الحقائق تقول: اننا نمر بأزمة تتعدى السياحة ـ كرحلة ـ الى الاقتصاد نفسه الذي يفقد موردا هاما من موارده، وان الأزمة ستنفرج يوما لاشك.

لكن علينا ان نبحث ونفكر سريعا كيف ندير الأزمة؟ وعلينا أن ندرك أن تأثير الخطة الأمنية الجديدة سيكون أولى خطوات الانفراج. وان اشتراك الجميع من المضارين سواء الفنادق أو الشركات او الوزارة في التفكير مطلوب. وأخيرا عدم التفكير في تخفيض الأسعار ابدا ففي هذا قضاء على البقية الباقية من السياح.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

تأجيل قضية تنظيم أبو رواش الى جلسة اليوم

المحكمة استمعت لاثنين من شهود الإثبات

أحد المتهمين يطالب بوقف العمليات الإرهابية والالتزام بتعليمات القادة في الداخل

كتب . عبدالحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية العليا امس نظر قضية تنظيم ابو رواش والمتهم فيها ٦٥ إرهابيا قاموا برصد بعض الشخصيات العامة ورجال الأمن وتفجير وتخريب بعض مؤسسات الدولة الاقتصادية والاستثمارية ، واستمعت المحكمة إلى شهادة اثنين من شهود الاثبات فى القضية وقامت بفض احرازها ، وقررت مواصلة سماع شهود الاثبات فى جلسة اليوم.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها أمس، وقد اعلن المتهمون قبل بدء الجلسة بيانا صادرا عن مجلس شورى التنظيم والموجودين داخل السجون حول حادث الاقصر، حيث اكدوا فى بيان القاه المتهم التاسع عشر مصطفى سيد حسنين محام، قرروا فيه ان منفذى حادث الاقصر هم أعضاء من الجماعة الإسلامية ، ولكن لا توجد صلة بينهم وبين قيادة الجماعة فى الخارج او الداخل، انما هم مجموعة هاربة في الجبال ، وان هناك فرقا بين ضرب السياحة وقتل السائحين، واضاف: انهم قاموا بهذه العملية انتقاما لمقتل ٤ من قادة الجماعة ، والذين صدرت عليهم احكام بالاعدام فى بعض القضايا العسكرية، وان مرتكبى الحادث تصرفوا من انفسهم وناشد المتهم الجماعة الاسلامية وجميع هيئات ومؤسسات الدولة ان يتعاونوا معهم في انجاح المبادرة والتي نادوا فيها بوقف العنف، وان تقوم الحكومة بالافراج عن بعض المعتقلين في السجون فى مبادرة منها، لانه لا يوجد تناقض بين المبادرة وقيام الحكومة بالافراج عن المعتقلين.

ثم قامت المحكمة بفض احراز القضية في مواجهة المتهمين والدفاع عنهم ، وعددها ٨ احراز تضم بطاقات شخصية وعائلية مزورة وكارنيهات منسوبة لنقابة المحامين ونقابة المهن التعليمية وكارنيهات عسكرية مزورة تم ضبطها بحوزة المتهمين، ثم بدأت المحكمة في سماع بعض شهود الاثبات في القضية من ضباط الشرطة والذين قاموا بإجراء محضر التحريات بخصوص نشاط الجماعة والقاء القبض علي بعض المتهمين ، ثم قررت المحكمة تاجيل القضية لجلسة اليوم لسماع شهود الاثبات.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

حــــوار مع الأمــة!!!

بقلم : د. ابراهيم دسوقى أباظة

لماذا يطالب البعض بحوار مع الجماعات الإسلامية؟!

وهل يجهل هذا البعض مطالب الجماعات الإسلامية؟! إن الجماعات الإسلامية على اختلاف أشكالها تطالب بحكم إسلامي... فما الذى سوف تجنيه مصر من محاورة الجماعات الإسلامية؟!

هل سينتهى الحوار بتسليم السلطة للجماعات الإسلامية أم سينتهى بتخلى الجماعات الإسلامية عن المطالبة بحكم إسلامي؟!

إن حوارا من هذا النوع لن يجدى فى شيء... فالجماعات لن تكف عن جهادها من أجل حكم إسلامي... والحكومة لن تتوقف عن نضالها فى قمع الجماعات الإسلامية!!

إن الحل العملى والمنطقى الذى يحقن الدماء... ويوفر الجهود هو فتح أبواب الحوار مع الأمة كلها... وإتاحة الفرص أمام قواها السياسية والاجتماعية لتعبر عن آرائها وتحدد من رؤيتها وتشارك بالقول والفعل فى صياغة المستقبل... هذا هو الحوار المثمر الذى تنشده مصر... والذى أصر عليه الوفد وشدد على ضرورة إجرائه فى مؤتمر الحوار الوطني الذى دعا إليه الرئيس مبارك منذ سنوات... وكان من المفروض أن يفضى هذا الحوار إلى نوع من الوفاق الوطني بين كافة القوى السياسية المصرية بلا استثناء... وأن يؤدى إلى إصلاح سياسي شامل يتضمن تغيير الدستور وتحرير وسائل الإعلام وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإلغاء القوانين الاستثنائية... ولكن الرئيس مبارك رفض إدراج قضية الإصلاح السياسى فى برنامج الحوار الوطنى الذى دعا إليه واكتفت التصريحات الحكومية بالدفاع عن هذا السلوك بينما أكد الرئيس أنه لا ضرورة ولا لزوم للإصلاح السياسى إنما المهم هو الإصلاح الاقتصادى الذى تواظب الحكومة على إجرائه!!!

وقد ترتب على هذا الموقف انسحاب رئيس حزب الوفد من مؤتمر الحوار الوطني... وكان هذا الانسحاب إيذانا بفشل الحوار الذى لم يثمر فى علاج قضية واحدة من القضايا الشائكة التى تعيشها البلاد...

والفكرة المحورية التى يؤمن بها الوفد وتكفر بها الحكومة تقوم على أن الإرهاب لن يتوقف والعنف لن ينحسر طالما ظلت أسبابه قائمة... وأول أسبابه هى السياسات الفاشلة التى اتبعها النظام الحاكم فى مختلف الميادين... خاصة فى ميادين الاقتصاد والتعليم والصحة والخدمات وما أدت اليه هذه السياسات من انهيار مستويات المعيشة وتدهور الأجور وتراكم البطالة وفساد الإدارة الخ، الخ... وقد انعكس كل ذلك على عقلية المواطن وسلوكياته... وخلق موجات من الإحباط واليأس مكنت من تنشيط التطرف... وتحريك العنف ضد السلطة وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية مادامت هذه القوى المبكوتة لم تجد لها متنفسا فى قنوات شرعية... فلا إعلام حرا يمكن من التعبير... ولا برلمان منتخبا يسمح بالمساءلة... ولا تظاهر أو إضراب يتيح الاحتجاج أو الرفض... ولكن قمع فى الجامعة والمصنع والحقل والشارع... واستخدام مسرف لعصا السلطة ضد كل تحرك يبدر من المجتمع المدنى بأحزابه ونقاباته واتحاداته وجمعياته!!!

لابد إذن من أن نضع يدنا على بيت الداء... وأن نواجه العلة بشجاعة وحسم لا أن ندفنها ونتستر عليها ثم ندور حول أنفسنا بحثا عن أسباب ومبررات بعيدة كل البعد عن الواقع...

وكان يجدر بالحكومة أن تتساءل خاصة بعد كارثة الأقصر عن مردود سياستها في مواجهة الإرهاب وهل أدت هذه السياسة الأمنية الفاشلة إلى اختفاء الإرهاب... أو حتى انحسار موجاته!!!

إذا كان الجواب بالنفى فلابد من البحث عن أسباب أخرى للإرهاب غير الأسباب التي تروج لها الحكومة فالإرهاب لايجد أسبابه في الانحراف أو الرغبة في سفك الدماء... ولايجد دوافعه الحقيقية في استغلال الدين للتغرير والتحريض على القتل ولكن الأسباب والدوافع الحقيقية التى أدت إلى تفجر ظاهرة الإرهاب وانتشارها تكمن فى سلوكيات النظام الحاكم وممارساته فمن تحت عباءة هذا النظام خرج الإرهاب وبفضل سوء سياساته وتواصل إخفاقاته ترعرع واشتد عوده وأصبح كالزلزال الذى يفاجئنا دون أن نملك فى رده حولا ولاقوة!!

وإذا سلمنا بذلك فلن يكون البديل سوى حكم ديمقراطي يأخذ مكان الحكم الشمولي... ولكن من خلال إجراءات وتدابير تمنع الطفرة القاتلة... والتحولات الفجائية... ولابد أن يجرى الإصلاح السياسى خلال مدة محددة... وأن تصاحبه مرحلة انتقالية تتهيأ فيها الأحزاب وكافة القوى السياسية لترتيب أوضاعها وتهيئة برامجها... واجتذاب أنصارها... ولاشك أن هذه المرحلة الانتقالية حيوية للغاية فبدونها يستحيل تهيئة الأمة لانتقالة ديمقراطية تتأكد فيها الحريات... ويتسع فى إطارها النشاط الحزبى... والنقابى... والشعبى ويتحول المجتمع المدنى كله إلى شعلة من الحركة الدائبة من أجل التعبئة والتحضير لمعركة انتخابية حقيقية يكون الاحتكام فيها إلى صناديق الانتخاب وقرار الأغلبية الشعبية بلا مدفع أو بندقية... أو قوة سلطوية!!!

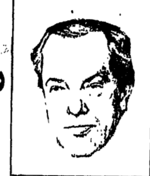
هذه المرحلة الانتقالية تستهدف فقط إعادة الثقة للمواطن فى أن البلاد مقبلة فعلا على ديمقراطية حقيقية ومنح فرص متساوية للقوى السياسية فى الأعداد للمعركة الانتخابية القادمة فى مناخ حر نظيف يبدد التلوث الذى سببه الحكم الدكتاتورى بأساليبه القمعية والتزويرية... فليس سهلا أن يتخلص شعب مصر من ظلام نصف قرن من الإجرام والكذب والتزوير كان آخره تزوير انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ بأسوأ وأحط أساليب التزوير التى عرفتها المجالس النيابية على مر التاريخ!!!

المطلوب الآن... بداية نظيفة... على طريق نظيف... نقطعه معا بكل قوانا السياسية والاجتماعية... من أجل مصر القرن الواحد والعشرين... ومسئولية الحكم عظيمة فى إدراك الإصلاح المنشود... فقد فوت العديد من الفرص... وأغلق العديد من الأبواب فى وجه الإصلاح السياسى الشامل... وكانت النتيجة وقتا ضائعا... ومالا ضائعا... ودماء ضائعة وفى النهاية شعب ضائع لايدرى إلى أين المصير!!!



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١٢/١٩٩٧



لا يصح إلا الصحيح

رءوف توفيق

اغسل يديك قبل الحادث.. وبعده!

استهلكنا تماماً حادث الاقصر فى صحافتنا ، واحاديثنا على المقاهى وفى النوادى ومكاتب العمل .. ومع مرور الأيام لم يبق فى شهية الكلام ، سوى بعض الفضول عن محاكمات بعض الضباط بالتقصير ، وكيفية تعويض خسائر السياحة ..!!

وهكذا تعاملنا مع القضية ، بمنطق « اغسل يديك قبل الحادث وبعده » .. بمعنى اننا لسنا مسئولين .. وإنما فقط متفرجون ..!! وعلى « الحكومة » ان تداوى جراحها ، وتشفى المريض !!

وهذا المنطق جزء من ميراث طويل لتاريخنا مع « الحكومة » .. اى حكومة .. فهى « ولى الأمر » .. و« الوصى » علينا .. صاحبة الحق الوحيد فى الفهم والإدراك وإصدار القرار .. اما نحن فعلينا السمع والطاعة !!

وعندما نحلل هذا الميراث العقيم ، سنجد انه ترسب فى اعماقنا .. ومفهومنا .. إن الحكومة ـ اى حكومة ـ ما هم إلا بشر

مثلنا ، ولكن الفارق انهم يملكون السلطات .. اما الاخرون فلا يملكون سوى الكلام ، وتنازلنا تدريجياً عن اننا - ايضاً - اصحاب سلطات .. وربما اقوى من سلطات الحكومة .. ووصل بنا التنازل إلى ان اصبحنا متفرجين فقط .. واسترحنا لهذا الدور .. او بمعنى ادق .. اللا دور !!

مثلاً .. بمراجعة حوادث الإرهاب والعنف التى عاصرناها على مدى السنوات الماضية .. سنجد ان دور المؤسسات والمنظمات الشعبية اقل مما يجب فى محاصرة الإرهاب والكشف عنه .. بدليل ما يحدث فى بعض مراكز وقرى الصعيد .. من ان بعض الاهالى يعرفون اسماء اعضاء الجماعات الإرهابية المتطرفة ، بل يعرفون اشكالهم ، ويرون جرائمهم .. دون ان يقوموا بالإبلاغ عنهم او إرشاد الشرطة - لاعتقادهم - نتيجة تجارب سابقة - بان المتطرفين اسرع فى عقابهم .. من ان تصل لهم حماية الشرطة وتامين حياتهم .. ولهذا يؤثرون الصمت .. ويرتع الإرهاب فى فجور وعلانية !!.. وهنا يحق لنا ان نتساءل عن دور السلطات الشعبية فى الضغط على السلطات التنفيذية لتوفير الحماية لشهود الإرهاب ؟!

مثل آخر .. ما فجره نائب مجلس الشعب عن الاقصر ، فى جلسة المجلس عقب الحادث .. حيث كشف عن الإهمال والفوضى الإدارية واسترخاء الشرطة واهتمامها بفارغ الأمور دون الموضوعات الامنية الحساسة .. وقال إنهم طالبوا كثيراً كاهالى ، وكعضو مجلس شعب ، بإجراء بعض التعديلات الجذرية فى اسلوب العمل .. ولكن لم يحدث اى شىء !!.. هنا - ايضاً - يحق لنا ان نتساءل : كيف ضاعت هذه النداءات والتحذيرات من قبل ؟!.. وما هو الدور الحقيقى لمجلس الشعب إذا كان يعلم .. وصمت عن اتخاذ القرار الحاسم ؟!

مثل ثالث .. على ما تقوم به الصحافة القومية والحزبية فى كشف صور الإهمال والفساد ثم رد الفعل البطىء ، او المتعالى من الاجهزة التنفيذية والرقابية .. الذى يصل إلى درجة الصمت والتجاهل ..!! وهذا الفصل المتعمد بين سلطة الصحافة ، والسلطة التنفيذية .. يؤكد النغمة السائدة من ان الصحافة مسموح لها ان تصرخ وتطالب .. والسلطة التنفيذية مسموح لها ان تفعل ما تشاء .. وفى الوقت الذى تحدده !!

وهذا الموقف .. يخلق جواً من اللامبالاة والسلبية .. ويعطى الفرصة اكبر لكل عوامل الفساد والإهمال والتخريب لان تفعل ما تشاء .

وقد طالبت فى العدد الماضى بضرورة المواجهة الحقيقية لكل الاخطاء التى كشف عنها حادث الاقصر .. ليس على مستوى الامن



فقط .. ولكن على كل المستويات الرسمية والشعبية .. من خلال تعبئة شعبية كاملة لتحصين المستقبل .

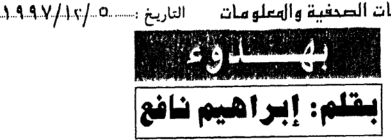
وجاءت توجيهات الرئيس مبارك لتضع النقط فوق الحروف في رسالة إلى مجلس المحافظين من ان الامن القومى بمفهومه الواسع ، مسئولية جميع سلطات ومؤسسات المجتمع المركزية والمحلية من خلال متابعة الاداء والنزول إلى القاعدة العريضة ، والتواجد وسط الجماهير وحل مشكلاتهم .

والآن .. هل نحن مستعدون للمشاركة ؟!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧



كيف نحتوى آثار نكبة الأقصر ونواصل انطلاقتنا إلى تحقيق أهدافنا الوطنية؟

بعد الكارثة التى نجمت عن الحادث الإرهابى المروع فى الاقصر تساءل كثيرون منا: من اين نبدا؟ وكيف نتحرك؟ وهل نستطيع استعادة الثقة فى اقتصادنا وامننا؟

إن من المؤكد ان الضربة التى وجهتها هذه العملية المخيفة لم تكن موجهة فقط إلى قطاع السياحة، وإنما ايضا إلى رصيد الثقة العالمية فى الاقتصاد المصرى، وإلى قدرتنا على حمايته من الإرهابيين والقتلة، ومن ثم فإن آثارها السلبية اتمنى الا تمتد إلى الاستثمارات الخارجية فى مصر.والا تؤثر ايضا على الاستثمارات المحلية، وفى النهاية على قدرة الفعل المصرى فى مجالات كثيرة.

إزاء كل ذلك تولدت افكار كثيرة للحركة الإعلامية، والسياسية، والدبلوماسية - والأمنية بالطبع - للتعامل مع مذبحة الدير البحرى، وحصار آثارها. ومع احترامى الشديد لكل ما تردد وذكر، ومع تقديرى للعائد الذى يمكن ان يعود منه على تحسين الصورة، ودفع الأذى، ومنع تكرار الحادث مرة اخرى، إلا إننى اتصور ان مفتاح الموقف كله يكمن فى اننا نحتاج بشدة إلى اخذ جميع امورنا بالجدية التى تستوجبها خطورة الموقف فى مختلف المجالات.

فالحقيقة ان وقوع حادث إرهابى - مهما تكن بشاعته - قد اصبح امرا تعانيه جميع دول العالم، ولكن تاثر الدول المختلفة به يتوقف على مدى اقتناع الدنيا باسرها بان هذه الدولة أو تلك على استعداد جدى للتعامل مع مشكلاتها، بما فيها الظاهرة الإرهابية ذاتها. وبمعنى آخر، وبصراحة تامة يستلزمها الموقف، فإننا مهما شننا من حملات إعلامية، ومهما قمنا بتحركات سياسية ودبلوماسية لحصار منابع الإرهاب فى الخارج، فإن الرسالة التى سوف يكون لها تاثير بالغ هى نجاحنا فى حشد مواردنا، وتنمية اقتصادنا بسرعة كبيرة، وعمل اجهزتنا بكفاءة قصوى. فهذه هى الرسالة الوحيدة التى يمكن ان تقنع بها الدنيا باسرها بان الإرهاب ظاهرة عارضة، وبثور مؤقتة فى جسد كله صحة، وعافية، وقدرة ذاتية على التصحيح.

وإذا لم نفعل ذلك فإن الإرهابيين القتلة سوف يكونون قد نجحوا فى تحقيق اهدافهم لتدمير الطاقة الوطنية، وإصابتها بالشلل، وسوف يعطيهم ذلك حق الفيتو والاعتراض على المسيرة الوطنية.

فمن بين الأسباب العديدة التى تناولها المعلقون بخصوص العملية الإرهابية فى الدير البحرى، وغيرها من العمليات الإرهابية، فإن سببا رئيسيا لم يتم تناوله على الإطلاق، وهو أن عناصر الإرهاب افزعها كثيرا انقلاب الصورة العالمية عن مصر بعدما احرزت معدلات معقولة من النمو، وبدات جميع المؤشرات الاقتصادية تصبح إيجابية، سواء فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة، الذى انخفض إلى اقل من ١٪، او توافر النقد الأجنبى الذى وصل إلى اكثر من ٢٠



مليار دولار، او ثبات سعر العملة المصرية، او انخفاض معدلات التضخم لتصبح ما بين ٤ و٥٪ او انخفاض معدل البطالة، ومن ثم فإن ردهم الشيطانى على كل ذلك كان هو هذه العملية الجهنمية، ليس فقط لتدمير السياحة، ولكن لتشويه الاقتصاد المصرى كله فى الساحة العالمية، بعد أن شهدت المؤسسات الدولية شرقا وغربا بان مصر اصبحت سوقا واعدة، وان الاستثمار فيها سوف يدر عائدا كبيرا.

ولذا فإننى اتصور انه سوف يكون خطأ كبيرا ان نقتصر فى حصر نتائج الارهاب على السياحة وحدها، ونهرع هنا وهناك لاستعادة اسواقها مرة اخرى، وإنما المطلوب - بالإضافة إلى ذلك - ان نحافظ أيضا، وبقوة اكبر، على المسار الرئيسى لحركتنا فى اتجاه الإصلاح الاقتصادى وتعميقه، والمضى فيه بخطوات حثيثة. وهنا فإن معدلات النمو الاقتصادى التى نحققها الآن، والتى تتراوح حول ٥٪ سنويا، والتى ستصل طبقا لبيانات وزارة الاقتصاد إلى ٦.٩٪ عام ٢٠٠٢، تبدو لى متواضعة للغاية، وقليلة الطموح، ولا تتناسب مع ما لدينا من موارد، ولا مع ما يواجهنا من تحديات فى مقدمتها الإرهاب الذى يستطيع بعمليات محدودة ان يحدث تراجعا ملموسا فيما نحققه من معدلات.

فالمسالة اننا فى حالة سباق، ليس فقط مع الامم الاخرى وفيها من تتجاوز معدلات نموه ١٠٪ سنويا، ولكن مع الإرهاب ذاته الذى يجد فرصته الكبرى فى لحظات الانتقال والتحول البطئ فيسعى إلى ضربها فى اكثر اجزائها حساسية مثل السياحة، على امل امتداد آثار الضربة إلى جميع الجبهات الاقتصادية الأخرى، وبالتالى الجبهات الاجتماعية والسياسية، لتحقيق اهدافه اللعينة فى جعل مصر جزائر او افغانستان اخرى.. لا قدر الله.

ومن هنا فإنه لا ينبغى إطلاقا ان تصرفنا العملية الإرهابية فى الاقصر عن الهدف الاستراتيجى الذى حددناه لانفسنا خلال السنوات الماضية، وهو تحقيق معدلات عالية من التنمية المتواصلة والسريعة، ولا عن مراجعة خططنا فى هذا الشان وتفعيلها بقدرة اكبر مما فعلنا طوال السنوات الماضية. فالحقيقة انه لا يعادل النجاح إلا النجاح، ولا ينافس الإنجاز إلا الإنجاز، ولا تستطيع قوة خارجية او داخلية مهما يبلغ عنفوانها ووحشيتها أن تغطي على قدرة مجتمع على الانطلاق.. وعندما يحقق مجتمع ما معدلات للتنمية قد تصل إلى ١٠٪ فإن ما عدا ذلك يصبح محض تفاصيل وتقلصات لا تنفى الحاجة إلى سوق مطردة الاتساع، ولا توقف التعامل مع شعب يواصل الإنتاج.

فالفارق بين العمليات الإرهابية التى تقع عندنا والتى تقع عند الاخرين انها تستقبل فى الخارج فيما يخصنا على انها عرض يخص المجتمع كله، اما عندما تخص الاخرين - كما حدث فى امريكا واليابان او فرنسا - فإنها تؤخذ على انها ظواهر عارضة تاتى وتمضى بينما يمضى المجتمع فى مساره الصحيح. ولا يوجد شئ فى العالم يعادل النجاح الاقتصادى للدلالة على صحة مجتمع ما. ولذا فإن نقطة البداية فى الحرب الطويلة الامد ضد الإرهاب سوف تقع فى الساحة الاقتصادية، مهما كانت هناك دواع عاجلة للتعامل مع الساحات الامنية والسياسية والإعلامية.

ولكى نحقق قفزة فى معدلاتنا للنمو الاقتصادى فلابد ان نواجه بشجاعة اسباب تواضع امالنا الاقتصادية. وفى هذا المجال فإننى اظن ان اكبر المعوقات التى لاتزال تقف كالصخرة فى وجه تقدمنا هى الجهاز الإدارى المترهل وبطء حركته، وعجزه عن تفعيل القدرات المصرية الهائلة. فمن المدهش اننا نستطيع بسهولة إنجاز مشروعات كبرى، سواء فى مجال البنية الأساسية، او فى مجال اختراق الصحراء بالعبور إلى سيناء وجنوب الوادى، ولكن الجهاز الإدارى المنوط به أن ياخذ كل ذلك كقاعدة للانطلاق الاقتصادى والاجتماعى يعجز غالبا عن استغلال كل ذلك واتخاذه قاعدة للانطلاق، ونتيجة ذلك فإن لدينا فائضا فى الكهرباء، وفائضا فى طاقات الموانيء والمطارات، واموالا كثيرة مكدسة فى البنوك بالعملة المحلية والاجنبية، ولكن تحويل ذلك إلى مشروعات وسلع وخدمات يمضى بمعدلات اقل بكثير مما هو متاح. ومن هنا فإننى ادعو إلى مراجعة اسلوبنا فى التنمية، والذى يقوم على اساس إقامة مشروعات كبرى وهائلة لعلها تقوم بدور القاطرة التى تجذب الاقتصاد والمجتمع إلى الأمام، إذ انه بالرغم من اهمية جميع هذه المشروعات فإن القاطرة لن تجذب باقى عربات القطار إذا كانت القضبان صدئة وعجلات العربات معوجة ومتهالكة، لان الأرجح ان العربات سوف تقلل من سرعة اندفاع القاطرة، مع وجود احتمالات قوية لخروجها عن القضبان عند اى منعطف عارض او حادث إرهابى.

ولذا فإن إحداث هزة، بل اقول ثورة، فى الجهاز الإدارى للدولة، كما اعلن الرئيس مبارك فى خطابه امام مجلسى الشعب والشورى، بات امرا مطلوبا وضروريا، فالحقيقة ان الإهمال والتراخى الذى واجهناه فى الاقصر له مثيل فى بقية اجهزة الدولة، نلمسه جميعا ليس فقط فيما تقدمه من سلع وخدمات، وإنما ايضا فى تعويقها لانطلاقة القطاع الخاص وتفعيل قواه، والذى بدا هو الآخر - ربما من قبيل العدوى - يرضى بالقليل، ويكتفى بمعدلات متواضعة من التوسع، وبمعدلات اكثر تواضعا فى التقدم التكنولوجى وتحديث الإنتاج لكى يصبح اكثر تنافسية وقدرة على اقتحام الاسواق، مكتفيا بالسوق المحلية التى يقبع فى احضانها صارخا ومطالبا بالحماية، وهى مهمة، ولكن مهما نفعل بشانها فإننا لن نستطيع المحافظة عليها طويلا بفعل اتفاقيات المشاركة مع اوروبا، وبفعل اتفاقيات الجات.

إن الثورة فى حركة جهاز الدولة وقطاع الاعمال، وفى القطاع الخاص، هى التى سوف تجعل التنمية اشبه بحالة الانشطار النووى الذى يفجر الطاقات الهائلة فى كل ذرة من ذرات المجتمع، وينقلها، لا خطوات إلى الامام كما يحدث الآن، وإنما قفزات كبرى لا تخنق انفاس الإرهاب فقط، وإنما



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

تجعلنا قوة تنافسية فى مشارف القرن الحادى والعشرين.

وما اقوله هنا ليس اضغاث احلام، كما انني لا اطالب بما لا طاقة لنا به، وإنما اطالب بالفعل بان نفعل ما فعله حوالى ٢٤ دولة من دول العالم النامى كانت مثلنا ونجحت فى تضييق الفجوة بينها وبين العالم المتقدم خلال فترة لم تتجاوز العقدين، وكل ما نحتاجه لذلك هو اكبر قدر ممكن من الجدية التى يجب أن تمتد إلى مختلف مجالات العمل الوطني.

وبصراحة مرة اخرى فإننى لا ارى ما يكفى من هذه الجدية فى معظم اجهزة الدولة، فهناك الكثير من التسيب، والعجز عن تحويل الخطط والسياسات إلى واقع. وهناك ايضا ظاهرة انتظار الاوامر دائما من اعلى، وتخيل ان مسئولية الوطن تقع على عاتق نخبة قليلة من المسئولين، والتراخى فى تنفيذ وتطبيق القوانين، وكل ذلك صار معوقا لتحقيق الانطلاقة الكبرى فى مجتمعنا. صحيح أن هناك كثيرا من الإنجازات تحققت خلال المرحلة الماضية، ولكن هذه الإنجازات يجب ان توضع فى حجمها الحقيقى دون تهويل، ذلك أنها بقدر ما هى خطوات للأمام، فهى ايضا يمكن ان تتراجع ما لم تتوافر لدينا اليقظة والقدرة على تحويلها إلى قوة دافعة إلى الاتجاه المطلوب.

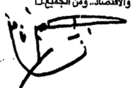
والخطورة فى ذلك كله انه ترك آثارا سلبية خطيرة على هيبة الدولة ذاتها، وانا لا اقصد هنا تهافت الجدية فى التعامل مع الإرهاب والذى ظهر فى حادث الأقصر، وإنما فيما يظهر فى كثير من نواحى حياتنا اليومية. فالفوضى المرورية التى نشاهدها كل يوم فى شوارعنا، والفوضى التى نجابهها فى اجهزتنا الحكومية، واختلاط الامور فى مؤسساتنا التعليمية، وزحام وارتباك التشريعات فى بلادنا، كل ذلك وغيره يجعل كل ما تطلبه الدولة من المواطنين موضع الشك والريبة. فلا يمكن مثلا مطالبة الناس بالحفاظ على البيئة بينما تلوث عربات الحكومة البيئة كل يوم، ولا يمكن مطالبة الشعب بالانضباط بينما هناك كثير من أوجه التسيب فى بعض الأجهزة الادارية.

إن تأكيد هيبة الدولة والقانون امر ضرورى ليس فقط لكى نكون اكثر قدرة على مقاومة الوحش الإرهابى، بل لأنه اكثر ضرورة لتحقيق جميع اهدافنا الاخرى فى الرقى والتقدم.

وهذه نقطة البداية، والخطوة الأولى فى طريق الألف ميل بشرط المحافظة على الاتجاه، والتمسك بالأهداف، وتكريس الجدية، وبذل كل الجهد والعرق لتحقيقها.

لقد بذلت القيادة السياسية لمصر كل جهدها المخلص فى السنوات الماضية لحل المشكلات الرئيسية التى كانت تواجه مجتمعنا بالضرب فى جذور هذه المشكلات، وإعادة تجديد البنية الأساسية لمصر، وإقامة المشروعات العملاقة التى تتكلف المليارات، ويستغرق تنفيذها السنوات، وبتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والمالى فى وجه اعتى الصعاب، وبغزو الصحراء، والخروج من الوادى فى كل اتجاه.. وتشجيع الصناعة والزراعة والصادرات.

لكن الجهد المخلص للرئيس مبارك وحده لا يكفى لإنهاض هذا المجتمع، وصموده فى وجه التحديات. وعرق الدكتور الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وحده أيضا لا يكفى لبلوغ الأهداف وفعالية التحديات، ولابد من مساندة جهد القيادة السياسية على طريق الإصلاح من مختلف الأجهزة الإدارية ومن قادة الفكر والمجتمع والاقتصاد.. ومن الجميع□





المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

الضربة القادمة لن تستهدف المناطق الأثرية!!

لا يختلف اثنان على ان تقديم استقالة وزير الداخلية السابق كرد فعل لما حدث كان منطقيا وضرورة بصرف النظر عن كونها اقالة فى صورة استقالة او العكس استقالة بدت وكانها إقالة، وبغض النظر ايضا عن العلاقة السببية وهل هى تابعة او متبوعة، بمعنى هل هى خطأ لمتبوعين فى رسم السياسة الامنية ام خطأ تابعين فى التنفيذ.. الا انها لا تنفى ان اللواء حسن الالفى بذل جهدا كبيرا فى مكافحة الارهاب والارهابيين وتعرض هو نفسه لمحاولة اغتيال، وله فى اتجاه حماية كبار المسئولين بالدولة بصمة واضحة وقد قام بجهد مشكور غير منكور فى انقاذ مؤسسات عديدة مدنية ودينية من الدمار والتخريب.. ليس هذا دفاعا عنه ولكنها كلمة حق تكتب وبخاصة فى خضم المقالات العديدة التى شرعت بعض الاقلام مهاجمته فيها لاسباب شخصية او لنزعات عقائدية.. اقلام تذكرت وذكرت السلبيات ونست وتناست الايجابيات.. تكلم الجميع وصمت الوزير.. سواء فرض عليه - الصمت - ام فرضه هو علي نفسه!.. انجزت وزارة الداخلية فى عهد الالفى اعمالا كبيرة وعجزت ايضا عن تحقيق امان شعبية كثيرة.. انتصر الالفى فى معارك واشتبك فى اخرى ولم ينتصر ولكنه لم يهزم!!.. وبمعيار نوعي تخصصى لو قيست الانجازات والضربات الموجعة التى حلت بالارهابيين سواء قبل او اثناء او بعد ارتكابهم لجرائمهم لوجدنا ان محصلة السنوات الاربع، التى تولى فيها مقاليد وزارة الداخلية، ايجابية بالرغم من نجاح الارهابيين فى عمليتهم الاخيرة وسقوط هذا العدد الضخم من الضحايا فى حادثة الاقصر.. المسئولية ذات مستويين المستوى الاول هو مستوى التنفيذ وهو مسئولية الامن واجهزته مباشرة، والمستوى الثانى هو مستوي التخطيط وهو مسئولية العناصر الاتية بالتحديد:

أ ـ اجهزة الامن.

ب ـ الاجهزة الشعبية والحكم المحلى، وفى مقدمتها مسئولية رئيس مجلس المدينة والمحافظ نفسه.. اين رؤاهم ومرائيهم لحماية الانفس والاماكن التى هى تحت قيادتهم وهل قدموها لاجهزة الامن على اى مستوى؟!!..

جـ ـ مسئولية نواب هذه المنطقة بمجلسى الشعب والشورى، وحزبهم الوطنى الديمقراطى.. اين هم؟! واين تواجدهم الشعبى وشعبيتهم الجارفة الخ.. اين كل ذلك مما حدث ام ان هناك من هؤلاء من ساعدوهم على تقفيل الصناديق الانتخابية واجتياز العقبات للوصول الى المجلسين بالدم والسلاسل والجنازير والسكاكين!! اكرر لقد تعاملنا مع هذه الحادثة بمعيار واحد وهو التخصصى او النوعى Specific بمعنى ان المسئولية هى مسئولية الامن وانحسر وانحصر الحساب والعقاب فى الجهاز الامنى!!.. ليس هناك خلاف حول الحساب والعقاب لمن يقصر او ينحرف فى هذا الجهاز الخطير ولكن اين التعامل مع المعيار الكيفى الاخر وعناصره من اعضاء المحليات ومجلسى الشعب والشورى وخاصة بعد ان اغدق عليهم النظام بما لم يكن مسبوقا من مكافآت وبدلات وامتيازات.وايضا اين مسئولية رئيس مجلس المدينة والمحافظ؟!!.. كنت اتمنى ان يحاسبهم سيادة الرئيس مبارك كما حاسب وزير داخليته علنا.. انني لا اخلط الاوراق على الاطلاق.. بل بنظرة بسيطة سيدرك الجميع مدى قصور وتقصير هؤلاء الذين اختارهم الحزب الوطنى الديمقراطى.. ان الكارثة الفعلية حينما تكون الاعراض الظاهرة امنية والاسباب الحقيقية قابعة وكامنة وعقائدية مخفية!!.. هل تساءل احد عن البيئة الموضوعية لهؤلاء السفاحين المأجورين القتلة؟! وعن مستوى ونوعية تعليمهم.. والكيفية التى عليها مدارسهم وعلى يد من تلقوا التعليم والوعظ والارشاد؟!!.. وماذا عن بيئتهم السيكولوجية؟.. اسئلة لا تحتاج الى تحقيق وحسب بل التدقيق قبل اتخاذ القرار.. اصلحوا حال التعليم واقلعوا عن الشعارات العقائدية وعن فوضى التطوير الذى لم يتوقف والذى لم يسفر عن ايجابية تذكر.. وما دمنا وصلنا الى هذه النقطة.. فمن وجهة نظر كاتب هذا المقال ان تعود كلية الشرطة الى سابق عهدها ولا يكون التوسع فى الدراسه القانونيه بها كما ونوعا على حساب العلوم الشرطية ولا داعى علي الاطلاق ان يدرس طالب كلية الشرطة كل علوم ومناهج كليات الحقوق فالاجدى منها والانفع هو احلالها بمزيد من العلوم الشرطية البحتة والتوسع فيها وفى موادها وفى مناهجها بما يجعل هذه المواد الشرطية هى الاساس وان تغطى معظم توقيتات الدراسة طيلة السنوات الاربع بالكلية.. كما لا ارى ضرورة في الاسراع بترقية ضباط الشرطة حتى يصلوا الى رتبة اللواء والمعاش وهم فى سن الاربعين.. فمتطلبات ضابط الشرطة تختلف جذريا عن ضابط القوات المسلحة.. فضابط الشرطة يتعامل مع الاحداث ومع الناس من مختلف الاعمار والنوعيات والسلوكيات بشكل دائم بخلاف ضابط الجيش.. المطلوب بقاء واستبقاء ضابط الشرطة حتى سن الستين..

وكذلك يجب الاعتماد فى بعض الاماكن والوظائف العامة والتخصيصة على الموهوبين من ضباط الشرطة والقوات المسلحة والمدنيين الذين يتميزون بحاسة التوقع العالية والحس الامنى المرهف وهذه خصائص تصقلها الخبرة.. وبها وحدها يمكن تطويق الجريمة قبل حدوثها وضبط اطرافها الفاعلين والاصليين والثانويين.. وليعلم الجميع انه طالما وجد القتلة المرتزقة فى اى جزء من العالم فمن الممكن تصديرهم واستغلالهم فهم لا يعبدون الا شياطينهم والمال.. وطالما توفر المال وهو متوافر لدى نفر من المهووسين والمتهوسين دينيا فى الشرق والغرب على حد سواء فالطالب موجود وكذلك المطلوب!!.. والمخربون على قلتهم امكنهم ازعاج الولايات المتحدة الامريكية ذاتها ووصلوا الى تخريب مرفق اكبر المبانى بها.. المعركة معهم ومع الارهاب طويلة ويجب التنبه لها.. لم يكن الارهابيون بمصر فى اى وقت يقاتلون بشرف او فى المواجهة.. بل بسلاح الخسة والنذالة وباحط واقذر الوسائل فهم لا يتواجدون الا فى الاماكن الخالية من الوجود الشرطى او العسكري.. فهذه الزمرة من ...



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

الكفره الفجره كالانعام في مواجهة القوة وكالمردة في مواجهة المستضعفين من الشيوخ والنساء والاطفال.. لذلك فلتحذر الحكومة منهم فهم لن يلجأوا الى الاماكن المشددة عليها الحراسة في المرة القادمة وقد لا يكون السياح هدفهم في هذه المرحلة فقد يلجأون الى الاهداف غير المنظورة او المتوقعة!.. وقد تجدهم داخل صناديق القمامة الكبيرة بجوار اى مؤسسة رفيعة!.. قد يزرعون الالغام بالجراجات او في اتوبيسات السياح او بغيرها من وسائل النقل التى يمكن تفجيرها بالريموت كنترول.. احذروهم فالضربة القادمة لن تكون موجهة للسياح او المناطق الاثرية.. فاحذروهم.. خذوا العبرة من الحقائق المؤكدة من كل مصادر الشرطة ووكالات الانباء والصحافة وشهود العيان من ان اول من اصيب من المرتزقة المجرمين اطلقوا عليه الرصاص فأردوه قتيلا تدبروا هذا الامر.. واخيرا وليس اخرا وكمواطن مصرى اطلب من سيادة الرئيس مبارك ان يسائل المحافظ ورئيس مجلس المدينة والمجلس المحلى ونواب هذا الاقليم فمسئوليتهم ليست اقل من مسئولية ضباط الشرطة في هذه المنطقة. وفق الله الجميع.

ابراهيم القرضاوى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ /١٢/ ١٩٩٧

صحيفة إيطالية:

بن لادن.. كان عميلاً للمخابرات الأمريكية

سمحت له بفتح قاعدة في نيويورك واستغلال قنوات هامة بها

مليارديرالإرهاب.. تحول إلى عدو لدود لحليفه السابق!!

كشفت صحيفة «كورييرى ديلا سيرا» الايطالية النقاب عن انشطة وحياة الملياردير والإرهابى الدولى أسامة بن لادن باعتباره الممول الرئيسى للإرهاب فى العالم.

قالت الصحيفة فى تقرير عن أسامة بن لادن انه يقوم بتمويل ثلاثمائة مجلة وثمانين فى المائة من منشورات المتطرفين فى العالم الاسلامى، كما انه يستخدم حساباته فى الخليج والتى تقدر بحوالى ثلاثمائة مليون دولار لمساعدة المنظمات والمراكز الاسلامية فى العالم.

اكدت الصحيفة ان الممول الرئيسي للإرهاب فى العالم يدعم الحركات الاسلامية فى كل من مصر والجزائر والبوسنة واليمن والصومال والفلبين والولايات المتحدة واوروبا فضلا عن علاقاته مع المسلمين فى الصين.

اشارت الصحيفة إلى انه قدم مبلغاً كبيراً من المال لمجموعة متطرفة لإنشاء شبكة تليفزيونية موجهة إلى العالم الإسلامي تهدف إلى تسليط الضوء على دور المحاربين العرب فى البوسنة.

فقد جنسيته

قالت الصحيفة الإيطالية إن اسامة بن لادن - الذى فقد جنسيته السعودية ويعيش حاليا فى افغانستان تحت حماية حركة طالبان التى تسيطر على ثلثى الاراضى الافغانية - يمتلك العديد من الشركات التى تعمل فى مجال الإنشاءات والاستيراد والتصدير مشيرة إلى ان اسرته تمتلك اكثر من ٥ مليارات دولار استغلها فى تاسيس شركة «القايدة» ومراكز لمساعدة كل من كان يريد قتال الروس فى افغانستان ابان الغزو السوفيتى لهذه البلاد.

كشفت الصحيفة عن ان ممول الإرهاب فى العالم كان يحظى فى تلك الفترة التى شهدت غزو السوفييت لافغانستان بمباركة المخابرات المركزية الامريكية «سى . ان . ايه».. تلك المباركة التى سمحت له بفتح قاعدة فى نيويورك واستغلال قنوات هامة جداً بها.

ذكرت الصحيفة ان اسامة بن لادن «٤٠ عاماً» جنح عقب دعم المخابرات الامريكية له إلى التعصب فاستغل شركته «القايدة» فى انشاء ابنية فى المناطق التى كانت تحت سيطرة المجاهدين الافغان تضم مستشفيات وخنادق وطرقاً ومعسكرات تدريب للميليشيات.. واشارت إلى ان بن لادن حمل المدفع الرشاش واتجه إلى الجبهة وذكر ان يوم جهاد فى افغانستان يساوى الف يوم صلاة فى المسجد.

وحدة عسكرية

وكشفت الصحيفة عن أن بن لادن شكل وحدة عسكرية «ميليشيا» ودعمها مادياً وكانت تضم مصريين وتونسيين وجزائريين وفلسطينيين وافارقة ويابانيين وزنوجا من مسلمى الولايات المتحدة.

اوضحت الصحيفة انه عقب انتصار الافغان على الروس عام ١٩٨٩ توجه بن لادن قليلاً نحو التجارة وابرام الصفقات ولكنه سرعان ما عاد ليمول تنظيمات الجماعة الاسلامية والتشكيلات الباكستانية والجماعات الجزائرية.. واصبح عدوه اللدود هو الحليف الامريكى السابق ابان الحرب الافغانية الروسية.

احسن ضيافة

قالت الصحيفة الايطالية انه عقب انتصار الافغان على الروس اصبح السودان مقصداً امناً للتطرف حيث قام بن لادن باستقدام مئات الافغان العرب اليها من خلال الشركة السودانية لاعمال البناء واشارت الصحيفة إلى ان السودان احسن ضيافة بن لادن الذى قابل ذلك بتقديم مساعدات سخية له حين قام ببناء طرق المواصلات الرئيسية به وتشييد المطار الجديد لبورسودان والعشرات من الشركات الزراعية وتاسيس بنك الشمال الذى بلغت تكلفته ٥٠ مليون دولار مستخدماً الافغان والعرب بالطبع العمالة فى تلك المشروعات.

اوضحت صحيفة «كوريرى ديلا سيرا» انه تحت غطاء جنود الهجرة وهى الشركة السودانية التى تعمل فى اعمال البناء قام اسامة بن لادن بتحريك مئات الافغان العرب الذين استقر بهم المقام فى السودان الذى اصبح معقلاً امنا للتطرف مشيرة إلى انهم انشاوا معسكرات تدريب فى اليمن والبوسنة وافغانستان والقرن الافريقى «الصومال وجيبوتى» والفلبين.

قيادة عامة

وحول نشاطاته فى اوروبا قالت الصحيفة الايطالية ان اتباع بن لادن اتخذوا من سويسرا وبريطانيا معقلاً ماليا وجعلوا من جنيف قيادتهم العامة عن طريق شركة لاسرة بن لادن الذى فتح فى مدينتى «لوجانو وزيورخ» حسابات خاصة به.

كشفت الصحيفة فى تقريرها عن ان بن لادن شكل خلية اقتصادية فى لندن كان يراسها حتى القبض على عضو الجماعة الاسلامية المسلحة فى الجزائر رشيد رامدا.

اشارت الصحيفة إلى انه عن طريق مكتب لندن ربما مول سلسلة الانفجارات التى شهدتها باريس فى تلك الآونة. كما ظهرت مكاتب له فى ايطاليا تحت أسماء محلية مستعارة كالمنظمات الانسانية وشركات الاستيراد والتصدير.

ملف ساخن

قالت الصحيفة ان الامريكيين اعدوا ملفاً ساخناً حول اسامة بن لادن فهم يرون انه وراء الاعتداء على المركز التجارى العالمى فى نيويورك والمحاولة الفاشلة لاغتيال البابا يوحنا الثانى بابا الفاتيكان والسلسلة الطويلة من احداث العنف الدامية فى الشرق الأوسط واشهرها تفجير الخبر فى ٢٥ يونية ١٩٩٦.. موضحة ان بن لادن وصف وقتها الحادث بانه ملحمة كبيرة لم يحظ بشرف الاشتراك فيها.

وقالت الصحيفة الايطالية فى ختام تقريرها حول الممول الرئيسى للإرهاب فى العالم.. ان بن لادن مازال مطلوبا حيا او ميتا لتمويله الإرهاب والإرهابيين ووقوفه وراء كثير من التفجيرات والاعمال الإرهابية فى العالم.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ١٢/ ١٩٩٧

بن لادن أكبر ممول للعمليات الإرهابية فى العالم

روما - ا. ش. ا - كشفت صحيفة «كوريرى ديلاسيرا» الإيطالية عن انشطة الإرهابى اسامة بن لادن الممول الرئيسى للإرهاب فى العالم اوضحت الصحيفة أن بن لادن يمول ٣٠٠ مجلة و ٨٠٪ من منشورات المتطرفين، كما يستخدم ثروته فى الخليج والتى تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار لدعم انشطة المنظمات الاصولية. واكدت الصحيفة أن بن لادن هو الممول الرئيسى للإرهاب فى العالم والدول العربية وخاصة مصر والجزائر واشارت الصحيفة إلى ان بن لادن شكل وحدة عسكرية «ميليشيا» ودعمها ماديا وعسكريا وكانت تضم مصريين وجزائريين وفلسطينيين ويابانيين ومسلمى الولايات المتحدة أثناء المقاومة الافغانية ضد الاحتلال السوفيتى.

وكما اشارت الصحيفة إلى تقديم بن لادن اموالا الضخمة لتمويل مشروعات كثيرة فى السودان شملت تشييد المطار الجديد لبور سودان وتبلغ راسماله ٥٠ مليون دولار ردا على ضيافة النظام السودانى له. واوضحت الصحيفة ان بن لادن نجح فى استقدام الأفغان العرب للعمل فى هذه المشروعات ثم إنشاء معسكرات تدريب فى اليمن والبوسنة وافغانستان والسودان. وحول نشاطاته فى أوروبا كشفت الصحيفة أن بن لادن شكل خلية اتصالية فى لندن نجح من خلالها فى تمويل تفجيرات باريس.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

كلمات

الأخ الأستاذ الفاضل.../

تحياتي الخالصة وبعد..

كلماتك المضيئة التى نشرتها تباعا فى عمودك اليومى بجريدة «الاخبار» بمناسبة حادث الأقصر الارهابى غير المسبوق، والذى اصاب الشعب المصرى كله بالألم والمرارة.. وما طالبت به من ضرورة العمل على تاكيد الوعى بفداحة هذا الحادث الأثيم لدى الجماهير خاصة الشباب، وكذلك العمل على تشجيع السياحة الداخلية لتكون عوضا أو بعض العوض للمتضررين من هذا الحادث.. هذه الكلمات جعلتنى اكتب إليكم لاحيطكم علما بان جمعية بيوت الشباب المصرية والتى اتشرف برئاستها هى احدى الجمعيات ذات النفع العام وهى عضو فى اتحاد دولى يضم ٨٠ جمعية تدير ٥٠٠٠ بيت فى جميع انحاء العالم، وهى لا تقدم خدماتها للشباب فقط بل ايضا لعائلاتهم من ذوى الدخل المتوسط، وهى تدير ١٦ بيتا موزعة على بعض محافظات الجمهورية، تسعة منها صغيرة ومعظمها بالايجار، وسبعة كبيرة انشاتها الجمعية من اموالها الخاصة وكان اخرها بيت شوهاج وبه ٨٠ سريرا للشباب و٢٤ سريرا للعائلا، وقد تم افتتاحه فى ٢٨ اكتوبر الماضى. بمناسبة اعياد اكتوبر المجيدة، ويعمل بكامل طاقته منذ ذلك التاريخ. وسوف تقوم الجمعية بافتتاح بيت للشباب بالغردقة فى اخر هذا العام بإذن الله، وهو يعتبر اقرب مصيف لمدن الصعيد، وبه ١٦٠ سريرا للشباب واربعون سريرا للعائلات وتبلغ تكلفة اقامته وتاثيثه نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات. كما تامل الجمعية فى اضافة جناح للعائلات فى كل من بيت الشباب بالاقصر وبيت شرم الشيخ.

وقد استطاعت الجمعية أن تبنى هذه البيوت بالتمويل الذاتى خلال اكثر من اربعين سنة منذ انشائها حتى الآن، رغم ان رسوم المبيت والتغذية فى تلك البيوت تعتبر زهيدة جدا بالنسبة إلى مثيلتها بالفنادق. ولو تمكنت الجمعية من الحصول على معونات انشائية من المجلس الاعلى للشباب والرياضة ومن وزارة السياحة ومن مساهمات بعض رجال الأعمال، لاستطاعت ان تغطى جميع محافظات الجمهورية بمثل هذه البيوت، وبذلك تتاح الفرصة للعديد من المواطنين للاستمتاع بجمال وتراث بلادهم بتكاليف تناسب قدرات الغالبية العظمى منهم. وإنى انتهز هذه الفرصة راجيا ان تضم صوتكم إلى صوتى لتحقيق هذا الهدف القومى النبيل.

ولك منى كل الحب والتقدير.

دكتور جمال السحراوى

رئيس جمعية بيوت الشباب المصرية

وها أنذا أضم صوتى إليكم املا فى ان يلبى نداءكم كل من السيد الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة والسيد الدكتور عبدالمنعم عمارة الرئيس التنفيذى للمجلس الاعلى للشباب والرياضة، عسى ان تقوى جمعيتكم وتتسع وتصبح كمثيلاتها الاخريات فى شتى انحاء العالم، فبيوت الشباب تقدم خدمة كبيرة للراغبين فى السياحة من الشباب واسرهم بتكاليف مناسبة لا ترهق ميزانياتهم، ولعل ما حدث فى الأقصر من حادث اليم مؤسف، يكون دافعا لزيادة نشاط جمعيتكم خاصة فى مجال السياحة الداخلية.

محمود عبدالمنعم مراد

كلنا مسئولون .. وليس الأمن وحده

نعم جميعنا نتحمل المسئولية عن هذا المرض الخبيث الذى يستشرى فى جسد المجتمع المصرى.. هذا الأرهاب الأسود الذى يتخذ من الدين السمح الحنيف ستارا لأفعاله القذرة.

والحقيقة التى يجب ان نواجهها ان مدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الحكومية تموج بهؤلاء الذين يلعبون بذكاء على مشاعر الناس يحاولون استقطابهم نحو التطرف فى الفكر والسلوك.. ومن هنا تبذر بذور الارهاب.

وكل منا يعلم بوجود هذه الفئة الضالة المضلة بيننا.. وعلى الرغم من ذلك يتقاعس الناس ويمتنعون عن الابلاغ عنهم ومقاومتهم والتصدى لهم.

ان الواجب الوطنى يجعلنا جميعا مسئولين عن هذا الارهاب فى مجتمعنا سواء على المستوى الفردى او مستوى الجماعات.. ومن هنا انادى بتكوين جمعيات مقاومة الارهاب فى المدارس والجامعات والهيئات تكون مهمتها التوعية والتصدى لهؤلاء والابلاغ عنهم.

نعم ليس الأمن وحده مسئولا عن الارهاب ومقاومته والتصدى له حتى اصبح رجال الأمن - وهم من ابنائنا واهلنا - مستهدفين بالقتل من هذه الفئات الضالة.. لماذا؟! لانهم مجرد ممثلين للسلطة.. ويقفون ضد هذه الفئات .. وتستغل عناصر الارهاب بعض معاناة الشعب، وبعض تجاوزات افراد من الشرطة فى استثارة الجماهير وتخويفهم.

واصبح الخوف لا المواجهة هو وسيلة المقاومة.. وتركنا الموقف على كاهل الأمن .. نعم هى مسئوليته.. ولكن ماذا يفعل هؤلاء امام هذا التنظيم الخفى الذى يعمل تحت الارض، دون مساعدة ومعاونة ومعلومات من الجماهير!!!

ان الخطورة الحقيقية فى مسألة الارهاب ليست فى التنفيذ .. ولكن فى الاعداد والتمويل والتخطيط الفكرى والعسكرى والعقائدى.. إذن فإن وراء الارهاب جماعات منظمة تحكمها ايديولوجية فكرية وفلسفة عقائدية وأكرر انهم يعيشون بيننا ويتخذون من بعض المساجد ستارا لهم ومن بعض المواقع اماكن لتجمعاتهم .. وكثيرون يعرفونهم ويعرفون اماكن تواجدهم واساليب تجمعهم وطرق استقطابهم.. ومع ذلك لانبادر بالوقوف فى وجوههم او التبليغ عنهم..

ان الشعب المصرى مؤمن بالله حق الايمان ويؤدى فرائضه ويرفض كل اشكال التسيب والانحراف فى المجتمع وتوجد حرية فى الرأى وفى نفس الوقت يوجد قضاء عادل ومعنى ذلك ان هذه الفئة ان تمكنت من نفوسنا وتوجهاتنا فسوف نفقد كل شيء.. الأمان والاستقرار والحرية.

اذن علينا جميعا مسئولية المواجهة.. وتكوين جمعيات مقاومة التطرف والارهاب بكل القناعة والايمان بالله سبحانه وتعالى.. ولنبدأ بالمدارس والجامعات ولتتحمل النقابات والاتحادات والاحزاب مسئولياتها.. فالمصيبة سوف تقع على كل فرد وفى كل بيت.. والخوف لن يحقق شيئا من الأمن والامان. اما المواجهة والتوعية والتصدى لهم فهذا هو السبيل الوحيد مهما كانت التضحيات.

د. احمد يحيى عبدالحميد
كلية التربية بالسويس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

اجتماع برئاسة الجنزورى لمتابعة الأوضاع الأمنية

تحديد ٣ شخصيات جديدة من مرتكبى حادث الأقصر

تنفيذ خطط تأمين المناطق السياحية والمزارات والمتاحف

تقرير لعمرو موسى حول الاتصالات لمتابعة عناصر الإرهاب فى الخارج

كتب عيسى مرشد :

عقد الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء اجتماعا صباح امس تم خلاله استعراض الموقف بالنسبة للأوضاع الامنية حضره وزراء الدفاع والاعلام والخارجية والداخلية.. وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام بان وزير الداخلية عرض تقريرا حول الخطط الأمنية الخاصة بتأمين المناطق السياحية والمزارات والمناطق وانه تم وضع هذه الخطط موضع التنفيذ كما اشار الى تعدد نطاقات الأمن الوقائى وأشار الى نتائج اجراءات البحث التى توصلت اليها اجهزة الأمن للكشف عن شخصيات مرتكبى حادث الاقصر وقد تم تحديد ٣ شخصيات جديدة بالاضافة الى الارهابى الذى اعلن اسمه قبل ذلك وهو مدحت محمد عبدالرحمن حسين والثلاثة هم:

١ - حامد أحمد عريان وشهرته عصمت عريان طالب بكلية الطب البيطرى جامعة اسيوط ومقيم بنجع العرج محافظة قنا

٢ - سعيد محمد سلامة دسوقى ابراهيم مواليد ١٩٧٦ من الطامرية بقنا وطالب بالمعهد العالي للتعاون والارشاد الزراعى

٣ - محمود محمد احمد عبدالكريم من مواليد ١٩٧٤ من البراهمة وطالب بكلية الطب جامعة اسيوط والثلاثة من عناصر الجماعات الارهابية.

واضاف وزير الاعلام ان تقرير وزير الداخلية تضمن اجراءات التنسيق بين اجهزة الامن والمؤسسات والشركات السياحية. وقال انه تم استعراض تقرير عمرو موسى وزير الخارجية حول نتائج الاتصالات الجارية من خلال القنوات الدبلوماسية والامنية لمتابعة عناصر الارهاب المقيمة فى الخارج.

٠٠٠٤٥٣٦



المصدر : المســــــــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ١٢ / ١٩٩٧

اندبندنت   Independent

حمـــــامات الـــدم

قام القتلة المتطرفون فى الاقصر بتشويه جثث ضحاياهم بعد تعريتها من ملابسها واطلقوا النار على وجوههم بعد قتلهم وجردوهم من كل ما كان يثبت شخصيتهم. ولعل هذا هو السبب وراء الالتباس من التحقق من شخصية سائحة بريطانية والمشكلة هنا ان العنف فى الشرق الاوسط قد يرجع إلى أسباب سياسية أو دينية المهم اننا ندعو الله ونصلى ان تكون حمامات الدم التى شهدتها الاقصر ومناطق أخرى فى الشرق الاوسط والتى راح ضحيتها الابرياء هى من عمل اناس يستخدمون الدين كاداة لتحقيق اهداف سياسية قذرة فالخطورة أن يكون ذلك نابعا من الدين نفسه وليس من عمل بعض المتاجرين به.

والمشكلة الكبيرة هنا ان الاديان السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية نبعت اساسا من الشرق الاوسط وقد تتحمل بعض الاتهامات عما يرتكب باسمها من اعمال وحشية..اننا نصلى بأن تكون الجريمة من تدبير اشخاص يتخفون وراء الاديان لتحقيق هدف ما أو احيانا لا هدف على الإطلاق.



المصدر : المســــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٧

من القلب

عندما يرى الإنسان فنادق الاقصر خالية، ومعبد حتشبسوت بلا سياح يحس بالأسى، فنحن الآن فى شهر ديسمبر، واعياد الميلاد وراس السنة تقترب، وهذا هو الموسم بالنسبة لشعب هذه المدينة، ومع ذلك ضاع الرواج . وشركات السياحة العالمية لم تتردد فى إلغاء جميع حجوزاتها فى المدينة، وسمحت للمتعاقدين معها على استرداد اموالهم، ومن يرغب فى السفر إلى بلد آخر يمكنه ذلك.

عندما يرى الإنسان مدينة تموت موسما سياحيا لا يملك إلا ان يطالب بمعاقبة المسئول، او على الاقل محاسبته، وتوجيه اللوم له، كما حدث فى الاقصر، لا يكفى.

ويتضاعف إحساس الإنسان بالالم عندما يراجع تصريحات وزير الداخلية السابق الذى كان يشنف فيما مضى الآذان، ونقول - الآن - إنه كان يصدعها عندما يذكر كل يوم، بان الإرهاب قد تم القضاء عليه. وكنا نقرا يوميا ان زعماء الأجنحة العسكرية لعصابات الإرهاب قد سجنوا، او حوكموا، او ستجرى محاكمتهم، او انه قد تم القضاء عليهم فى معارك دامية مع رجال الشرطة.

وكنا عندما نسمع ان بعض رجال الشرطة قتلوا فى كمائن اعدها الإرهابيون فنقول لانفسنا وللناس جميعا.

- خدعهم القتلة.

وادركنا اخيرا، وعرفنا الحقائق اخيرا، وهى ان القتلة بالفعل مخادعون، ولكن خدعهم ايضا الذين طمانوهم بالتصريحات الكاذبة، وبينوا لهم ان الامان سائد، والأمن منتشر ومستتب.

والحقيقة انه منذ عام ١٩٩٢، بل ومنذ قامت التنظيمات الإجرامية بالوانها المتعددة، لم يشهد عهد احد من وزراء الداخلية ما شهده عهد حسن الالفى من جرائم اغتيال للسياح.

البداية الكبرى فى فندق اوروبا بالهرم.

وتبعها حادث المتحف.

واخيرا معبد حتشبسوت.

وكان يجب ان يطاح بالوزير بعد اول هذه الأحداث الجسام، او بعد الثانى.

وقالت بعض الصحف المصرية انه كان يجب عليه ان يستقيل.

وبعد الاقصر ذهب ليتولى التحقيق، وكان يجب ان يكون التحقيق معه شخصيا.

والمشكلة فى حقيقتها ان الوزير ظن انه بالتصريحات والدعاية يمكن ان يتحقق الامن، ونسى ان الأمن عمل، وتنظيم ، واستراتيجية، وإعداد، ولكنه كان فى شغل عن هذا كله بإطلاق البيانات عن القضاء على الإرهاب.

وما حدث فى عام ١٩٩٧، حدث مثله قبل ثلاثين عاما فى ١٩٦٧، عندما قلنا ان لدينا الجيوش، واننا اعددنا لكل شيء خطته، واننا سنمحو إسرائيل من الوجود، وثبت ان هذا كله مجرد دعاية.. ويبدو ان فاروق المناوى هو الذى كان يتولى الإعلام الأمنى فى ذلك الزمان.

وهكذا ما جرى فى القوات المسلحة عام ٦٧، جرى مثله فى الشرطة عام ١٩٩٧، والمسئول هنا هو وزير الداخلية وإعلامه.

●●●

من الضرورى أن تكون الدعاية والتصريحات مناسبة لحجم القوة التى يملكها صاحبها، او مستوى الأداء.

وما جرى بالنسبة للاقصر يفتح عيوننا على حقيقة واحدة وهى ان تصريحات الوزراء، والمسئولين، فى كل المواقع الكبيرة والصغيرة، يجب ان تكون متوازنة، حقيقية وبلا مبالغات، وان تكون متفقة مع القدرات والامكانيات وحجم العمل والأداء.

وعندما تتكرر التصريحات المطمئنة، كما حدث فى الداخلية ، فإن الناس يركنون إلى الهدوء، ويتركون للوزارة مهمة مكافحة الإرهاب، ويتقاعسون، او لا يساهمون. وهذا هو ما حدث خلال السنوات الأربعة الماضية.

قالت الوزارة إنها تقوم بعمل العمل فصدقها الناس.

وتبين ان الإهمال جسيم.

وما كنت احب العودة إلى ما جرى «لانه يسد النفس»، لولا الفنادق الخالية فى الاقصر، وبطالة الناس، وكساد الأرزاق، والجميع يضعون اليد على الخد فى حسرة، ويقولون :

- منه!!

و ..

- منهم لله!

محسن محمد



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

«الجنزورى» يطالب المجتمع الدولى باتخاذ مواقف رافضة لإيواء عناصر الإرهاب

كتب ـ فتوح الشاذلي:

اكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء تطوير الاداء بأجهزة الامن، وتحقيق التواجد الامنى المكثف باسلوب علمى واستخدام الامكانات المتطورة فى جميع المحافظات وبخاصة المناطق الاثرية لحماية السائحين وتحقيق الامن. واشار الى تزويد المناطق السياحية والمزارات بامكانات امنية حديثة لاول مرة. واضاف الجنزورى فى لقائه امس بسفراء ١٤ دولة اوروبية ان الاجراءات التى اتخذت تحقق اعلى معدلات التامين وقال انه لا يمكن لجهاز امن فى اى دولة ان يعلن قدرته على منع وقوع الجريمة. كما اكد رئيس الوزراء رفض مصر لجميع اعمال العنف والارهاب الذى لا يفرق بين دولة واخرى. واضاف انه سيتم التعامل مع عناصر الاجرام بحسم وحزم فى اطار دولة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان. حمل الجنزورى السفراء رسالة الى دولهم تتضمن ضرورة التعاون بين دول العالم فى مكافحة الارهاب. كما طالب الجنزورى المجتمع الدولى بموقف رافض لايواء عناصر الارهاب والاجرام. وطالب السفراء بنقل حقيقة الاجراءات الامنية الى دولهم حتى يمكن ان تراجع تحذيراتها لمواطنيها من زيارة مصر. واشار رئيس الوزراء الى تعرض السياحة فى كل دول العالم الى بعض الحوادث الفردية.

أكد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية فى تقريره خلال الاجتماع ارتكاب ٦ من المجرمين للحادث ينتمون الى ما يسمى بالجماعة الاسلامية وسبق لهم ارتكاب حوادث اجرامية. واشار وزير الداخلية الى معالجة الثغرات التى وقعت واتخاذ اجراءات متطورة لتأمين السائحين. كما تم تطوير نظم الرقابة بالمناطق والمزارات السياحية. حضر اللقاء سفراء فنلندا وألمانيا وامريكا وانجلترا وروسيا والنرويج وبلجيكا وايطاليا والدنمارك وفرنسا وهولندا واليابان وسويسرا والسويد.



المصدر : الـوفــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

إشراك الشعب في مقاومة المتطرفين

يظن نظام الحكم خطأ ان الضباط والجنود التنفيذيين على مستوى القاعدة سيدافعون عنه ضد من ينافسه على الحكم. وتزوير الانتخابات ليظل النظام فى الحكم هو السبب الرئيسى لعدم اقتناع رجال الامن وجنوده بنظام الحكم لانهم يقتنعون ان النظام يريد ان يظل فى الحكم سواء رضى الشعب ام لم يرض ولن يدافع عن النظام كبار الضباط لعدم تواجدهم فى المعركة على مستوى القاعدة، وقد ظهر من حادث الاقصر ان رجال الامن استغلوا امكانياتهم للدفاع عن انفسهم وليس عن السياح. والكل يتظاهر بالدفاع عن النظام وينافقه حتى يضمن استمرار مرتباته ومكافآته وامتيازاته ويأمن شره. ولكن عند اندلاع المعارك لن يقف الا بجانب الحق او يكون سلبيا اذا لم يقتنع بالجانب الآخر المنافس. ولم يقرأ مسئولو النظام التاريخ ان المصريين لم يكونوا مرتزقة فى يوم من الايام، مما اضطر الفراعنة الطغاة فى اواخر ايامهم لاستقدام اليونانيين واشترى الفاطميون المماليك من وراء النهرين ليكونوا جنودهم المرتزقة لحكم مصر واستقدم الانجليز فرق الهجانة من وسط القارة الافريقية كجنود مرتزقة للسيطرة على المصريين.

والامل الوحيد لمقاومة المتطرفين هم المصريون انفسهم والذين اضيرت لقمة عيشهم بحوادث قتل السياح ويشكلون حوالى ٢ مليون عائلة بعدد من السكان حوالى ١٠ ملايين شخص، ولم يقاوم المتطرفين الا اهالى الاقصر فى الحادث المشئوم وكانوا يريدون اخذ سلاح رجال الامن لمطاردة القتلة ولكن تحجج رجال الامن بان سلاحهم عهدة وفى نفس الوقت رفضوا التحرك ضد المتطرفين ولذلك يجب السماح بمسيرات ومظاهرات منظمة من المنتفعين بالسياحة حتى يقتنع المتطرفون بأن ما يفعلونه من اخطاء يفقدهم الشعبية اللازمة للوصول الى الحكم.

وحتى يقف الشعب بجانب نظام الحكم ضد المتطرفين يجب عليه تنظيف نفسه من الشخصيات الكريهة المكروهة من الشعب، والتى تلوك سيرهم ألسنة الشعب ويعرفون كل صغيرة وكبيرة عنهم بعكس ما يتصوره النظام من جهل الشعب بما يحدث منهم من فساد ورشوة واستغلال نفوذ ونهب ويجب على نظام الحكم ان يعترف بكل الخطايا التى ارتكبها فى حق الشعب المصرى ويعده بان يكون امينا فى تصرفاته ولايقوم بتزوير الانتخابات ولا يعرض ميزانية مزورة لايثق فيها الشعب، واذا لم ينفذ نظام الحكم مطالب الشعب فى حياة حرة كريمة فسوف تكون نهايته قريبة، «ان الله سريع الحساب». صدق الله العظيم.

د. مدحت خفاجى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

القبض على أهالى الجناة فى قنا

قنا ـ عبداللاه محمد:

القت مباحث أمن الدولة امس، القبض على اهالى الارهابيين الثلاثة مرتكبى حادث الاقصر الذين حددت اجهزة الامن شخصياتهم. تم عرض صور الارهابيين على اهاليهم فى قرى البراهمة والظافرية وكلاحين ابنود بمحافظة قنا، وتعرفوا عليهم.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٧

اقتراحات عربية لبريطانيا

ذكرت مصادر بريطانية مطلعة أن الحكومة البريطانية تلقت في الآونة الأخيرة اقتراحات، من دول وجهات عربية معنية مباشرة بقضايا الإرهاب، تتناول إدخال تعديلات جوهرية وأساسية على القوانين السارية المفعول حاليا في بريطانيا والمتعلقة بمنح حق اللجوء السياسي لمواطنين عرب فارين من دولهم.

وأكدت المصادر أن حكومة طوني بلير تدرس هذه الاقتراحات والأفكار العربية «بعناية واهتمام» حرصا منها على علاقاتها مع هذه الدول، وكشفت أن أبرز التعديلات المقترحة، عربيا، على القوانين البريطانية هي:


طارق عزيز

أولا منع العرب الذين يتمتعون بحق اللجوء السياسي في بريطانيا من استخدام الأراضي البريطانية لتنظيم حملات إعلامية ودعائية ضد دولهم وللتحريض على القيام بأعمال عنف ضد هذه الدول.

ثانيا فرض قيود صارمة على عمليات جمع الأموال والتبرعات التي تقوم بها في بريطانيا تنظيمات وجمعيات، ظاهريا لأهداف خيرية وإنسانية، وفعليا لتمويل نشاطات وأعمال إرهابية في عدد من الدول العربية.

ثالثا عدم منح حق اللجوء السياسي أو سحب هذا الحق من أي مواطن عربي يثبت تورطه، المباشر أو غير المباشر، في عمليات إرهابية تنفذ في عدد من الدول العربية أو ضد أهداف عربية. وقالت المصادر البريطانية إن حكومة طوني بلير مصممة على إدخال تعديلات على القوانين والإجراءات المتعلقة بالعرب والأجانب الذين يتمتعون بحق اللجوء السياسي وأنها ستصدر القوانين والإجراءات الجديدة في مطلع العام المقبل وستأخذ في الاعتبار هذه الاقتراحات المرسلة إليها من دون أن تلتزم بها كليا وحرفيا.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

يوسف ندا: الاخوان يستثمرون في "التقوى" كأفراد لكنه ليس بنكهم ولا أعطي تبرعات لـ "حماس" ولا أفتح حسابا لجمعيات سياسية

□ لوغانو - من جمال خاشقجي:

■ يزعج رجل الاعمال المصري رئيس مجلس ادارة بنك التقوى الاسلامي يوسف مصطفى ندا في الصحافة انها لا تبحث عندما ما تتحدث عنه بقدر ما تبحث عن علاقاته الاسلامية والسياسية.

وقبل اسابيع جعلت صحيفة كوريرا دي لاسيرا الايطالية من بنك التقوى مركزاً لتمرير اموال حركة حماس كما ذكرت ان البنك يدفع تبرعات سخية للحركة الأمر الذي ازعج يوسف ندا وحمله على رفع اكثر من قضية على الصحيفة الايطالية واسعة الانتشار. ولا يخفي يوسف ندا حقيقته «الاخوانية» ولا تقديره للحركات الاسلامية المعتدلة ولكنه يريد ان يفصل تماماً ما بين تلك الحركات وعمل البنك كمؤسسة اقتصادية تعمل في المال باسلوب اسلامي.

يعد البنك الذي يقوده المهندس ندا مع نائبه السوري الاصل غالب همت صغير الحجم بلغ حجم اصوله اول هذا العام ٢٢٩ مليون دولار ولكن يوفر لمساهميه والمستثمرين فيه معدل ارباح جيداً يصل الى ٩ في المئة مع سجل ممتاز في الربحية منذ تاسيسه عام ١٩٨٧ وحقق ارباحاً في عامه الاول ايضاً. ويقول يوسف ندا: «لو كان هذا بنك الاخوان بالفعل لما ترددت في اعلان ذلك ولكنه بكل بساطة ووضوح ليس بنك الاخوان او غيرهم انه مؤسسة مالية مستقلة تعمل باسلوب اسلامي».

ويضيف بان في البنك مساهمين من الاخوان «كرجال اعمال وليس كجماعات ولا يزيد عددهم على ٨ في المئة من بين ١٥٠٠ مساهم من ٢٢ دولة». ويعلق على ذلك ضاحكاً: «كنت اتمنى لو كانت استثمارات الاخوان اكبر ولكن يبدو ان الاخوان ما عندهم فلوس كثيرة للاستثمار بخلاف ما يشاع عنهم».

وعن علاقاته الاسلامية يقول ندا: «ليست هناك اسرار فعلاقاتي معروفة مع اقتصاديين او مسؤولين في دول عربية او افريقية وكذلك علاقاتي مع الزعامات العربية سواء حكومية او شعبية». وفي تجارته يفتخر ندا انه لم يدخل المحاكم إلا ثلاث مرات فقط اثنين منها رفعت عليه «قضية عادية» من شركتي ملاحة وسويت خارج المحكمة والثالثة «إشكال» مع الحكومة النيجيرية نجح في الحصول على حكم اصبح سابقة قضائية عندما حجز على اموال البنك المركزي النيجيري عام ١٩٧٥ وعلى رغم هذا الحكم سوى الخلاف خارج المحكمة. وعندما اسس البنك كمصرف اسلامي اختار دوماً الاحوط في التعاملات ويشير الى ذلك الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي الذي يعمل رئيساً لهيئة الرقابة الشرعية للبنك بالاضافة الى بنوك اسلامية اخرى فيقول: «بنك التقوى يتحوط لنفسه اكثر من البنوك الاسلامية الاخرى فهو لا يزال على سبيل المثال يرفض التعامل بنظام المرابحة رغم ان معظم العلماء اجازها، كما انهم حريصون اكثر من البنوك الاخرى على سؤال العلماء ومراجعة معاملاتهم التجارية مع العلماء وتحري الحلال والبعد عن الشبهات».

ويوافق الدكتور محمد القري وهو اقتصادي سعودي واستاذ جامعي واستشاري لعدد من البنوك فيقول عن البنك انه «من اكثر البنوك الاسلامية حرصاً على قواعد التعامل الشرعي ولعل ذلك بسبب انه يدار من قبل تجار اصحاب خبرة في التعامل التجاري ومقاصده وليسوا مصرفيين جاءت خبراتهم من التعامل بالمال».

وقال يوسف ندا: «انا اعمل في شفافية وكل معاملاتي التجارية منشورة في التقرير السنوي للبنك واحيط البنك المركزي في الباهاما كل التفصيل بل انشر اشياء في التقرير السنوي لا ينشرها غيري من البنوك». وعندما نشرت الصحيفة الايطالية

كوريبرا دي لاسير مقالاً الشهر الماضي ربطت فيه بين بنك التقوى وحركة حماس والحركات الاسلامية في شمال افريقيا وبالتحديد الجبهة الاسلامية للانقاذ وحركة النهضة التونسية بل حتى الجماعات المتطرفة، استشاط غضباً. وينفي كل ما ورد في تقريرها جملة وتفصيلاً ويقول: «خسارة البنوك كبيرة من مثل هذه الاتهامات». ويتعجب ندا من الزج باسمه في هذه القضايا: «ليس عندي أعداء ولا أعرف فائدة من اثارة هذا اللغط حول اسم البنك». ويؤكد ان البنك لم يتعرض لأي تحقيقات رسمية او حتى يطلب منه توضيح لاي جهة رسمية «لا شيء مما ذكرته الصحيفة صحيح وليس لأي من الاسماء المذكورة في المقال علاقة بالبنك او بالعاملين فيه... لقد راجعت كل الأسماء شخصياً ولم اجد حتى تشابهاً مع اسماء عملائنا».

ويؤكد ان للبنك سياسة في ان لا يتعامل مع اي جهة غير قانونية في بلدها ولا بد لأي حساب أو استثمار في البنك ان يكون لشخص ذي هوية اعتبارية يكون صاحب التوقيع في الحساب. وينفي بشدة ان يتبرع البنك باموال لحماس كما ذكرت الصحيفة الايطالية او حتى لجمعية خيرية مقربة منها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

التعرف على شخصيات ثلاثة إرهابيين في حادث الأقصر

المجرمون الثلاثة طلاب جامعيون انخرطوا حديثا في الجماعات الارهابية

متابعة
أحمد موسى

وزير الداخلية أشرف بنفسه على المجموعات الأمنية التى أزاحت الستار عن ملابسات العملية

قيادى إرهابى بقنا وراء ضم منفذى العملية إلى تنظيم أسيوط

منذ الحادث الإجرامى الذى وقع بالدير البحرى بالأقصر يوم ١٧ نوفمبر الماضى، واستهدف السائحين الأجانب والمصريين، عكفت مجموعات عمل أمنية مختصة لكشف هوية منفذى الجريمة النكراء، واستعانت بأسلوب علمي وتحليل الادلة التي عثر عليها في مسرح الجريمة، وأمكن كشف أسماء ثلاثة من الخمسة المجهولين حتى الآن، وجميعهم من اعضاء الجماعة الإرهابية في محافظة قنا، وطلاب في جامعة أسيوط، والتحقوا بالجماعة في الفترة الماضية، وخططوا لتنفيذ حادث الهجوم علي السائحين بإحدى المناطق الخالية من الوجود الأمنى، ووقع اختيارهم على معبد حتشبسوت ، وسبق لأجهزة الأمن التعرف على قيادى المجموعة الإرهابى مدحت محمد عبدالرحمن من مركز البدارى بأسيوط.

وجاءت الجهود الأمنية لإزالة الغموض الذى اكتنف مسألة تحديد هوية الجناة الخمسة الذين قتلوا داخل المغارة بمنطقة دير محارب بالجبل الغربى بالأقصر، وهذه الجهود كان يتابعها لحظة بلحظة السيد حبيب العادلى وزير الداخلية، ودارت المتابعات الأمنية في عدة اتجاهات بإشراف شخصى منه - رغم جهده الكبير في سرعة إعادة ترتيب الأوضاع داخل الوزارة -

ووضع خطط امنية قوية لتامين جميع المناطق السياحية بناء على توجيهات القيادة السياسية وشكلت مجموعات عمل من جهاز مباحث امن الدولة

بالتنسيق مع جميع أجهزة الأمن المعاونة في جميع المحافظات، وتم التركيز علي الوجه القبلى، خاصة محافظات وسط وجنوب الصعيد، اسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان، وتوصلت المجموعات الأمنية ذات

الخبرة العالية في التعامل مع الأحداث إلى المؤشرات المبدئية حول الجناة بعد فترة وجيزة من وقوع الجريمة يوم ١٧ نوفمبر الماضى ، والتى قتل فيها ٥٨ سائحا و٤ مصريين، ولكن كانت الرؤية الامنية الصائبة من

وزير الداخلية بإرجاء الاعلان عن أى معلومات حول الجناة، بهدف جمع الخيوط المتعلقة بظروف وملابسات الجريمة، وجميع المحاور التى سبقت ارتكابها، والحلقات ذات الصلة بالمتهمين وكل من ساعدهم

بهدف تنفيذ الهجوم الإجرامى ، وفي هذا السياق بذل رجال جهاز مباحث امن الدولة جهداً كبيراً في التحليل الفني ووضع التصور الكامل للحادث وأسلوب ارتكابه . ومقارنته بالحوادث التى وقعت في عدة محافظات بالصعيد في الفترة الماضية، وأمكن ايضا الاستعانة بأقوال شهود الحادث وفحص مخلفاته بمعرفة أجهزة فنية معاونة كان لها دور بارز ايضا، وشملت التحاليل الفنية بأسلوب علمى للبيانين اللذين تركهما الجناة في مسرح الحادث ، وأظرف الطلقات الفارغة والبصمات الخاصة

بالقتلى والأسلحة الآلية الستة التى استخدموها في الهجوم.

تدريبات للمجموعة الإرهابية

وقد جرى تحليل جميع هذه الادلة وربطها ومقارنتها بالمعلومات المتحصلة بمعرفة جهاز الأمن ، والذى دفع مجموعات من خبراء البصمات بأجهزتهم الفنية المختلفة ، ونجحوا جميعا في تحديد شخصيات ثلاثة من القتلى الخمسة المجهولين وهم: القيادى حامد أحمد عريان عبدالرحيم وشهرته عصمت «٢٤ سنة»، وهو طالب بكلية الطب البيطري بجامعة اسيوط وله محل إقامة في مركز قفط بقنا، ومحمود محمد احمد عبدالكريم «٢٣ عاما» طالب بكلية الطب بجامعة أسيوط وله محل إقامة

بمركز قفط بقنا، وسعيد محمد سلامة دسوقي ، وشهرته سعيد العقار «٢٢ سنة» طالب بالمعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعي بأسيوط ، ويقيم ببندر قنا، وله إقامة أخرى بالأقصر، وخلال العام الدراسى يقيم بمدينة أسيوط سكن الطلاب .

دور قيادى بقنا

وعلم مندوب «الأهرام» من خلال متابعته للحادث وملابساته الكاملة ان الإرهابيين جرت لهم عملية غسيل مخ وارتبطوا بالتنظيم الإرهابى من خلال احد القيادات الإرهابية - قتل في تجع حمادى الشهر الماض - أمكن ربطهم جميعا بالإرهابى مدحت عبدالرحمن عقب عودته من الخارج العام الماضي. وانخرطت معه المجموعة الإجرامية وتلقوا دروسا نظرية علي طريقة تنفيذ الجريمة واستخدام السلاح، وخططوا للقيام بعمل إرهابى يحدث دويا كبيراً داخل



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

مصر وخارجها، وكان هدفهم قتل السائحين وضرب السياحة في مصر، واستطاعوا رصد عدة مناطق في الأقصر لارتكاب جريمة بها، ووقع اختيارهم علي معبد الكرنك بعد قيامهم بزيارة له، واكتشفوا ضعف الحراسة داخله وخارجه، وإمكانية تنفيذهم العملية بكل سهولة، وأيضا الهروب من داخل المعبد.

السرية وراء تحديد كل الخيوط

وربما لأول مرة لم يبادر جهاز امن الدولة القبض العشوائى على المشتبه فيهم في اعقاب كل عملية، بل كان التركيز يدور حول من كانوا على علاقة بقيادى المجموعة مدحت عبدالرحمن، سواء في افغانستان فى بداية عام ٩٦، ومن ارتبط بهم في الخارج، كما لم تضبط اعداد كبيرة واستخدموا الاسلوب العلمى، وخطط البحث المدروسة والفنية فى التعامل مع الحدث وملابساته، وأيضا المعلومات التى وصلت من المواطنين الشرفاء الذين بادروا بإبلاغ اجهزة الأمن بتفاصيل عديدة وخيوط مختلفة حول الصور التي نشرت بعد مقتل الإرهابيين، وعلي الرغم من التوصل إلى الخيوط والمعلومات، فإن ان السيد حبيب العادلى وزير الداخلية كان حريصا علي السرية في التعامل مع هذا الحدث بما يكفل الخروج منه بتحديد شخصيات مرتكبيه،و جاء الحرص من وزير الداخلية علي التعتيم الكامل للوصول إلى النتائج، وهو اسلوب جديد حمله معه من طبيعة عمله السابق كمسئول لجهاز امن الدولة بعدم الاعلان عن القضايا إلا بعد اكتمال خيوطها ومعلوماتها، ورغم ما تردد من شائعات في الفترة الماضية حول ظروف مقتل الإرهابيين وشخصياتهم عمل رجال البحث في هدوء تام ولم يحاول اى منهم الرد او التصريح رغم وضع يدهم على جميع الملابسات المتعلقة بالجريمة وظروفها، وكانت الأجهزة المختلفة تسابق الزمن لمداهمة الأوكار وكشف الحلقات التنظيمية فى الداخل، وتبين أن معظمهم يقيمون فى شقق مفروشة بأسيوط ويستغلونها فى عملهم التنظيمى، وبعضهم كانوا فى مساكن الجامعة، وهو مايفرض نفسه عند بحث الاسباب التى دفعت هؤلاء القتلة الذين وصلوا إلى أعلى المراحل التعليمية فى القتل والتخريب، فالدولة توفر لهم التعليم والسكن داخل الجامعة وتقديم الدعم لهم كطلاب، فماذا يريد هؤلاء وأمثالهم؟! ان جريمتهم أضرت بسمعة مصر واقتصادها، وجريمتهم تؤكد ان ما تفعله عصابات الإجرام والارهاب لا علاقة له بالدين الإسلامى، بل الهدف منه الإساءة إلى بلدهم.

بداية الخيوط

كانت عملية التوصل إلى شخصيات الجناة الثلاثة صعبة، وجاءت ضمن العمل الأمنى المتكامل الذى اعتمد فى بدايته على التحليل الفنى لمضمون بيانى الجماعة الإرهابية حول الحادث، واللذين عثر عليهما فى الموقع وحصر الاشتباهات لأوساط منتمية للجماعة.



الأمن المصري يحدد هوية ثلاثة آخرين من منفذي عملية الاقصر

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ تمكنت اجهزة الامن المصرية من تحديد ثلاث شخصيات من منفذي عملية الاقصر التي وقعت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي على ايدي ستة من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية». وكانت الشرطة حددت شخصية احد الجناة في اليوم التالي للعملية، وهو مدحت عبدالرحمن حسين ينتمي الى محافظة اسيوط، وكان سافر الى باكستان والسودان العام ١٩٩٣ وتلقى تدريبات هناك على استخدام السلاح والمتفجرات وعاد الى البلاد بطريقة غير شرعية وانضم الى عناصر التنظيم في الصعيد.

وافادت مصادر مطلعة ان الثلاثة الآخرين الذين تم تحديد شخصياتهم هم حامد احمد عربان وشهرته عصمت عريان وهو طالب في كلية الطب البيطري في جامعة اسيوط، من مواليد محافظة قنا، وسعيد محمد سلامة دسوقي ابراهيم وهو طالب في المعهد العالي للتعاون والارشاد الزراعي وينتمي الى محافظة قنا ايضاً. ومحمود احمد عبدالكريم وهو طالب في كلية الطب في جامعة اسيوط.

وكان رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزوري عقد اجتماعا حضره وزراء الدفاع والاعلام والخارجية والداخلية وعرض خلاله الاوضاع الامنية. واعلن وزير الاعلام السيد صفوت الشريف ان وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي عرض تقريراً عن الخطط الامنية الخاصة بتامين المناطق السياحية والاثرية، مشيراً الى انه تم البدء في تنفيذ تلك الخطط.

من جهة اخرى، استانفت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس النظر في قضية متهم فيها ٦٥ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» تتعلق بمخطط كان المتهمون ينوون تنفيذه لاغتيال رئيس محكمة امن الدولة العليا وعدد من المسؤولين ورجال الامن. واستمعت المحكمة الى اقوال شهود الاثبات من ضباط الشرطة الذين تولوا جمع التحريات عن المتهمين والقبض عليهم.

واكد الشهود ان اجهزة الامن كانت رصدت محاولة اربعة محامين اسلاميين متهمين في القضية وهم مصطفى سيد والشاذلي عبيد الصغير ورضوان التوني وخلف عبدالرؤوف، لاعادة احياء نشاط تنظيم «الجماعة الاسلامية» في بعض مناطق الصعيد والقاهرة والوجه البحري والاسكندرية، وان هؤلاء التقوا اثنين من قادة التنظيم هما جمال ابو رواش وسامي الجيزاوي، وتلقوا منهما تكليفات حصلا عليها من رئيس مجلس شورى «الجماعة الاسلامية» رفاعي احمد طه الذي يعيش خارج مصر ومصطفى حمزة قائد الجناح العسكري للتنظيم الذي يعيش خارج مصر، ايضاً تضمنت ضرورة الاعداد لربط عناصر التنظيم وتشكيل جناح عسكري يهدف الى تنفيذ عملية اغتيال رئيس محكمة امن الدولة العليا المستشار احمد صلاح الدين بدور. وذلك تحت زعم اصداره احكاماً مشددة في القضايا التي اتهم فيها اعضاء «الجماعة الاسلامية»، اضافة الى توسيع دائرة العمليات في الصعيد ونقل العمليات الى العاصمة لتعود الى معدلاتها في الاعوام الماضية.



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

لمـــاذا حـــدث مـــا حـــدث ؟

●● أعرف أن مجزرة الأقصر قد روعت كل إنســان له قلب يخفق ونفس تشعر، ولكن الإصابة جاءتنى بصفة شخصية فى الصميم، فأنا ابن للأقصـر، عاشق لها ولأهلهـــا ولتاريخها كما عبرت عن ذلك فى كل ماكتبت، ثم إن لى أهلا فى سويسرا التى سقط منها أكبر عدد من الضحايا، والتى عشت فيها ـ آمنا ـ سنين طوالا من العمر، لكأنما أراد القدر أن يبتلينى بهذه المحنة العامة، وأنا لم أفق بعد من المحنة الشخصية برحيل الصديق الكبير سعد الدين وهبة ـ رحمه الله ـ ومع ذلك فـإن كل واحـد منا مطالب الآن بأن يتـجـاوز حـزنه الشخصى، مهما كانت قسوته وبأن يفكر كثيرا فيما حدث ●●

علينا جميعا أن نتأمل ـ بعيدا عن التقصير الأمنى وثغرات الحراسة ـ فيمـا انحدر بنا إلى تلك الهاوية من العنف الدموى التى لم تعرفها مصر قط ولكنها تبدو الآن هاوية بلا قـرار، حـيث يزداد الإرهاب بشاعة مع كل جريمة جديدة، والسؤال المطروح على وجه التحديد هو: كيف يتقدم عدد من الشبان مدججين بالأسلحة النارية والبيضاء لكى يقتلوا ببرود وهدوء أعصاب مجموعة من الأجانب العزل دون أن تهتز مشاعرهم أمام استغاثة طفل أو امرأة أو شيخ عجوز؟ وما طبيعة تلك النفوس التى لاتريد أن تترك فرصة الحياة لجريح أو مصاب فتطعنه فى مقتل لكى تتأكد من موته ثم تزيد على ذلك فتمثل بجثته؟

ليسوا وحوشا آدمية ـ كما قيل ـ فالوحوش لاتقتل هكذا دون تمييز ولا تمثل بضحاياها ولاتغتال الصغار حتى من بين فرائسها المألوفة، أودع الخالق جلت حكمته فى قلوب البشر والوحش على السواء تلك الرحمة بالصغار لكى يستمر النسل والحياة، فما الذى انتزع من قلوب أولئك القتلة حتى رحمة الوحوش؟

سأسمح لنفسى ـ وأنا أبحث مثل غيرى عن جواب ذلك السؤال المرير ـ بتمحيص مجموعة من المسلمات درجت على الألسنة والأقلام فى السنوات الأخيرة.

أسباب أم ذرائع ؟

فقد قيل لنا أولا إن الفقر هو التربة التى ينمو فيها الإرهاب، وإن البطالة بين الشباب هى التى تغذيه، ولكن لو صح أن هذا هو السبب إذن لتحول ثلثا سكان الأرض من الفقراء إلى إرهابيين، ولحمل ملايين العاطلين عن العمل فى العالم الخناجر والرشاشات ليفتكوا بمن حولهم. ولكن ذلك ليس هو الحال لحسن الحظ، ولقد رأيت فى كثير من بلاد الأرض صورا من الفقر تصل إلى حد المجاعة دون أن يعبر ذلك الفقر عن نفسه بالانتقام من

الأبرياء والتمثيل بجثثهم، وأنا أعرف بالطبع مثل كل إنسان أن الفقر والبطالة يهيئان مناخا مواتيا لجرائم مثل السرقة وأننا يجب أن نفعل كل ما نستطيع لاستئصالهما من المجتمع، ولكن الربط الآلى بين الفقر وإرهاب التطرف المستتر بالدين أمر يكذبه التاريخ والواقع معا.

ويقال أيضا إن أزمة الديمقراطية هى التى تخلق العنف، وإن سد منافذ العمل السياسى المشروع أمام الشباب هو الذى يفتح باب العمل السرى والتشكيلات التى تتحرك تحت الأرض بعيدا عن الشرعية، وإذا كان من البديهى أننا ننحاز جميعا لتوسيع رقعة الديمقراطية فى المجتمع فإن هذا التبرير لايزيد إقناعا عن سلفه، فقليلة هى البلدان التى تنعم بديمقراطية كاملة فى عالمنا المعاصر، وقد يستتبع نقص الديمقراطية الاحتجاج أو التظاهر أو حتى الثورة، ولكنه لايشجع قط على قتل الأبرياء من الأجانب أو المواطنين، زد على ذلك أن أدبيات زمر التطرف لاتكن كثيرا من الاحترام للديمقراطية التى تعتبرها كفرا من الكفر، وأنها تعد بالقضاء الكامل على الحياة الحزبية والبرلمانية يوم تقيم «يوتوبيات» الطالبان الأفغانية لاقدر الله ذلك ولا كان.

بعبارة أخرى فإنه لو تحقق ما نتمناه جميعا من انتشار ديمقراطية مثالية فى المجتمع، فلن يكفى ذلك فى نظر جماعات القتل وسفك الدماء لكى تلقى السلاح (وإن كانت لاتمانع فى استغلال آليات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتوفير الحماية لأفرادها).

سنتوقف لحظة أيضا عند مبرر ثالث لتفاقم العنف فى وطننا وهو نظرية المؤامرة أو المؤامرات الخارجية، ومن المؤكد وجود قيادات وعملاء للإرهاب الأسود فى الخارج (وماحادث نسف السفارة المصرية فى باكستان ببعيد)، كما أنه من الطبيعى أن تتلاقى مصالح أعداء الوطن من كل جنسية ودين لتنشر فيه «الخراب والدمار» (وهو شعار تلك المجموعة السفاحة التى انتهكت حرمة الأقصر).

وقد شعر الرأى العام بفطرته على الفور أن وراء ذلك التخريب المتعمد للوطن أيادى صهيونية ملوثة، سبق لها أن أشعلت النار فى لبنان بإثارة الفتن الدينية حتى كادت تأتى على هذا البلد العربى، وهى لاتتردد فى التعاون من جديد مع كل من يريد أن يخرب بلدا عربيا بيده.

وإنما يبقى مع الأسف أن تلك الأيادى الخارجية بتحالفاتها المشبوهة تحرك من وراء ستار عناصر قائمة فى الداخل بالفعل، عناصر لاتدرك أنها دمى تحركها خيوط لاتعرف منشأها، بل هى لاتدرك أى شىء فى واقع الأمر، أفراد محيت إرادتهم وقدرتهم على التفكير محوا، وتجاوز الأمر بالنسبة لهم مادرجنا على وصفه بغسل الدماغ إلى غسل الروح أيضا.

من هنا فإن كل المبررات التى تساق لهذا الإرهاب الأسود لاتكفى، وإنما هناك خلل ما فى العقول وفى النفوس هو وحده الذى يفسر اقتناع البعض بأن الطريق إلى الله مفروش بدم الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال ـ سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا.

ولكن واحدا من شهود المجزرة يقول لنا على ما نقلته الصحف إن أحد السفاحين برر أمامه جرائمهم البشعة بأنها تطبيق لديننا الحنيف، ونصح الشاهد بأن يدرس الإسلام والقرآن لكى يفهم! الا ليته هو الذى كان قد درس أو فهم.

سبل التكوين:
من بشر إلى «مأمورين»

لكننا نعلم علم اليقين أن أيا من هؤلاء السفاحين لم يدرس، ولم يفهم ولم يعرف أى مخطط شيطانى يخدم، فهناك من درس نيابة عنه وهناك من نزع من قلبه كل أثر للرحمة والحب والإنسانية ثم أقنعه بأن سفك الدماء هو طريقه إلى الجنة، ولقد سبق أن بينت منهجهم فى ذلك حين نقلت تعاليم واحد من زعمائهم فى تلقين أتباعه سبل الطاعة حيث قال:

«للإمام أن يأمر بغير بيان علة الأمر وعلى المأمور أن يسمع ويطيع حتى فيما دخلت فيه



المصدر : المصور

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧



الشبهة، إذ ليست الشبهة أو الاحتمال معصية مستيقنة - والحق كل الحق هو أن تطيع الإمام فيما تحب وتكره - وفيما يشتبه عليك وما لا يشتبه عليك... ويقال القول نفسه وذاته في إقامة الحدود - فإنه ما قامت البينة عند الإمام فقد قامت عند الأمة كلها، فيأمر الإمام بعد قيام البينة عنده من لم تقم عنده إلا بينة الإمام - يأمره بأن يقتل هذا أو يرجم هذا.....».

فلا يكون على المأمور إلا أن ينفذ أوامر القتل والرجم دون سؤال ولا مراجعة لأوامر إمام القتل... وهكذا تهوى منزلة الإنسان الذي كرمه الله بالعقل إلى منزلة «المأمور» إلى منزلة الآلة الصماء التي أصبح الآن ممكنا تحريكها من بُعد..

وذلك الإهدار الكامل لذاتية الفرد - لحقه في التفكير بل في مجرد السؤال هو مدخل القادة إلى تلك الجماعات التي تؤمر بأبشع الجرائم فتطيع الأمر متوهمة أن تلك الطاعة المشئومة هي الجهاد وأن مثوى قتلاهم الجنة.

ويحفل تاريخنا - وتاريخ غيرنا من الأمم والأديان أيضا - بصفحات سوداء لتلك الجماعات التي اتخذت من الدين ستارا للتعصب والقتل، ويعلمنا التاريخ أيضا أن تلك الجماعات متى بدأت في أي مجتمع فهي لاتعرف حدا تقف عنده، بمعنى أن التعصب يتفاقم وباستمرار من سيئ إلى أسوأ أو من جريمة إلى كارثة، وقد ضرب الباحث الدكتور رضوان السيد مثلا لذلك بما حدث في الحركات الدينية في مصر واصفا إياها بأنها

ظلت تمضي «من وراء إلى وراء».. وقال الباحث إن الشيخ حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين كان أشد تعصبا من أستاذه الشيخ رشيد رضا صاحب «المنار» ولكنه كان أقل تشددا من تلميذه سيد قطب مؤلف جاهلية القرن العشرين، غير أن القطبيين (من أتباع سيد قطب) المخاصمين للمجتمع أقل قسوة من أتباع الشيخ عمر عبدالرحمن - وسيأتي بل قد أتى بالفعل - من هم أشد غلوا وتطرفا من الشيخ عمر وأتباعه، وهكذا إلى مالا نهاية: يبدأ التطرف هينا ثم يمضي بالحتم إلى أقصى التعصب والعنف.

ولاحصر للدروس التي يمكن استخراجها من هذا التسلسل الدموي انحدارا في هاوية التعصب والعنف، لكن فلنتوقف فقط عند الكيفية التي ظهرت بها تلك الحركات وأعني

بذلك استباحة وشيوع الاجتهاد والفتيا واجتذاب الأنصار، لقد ظل الأزهر الشريف هو المرجع الديني المقبول، لا في مصر وحدها، بل في العالم الإسلامي السني على مدى قرون، وكان الأزهر يشهد عصور تعثر وتراجع وعصور نهضة وازدهار، ولكنه ظل المدرسة الفقهية السنية التي يتخرج فيها علماء الدين ومراجعه، ثم شهد نهضته الحديثة على يد الشيخ محمد عبده وتلاميذه العظام من المجددين من شيوخ الأزهر وعلمائه، وكان هؤلاء المجددون يطرحون أفكارهم داخل المؤسسة الدينية العريقة ثم تتطور تلك الأفكار وتتبلور عن طريق الحوار «وأحيانا الصراع» مع أنداد لهم من العلماء والدارسين الذين تربوا على تقاليد البحث العلمي الشاق في الأزهر، ولايسمح ذلك المناخ الجاد الذي تمحص فيه الأفكار من أهل العلم والفقه بظهور الشطحات والبدع أو الغلو والتطرف.

دخول النفق المعتم

ثم تغير الحال بكل أسف لأهواء السياسة وغير ذلك من الأسباب، ومنذ ظهور جماعة الإخوان المسلمين، بدأت تظهر زعامات دينية منافسة للمؤسسة السنية العريقة، ولم يعد المعيار الوحيد للزعامة الدينية هو الفقه والمكانة

العلميـة في داخل الأزهر، بل طغت على ذلك مـؤهلات أخـرى مـثل القـدرة على الخطابة والتـأثير، ومواهب التنظيم الحزبى والتشكيل العسكرى، وشـهدنا زعمـاء يتـجـاسـرون على الفـتيـا وتـأليف الكتب والنظريات الدينيـة من خـريجـى كليـات الزراعـة والطب والشـرطة والحربيـة، بل وممن لم يدرسـوا شـيـئـا على الإطلاق وأصـبـح الجـمـيـع «أمـراء» وأئمـة» ومراجع فى شئون الدين والدنيا بجـهـودهم ومواهبهم الفردية دون أن يقبلوا من أحد نقدا ولا ردا، إلى أن ظهر كما رأينا من يكفرون كل خـارج على آرائهم ومن يعـدون أتبـاعـهـم بالفردوس متى التزموا الطاعة العمياء وسفكوا بحورا من الدماء.

ومن أسف أن هـؤلاء «الأمـراء» الذين لم يطرحوا أفكارهم على أهل العلم لتمحيصها ونقدها وفرز صـحيحها من زائفها (كمـا هو الحال فى الأزهر وفى أية مؤسسة لها وزنها فى العلم الدينى)، من أسف أنهم قـد وجـدوا آذانا صاغية واجتذبوا الأتباع والأنصار.

وساعد على ذلك بطبيعة الحال شيوع فلسفة التلقين والتسلط فى مراحل التعليم كلها وفى وسائل الإعلام بالذات وعدم تعويدنا على الحـوار والنقـاش والنقد كوسيلة للمعـرفـة ولازدهار إنسانيـة الإنسان. وجد الأمراء من أصـحاب الذكاء والقدرة على التـأثير تلاميذ وأتباعا جاهزين للطاعة يصدعون بما يؤمرون به أيا كان شذوذه وانحرافه عن جادة العقل والمنطق وصـحـيح الدين، بل ومن الفطرة الإنسانية السليمة.

ويسر تجنيد الأنصـار أيضـا ذلك المناخ الغريب الذى يسود المجتمع منذ ربع قـرن أو يزيد بسبب ألاعيب السياسة والذى تتسابق فيه الجماعات الدينية وسلطات الدولة المدنية ذاتهـا (عبر وسـائل الإعلام خـاصـة) لنشر التشدد والتطرف، فهناك احـتفـاء زائد على الحد بالمظاهر الخارجيـة والشكليـة للتدين، وحـديث لاينقطع عن الحـلال والحـرام فى القوانين والعـادات والملبس والسلوك والعمل (عمل المرأة بصفة خاصة) والموسيقى والفنون إلخ... إلخ... وشعبنا المصرى شـعب متدين بفطرته منذ أقـدم العـصـور، وهو من أكـثـر الشـعـوب الإسـلامـيـة تمسكا بجـوهر الدين الحنيف وحقيقته فى إطار الاعتدال والإقبال على الحـيـاة والمرح المشـروع الذى عـرف به المصريون، وقد انتبه ابن خلدون منذ قرون إلى تلك الخاصـيـة فى المصـريين، وامـتـدحـهـا فى «المقـدمـة»، إذ رأى ذلك المؤرخ الذى يعـده البعض أكبر مفكر أنجبته الحضارة العربية الإسلامية أن مصر تنفرد بين شعوب الشرق بأنها بلد آمن لايعرف حـركـات الخـوارج أو التـعـصـب الدينى التى يصف أتبـاعـهـا بالموسوسين ويطالب بردعهم بكل حزم.

طريق للخروج؟

ولقـد نجت مـصـر بالفعل من حـركـات الخوارج وأشياعهم ثلاثة عشر قرنا أو يزيد، وإذا أردنا الآن أن يعود لها وجـهـهـا السمح والحقيقى فلنفعل شيئا لنزع قناع التشدد والتطرف الذى ظل يغطى هذا الوجـه لسنين طوال، ولكى نسـتـرد مـألوف حـيـاتنا الذى لم



المصدر : المصــــور
التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكن بعيدا فى أى وقت عن منهاج الله ولا عن روح العصر.

غير أن ذلك سهل قوله وصعب فعله، فإن مناخ التطرف يمكن أن يستتب فى أى مجتمع بمنتهى السرعة، وإن يكن التخلص منه بحاجة إلى جهد جهيد وإلى وقت طويل، ولكن العمل يجب أن يبدأ على الفور إن أردنا النجاة، ولنشر إلى بعض الخطوات العملية والضرورية لهذه الغاية (رغم ضعف الأمل فى أن تلقى أذنا صاغية أو اهتماما ممن يعنيهم الأمر):

أولا: يجب أن يسترد الأزهر الشريف دوره الذى بدأه محمد عبده كمنبر للفكر الدينى المستنير والفعال، عليه أن يتخلص من مؤثرات التشدد الوافد، وأن يصرف جهده لمحاربة بدع أنصار التطرف ممن يشوهون وجه الإسلام بربطه بالعنف وسفك الدماء، فدعاة السوء والقتل هؤلاء أجدر بكثير بعناية الأزهر ومطاردته لهم من الباحثين الأكاديميين أو الأدباء الذين لايدعون إلى عنف أو قتل والذين يقبلون الحوار والنقد بكل ترحيب.

ولايقل عن ذلك أهمية أن على كل كاتب ومفكر مخلص فى هذا البلد أن يدعم الأزهر باعتباره منارة العلم الدينى الصحيح والحصن الذى حمى ويحمى صحيح الدين من الانحراف والتطرف.

ثانيا: على أجهزة الحكم أن تحسم ترددها بين توجهات الدولة المدنية وتوجهات الدولة الدينية، ويقتضى ذلك أن يكون للحزب الحاكم مواقف فكرية واضحة ومعلنة من القضايا المطروحة فى ساحة الفكر الآن (كيفية تطبيق الشريعة ومداه ـ وضع المرأة فى المجتمع ـ حرية الفكر والاعتقاد الخ.... الخ)، ويجب أن تنعكس تلك المواقف الواضحة فى إعلام هذا الحزب (لاسيما فيما يصدره من صحف وصفحات دينية) وفى إعلام الدولة (لاسيما فى الإذاعة والتليفزيون).

ثالثا: الاهتمام بدءا من مراحل التعليم الأولى بتعليم النشء أساليب الحوار واحترام الرأى المخالف وحرية الآخرين فى السلوك ما لم يعتدوا على حريتنا. ويجب بطبيعة الحال أن يمتد نهج الحوار بين الآراء المختلفة إلى وسائل الإعلام وإلى كل المنابر فى حياتنا السياسية والحزبية والاجتماعية.

رابعا: مضاعفة برامج الفنون والآداب (الحقيقية!) فى مناهج التعليم وفى الإذاعة والتليفزيون لنشر الإحساس بقيمة الحياة وبقيمة الجمال، فإن عينا تعلمت أن ترى الجمال وتتذوقه فى الطبيعة والفن يستحيل أن تقبل بالدم والقتل والتنكيل بالإنسان.

علينا باختصار أن نفعل كل مانستطيع لكى يسترد من فقدوا الإنسانية بيننا إنسانيتهم.

فالجريمة تبدأ من العقل وإلى العقل ينبغى أن نصرف جهدنا إن أردنا أن نستأصل ذلك العار من مجتمعنا مرة واحدة وإلى الأبد.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

قتل الأبرياء وتخريب الوطن لايسمى جهادا إطلاقا

المخطط الارهابى الغادر الذى نفذ فى الاقصر مؤخرا وازهق ارواحا بريئة واستهدف امن مصر وخرب مصالح العباد لا يمكن أن يسمى جهادا اسلاميا فقد اساء القتلة الى المعنى الجميل للجهاد ولكن الحقيقة ستفضح نوايا القتلة والمدبرين لجرائمهم الشريرة واهدافهم المدمرة واعدائهم للأديان السماوية والاوطان والانسانية وخروجهم عن الدين انهم فقط قطاع طرق وبغاة ومفسدون وهذا ما يقره علماء ورجال القانون

فى البداية يؤكد الدكتور عبد الغنى محمود الاستاذ بكلية الشريعة والقانون باسيوط جامعة الأزهر: ان الجناة لا يمثلون الاسلام بل هم خارجون عليه خروجا واضحا وهذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للامة ومحاربة للتعاليم الاسلامية التى جاءت لتحقق أمن المجتمع وسلامته والحفاظ عليه . أنهم قطاع طرق وعصاة ومفسدون فى الارض .



المستشار محمد عبدالبديع

تحقيق:

فتحى إبو العلا

«انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع ايديهم و ارجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الأخرة عذاب عظيم» المائدة (٣٣) ويوضح أن الجهاد فى سبيل الله له جانبان : جهاد اصغر وجهاد اكبر فالجهاد الأصغر هو جهاد الأعداء وقتالهم اذا اعتدوا على دولة اسلامية واقتحموا ديارها وانتهكوا حرماتها فهنا يكون الجهاد دفاعا عن الاسلام والمسلمين وردا على الاعتداء وهذا الجهاد تقوم به الدولة وهو مهمة جيوشها .

أما الجهاد الاكبر فهو جهاد النفس ففى الحديث النبوى الشريف (رجعنا من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر الا وهو جهاد النفس) ويكون بالسلوك القويم والامتثال بخلق القران الكريم. ولا يكون الجهاد بقتل النفس التى حرم الله قتلها لأن له نطاقا حدده الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

وجهاد النفس حتى تكون فى طاعة الله ومجاهدة للشيطان. فالجهاد فريضة فى حدود أوامر الله وكما فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله سبحانه :

«وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون» الانعام (١٥٣)

وليس الجهاد فى خلق القران ذبح الأبرياء وقتلهم والتمثيل بجثثهم كما حدث فى الأقصر لأن قتل النفس بغير حق أشد عند الله تعالى من زوال الدنيا

فللسياح عقد أمان

وأكد أن تأشيرة الدخول التى منحت للسياح بمثابة عقد أمان لايجوز انتهاكه من أحاد الناس من المسلمين بل الواجب حمايتهم وتامينهم لأن الحماية لغير المسلمين ومعاملتهم بالحسنى هى خير دعوة للاسلام ودماء غير المسلمين وأموالهم واعراضهم حرام كحرمة دماء وأموال واعراض المسلمين حكم بهذا ووصى به سيدنا الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال:

[من قذف ذميا حد له يوم القيامة بسياط من نار]

وقال ايضا [من ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا خصمه يوم القيامة]

وأشار الى ان الجرم الذى ارتكبوه لايقبل بأى حال القول بأنه دفاع عن الوطن او دفاع عن الاسلام. بل هو تلويث للاسلام ولسمعة الوطن ونيل من هيبته وكرامته وقوته وعزته واقتصاده.

لأن السياحة تقوم عليها أنواع مختلفة من التجارة والصناعة والاستثمارات المتنوعة وليست السياحة مقصورة على الأغنياء بل يعيش فى كنفها ملايين من البسطاء ويرزقون بسببها..

إن الجناة مستأجرون من قبل أعداء الاسلام والوطن. والله سبحانه وتعالى يدعونا الى ان نأخذ على يد الجناة والمفسدين بحزم وعزم حماية للوطن وسلامته.

القانون والنقل

اما الدكتور محمد عبدالبديع نائب رئيس مجلس الدولة فيؤكد ا ن الجناة قتلة وبغاة وفسقة وليس لهم أن يدعوا الوصاية على المجتمع ويعتدوا على ارواح الناس بحجة أن ذلك من مقتضيات الجهاد لأنه ليس هناك حرب بيننا وبينهم وأن الرسول صلى الله عليه وسلم اكد المساواة التامة فى الانسانية تتبعها المساواة العادلة فى الحقوق والواجبات وذلك فى حجة الوداع قائلا (ايها الناس إن ربكم واحد وإن اباكم واحد كلكم لأدم وادم من تراب] والقرأن العظيم قد أوضح ذلك فى قول الله سبحانه وتعالى.

«ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا..» الحجرات (١٢)

هذه دعوة الاسلام الى المساواة تذكيرا لبنى الانسان أن أصلهم واحد لاتفرقة بسبب الدين أو الجنس أو اللون .

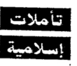
وقال الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى عهده لاهل بيت المقدس عقب فتح المسلمين له:

هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم..)

إن الاسلام دين السلام مع الله ومع الناس ومع النفس .

وأوضح أنه من المعروف أن الدستور ينص على ان دين الدولة الرسمى هو الاسلام وأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى للتشريع وليس فى نمط حياة المصريين بصفة عامة ما يشكل خروجا على تعاليم الاسلام وأن بعض الاحكام قد تتعارض مع الاسلام ومن مبادىء الشريعة الاسلامية المعروفة ان الأصل فى الأشياء الاباحة وكل ماورد فى القوانين المصرية ولا يتعارض مع نص صريح فى القرأن او السنة فهو مباح وبالتالى فكل ما يتعلق بتنظيم الحياة العامة للأفراد هو فى نطاق المباح الذى لا يتعارض مع تعاليم الدين. ونتيجة لذلك فإن المجتمع المصرى مجتمع غير كافر كما يدعى أعداء الاسلام والفسقة والجناة بل هو مجتمع مكتمل تعاليم الاسلام وأركانه ومبادئه وسلوكياته وتمارس فيه كل شعائر الاسلام .

ويختتم حديثه بأنه فى القرأن الدعوة إلى السلم وفيه العمل على الصلح بين المتنازعين وردع المعتدين والدعوة إلى تحكيم الحجة والبرهان والمجادلة «بالحسنى» وصولا إلى الحق وفيه عقوبات محددة للجرائم الماسة بأمن وسلامة المجتمع وهناك جرائم أخرى ترك تقدير عقوبتها لأولياء الأمور وهذه موضع الاجتهاد ومحل للتعديل والتبديل تبعا لتطور الأزمان فالشريعة صالحة لكل زمان ومكان إذ عموم قواعدها ومرونتها تجعلها غير جامدة ولا هامدة ولا مانع إطلاقا من تحكيم العرف والعادة إذ لم يصادفنا نص قطعى فى القرأن والسنة أو اجماعا سابقا للامه فى عصر من العصور. وقد جرت نصوص الفقهاء المسلمين بذلك. بل ان الدولة الاسلامية حين امتدت أطرافها نقل عمر بن الخطاب نظام الدواوين وطرق جباية الاموال عن الفرس ، ومن هنا كان لنا أن ننقل عن غيرنا مالا يناقض أصول الاسلام.



مواجهة الإرهاب .. كيف ؟

جاء صوته عبر التليفون وكان جسرا من المودة يربط بيننا، عرفنى بنفسه مكتفيا بعبارة : مصرى قلق على وطنه ويتمنى له التقدم والازدهار .

لم يعطنى الفرصة لتحيته على هذا الشعور الطيب، بل واصل حديثه مذكرا بسطورى التى أكتبها تحت عنوان «تأملات إسلامية»، وقد لاحظ فيما أكتب دعوة مستمرة للاستمساك بالدين وممارسة شعائره سلوكا وعملا، وأن ذلك هو المدخل الطبيعى الذى يعلم من الخطأ ويمنع الوقوع بين براثن التطرف والغلو والارهاب الذى يهدف فى النهاية إلى تخريب المجتمع وانهيار أركانه، بدء بتدنيس الدين كخطوة أولى على الطريق وتشويه الدعاة له وانتهاء بتدمير الشباب وهم أمل الأمة فى حاضرها وغدها القريب والبعيد . حتى لايسترسل قاطعته .. وهل ترى غير ذلك ؟

قال : بل أؤكده، غير أننى أسأل نفسى دائما، وأسألك الآن ..

كيف نقضى على الإرهاب، دون أن نكتفى بالوسائل الأمنية ؟

كيف نغسل وجه مصر من مجموعة انحرف بها الطريق وضل مسعاها وانخرطت فى تحالف آثم مع شياطين الإنس والجن فى الداخل والخارج ؟

كيف نحمى شباب هذه الأمة المستهدف عقائديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا، لنحفظ له حيويته وانتماءه وعقيدته ووجوده كخط دفاع أول عن مجتمعه وقيمه وحضارته .. باختصار شديد كيف نحمى الأمة من هذا الخطر الذى يباركه أعداؤها داخل الحدود وخارجها ؟

قلت .. وهل اهتديت إلى إجابة عن هذه الأسئلة ؟

قال ـ اسمح لى أن أضعها فى صورة تساؤلات تحمل فى مضمونها الحل : كيف نصنع القدوة الطيبة فى كل مجالات الحياة .. هل نستطيع بجدية أن نقضى على مظاهر الفساد والرشوة والحد من الفجوة الرهيبة بين الثراء الفاحش والفقر المخيف .. كيف يتحقق حلم كل شاب فى بناء أسرته المستقلة (عمل مسكن ـ زوجة) .. متى نتخلص من المخدرات بكل أشكالها وألوانها والتى أصبح الشباب فى سنى العمر المختلفة، هم الزبون الأول لها .. كيف نوظف الفن فى خدمة المجتمع والقيم النبيلة، بدلا من مخاطبة الغرائز بالعرى والإيحاء بالحركات والألفاظ فى السينما أو على شاشة التليفزيون، هذا الجهاز الخطير يدخل كل بيت ويستطيع توجيه سلوك الجميع نحو الأفضل .. كيف نعالج الإرهاب ومظاهر الانحراف بنشر تعاليم الدين التى تحض على التكافل والتآخى والتعاون والتراحم وكل مايحلم به الإنسان فى دنيا تتسع للجميع؟ عند هذه النقطة الجوهرية استوقفته .. قلت : لقد وضعت يدك على الدواء لكل علل المجتمع، فقوانين السماء لاتخطئ الحساب، ومنهجها يتلخص فى :

أن يعيش الناس على اختلاف أوطانهم ومللهم وأجناسهم وألوانهم إخوانا متحابين، متعاونين..

وهنا، والكلام لكل من يهمه الأمر، يأتى دور الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية الرسمية، فى نشر الوعى بتعاليم الدين، وأن يتسع أداء هذه الرسالة، ليتخطى دور العبادة إلى الشارع والمؤسسة ووسائل الإعلام التى تلعب أخطر أدوار الإصلاح فى العصر الحديث إذا أحسن توجيهها .

وقد نتساءل هنا عن مكان التربية الدينية فى مناهج التعليم العام والجامعى .. وكيف أن درجاتها لاتضاف للمجموع مما يجعل منها مادة هزيلة تمر فى الحياة العلمية مرورا عابرا، وذلك بحجة عدم تكافؤ الفرص، وهو قول يجافى الحقيقة، فليس من المستحيل أبدا إيجاد الوسائل التى تحقق التكافؤ فى هذا المجال بين أبناء الديانات المختلفة .

فى النهاية أقول : نحن نعيش مرحلة مخاض جديد فى حياتنا وتحولات كبرى فى السياسة والاقتصاد والتأمل فيما يجرى من تغيرات، وإدراكنا أننا أمة مستهدفة بموقعها ودورها وحضارتها .. ومانراه على الساحة من انحراف قلة وجموع إرهاب، إنما هو صحوة الموت لهذه الفئات الضالة، وجريمة الأقصر ماهى إلا خبطة اليائس المحاصر أمنيا وشعبيا .. ولكن يبقى دائما أن ننظر حولنا فى كل اتجاه، فالإرهاب لم يعد صناعة محلية، وإنما أصبح «سلعة دولية» تعيش أنظمة معينة على تصديرها لفرض هيمنتها والضغط على قرارنا وإرادتنا .. كذلك فإن الإرهاب لم يعد مدفعا وقنبلة وبندقية فحسب .. ولكنه أيضا أفكار مضللة وثقافات وافدة وفكر منحرف ..

وهنا نحذر مما حذر منه الرئيس مبارك مرارا بوصف الإرهابيين بالإسلاميين، فتلك المقولة صنعت فى أوكار الشياطين، لأن الإسلام ـ كما يعرفه أعداؤه وأصدقاؤه على حد سواء ـ سلام ومودة بين البشر جميعا .

دعاء

«رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات» [١٢٦ البقرة]

على عياد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

التعرف على ٣ إرهابيين فى حادث الأقصر

الثلاثة جامعيون من قنا.. متهمون فى ارتكاب جرائم إرهابية

الجنزورى يبلغ سفراء ١٤ دولة:

لن نسمح للإرهاب بتحقيق أهدافه

رسائل للحكومات تؤكد على أمن مصر وتطلب عودة السياح

نجحت اجهزة الامن فى التعرف على شخصيات ٣ عناصر إرهابية شاركت فى ارتكاب حادث الاقصر الإجرامى.. الاول يدعى حامد احمد عريان وشهرته عصمت عريان «٢٤ سنة» طالب بكلية طب بيطرى جامعة اسيوط ومقيم بمركز قفط بقنا والثانى محمود محمد احمد عبدالكريم «٢٣ سنة» طالب بكلية الطب البشرى بجامعة اسيوط ومقيم بقنا والثالث سعيد محمد سلامة دسوقى وشهرته سعيد الطقار «٢٣ سنة» طالب بالمعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى باسيوط ومقيم ببندر قنا وله محل إقامة اخر بمدينة الاقصر وكان يقيم اثناء الدراسة بسكن طلابى باسيوط.

كشفت تحريات امن الدولة ان الثلاثة بمشاركة الإرهابيين الثلاثة الاخرين ارتكبوا حادث الاقصر وان هؤلاء الثلاثة تنقلوا ما بين اسيوط وقنا وهم من الكوادر الإرهابية النشطة التى شاركت



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

فى العمليات الإرهابية التى وقعت مؤخرا.

وتواصل أجهزة الأمن جهودها للتعرف على الجثتين الباقيتين حيث سبق التعرف على الجثة السادسة عقب وقوع الحادث وكانت للإرهابى مدحت محمد عبدالرحمن حسين من مواليد ٦٥ بالبدارى بأسيوط وسبق مغادرته البلاد الى باكستان والسودان.

وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام عقب اجتماع لجنة الأمن برئاسة د.كمال الجنزورى رئيس الوزراء أمس بأن اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية قدم للجنة تقريرا حول الأوضاع الأمنية أكد فيه على تنفيذ خطط الأمن الوقائى لتأمين المناطق السياحية والمزارات والمتاحف مشيرا الى أنه تم بدء تنفيذ هذه الخطط.

اشار وزير الداخلية الى تعدد نطاقات الأمن الوقائى ونتائج اجراءات البحث للتوصل الى شخصيات مرتكبى الحادث الإجرامى الأخير.. وأوجه وقنوات التنسيق بين أجهزة الأمن والمؤسسات والشركات السياحية.

وقال وزير الأعلام إن اللجنة استعرضت تقرير وزير الخارجية حول نتائج الاتصالات الجارية من خلال القنوات الدبلوماسية والأمنية لمتابعة عناصر الارهاب المقيمة بالخارج.

حضر اجتماع اللجنة وزراء الدفاع والاعلام والخارجية والداخلية.

من ناحية اخرى اكد د.الجنزورى لسفراء ١٤ دولة خلال اجتماعهم أمس رفض مصر لكل أعمال العنف وقال إننا نتعاون مع المجتمع الدولى فى التصدى لجرائم الإرهاب الذى لا يفرق بين دولة وأخرى.

وأوضح الجنزورى أن مصر هى دولة آمنة وأرضها مفتوحة لكل زائر وتتعامل مع عناصر الإجرام بحسم وحزم فى إطار مؤسسات دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان.

حمل رئيس الوزراء.. السفراء رسالتين الأولى تؤكد أن التعاون بين دول العالم فى مكافحة الإرهاب باعتباره جريمة منظمة تستهدف الأبرياء هو أمر هام وضرورى وأنه يتعين على المجتمع الدولى أن يكون له موقف رافض لإيواء عناصر الإرهاب الذى لا يفرق بين جنسية أو وطن أو دين.

وتتضمن الرسالة الثانية مطالبة رئيس الوزراء للسفراء بأن ينقلوا لدولهم حقيقة ما اتخذ من إجراءات وما تحقق فى الواقع وعلى ضوء تلك الحقيقة يمكن لها أن تراجع تحذيراتها لمواطنيها حتى لا تسهم فى أن يحقق الإرهاب أهدافه سواء كان ذلك بالنسبة لمصر أو لغيرها من بلدان العالم.. حضر الاجتماع عمرو موسى وزير الخارجية وحبيب العادلى وزير الداخلية وصفوت الشريف وزير الإعلام.

من ناحية أخرى أكد د.كمال الجنزورى عقب افتتاحه سوق ٦ أكتوبر الجديدة أمس أن مصر قادرة على مواجهة الإرهاب وأن الحكومة لن تسمح للإرهابيين بتحقيق أهدافهم.

قال الجنزورى أن منفذى حادث الأقصر هم قلة مضللة من القتلة والخونة التى لا تسعى لضرب السياحة بقدر ما تسعى لضرب الاقتصاد المصرى.

أوضح رئيس الوزراء أن هذا الحادث لن يتكرر مرة أخرى وأن الاجراءات الامنية مشددة فى المناطق السياحية والمزارات الاثرية وأن جهاز الامن مستعد لمطاردة الفلول الارهابية فى عمق الصحراء

قال الجنزورى ان الاقصر مدينة هادئة ولم يحدث بها اية حوادث ارهابية على مدى تاريخها الطويل واضاف انه التقى امس مع ١٤ سفيرا يمثلون الدول التى كان لها ضحايا فى حادث الاقصر والدول التى تمثل معظم قارات العالم وتتعامل مع مصر فى مجال السياحة والاستثمار.

متابعة

فؤاد الشاذلى ـ حربى بيرم

جمال عبدالرحيم ـ خالد أمين

إحالة قضية مذبحة الاقصر لنيابة أمن الدولة العليا

على صعيد آخر اصدر المستشار رجاء العربى النائب العام أمس قرارا بإحالة اوراق التحقيقات فى حادث مذبحة الاقصر لنيابة امن الدولة العليا لاعداد تقرير بالتصرف النهائى فى القضية ونتائج التحقيقات فيها..

يتسلم المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا فى بداية الاسبوع الحالى اوراق التحقيقات التى اجريت بنيابة الاقصر على مدى اسبوعين والتى جاءت فى اكثر من الفى صفحة وتتضمن معاينة نيابة الاقصر لموقع الحادث.. ومناظرة جثث الارهابيين الستة والسياح والمصريين الاربعة والمعاينة التصويرية التى اجرتها النيابة فى حضور سائقى الاتوبيس السياحى والسيارة البيجو التى هرب بها الجناة واقوال شهود العيان وضباط الشرطة الذين طاردوا الارهابيين بالمغارة بمنطقة وادى الملكات..

وطلب النائب العام سرعة استعجال تقرير الادلة الجنائية عن فحص الاسلحة والذخائر التى عثر عليها بحوزة المتهمين.

وامر النائب العام بضم التقرير النهائى لخبراء الطب الشرعى عن تشريح جثث السياح والمصريين والارهابيين الستة الى اوراق القضية.. كما أمر النائب العام باستعجال تقرير اجهزة الامن عن كشف هوية الارهابيين مرتكبى الحادث.

وينتظر ان يعلن النائب العام فى نهاية الاسبوع القادم نتائج التحقيقات فى القضية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

تساؤلات

كشفت كارثة الاقصر التى كانت تستهدف ضرب الاستقرار قبل السياحة عن قدرة الشعب المصرى العظيم على احتواء كل الصعوبات ... وقد كان للتحرك العاجل من جانب الرئيس حسنى مبارك الاثر الكبير فى احتواء هذه الازمة وكانت اشارة للعالم كله ان مصر القوية المستقرة لا يمكن ان تنال منها هذه التصرفات الطائشة لخفافيش الظلام .

وكشفت هذه الكارثة عن قوة مصر ومكانة مصر عربياً وعالمياً .. وكشفت ايضاً عمن يحقدون على مصر ومن يحرصون عليها ويدعمون استقرارها .

وكما يقال فى الشارع المصرى ان فى اوقات الشدة تستطيع ان تعرف العدو من الحبيب .

وقد عرفنا الجميع .. وادركنا تصرفات الجميع خلال هذه الكارثة التى نجحت بعون الله وبفضل القيادة الحكيمة فى احتواء الكثير من الاثار السلبية وستعمل على تلافى بقايا الاثار السلبية التى لا نخفيها ولن نتردد فى علاجها .. وخلال الأيام الماضية اهتمت كافة المحطات الفضائية العالمية والصحف فى كل بلاد العالم بما يجرى فى مصر البعض تحدث بعد الة وانصاف ووضع الحادث فى مكانه الصحيح والقله حاولت المبالغة ووضع قصص وروايات وتوقعات غير صادقة .. ولكن لماذا هطذا الاهتمام غير العادى ؟!.. هذا يحدث لانها مصر .

ولكن لماذا مصر .. لان مصر القوية القادرة تستطيع ان تلعب دوراً عربياً وعالمياً فى كافة المحافل الدولية .. ولا يمكن ان يكون فى المنطقة استقرار بدون مصر .. ولا حرب ولاسلام بدون مصر .. حتى الاصلاح الاقتصادى الذى تالمت منه دول عديدة قدمت مصر نموذجا يحتذى واضافت البعد الاجتماعى ومراعاة التدرج فى تطبيق البرنامج لحماية الغالبية العظمى . ولا أدرى لماذا تنهال هذه الأزمات على مصر كلما حققت نجاحات وانجازات رغم الضغوط والمؤامرات .. وعندما استطاعت مصر ان تضع برنامجا للإصلاح الاقتصادى يؤهلها للانطلاق الى القرن الجديد جاء إليها بعض المتآمرين الجبناء لعرقلة مسيرتها .. ومن يعتقد ان مثل هذه المؤامرات الخسيسة قد تنال من مصر وشعبها واهم وفاقد البصر والبصيرة لان مصر كانت ولا تزال قوية وقادرة رغم كل المحن وستظل باقية ابداً واحة للأمن رغم ما يحاول ان يفعله بعض خفافيش الظلام .. وستظل مصر رافعه أعلامها وستواصل مسيرتها فهى تدفع ضريبة مكانتها وقراراتها لصالح العرب

عبد الله نصار



المصدر : الجمهوريـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

لا تجعلـوا من الأقصر مكاناً للأحزان

معبد الدير البحرى بالبر الغربى بالاقصر هو تحفة معمارية تم بناء جزء منه والجزء الآخر محفور (منحوت) فى الجبل.. وهذا المعبد فريد فى تاريخ العمارة المصرية القديمة ـ وعلاقة المعبد بالجبل والمكان الذى شيد فيه لم تحدث من قبل او بعد عصر الملكة حتشبسوت صاحبة هذا المعبد.

هذه المراة المصرية القديمة التى تولت الملك كحاكم لمصر العليا والوجه البحرى وكانت لها حكومة وجيش وتعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية فى ذلك الوقت ولها علاقات تجارية واقتصادية مع جيرانها من الدول هذه المراة المصرية حكمت البلاد لمدة ١٨ سنة كاول امراة تحكم هذه الفترة الطويلة فى تاريخ العالم القديم والحديث فضربت بذلك مثلاً للمراة ومازصلت إليه من تولى أعلى مناصب الحكم ووضعت الأسس التى لم يصل اليها او حتى بعضها نساء العالم الحديث

فى هذا الدير حدثت مجزرة بشرية واعتداء وحشى على مجموعة من ضيوف مصر ومحبيها وعشاق حضارتها وتاريخها.

هذه الفعلة المشينة فى حق الانسانية جمعاء حدثت وبكل أسف وحزن فى احدى صالات معبد الدير البحرى وأمام مدخله. وطبعاً كان لهذه الجريمة البشعة وقع الصاعقة على الشعب المصرى باكمله وعلى الفور تحرك رئيس مصر الرئيس حسنى مبارك باسمنا جميعاً وممثلاً لبلده ووطنه وشعبه واستنكر وواسى أهالى هؤلاء الذين وقع عليهم الاعتداء، وكذلك فعل كل مايفعله رئيس دولة عريقة فى هذا المجال باسمنا جميعاً وعاين بنفسه واتخذ القرارات الواجبة فى هذا الشأن وهذا هو اسمى معانى المشاركة فى مثل هذه الظروف الصعبة.

المفاجأة من وجهة نظرى هو ماأراه واسمعه الآن من أننا بدأنا نجعل من هذا المكان ـ مكاناً للاحزان.. وفود تسافر ووفود تستعد للسفر إلى مكان الجريمة ونحن نحاول بذلك عن دون قصد أن نجعل الجريمة حية فى نفوس الناس ـ التليفزيونات تصور ويذيعون فى العالم بأسلوبهم مايلهب جراح الأسر والشعوب التى وقع عليها هذا العدوان ـ وبدأ الكل يتبارى كيف يخطط لمؤتمرات وزيارات فى مكان الحادث.. وهذا شئ خطير له مردود عكسى تماماً.. وكل ماأخشاه أن تستمر هذه التظاهرات فى مكان الحادث ونجد مثلاً احدى الجمعيات تحضر معها «ندابه» لكى تلهب مشاعر المشاركين فى الذهاب إلى مكان الحادث؟؟

لا نريد أن نجعل من هذا المكان «حائط مبكى» فالشعوب الاوربية لها اسلوب فى التعامل مع موتاهم رغم فداحة الحادث ـ رئيس مصر تحدث باسمنا وواسى باسم مصر وشعبها وهذا يكفى وعلينا أن نفكر فى اشياء وأمور تصلح ماأفسده هؤلاء المجرمون ـ الشعوب الأوربية تعشق حضارة مصر وعلاقتنا بها طيبة ويجب أن نتعامل معها باسلوب آخر ـ ذهاب وزير الخارجية إلى سويسرا هذا عمل حضارى، يجب أن يكون التعامل معهم فى عقر دارهم وبين الحين والآخر وتصريحات الرئيس مبارك فيها الكثير من الاطمئنان والاهتمام وتلقى كل تقدير وخاصة أن الأمن أخذ باساليب العصر الحديث والتكنولوجيا فى حراسة الاماكن الاثرية وباحدث الطرق للحفاظ على الزائرين وراحتهم وأمنهم.

مرة أخرى وضع الورود وإقامة المؤتمرات واظهار الأسى فى مكان الحدث بالمعبد له رد فعل عكسى فى اوربا.. وعلينا الآن التخطيط باسلوب علمى يبشر بالخير والهدوء والراحة والأمن والأمان للجميع.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر إسلامية

ليس الأمن وحده...

ليست اجهزة الامن وحدها هي المسئولة عما حدث في الاقصر يوم ١٧ من نوفمبر الماضي فهناك اجهزة كثيرة تشترك معها في المسئولية فالجريمة ليست فقط قتل اناس ابرياء جاءوا الى مصر للنزهة والتزود بثقافة معينة ولكنها بالاضافة الى ذلك عدوان على المعرفة والاقتصاد والسياسة وعلاقات الناس وتعاملاتهم ومن هنا يمكن القول بان الذى كان مستهدفا هو فكر مصر في هذه المرحلة دينيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا الفكر لانه رصين وثابت كان في حاجة الى هزة عنيفة مؤثرة وقد وجدها اعداء فكر مصر في هذا الاغتيال الدموى للسياح الاجانب الذى وقع في الاقصر وذهب ضحيته هذا العدد الكبير من ضيوف مصر وكان اختيار مجال السياحة للضربة في هذه المرة مرادا به امتداد اثره الى كل انحاء العالم حتى يتخذ ابناء دول كثيرة موقف العزوف ان لم يكن الرفض لجعل مصر في برنامجهم السياحى في دول العالم التى تتخذ من السياحة مصدرا من مصادر الدخل.

ومصر باعتبارها بلد الازهر الشريف الذى حمل مسئولية تعليم الاسلام لامة المسلمين لاكثر من الف عام باعتباره امتدادا للمدرسة التى انشأها عمرو بن العاص في مسجده الجامع وكان شيوخها من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن التابعين فاذا حسبنا عمر الدعوة الاسلامية من اول تاريخ الاسلام وجدنا مصر حملت هذه المسئولية منذ الفتح الاسلامى يعنى من سنة (١٨) هجرية حتى الآن لانها علمت الناس في شرق وفى غرب داخل مساجدها الكبرى في كل مدن مصر في القاهرة وفى الاسكندرية وفى طنطا وفى دسوق واتخذ كبار العلماء مساجد لهم في بقية المدن الكبرى وبخاصة في الصعيد يتحلق فيها حولهم التلاميذ ويأخذون عنهم العلم بالقرآن الكريم واللغة العربية وعلومها هؤلاء التلاميذ هم الذين قادوا الحركات الوطنية للوقوف في وجه الاستعمار وضد جحافله التى كانت تقصد مصر بين الحين والحين هذا المعنى في مصر الذى يشع نوره من الازهر قصد الاستعمار واعداء الاسلام ضربه حين جند الارهابيين لاحداث هزة في العالم ضد هذا الدين الذى اصبح ينتشر في اوربا بقوته الذاتية ومن هنا حمل الارهابيون اسم الاسلاميين وهم يرتكبون جرائمهم.

من اجل ذلك كان يجب على اجهزة الدعوة ان تقوم للتصدى لهذا العدوان بكل ماتملك من معرفة تنشرها بين الناس في الداخل والخارج لتصحيح الافكار عن الاسلام بعد ان شوهها الارهابيون ولو كانت هذه الاجهزة على دراية بالمناخ العام في العالم لكانت لها جهود بارزة منتشرة في ارجاء الدنيا تنشىء المساجد والمراكز الاسلامية وتقيم الندوات وتعقد المؤتمرات تحصينا لكل من يعتزم المجىء الى مصر من اثار اى عمل ارهابى يسىء الى الاسلام والى مصر بلد الازهر الشريف واذا كانت هذه الاجهزة قد فقدت ذلك فلا اقل من ان تعد نفسها للمهمة على نحو ايجابى وهى اجهزة تنتظم هيئات تعليمية واخرى بحثية وثالثة تتولى توصيل المعرفة الى الناس ابتداء من المسجد الجامع وهو المسجد ذو الاتساع الكبير الى حصة الدين في المدارس وبين الاثنين الندوات والمحاضرات في اماكن التجمعات وفى اجهزة الاعلام لكن علينا ونحن ندعو الى تكليف هذه الاجهزة بالمهمة المطلوبة ان تحسن اختيار القياديين فيها ليكونوا على علم بمهمتهم اولا واصول وفروع المعرفة فيها ويضاف الى ذلك ان تكون حياتهم غير منعزلة عن المجموع وانما تكون في المناخ العام الذى يتأثر بما يجرى حوله.

ان اى تأثير معاكس للمعرفة الاسلامية في مصر يؤثر بالتالى في الامن الذى تتم بشأنه الآن اجراءات نرجو ان تكون مؤثرة وناجحة بعد حادث الاقصر المؤسف والحزين ويأتى بعد ذلك الاقتصاد الذى كانت وسيلته اخلال الامن في البلاد فحين تضرب السياحة في مصر التى تعتبر متحفا كبيرا لآثار عهودها المتوالية ابتداء من عهود مصر الفرعونية الى الآن - حين تضرب السياحة، لاتفقد السياحة وحدها الدخل الكبير الذى تدره، والذى زاد قبل الحادث الى اكثر من اربعة مليارات دولار وكانت تقديراته في الزيادة دائما نظرا للجهد الكبير الذى يبذله جهازها منذ ان تولى قيادته الوزير الهمام الدكتور ممدوح البلتاجى حين تضرب السياحة في مصر فان مرافق كثيرة في التنمية تصيبها النيران فالسياحة فوق انها تعبير عن المعرفة الثقافية والفنون هى تعبير عن الامن الداخلى، وهى دليل للاستقرار على رؤوس الاموال الوافدة للاستثمار في المشروعات الاقتصادية هذه المشروعات التى فتحت في السنوات الأخيرة لنفسها مجالات كثيرة تقف الزراعة في مقدمتها بمشروعات واسعة في الصحراء الغربية وفى الصحراء الشرقية وفى سيناء ويعطيها رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك اهمية بالغة في نشاطه ومتابعته التى لاتتوقف، وذلك لتبلغ اهدافها في عبور سنوات القلق التى طالت منذ القضاء على دولة الخلافة الاسلامية الكبرى في اوائل القرن الحالى بعد ان امتدت واتسعت ونقلت المعرفة الاسلامية الى اماكن بعيدة والقضاء على الاقتصاد يؤدى بدوره الى اضطراب في السياسة الذى تيقظت له مصر منذ سنوات بسعيها الى السلام لتضمن ارضا ثابتة ومستقرة لمشروعاتها.

ان هذه الاجهزة كلها تقف في مقدمتها اجهزة الدعوة مطالبة بمعرفة دورها في هذه المرحلة واليقظة الى ضرورة تنوع نشاطاتها حتى اذا فقدت واحدا منها بعمل ارهابى او غير ارهابى كانت البدائل لديها موجودة والاحتياطى متوفرا تعوض بهما ما تفقده بأى سبب من الأسباب.

عبداللطيف فايد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١

قرآن وسنة

لا يجوز ان تمر الجريمة النكراء التى دبرها المجرمون، بليل وشهدتها الاقصر، دون تدبر كامل لمعانيها ومراميها، لان مجتمع المؤمنين مجتمع كيس فطن، لا يجوز أن يمر عليه حدث دون ان يأخذ منه العبرة لمستقبل ايامه، فيتلافى ما وقع فيه من قصور، أو يضيف إلى مواطن الإحسان فى أدائه لعمله ما يكفل له الانتصار على الاخطار التى تتهدده.

فقد امر الله تعالى المسلمين، ان يأخذوا العبرة من كل ما يقع لهم او يدور حولهم، بقوله تعالى: «فاعتبروا يا اولى الابصار».. ولا شك أن الاعتبار بالحدث يحتم على من يتعاملون معه ان يدرسوا الأسباب التى ادت إليه، ويضعوا من التدابير ما يلائم منع وقوع مثله مستقبلاً، وان يكونوا على درجة كاملة من الوعى بالملابسات التى تحيط به، وهو حادث يفوح بالحقد على مصر، وعلى مورد من موارد الدخل التى تقوى اقتصادها، إذ ان رواج السياحة ينتج عنه رواج فى حركة البيع والشراء وايجار وسائل النقل والإقامة وغير ذلك من مختلف المعاملات التى ترتبط بقدوم زائرين إلينا.

ومن ثم كانت تلك الجريمة النكراء موجهة إلى الارزاق المتصلة بهذا النشاط، وهذا يدل على مدى الحقد الأسود الذى ملأ قلوب الذين خططوا لها، وحرضوا على اقترافها، وجندوا لها هذا النفر من المجرمين الخونة لارتكابها، لأن نطاق جريمتهم لا يقف عند حد إراقة دماء بريئة.. وقتل انفس حرم الله قتلها، واوجب كفالة الامان لها، ولكنه يتحدى هذا المدى الموجع إلى هز صورة مصر، وتدمير اقتصادها وتقويض مصدر من مصادر ارزاقها.

وهذه الآثار السيئة لتلك الجريمة النكراء، يجب ابرازها وتجلية ابعادها حتى يقف الناس على مرارة آثارها فيزداد كرههم لمن خططوا لها قاموا بتنفيذها، ولا يتواءم مع وجوب ابراز الآثار السيئة لتلك الجريمة النكراء ان تعمد بعض قنوات الإعلام إلى التركيز على استمرار تدفق السياح إلى بلادنا بكثرة مبالغ فيها رغم وقوع مذبحة الأقصر، إنها بهذا المسلك تفقد الناس حماسهم ضد تلك الجريمة البشعة، وتخفف من وطأة وقعها القاسى على النفوس، إن مثل هذا المسلك يمثل نوعاً من التعاطف مع الإرهابيين، لانه يوحى بأن جريمتهم بسيطة لم تؤثر فى حركة السياحة، وهذا خطأ يتنافى مع ما امر الله به من الاعتبار.

د. عبدالله النجار



الجمهورية .. فى قرية الإرهابيين «عصمت» و«محمود» :

أهالى «البراهمة» فوجئوا بالخبر وأعلنوا تبرأهم من قتلة ضيوف مصر

ذهبت «الجمهورية» لقرية البراهمة.. بمجرد اعلان اكتشاف شخصية الارهابيين الثلاثة المشاركين فى حادث الاقصر.. القرية ربما لم يسمع عنها احد.. تبعد عن مدينة قنا حوالى ٢٥ كيلو متراً ويسكنها مايقرب من ٥٠ الف نسمة ويتبعها ١٤ نجعاً.

هى اقرب للمدينة من القرية.. تضم مستشفى قروياً حديثاً على أحدث طراز ومركز شباب و٨ مدارس ابتدائية.. ومدرستين اعداديتين ومعهداً أزهرياً ابتدائياً وآخر اعدادياً.

اهالى القرية فوجئوا «بالجمهورية» وسطهم وعلموا ان الارهابيين عصمت احمد عريان الطالب بكلية الطب البيطرى بجامعة اسيوط.. ومحمود محمد احمد عبدالكريم الطالب بكلية الطب البشرى باسيوط كانا ضمن المجموعة الارهابية التى ارتكبت مذبحة الاقصر والتى راح ضحيتها ٦٤ سائحاً ومصرياً.

العمدة: لو كنا نعلم لقتلناهم بأيدينا

٦٠٪ من شباب القرية تركوا أعمالهم بالسياحة بعد الحادث الإرهابى



استنكر ابناء القرية ان يكون مرتكبو الحادث من قريتهم الأمنة الوديعة.. انهما تسببا فى قطع ارزاق اهل القرية والإساءة الى ضيعة ضمنز وحضارتها العريقة ممتدة الجذور.

اعلن اهالى القرية تبرؤهم من الارهابيين والقتلة وقالوا ان الخبر نزل علينا كالصاعقة.. واصابنا بالعار الذى لاتمحوه السنين.

داخل المنزل

منزل الارهابى «عصمت» يقع على بعد نصف كيلو متر من طريق قنا ـ الاقصر السريع.. المنزل مكون من طابقين.. ولم نجد غير عمه يوسف عريان عبدالرحيم «مزارع» وقال ان ابن شقيقه كان مؤدباً هادئا وانه لايتصور ابداً ان يكون ضمن من ارتكبوا مذبحة الاقصر الشنعاء.. كان موجوداً فى القرية منذ شهر تقريباً.. وحينما كان يقيم فى اسيوط بسبب الدراسة كان دائم الاتصال بنا وبوالده.. وكان متفوقا فى دراسته.

اضاف ان «عصمت» كان يرغب فى الالتحاق بكلية الطب البشرى.. وعاد الثانوية العامة مرتين ولكنه لم يوفق بسبب نصف درجة فالتحق بكلية الطب البيطرى.. واخر ماتوقعه ان يرتكب «عصمت» هذه الجريمة الشنعاء التى جلبت لنا العار.

قابلنا نريلو على رئيس الوحدة المحلية بقرية البراهمة: واصيب بالخجل والوجوم عندما علم بالخبر.. وقال ان حادث الاقصر قصم ظهر الجميع وان اخر شيء كنا نتوقعه ان يكون المجرمون من ابناء القرية.. وأنا شخصياً ظللت اكثر من يومين لااعرف للنوم طعماً.. لان صفات القرية هنا السماحة والتسامح مع الضيوف.

اكد اسماعيل الاحمر عضو مجلس الشورى ان هؤلاء المجرمين لايمتون لقنا باية صلة.. وكان مطلوبا القبض عليهم لانهم مأجورون واتحدى ان يكونوا قد نزلوا الى القرية منذ فترة طويلة.

قطع الارزاق

اما على محمد على عمدة القرية فقال لو كنا نعرف ان «عصمت» و«محمود» ارهابيين لقتلناهم بايدينا.

اكد عبدالرحيم قاسم محمود موظف ان الحادث اثر على ارزاق اكثر من ٦٠٪ من ابناء القرية الذين كانوا يعملون بالسياحة عند ابن القرية.. محمد عبدالمقصود عضو مجلس الشعب عن الغردقة ورجل الأعمال.. وصاحب عدة مشروعات سياحية بالغردقة. وقال ان اكثر من ٢٠٠ شاب كانوا يعملون بالغردقة.. ثم عادوا بعد الحادث.. واصبحوا عاطلين.

وقال حسن على عبدالرحيم ٥٥ سنة ان «عصمت» وشقيقه ايمن كانوا يعملون فى الصيف الماضى بفنادق الغردقة.

وقال محمد على يوسف دبلوم تجارة كنت اعمل بالغردقة بالسياحة وعدت بعد الحادث.. واصبحت عاطلاً ولو كنت اعلم ان «عصمت» سيتسبب فى بطالتى لابلغت عنه فوراً.

الإرهابى مولع بالفيديو

واكد الاهالى ان عصمت من عائلة جيدة والده يمتلك ٦ افدنة، وشقيقه هشام مدرس لغة عربية، وعصام دبلوم صنايع، وأيمن بكلية التجارة بسوهاج، وايسر بكلية الآداب بقنا، واربع فتيات ٣ مكزوجات والرابعة بالثانوية العامة.. و«عصمت» كان فى مدرسة نجع العرج الابتدائية، البراهمة الاعدادية، وقفط الثانوية.. وكان هادئاً منطوياً محدود العلاقات ومولع بمشاهدة الفيديو.

وفى نجع سعد

انتقلت «الجمهورية» الى نجع سعد الذى يبعد عن قرية البراهمة الام حوالى ٢ كيلو متر.. منزل «محمود» مبنى على الطريقة الحديثة ومكون من ٣ طوابق وعلى مساحة ٣٠٠ متر.. وجدنا والده ٧٠ سنة.

واكد انه مستحيل ان يكون ابنه «محمود» ضمن الجماعات الارهابية.

قال: ابنى طالب بكلية الطب البشرى باسيوط.. وهو هادىء.. ولو كنت اعلم انه ارهابى لذبحته بيدى.

واشار فكرى عبدالامام «جزار» ان نجع سعد عبارة عن عائلات واقارب.. والعار يلحق الجميع وقال انا مندهش من ان يكون «محمود» مرتكب الحادث.

وقال عبدالعزيز على رشوان شيخ النجع.. ان وجود «محمود» ضمن الارهابيين مفاجئة لنا جميعا ولو كنا نعلم لسلمناه للشرطة بأيدينا.. واثق ان «محمود» قد غرر به.. لانه من اسرة جيدة ووالده يمتلك ثلاثة افدنة وله ثلاثة اشقاء غاية فى الادب والتدين والخوف من الله.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

الأمن لايكفي للمواجهة الشاملة للإرهاب

جميل كمال جورجي

مدير ادارة بالبحوث الاقتصادية محافظة القاهرة

جاء الاعتداء الآثم على السياح بمعبد الدير البحرى بالاقصر بمثابة إعلان صريح عن عدة حقائق هامة اقلها هو الكشف عن القصور الأمنى فى الأماكن السياحية واهمها على الاطلاق هو ضرورة اعادة النظر فى التعامل مع المسألة الإرهابية على وجه الخصوص وتصاعد تيار العنف الاجتماعى على وجه العموم وأن الاكتفاء بالتعويل على عالمية الظاهرة واستشراء موجات العنف الجماعى فى العالم اصبح بمثابة شماعة واهية سرعان مافقدت مصداقيتها مع تداعيات الاحداث ابتداء من حادثة ميدان التحرير التى لم يكد يمر عليها عدة شهور وانتهاء بجريمة الأقصر المروعة

كما اكدت هذه الجريمة أن القضية لا تقف عند أعتاب الاجراءات الأمنية وان كان ذلك احد مستويات التعامل معها فى الوقت الراهن فهو مجرد اجراء دفاعى فى حاجة الى دعمه باجراء وقائى طويل المفعول "

وقد يصبح من المفيد محاولة التذكير بأسباب وعوامل تفاقم ظاهرة الإرهاب على الرغم من المحاولات والاجتهادات الأمنية المبذولة لاحتوائها وتزايد حجم الاجراءات الأمنية وهو مايقودنا الى الاشارة الى سمة اخرى هامة هى ان ظاهرة الارهاب تتأثر بالتطور التكنولوجى واساليبه وهو ما ينعكس على أساليب ومخططات الارهاب من يجعلها فى حالة تطور مستمر يصعب ملاحقته من جانب الاجهزة الامنية بل ويرتبط معه تقليصها والحد منها لمدى قدرة هذه الاجهزة الامنية على رصد ومتابعة ذلك التطور من ناحية وتطوير اساليبها الأمنية من ناحية اخرى ومن ثم تظل هناك حالة من الديناميكية والصراع بين اساليب ومخططات الارهاب وبين الاجراءات والاساليب الامنية

والمؤكد ايضا ان عملية الرصد لاسباب ودوافع الارهاب أو محاولة ربطها بالمشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية فقط تظل بمثابة رؤية مبتورة لا تتخطى دائرة الوصف وبالتحليل. وهناك عدد لا بأس به من الدراسات الاجتماعية والسياسية التى تتناول العلاقات الارتباطية بين أسباب انتشار الارهاب كالعلاقة بين انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع موجات العنف والارهاب .. وكذلك العلاقة بين انخفاض مستوى التعليم والثقافة وعمليات الاختراق العقائدى.. وغيرها من العلاقات الارتباطية بمختلف ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

وبجانب ذلك اصبح الآن لدينا قناعة حقيقية بالارتباط بين المؤثرات الداخلية والخارجية فى التاثير على ظاهرة الارهاب وانه لا يمكن الفصل بينهما.. ومن الحقائق الهامة التى يجب التأكيد عليها هى ان المؤثرات الخارجية تلعب دورا رئيسيا فى تحريك أصابع الارهاب بالداخل وان صح التعبير بح الا فى إدارة سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها السياسية.

ان البيئة الداخلية تمثل الحقل الذى تنمو فيه ظاهرة الارهاب الا ان مصادر تغذية البذرة يمكن ان تكون من الخارج وقد تأخذ عدة صور واشكال بعضها معنوى مثل عمليات الغزو الثقافى والتسميم السياسى والبث العقائدى وزرع الأعداء والبعض الآخر مادى مثل جلب الأسلحة والمتفجرات وتدريب الافراد على التخطيط والتنفيذ للعمليات الارهابية.. ويجب التفرقة بين العوامل المهيئة لنمو ظاهرة الارهاب وهذه تكمن فى البيئة الداخلية بمكوناتها وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومايحدث فيها من خلل وبين محركات الارهاب.. وهذه لا يمكن ان تكون إلا سياسية سواء فى بعدها الداخلى والخارجى.. من هنا تتضح خاصية هامة هى شمولية وعمومية الظاهرة ومن ثم فإن التعامل معها لابد وان يكون على نفس المستوى من حيث الشمولية والعمومية.. وأن أية محاولات متفرقة لايمكن الا ان تؤدى إلى الفشل وهو ماحدث بالفعل الآن.

ومن ثم فإن الجهود والاجراءات الامنية أيا كان حجمها ودقتها فهى لا تتعامل مع المشكلة من جذورها ويظل تاثيرها مقتصرا فقط على معالجة الآثار التى تنجم عن الظاهرة.. فالارهاب كظاهرة لا ينحصر فقط فى الافراد المجندين لذلك فهم مجرد ادوات يتم توظيفها ويظل بقاء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على ماهى عليه دليلا على قيام الظاهرة واستمرارها.

كما أن تفرقة وتشتيت المخططات والجهود المبذولة لمعالجة الظاهرة تعد أحد اسباب الفشل الرئيسية فى المواجهة.. من هنا تصبح الخطوة الأولى ليس فقط مجرد رصد وتحديد المشكلة واسبابها وأن كان ذلك ضروريا.. بل ايجاد جهاز أو هيئة متخصصة تقوم بوضع خطة شاملة لمعالجة ليس فقط آثار الظاهرة أو الحد منها بل اجتثاثها واقتلاعها من جذورها بحيث تضم عناصر على درجة عالية من الكفاءة فى مجالات الأمن القومى ومقاومة الارهاب وكافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبحيث لا تقتصر مهمتها فقط على وضع الخطة بل ومتابعة تنفيذها وتدارك مايقع بها من سلبيات واجراء التعديلات على ضوء ما يسفر عنه التنفيذ. على أن يتحدد فيها ايضا الأدوار بوضوح ويتم توزيعها بحيث لا يطغى فيهما دور على آخر.

ويجب أن يتسم هذا الهيكل أو الجهاز بالديمومية وبالديناميكية لملاحقة ما يطرأ على هذه الظاهرة واساليبها من تغيرات وتطورات.. ومن ثم فإن متابعة مايحدث فى هذه الظاهرة وملاحقته بل وتحقيق التفوق عليه سيظل العامل الفيصل فى القضاء عليهما .. ويتوقف نجاح هذه الخطة وعمل هذا التشكيل المقترح سواء كان جهازا أو هيئة على مدى قدرته على الاقتراب من العوامل المحورية المسببة لظاهرة الارهاب بابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وليس فقط مجرد رصد مظاهرها.

وتبقى عملية إعادة بناء ودعم نظام القيم الاجتماعى الذى يعد بمثابة الجدار الواقى لحماية المجتمع ضد كافة محاولات الاختراق والبلقنة بأشكالها المختلفة ابتداء من اعمال العنف المتفرقة ضد المنشآت أو رموز السلطة الدينية والسياسية فى شكل عمليات قتل واغتيال، أو بعض اعمال العنف ضد السياح لضرب الاستقرار الداخلى والقضاء على احد الموارد الاقتصادية الهامة الذى يمثل إحدى الدعامات الاساسية فى حقن الدخل القومى بالتعبير الاقتصادى.

كما أن نعت النظام السياسى بعدم الاستقرار من شأنه التأثير على السمعة والمكانة الدولية التى تتمتع بها مصر فى النظامين الاقليمى والدولى.. وقد يأخذ ذلك شكل الفتنة الطائفية التى تمثل إحدى ركائز ظاهرة الارهاب والتى تستهدف دق إسفين الفرقة بين عنصرى الأمة المصرية وهو مايجعل من تمثيل العنصر الدينى فى هذا التشكيل المقترح امرا ضروريا على الا يقتصر دوره على مجرد التنديد والتجريم للظاهرة بل القيام بحقن المجتمع بجرعات مكثفة من المصل الدينى الواقى، ممثلا فى القيم والمعتقدات الصالحة للأبد والتى تشكل



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٧

جداراً وقائيا يصعب اختراقه من قبل كافة مخططات البلقنة الخارجية، ويزيد من القدرة المناعية للمجتمع فى مواجهة كافة الاوبئة والامراض الاجتماعية وعلى راسها ذلك المرض العضال وهو العنف بمختلف اشكاله ومسمياته وكافة صور واشكال الانحراف الاجتماعى الذى يعد الارهاب احد اعراضها الواضحة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٧

احزاب المعارضة تؤكد ضرورة محاربة الإرهاب

كتبت ـ نهال شكرى:

اكدت احزاب المعارضة ضرورة مواجهة الارهاب خلال برنامج شامل للاصلاح السياسي تشارك فيه جميع الاحزاب والقوى السياسية فى مصر، وهو البرنامج الذى يتم اعداده من خلال عقد مؤتمر الاحزاب والقوى السياسية حول الديمقراطية ويفتتحه رؤساء احزاب العمل والوفد والاحرار والتجمع والناصرى يوم الاثنين القادم. اعلن ذلك السيد حامد محمود نائب رئيس الحزب الناصرى فى المؤتمر الذى عقدته الاحزاب الخمسة والقوى السياسية. ويناقش المؤتمر اوراق العمل المطروحة وعددها ٤٥ ورقة تتناول موضوعات البنية القانونية والدستور وحقوق الانسان، والبناء الدستورى والقانونى لمصر، والقوانين المكملة للدستور والقوانين المقيدة للحريات، وموقف المحكمة الدستورية من قضايا حرية الراى والتعبير.



في الممنوع

في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية رفع الدكتور كمال الجنزوري اللاءات الثلاث في مواجهة الجماعات الإرهابية وهي: لاتفاوض.. لا اتصالات.. لا اعتراف.

وأي مصري يوافق علي لاءات رئيس الوزراء الثلاث.. فالإرهاب يواجه بالارهاب. والذي يرفع السلاح ضد الدولة وضد الأبرياء، مصريين وأجانب، التعامل الوحيد معه هو السلاح.

والذين أيدوا الحوار في السابق ونصحوا الحكومة بالدخول في مفاوضات سلمية مع هذه الجماعات، خفت صوتهم، ربما من هول الصدمة التي أحدثها حادث الأقصر الإجرامي، وربما لأن الاستنكار الشعبي بلغ حده الأقصي بعد الحادث.

وفي السنوات السابقة كانت الحكومة تلتزم الصمت تجاه المبادرات التي تطرحها جماعات العنف.. وتترك لجهاز الأمن الرد عليها.. وبلع جهاز الأمن الطعم في عهد اللواء عبدالحليم موسي وفقد الرجل كرسي الوزارة لهذا السبب.. وفي عهد اللواء حسن الألفي استوعب الدرس ولم يكرر التجربة.. لأن جهاز الأمن ليس معنيا بالرد علي هذه المبادرات. والدور الوحيد المطلوب منه هو التعامل الأمني مع هذه الجماعات.. أما دراسة المبادرات والرد عليها فليس من اختصاص الأمن.. ويدخل في صميم العمل السياسي للحكومة.. وكان وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي حصيفا عندما تجاهل مبادرة الجماعات الأخيرة عقب حادث الأقصر.. والتزم الصمت.. وترك هذه المهمة للحكومة التي جاء قرارها باعلان اللاءات الثلاث علي لسان رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزوري.. لاتفاوض، لا اتصالات.. لا اعتراف.

مجدى مهنا



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

رسالتان من مصر لدول العالم بضرورة التعاون فى مكافحة الإرهاب ومراجعة تحذيراتها للسائحين

الجنزورى يستعرض الإجراءات الأمنية خلال اجتماع مع ١٤ سفيرا

نطالب المجتمع الدولى برفض إيواء المجرمين وعدم تحقيق أهدافهم

مصر آمنة وأرضها مفتوحة لكل زائر.. والتعامل مع الإرهاب يتم بحسم وفى إطار مؤسسات دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان

خطوات وإجراءات حماية السياح تمثل أعلى معدلات التأمين

فى إطار الجهود المصرية لتجاوز الآثار السلبية لحادث الأقصر الإرهابى، اجتمع الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء امس مع سفراء ١٤ دولة من اوروبا وامريكا وآسيا، ونقل إليهم رسالتين من مصر، تطالب الأولى المجتمع الدولى بالتعاون فى مكافحة الإرهاب، باعتباره جريمة منظمة تستهدف الابرياء، وان يكون له موقف رافض لإيواء عناصر الإرهاب الذى لايفرق بين جنسية أو وطن او دين، وتطالب الرسالة الثانية بمراجعة دول العالم لتحذيراتها إلى مواطنيها بعدم السفر إلى مصر حتى لاتسهم هذه التحذيرات فى تحقيق اهداف الإرهاب، سواء كان ذلك لمصر او لغيرها من بلدان العالم.

واكد الدكتور الجنزورى - فى اللقاء - رفض مصر كل أعمال العنف. وقال إننا نتعاون مع المجتمع الدولى فى التصدى لجرائم الإرهاب، والذى لايفرق بين دولة واخرى، مؤكدا أن مصر - على الرغم من وقوع الحادث الإرهابى الأثيم - فهى دولة امنة، وارضها مفتوحة لكل زائر، وتتعامل مع عناصر الإجرام بحسم وحزم فى إطار مؤسسات دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وطلب من السفراء ان ينقلوا إلى بلادهم حقيقة ماتم اتخاذه من إجراءات امنية، وماتحقق من واقع لحماية السائحين، مشيرا إلى ان وقوع احداث إرهابية لايعنى ان يقاطع العالم بعضه بعضا، او ان تتوقف حركة الحياة.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بان رئيس مجلس الوزراء عبر عن تعزية مصر حكومة وشعبا فى ضحايا الحادث، مؤكدا ان الحادث أمر يرفضه المجتمع المصرى، ولايتفق وقيم الدين واخلاق المجتمع الذى يحافظ على أمن كل زائر.

وقال وزير الإعلام إن رئيس مجلس الوزراء تناول الإجراءات الامنية الفورية التى اتخذتها مصر والمتمثلة فى تحقيق الوجود الامنى المكثف، وباسلوب امنى علمى. واستخدام إمكانات متطورة وحديثة فى جميع محافظات مصر، وعلى وجه الخصوص فى المناطق الاثرية التى يتردد عليها السائحون، مع تزويد المتاحف والمزارات بإمكانات امنية جديدة وحديثة، مؤكدا ان ذلك يعكس رسالة إلى العالم كله بان مصر قد اتخذت من الإجراءات، وطورت من الخطط بما يحقق الامن والامان لزائريها وللمقيمين على ارضها، وان الدولة حريصة على ان تضع جميع التفاصيل والحقائق أمام سفراء الدول. ومن خلال معلومات مؤكدة لما تم من إجراءات، وماتوصلت إليه اجهزة البحث والتحقيق والتحرى بوزارة الداخلية، واكد رئيس مجلس الوزراء عددا من الحقائق منها ان ارتكاب الحادث تم بمعرفة ٦ من المجرمين ينتمون إلى مايسمى «الجماعات الإسلامية»، وان المجرم الأول الذى تم التعرف عليه فور الجريمة قد تلقى تدريبه بين باكستان وافغانستان، مشيرا إلى انه تم كشف ثلاث



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

من الشخصيات التى ارتكبت الجريمة الإرهابية، واعلن عن اسمائهم، والمعلومات المتوافرة عنهم، وانهم من عناصر سبق ان ارتكبت حوادث إجرامية.

كما عرض السيد حبيب العادلى وزير الداخلية ، خلال الاجتماع ، تقريرا تفصيليا حول الحادث، وطريقة ارتكابه، ومواجهة الشرطة للمجرمين، والإجراءات الامنية الجديدة لتحقيق الامن الوقائى، وسد الثغرات.. وتطرق الوزير إلى ماتم تحقيقه من تطوير وتكثيف للوجود الامنى، وبإمكانات متعددة ومتطورة لتامين تحركات السائحين، والزائرين، والمستخدمين وسائل الانتقال، سواء كانت برية او نيلية، وكذا تطوير وتحديث نظم الرقابة، والتامين بالمتاحف، والمزارات باستخدام وسائل فنية متطورة، كما اشار إلى عدد اخر من الإجراءات الفنية والامنية التى اتخذت فى هذا المجال.

واجاب وزير الداخلية على الاستفسارات التى طرحها السفراء. وقال الشريف إن رئيس مجلس الوزراء اكد ان ما اتخذ من خطوات وإجراءات يحقق اعلى المعدلات فى التامين، وانه لايمكن لجهاز امن فى اية دولة متقدمة او نامية ان يعلن قدرته على منع وقوع الجريمة بشكل تام او عام. وقال رئيس مجلس الوزراء إن مصر ترفض كل اعمال العنف وتتعاون مع المجتمع الدولى فى التصدى لجرائم الإرهاب، الذى لايفرق بين دولة واخرى، وان مصر، على الرغم من وقوع هذا الحادث ، فهى دولة امنة، وارضها مفتوحة لكل زائر، وتتعامل مع عناصر الإجرام بحسم وحزم، فى إطار دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان.

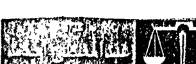
واكد ان الحفاظ على امن المواطنين الابرياء، والزائرين، والسائحين هو حق من حقوق الإنسان، وليس إيواء المجرمين، او تقديم الحماية لمرتكبى حوادث الإجرام الصادر ضدهم احكام.

شارك فى اللقاء سفراء فنلندا، والمانيا، وامريكا، وانجلترا، وروسيا، والنرويج، وبلجيكا، وإيطاليا، والدنمارك، وفرنسا، وهولندا، واليابان، وسويسرا، والقائم باعمال سفارة السويد.. وحضر اللقاء وزراء الإعلام، والخارجية، والداخلية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧



عقوبة جرائم الإرهاب

إثر حادث الاقصر الأليم ثارت تساؤلات حول مفهوم الإرهاب، والجريمة الإرهابية، وتوصيف هذه الجريمة من الناحية القانونية، وهل أبناء الشعب المصري على علم بها، وبعقوباتها، وهل هذه العقوبات كافية لتحقيق الردع المطلوب، وهل جرم المشرع المصرى كل أفعال الإرهاب، أم أن الأمر يحتاج إلى تدخل تشريعي؟

يقول المستشار فتحي العيسوي رئيس محكمة الاستئناف إن المشرع المصرى كان قد اصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون العقوبات وتحدث في هذا التعديل عن الإرهاب والجريمة الإرهابية وعقوباتها، ثم شدد العقوبة المقررة لبعض الجرائم إذا ما إرتكبت لغرض إرهابي.

إن الإرهاب هو كل إستخدام للقوة او العنف او التهديد، او الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي او جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص، أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال او بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة او دور العبادة ،او معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور او القوانين او اللوائح.

وعن أهم الجرائم الإرهابية التي نص عليها المشرع في هذا القانون يقول المستشار فتحي العيسوي إن اولاها الخاصة بكل من أنشأ او اسس او نظم او أدار على خلاف احكام القانون جمعية او هيئة أو منظمة او جماعة، او عصابة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور او القوانين، أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة عن ممارسة اعمالها، او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن او غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي. وعاقب المشرع على ارتكاب أي فعل من الأفعال السابقة بعقوبة السجن. كما عاقب بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة الجمعية أو الهيئة او المنظمة او الجماعة أو العصابة ،او قيادة ما فيها او أمدها بمعونات مادية او مالية مع علمه بالغرض الذي تدعو إليه.

وأما من ينضم إلى إحدى الجمعيات او الهيئات او المنظمات أو الجماعات أو العصابات ،او يشارك فيها بأي صورة مع علمه بأغراضها فيعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات. وإذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة فتكون العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة. ويعاقب بذات العقوبة كل من امدها بالأسلحة او بذخائر او بمفرقعات او مهمات أو آلات أو أموال ،او معلومات مع علمه بما تدعو ،إليه وثانية هذه الجرائم هي الخاصة بأي عضو بإحدى الجمعيات أو الهيئات المشار إليها سلفا يستعمل الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أي منها أو منعه من الانفصال عنها، والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة. وإذا ترتب على فعل الجاني موت المجني عليه تكون العقوبة الاعدام وأما ثالثة هذه الجرائم فهي خاصة بكل من سعى لدى دولة أجنبية، او لدى جمعية أو هيئة او منظمة او جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد، او بأحد ممن يعملون لمصلحة أي منها، وكذلك كل من تخابر معها او معه، للقيام بأي عمل من اعمال الإرهاب داخل مصر، او ضد ممتلكاتها، او مؤسساتها، او موظفيها، او ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها اثناء عملهم، أو وجودهم بالخارج، او ارتكاب شيء مما ذكر - وقد عاقب المشرع على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤبدة وإذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو التخابر، او شرع في ارتكابها تكون العقوبة هي الإعدام. ورابعة هذه الجرائم خاصة بكل مصري يتعاون او يلحق بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة أجنبية، أو يتعاون او يلتحق بأي جمعية او هيئة او منظمة او جماعة إرهابية أيا كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها، حتى لو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر، وعاقب المشرع على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وإذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها ، او شارك في عملياتها غير الموجهة الى مصر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.

وأما عن خامسة هذه الجرائم فهي الخاصة بكل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو المائي، معرضا سلامة من بها للخطر، وقد عاقب المشرع على ارتكاب هذه الجريمة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجاني الإرهاب، أو نشأ عن فعله جروح لأي شخص داخل الوسيلة أو خارجها، أو إذا قاوم الجاني بالقوة والعنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إستعادة الوسيلة من سيطرته، وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة او خارجها.

اما آخر الجرائم فهي الخاصة بكل من قبض على اي شخص في غير الأحوال المصرح بها قانونيا، او احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في ادائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة او فدية من أي نوع، وعقوبة هذه الجريمة، الأشغال الشاقة المؤقتة، وتكون العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف او التهديد او الإرهاب، او اتصف بصفة كاذبة او تزيا دون وجه حق بزي موظفي الحكومة، أو أبرز أمراً مزوراً مدعيا صدوره عنها، او إذا نشأ عن الفعل جروح، او إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة، او المقبوض عليه وتكون العقوبة هي الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص.

هذه هي أهم الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ وهناك أيضا جريمتا القتل العمد، والضرب المفضي إلى الموت، فقد غلظ المشرع العقوبة المقررة لكل منهما إذا ما ارتكبت الجريمة لغرض إرهابي.

العلم بماهية الجرائم الإرهابية وعقوباتها مفترض في الكافة، ذلك أن العلم بالقوانين العقابية إنما هو علم مفترض ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله بأي قانون عقابي.

وأخيرا، فإنه يتعين التدخل التشريعي لإصدار تشريع بفرض الحماية الكافية للأماكن السياحية والمترددين عليها سواء من الاجانب أو المصريين. كما يتعين تشديد العقوبات الواردة في بعض النصوص حتى يتحقق الردع الكامل بالنسبة لكل من تسول له نفسه المساس بأمن وأمان مصرنا الغالية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

شهادة فى رسالة ... عن مراكز الإرهاب فى الخارج

وسؤال عن مدى التفاعل بين الفكر والتنفيذ؟

في يومى الجمعة الماضيين، نشرنا عن الارهاب الذى نهتم به - ليس فقط من منطلق صحفى وانما ايضا واساسا بالتزام وطنى وقومى ودينى باعتبار ان المعركة ضد الارهاب شاملة وينبغى علينا جميعا الانخراط فى صفوف المقاتلين ضده. وقلنا انه يستهدف هذا الوطن العزيز وهذه الامة العربية العظيمة، وانه بدلائل تاريخية ومعاصرة صناعة اجنبية وليست ابدا محلية.. واكثر من هذا ربطنا بينه وبين بدعة الحصار الذى لم يفرض الا على ثلاث دول عربية فقط.. كما لو ان الدنيا كلها تسير على الصراط المستقيم ولم ينحرف عنه سوى «العربى»! ويوم الثلاثاء الماضى التقى الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء بالقيادات الصحفية. وهذا امر بالغ الاهمية - لكي يناقش واجب الصحافة ازاء الارهاب وغيره من القضايا الهامة. ولكن - على استحياء شديد - وكما كتبنا في عمود نظرة الاسبوع الماضى - نتساءل: هل تهتم الحكومة بما تنشره الصحف ام اننا في كل مرة نبدا من المربع رقم واحد.. كما لو انه لاتوجد لدينا تجربة، ولم تسبق لنا مناقشة الموضوع، ولم نضع توصيات لدرء الاخطار والوقاية منها، بل ولم نحشد الرأى العام.. محليا وعربيا ودوليا ضد الطاعون الطاغوت؟! ولكى نتذكر معا، وايضا للتفسير.. نقول انه:



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

● فى ١٩٩٣/١/٧ نشرنا ندوة عقدناها.. واكدت ان الارهابيين هم «الخوارج المعاصرون عن الاسلام»..

● وفى ١٩٩٣/٩/٧.. اكدت ندوة اخرى ان «العمليات الارهابية سلسلة من العنف المنظم تستهدف تحقيق غرض سياسى» وان «هناك قوى خارج مصر لايسعدها الاستقرار والتنمية والتقدم»

● وفى ١٩٩٤/١/١٤.. دعت ندوة الاهرام بحضور مفكرين ومثقفين كبار الى «انشاء تنظيم دولى لمكافحة الارهاب».

● وفى ١٠ و١٧ و١٩٩٥/٣/٢٤ نادت ندوة الاهرام بالتفرقة بين الارهاب وحقوق الانسان واللجوء السياسى.. وبين اعطاء حق اللجوء السياسى لمعارض سياسى وبين اعطائه لارهابى مجرم.

● وفى ١٩٩٥/٦/٣٠ نشرنا المطالبة عن: «الحاجة الى مخطط عربى لمواجهة الارهاب».

● وفى ٢٣ و٢٤ اغسطس ١٩٩٥ التقى فى «ندوة الاهرام» سبعون مسئولا ومفكرا ومثقفا عربيا ليصدروا تقريرا هاما.. جاء به:

١ - ان جميع اعمال الارهاب ونهجه وممارساته .. افعال اجرامية اينما وجدت وايا كان مرتكبها..

٢ - ان الارهاب الذى نراه فى بعض البلاد العربية، هو حركة عنف مسلح تخريبية لها اهداف سياسية معادية، تحركها قوى أجنبية، هدفها زعزعة الامن والاستقرار.

٣ - ان الدين الاسلامى الحنيف، يحض على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ويعتبر ان «كل المسلم على المسلم حرام».

٤ - ان هناك حاجة الى ان يهتم العالم بالظاهرة الارهابية. وكشفها.

● وفى ٢٩ و٣٠ مايو ١٩٩٦ التقى فى «الأهرام» ممثلو ٢٥ دولة والامين العام للامم المتحدة على شكل لجنة تحضيرية للاعداد لندوة دولية عن الارهاب.. وحددوا عشرة محاور اساسية وقالوا:

- ان الارهاب يسعى الى التمتع بحقوق الانسان، لحماية قياداته ونشاطاته فى بعض الدول بينما يهدد هذه الحقوق فى المجتمعات التى يمارس فيها جرائمه.. فهو بقدر مايريد ان ينعم بالحقوق يحرم الآخرين منها بل ويحرم الحياة نفسها من ان تستمر.

- ان الارهاب .. جريمة عنف وتخريب، بلا وطن ولا هوية ولاعقل.. فهو حيوان اخرق بلا راس.. ومن المهم تعريفه ومطاردته لاستئصال جذوره وكشف مخططاته، ونزع اى حماية له او دعم يقدم اليه..

- ان الارهاب والاجرام المنظم مرتبطان بدرجة كبيرة ويشكلان خطرا يهدد المجتمعات الانسانية كلها، مما يتطلب تعاونا دوليا..

- دعوة الدول الى عدم اعطاء الارهابيين حقوق اللجوء او الحماية، باى صورة، وتجفيف منابع الارهاب سواء كانت فكرا مريضا، او ماوى تدبر فيه الفتن، أو تمويلا أو تدريبا او ترويجا ودعاية. او أى صورة من الصور..

- انشاء المركز الدولى لمقاومة الارهاب، وتكون القاهرة مقرا له، ليكون الية دولية غير حكومية لدراسة ومقاومة الارهاب.

● وفى ٢٢ و٢٣ و٢٤ فبراير الماضى - ١٩٩٧ - تم عقد الندوة الدولية بمشاركة وفود على مستوى عال من ثلاثين دولة، لتناقش كل ابعاد وجوانب الظاهرة الارهابية، وتصدر بيانا بالغ الاهمية..

وتتوالى الندوات والكتابات لرئيس تحرير الاهرام، وكتابه، وفى صحف اخرى.. للتحليل ولوضع والتوصيات لمواجهة الارهاب.. وبقدر استجابة وتفاعل اهل الفكر والراى والمواطنين العاديين..بقدر ماتجد الكلمة سدا يمنعها من الوصول الى المسئول التنفيذى .. بل اننا - كمثال - ومنذ سنوات طالبنا بفضح مراكز وقيادات الإرهاب فى الخارج، فوجدنا رفضا من المسئولين.. وها هم الآن ينفذون مايعد المطالبة به ولكن بعد استفحال الخطر!

على اى.. انه، من تنبيهنا الى مراكز الارهاب فى الخارج.. ارسل الينا الدكتور محمد الغوابى استاذ تطبيقات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية بجامعة قناة السويس.. بالرسالة التالية، التى نعتبرها شهادة هامة عما يحدث فى عواصم يمرح فيها الارهاب.. بلا رقابة ولا مسئولية دولية.. ولا جهد كاف من ناحيتنا لفضحه وملاحقته:

● منذ خمسة عشر عاما عقب اغتيال الرئيس انور السادات، قادتنى الظروف لقضاء عام فى جامعة نوتنجهام بإنجلترا فتعرفت على نيف وعشرة مبعوث مصرى للحصول على الدكتوراه فى تخصصات مختلفة، وحاولت أن اجمعهم فى نشاط اسرى اجتماعى وترفيهى مشترك من خلال اتحاد الطلبة المصريين بالجامعة وكان براسه فى ذلك الوقت اخ فاضل يتصف بالعقل الراجح والخلق الطيب. ولكنى وجدت نفورا ورفضا للفكرة، وحين تعرفت على الأسباب من خلال دراستى لظروف هؤلاء الرافضين وكانوا يمثلون اغلبية. هالنى ما عرفت وصدمتنى الحقائق التى اكتشفتها مما اقلقنى على مستقبل مصر.. ولكنى مع الوقت نسيت

وما حدث فى فندق الهرم ومتحف الآثار بالقاهرة ومذبحة الأقصر اعاد الى ذاكرتى شريط ما اكتشفت وأردت ان تشاركونى اجتهادى فى تفسيره، لعله يقودنا الى اسلوب جديد للمواجهة.

هؤلاء المبعوثون اشتركوا فى أمر واحد وهو تطلعهم لتحقيق مستوى مادى يفوق مرتباتهم، مما جعلهم صيدا سهلا لمن يحقق لهم ذلك، ووجدوا ذلك من خلال انضمامهم لجماعات تنتمى للدين الاسلامى بمسميات مختلفة لكن الحقائق والمعلومات التى اكتشفتها عن هذه الجماعات حصرت منهم اربع جماعات:

- واحدة تصرف عليها دولة خليجية (لا اعرف حكومتها او أفرادا منها)

- وثانية يصرف عليها نظام حكم عربى.

- وثالثة ممولة من ايران.

- ورابعة يصرف عليها افراد يعملون لحساب المخابرات الاسرائيلية (الموساد). إذ لم أستطع الحصول على اسم إمامهم ولا تليفونه ولا عنوانه وكانت وسيلة الاتصال الوحيدة به هى رقم صندوق بريد فى لندن، وسبب ظنى أنه يهودى الاصل لأن خطه باللغة العربية اقرب لشكل الحروف العبرية.

واشتركت الجماعات الأربع فى أن اجتماعات أفرادها تتم فى سرية تامة ولا يحضرها غير اعضائها.

وحين توصلت لهذه المعلومات، تأكدت ان مصر مستهدفة من تلك الجماعات كلها، من الاعداء والاشقاء ومن انفسنا.

فالاعداء يكرهون لنا الخير والاستقرار والتقدم.

- والاشقاء لا يحبون لنا الخروج من عثرتنا الاقتصادية.

- اما ابناؤنا المبعوثون فتطلعاتهم المادية وظروفهم الاقتصادية الصعبة فى بلاد الغربة اضعفتهم امام إغراء المال وتحت ستار تطبيق شرع الله فى مصر، كما لو كانت مصر هى الدولة الوحيدة غير المطبقة لشرع الله فى



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

الارض قاطبة.

ولما كان من الصعب ان نوقف محاولات الاعداء والاصحاب والاشقاء فى اغتيالنا ومحاربتنا، فليس امامنا إلا أن نحمى انفسنا. وأرضنا من انفسنا، إذ أن الجميع يستخدمون ابنامنا فى محاربتنا، كما يلى:

● اولا: نسلح ابنامنا بالعقيدة السليمة والفكر المستنير والمنهج الصحيح من خلال تطوير لمنظومة التعليم فى مصر.

● ثانيا: تتكاتف الدولة مع المستثمرين فى خفض نسبة البطالة بين الشباب مع وضع نظام تكامل اجتماعى تامينى يحقق لكل عاطل راتبا حتى يجد العمل، مع وضع سياسة واضحة للتشغيل بها اولويات تشغيل شباب الجنوب فى مشروعات الجنوب، فلا يعقل أن يكون معظم العاملين فى مشروع توشكى من ابناء الدلتا والقاهرة.

● ثالثا: ان نستخدم التقنيات الحديثة مثل الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية والخرائط الرقمية عند وضع خطط الحماية والحراسة وتحديد نقاط ومراكز الحراسة والسيطرة على مداخل ومخارج المناطق الحيوية والمزارات السياحية والمواقع الاثرية.

● رابعا: يجب استخدام وسائل الاخطار والانذار السريعة - من خلال إقامة شبكات اتصالات داخل المدن، بل وداخل المواقع الحيوية والحساسة وان تكون على اتصال بشبكات مركزية فى المستويات الأعلى .

إن حادثة الاقصر عرفتنا أن انتشار رجال الشرطة فى المنطقة كان عشوائيا وغير مدروس كما ان مداخل ومدقات ومغارات البر الغربى غير معروفة ولا محمية وأن وسائل الاتصال بين كمين الشرطة والمراكز القيادية غير فعالة فقد استغرقت المذبحة ما يزيد على ساعتين إن ذلك يدعونا لان نهتم بالاساليب التقنية الحديثة وليس بنوعية التسليح وكمياته كما ينادى البعض الآن. ولندعو الله جميعا ان يبسط حمايته لنا ولارضنا، حين ناخذ بالأساليب ونتبع الاسلوب العلمى الصد[illegible] .

■ *تعليق: وبعد.. كانت هذه هى رسالة وتوصيات الأستاذ الجامعى، ننشرها لتضاف الى عشرات التوصيات التى شاركت فى وضعها عقول مصر من كبار مفكريها ومثقفيها وخبرائها.. ومرة اخرى نكرر ان مصر ، لاسباب عديدة - مستهدفة، وان الامة العربية ايضا مستهدفة، ونكرر اقتراح سبق ذكره بتشكيل لجنة قومية من بعض عقل مصر.. لتشارك بالراى فى معركة المصير.* ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

خاص مساءلة شعبية.. لوزير الداخلية السابق.

حول «جريمة الأقصر»

● إلى أى مدى كنت مطمئنا إلى سلامة خطتك لتأمين السياح ؟ ● وبماذا كنت تتأكد من الالتزام بتنفيذها؟

● لماذا لم تتخذ إجراء عاجلا فور إبلاغ مباحث أمن الدولة لك بمعلومات مسبقة عن احتمال وقوع الحادث؟

● كيف نفسر إصرارك على إبقاء المساعدين المرفوضين إلى جوارك؟

● ما صحة انشغالك بقضاياك عن واجبك؟

عندما قلت لوزير الداخلية السابق حسن الألفى وهو يتأهب للسفر لأداء العمرة :
- هل تقبل مساءلة من الشعب لك مع تقديره لرصيدك فى مكافحة الإرهاب..حول جريمته البشعة فى الأقصر..وما كشفت عنه من تقصير وثغرات أمنية؟
رد مرحبا فى لهجة واثقة :
- الشعب هو مصدر السلطات..وهو صاحب المصلحة العليا..ومن حقه أن يسأل ويسائل..ومن واجب الذى كلف..والذى يكلف بخدمته أن يجيب
من هنا بدأت أسائله..بأهم ما اعتقد..بحكم معايشتى لنبض الشارع المصرى أن الشعب يريد أن يسائله فيه وحوله..



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

س : إلى اى مدى كان اطمئنانك إلى سلامة خطتك الأمنية..قبل حادث الاقصر؟

ج : كنت مطمئنا تماما وبالاخص فيما يتعلق في الخطة بتامين المنطقة المركزية التى تشمل القاهرة والجيزة والقليوبية..وتامين حركة السياحة والسياح على مستوى الجمهورية

س : وكيف كانت تجرى متابعتها واحكام الرقابة على الالتزام بتنفيذها؟

ج : هذه المهمة كانت تتولى مسئوليتها لجان مشتركة في كل مديرية امن من اجهزة التفتيش والرقابة والامن العام ومباحث امن الدولة وتوالى موافاتى بالتقارير عن مستوى الالتزام بالتنفيذ

س : وماذا قالت لك اخر التقارير قبل الحادث مباشرة ؟

ج : اكدت لى أن الالتزام كاملا بتنفيذ الخطة الامنية ..وان كل مواقع الخطر مسيطر عليها تماما..ومؤمنة بالكامل

س : هل كان ينقصكم سلاح او مال..ونعرف انكم دعمتم بالكثير؟

ج : كان هناك بالفعل تحديث مستمر لجميع الأسلحة اللازمة ووسائل التامين..ولم يكن التدريب ينقطع لتطوير قدرات القوات..أعنى انه لم يكن ينقصنا سلاح او مال..ولكن كان المطلب الكبير امامنا هو سرعة تطوير كفاءات الافراد..واحلال مندوبى الشرطة مكان المجندين..وكان هذا يحتاج بالطبع إلى وقت لتدبير الميزانيات اللازمة

س : كانت لديكم كما ذكرت خطة التامين الكاملة..ويتوافر لكم السلاح والمال..كيف تمكن إذن الإرهابيون من ارتكاب جريمة الاقصر..؟

ج : من خلال الثغرات الأمنية التى تكشفت بعد الحادث..وقد تسببت اساسا في وجودها حالات تقصير في تنفيذ الخطة الامنية المتكاملة..واخفاء ذلك فى التقارير التى تصلنى..فقد كان يمكن جدا تجنب ما حدث إذا نفذت بالفعل الخطة الموضوعة قد نفذت بالفعل..فليس معقولا ان يوجد اقرب جندى حراسة على بعد كيلومترين إلى ثلاثة كيلومترات من موقع الحادث..وكل هذا احدثه تقصير الاجهزة المحلية..

س : قيل ان جهاز مباحث امن الدولة ..وضع امامكم معلومات كافية مسبقة..عن احتمال وقوع جريمة إرهابية..فى نفس المكان الذى وقعت به..وانكم لم تتخذوا ما كان ينبغى اتخاذه من إجراءات؟

ج : كانت لدينا دائما خطط المواجهة الامنية الحاسمة لكل احتمال..ويشارك فى وضعها جهاز امن الدولة وتتم مراجعتها باستمرار وتطويرها..ولكن رغم هذا فان وقوع عمليات إرهابية وارد دائما

س : كيف..الم تؤكد لنا من قبل ان عمليات الإرهاب تراجعت كثيرا..وان عناصر الإرهاب لم تبق منها سوى جيوب صغيرة فى جبال الصعيد..تجرى تصفيتها؟

ج : اكدت ذلك بالفعل..وكنت اصدر عن واقع متحقق..وانتم تلمسون هذا فى القاهرة بالذات..فقد كان الإرهاب فيها يزعج الناس بصفة تكاد تكون يومية واختفى او كاد..ومادام بقى هاربون يستغلون تحصنهم فى مواقع ذات طبيعة جغرافية خاصة مثل الجبال..فان الخطر من حدوث عمليات إرهابية يظل قائما..وهذا ما كنت أعنيه بوجود مجرد جيوب صغيرة فى الصعيد..تجرى تصفيتها..ثم لا يصح أن ننسى ما نتعرض له بالفعل من عوامل خارجية بالغة التاثير

س : ماذا تقصد على وجه التحديد؟

اقصد بالضبط ما حذر منه الرئيس حسنى مبارك مرارا..من إيواء بعض الدول لعناصر إرهابية فى الخارج ..تحت مسمى اللجوء السياسى او الإقامة او المعيشة فى هذه



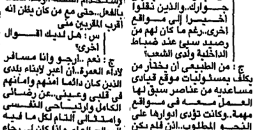
المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

الدول..حيث يتم تدريبهم وتمويلهم وإصدار التعليمات لهم..وكان معلوما لنا ان هذه العناصر الإرهابية كان ييسر لها الإسهام في راسمال شركات كبيرة..او إنشاؤها بالكامل..لضمان توفير التمويل الضخم لعملياتها الإرهابية من ارباح هذه الشركات..وهذا كله يؤكد الاهمية القصوى لما وجهه الرئيس مبارك اخيرا إلى الدول التى تحتضن الإرهاب من ضرورة ان تدرك خطره البالغ على العالم كله وعليها ايضا..وضرورة ان تتخلى عن مواقفها وتتصدى له سريعا..وقد بدات الاستجابات على الفور لنداء الرئيس تتوالى من قبل الدول..التى تؤوى الإرهاب وتحتضنه..

س : ماذا فعلت بعد سماعك بالنبا المؤلم؟

ج : انتقلت فى الحال إلى موقع الحادث..وعاينته بالكامل..وسالت جميع المسئولين عن تامينه..وامرت جهاز التفتيش بالوزارة بإجراء تحقيق عاجل لتحديد أوجه التقصير التى وضحت وكذلك تحديد المسئولين عنها..لتقديمهم إلى محاكمة تاديبية عاجلة..خاصة واننى كنت قد عقدت اجتماعين مع قيادات وضباط الأمن فى الاقصر..وقت عرض اوبرا عايدة منذ حوالى شهرين..واوضحت لهم مدى اهمية الالتزام الكامل بتنفيذ ادوارهم المحددة فى الخطة تجاة تامين السياح بالذات.وكنت قد عقدت اجتماعا آخر موسعا حضره جميعهم مع كل القيادات الامنية النوعية والمحلية.وكانت تعليماتى فيه واضحة وحاسمة ومحددة.بضرورة اليقظة التامة لتحركات الإرهابيين.و ضمان التامين الكامل وبالاخص للسياح فى كل موقع يحتمل ان يدبر الإرهابيون لارتكاب عملية لهم فيه.ولكن للاسف.قصرت القيادات المحلية بالاقصر فى أداء واجبها.



لواء حسن الألفى

س : وحين تبين لك ذلك فى حينه..لماذا لم تقدمهم للمحاكمة فورا؟

ج : كان لابد ان انتظر نتيجة التحقيق معهم من قبل جهاز التفتيش بالوزارة ،لانها الخطوة القانونية التى تسبق التقديم إلى المحاكمة..لكن الظروف كلها أسرعت..وقد جرت بالفعل مساءلة الذين ارتكبوا ما ظهر للرئيس مبارك من تقصير امنى..وقدم ستة منهم إلى المحاكمة التاديبية..وجاء هذا الإجراء فى موقعه تماما ..فهم يستحقون العقاب على ما جنته مصر من وراء تقصيرهم

س : يقال انك كنت مشغولا بقضاياك الشخصية مع صحيفة الشعب..مما صرفك كثيرا عن اداء واجبك الاساسى..فى قيادة المهام الامنية..ومن اخطرها تامين السياح..؟

ج : لم يحدث مطلقا ان صرفنى اهتمامى ومعالجتى للقضايا الشخصية مع صحيفة الشعب عن اداء واجبى الامنى المكلف به..والذى يعرفنى جيدا يعلم اننى كنت أعمل ليل نهار..وفى معظم الايام كنت أنام فى مكتبى إلى قرب ساعات الفجر الاولى ثم أستانف عملى مبكرا..وكثيرا ما نصحت بالتنبه إلى خطر هذا الإرهاق الشديد..لكننى لم اكن افكر إلا فى امن وامان مصر..وتامين سياحها..

س : مع كل هذا الجهد والانضباط.كيف تفسر اصرارك على بقاء قيادات من كبار مساعديك إلى جوارك..والذين نقلوا اخيرا إلى مواقع اخرى..رغم ما كان لهم من رصيد سيئ عند ضباط الداخلية ولدى الشعب؟

ج : من الطبيعى ان يختار من يكلف بمسئوليات موقع قيادى مساعديه من عناصر سبق لها العمل معه فى مواقع مهمة..وكانت تؤدى ادوارها على النحو المطلوب..اذن فلم يكن اصرارا ولكن اعتبارا لإمكانية مواصلة ادوارهم معى..خاصة انهم يعرفون جيدا القاعدة التى اتعامل على اساسها دائما مع الجميع ومعهم بالذات..وهى المساءلة الفورية مع من يرتكب اى تجاوز او تقصير او اساءة لإستخدام السلطة..وهذا حدث بالفعل..حتى مع من كان يظن انه أقرب المقربين منى

س : هل لديك اقوال اخرى؟

ج : نعم ..ارجو وانا مسافر لاداء العمرة..ان اعبر لابناء بلدى الذين كان دائما امنهم وامانهم فى قلبى وعينى..عن رضائى الكامل وارتياحى النفسى وامتثالى التام لكل ما فيه الصالح العام..وإذا كان لى رجاء لدى الشعب المصرى الذى اشرف باننى فرد منه..فهو ان يرفض الادعاءات على قيادة عملت من اجله اربع سنوات..وان يتذكر ما سبق لى بذله من جهد فى مكافحة الإرهاب.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٧

الكشف عن شخصيات ثلاثة إرهابيين من منفذى حادث الأقصر

استمرار الاتصالات لمتابعة عناصر الإرهاب المقيمة فى الخارج

عقد الدكتور كمال الجنزورى اجتماعا صباح امس تم خلاله استعراض الموقف بالنسبة للأوضاع الأمنية، حضره وزراء الدفاع والإعلام والخارجية والداخلية.

وصرح السيد صفوت الشريف بان وزير الداخلية عرض تقريرا حول الخطط الأمنية الخاصة بتامين المناطق السياحية، والمزارات، والمتاحف، وبانه تم بدء وضع هذه الخطط موضع التنفيذ، مشيرا إلى تعدد نطاقات الأمن الوقائى، وإلى نتائج إجراءات البحث التى توصلت إليها أجهزة الأمن للكشف عن شخصيات مرتكبى حادث الأقصر.

وقال إنه تم الكشف عن ثلاث شخصيات جديدة، بالإضافة إلى الإرهابى الذى لقى مصرعه وقت الحادث وسبق إعلان اسمه فى حينه من قبل، وهو مدحت محمد عبد الرحمن حسين.



سعيد محمد سلامة — محمود محمد أحمد — حامد أحمد عريان

وقال إن الارهابيين الثلاثة الذين تم تحديدهم هم: حامد احمد عريان وشهرته عصمت عريان وهو طالب بكلية الطب البيطرى جامعة أسيوط ومقيم بنجع العرج محافظة قنا — والثانى سعيد محمد سلامة دسوقى إبراهيم مواليد ١٩٧٦ من الضامرية بقنا وهو طالب بالمعهد العالى للتعاون والإرشاد الزراعى - بأسيوط، والثالث محمود محمد أحمد عبد الكريم مواليد ١٩٧٤ من البراهنة وهو طالب فى كلية الطب جامعة أسيوط.

وقال وزير الإعلام إن هؤلاء الثلاثة من عناصر الجماعات الإرهابية، مشيرا إلى أن تقرير وزير الداخلية تضمن إجراءات التنسيق بين اجهزة الأمن والمؤسسات والشركات السياحية وقال إنه تم استعراض تقرير وزير الخارجية حول نتائج الاتصالات الجارية من خلال القنوات الدبلوماسية والأمنية لمتابعة عناصر الإرهاب المقيمة في الخارج.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

المصالحة الوطنية

طريق القضاء على الأزمة الشعبية المكتومة

بقلم: **حمدى الشامى**

كشفت حادثة الاقصر البشعة أن مصر تمر باصعب واشرس معاركها ضد التحالف المعادى لنا، والذى يستهدف تركيع مصر التى تحدت قيادتها السياسية مطالب هذا التحالف ورفضته بإباء وشمم.. كان سعى مصر نحو عقد مؤتمر القمة العربى الذى أعاد التوازن إلى الوضع العربى لكى ينطلق المارد من قمقمه للبحث عن الذات والمصالح العربية.. لذلك كان على رئيس القمة العربية -باعتباره رأس مصر- ان يعيد للعلاقات العربية قوتها وفعاليتها وتجاوب العرب مع الرئيس مبارك، وبدات ملامح سوق عربية مشتركة تكشف عن إمكانية تواجد تكتل اقتصادى عربى.. وظهرت علامات قوة سياسية عربية ضد المخططات المعادية كان من أبرزها تبادل زيارات الزعماء للاتفاق على خطة عربية تقف فى وجه التحديات التى تحيط بالمنطقة.. وارتفع صوت مصر رافضا تقسيم العراق والحيلولة دون ضربه والتقارب مع السودان الذى بدأ فتح صفحة جديدة فى العلاقات معنا ورفض تقسيمه.. والوقوف بقوة إلى جانب الشقيقة ليبيا.. وتحرك الرئيس مبارك على رأس الدبلوماسية المصرية نحو الشرق إلى الصين وكوالالامبور حيث مؤتمر الـ١٥ دولة، وانتعشت السوق الاقتصادية، وتضاعفت الاستثمارات، وأحس الشعب بأن بلاده قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى مرحلة النمر المصرى،تلك النجاحات المتواصلة أدت إلى ضرب مخططات التحالف المعادى التى لن تتوقف، وكانت ضربة السياحة من اخطر هذه الخطط بهدف حرمان مصر من المليارات التى بدأت تاخذ طريقها إلى الخزانة فضلا عن اعتماد شريحة كبيرة من الشعب على استثمارات السياحة ودخلها فى ازدياد مطرد بفضل سياسات الدولة نحو تشجيع العمل السياحى، وقدرة الوزير المختص ممدوح بلتاجى على تنفيذ هذه السياسة.. واستغل الاعداء بعض الصبية لتنفيذ مخطط إجرامى لضرب السياحة، فكانت حادثة الدير البحرى التى كشفت تهرؤ الامن فى حماية أهم وأكبر موقع سياحى فى مصر وهو معبد «حتشبسوت».. ولسنا فى مجال الحديث عن «التهريج الامنى» وفق وصف الرئيس مبارك أو إدانته للتقصير الامنى الخطير حينما وجه لوما عنيفا -بعد وقوفه على حقائق مذبحة الدير البحرى- إلى حسن الالفى بقوله «إنك أسوأ وزير داخلية».. وتصريحات الرئيس هذه -وهو فى موجة غضب عنيف- لا يكفيها إقالة الالفى فحسب، بل يجب محاكمته عسكريا على ما اقترفته يداه فى حق شعب مصر ومستقبلها.. أما ان يترك ليذهب إلى قصره فى الداخل أو الخارج دون أدنى محاسبة فتشجيع لاى مسئول يقصر فى اداء واجباته الاساسية.. أما المحاسبة والمحاكمة سواء كانت سياسية او جنائية فامر مطلوب باعتباره مطلبا شعبيا عارما وإن لم نفعل نكون قد ارتكبنا جرما فى حق مصر وشعب مصر.. وفى اليابان ينتحر الوزير إذا صدر منه جزء ضئيل من جرائم الالفى.. وفى الدول المتقدمة يحال الوزير إلى محاكمة علنية ليكون عبرة لغيره وحتى لا يتسلق الانتهازيون كراسى الحكم للعبث بمقدرات مصر، فما بالك بأمنها وإيمانها.. وباقتصادها واستثماراتها.. بسياحتها ومناطقها الحرة.. بحاضرها ومستقبل ايامها خاصة بعد أن خرجنا من عنق الزجاجة بإصلاح اقتصادى مازال الشعب يتحمل -فى صبر وأناة- نتائجه المستهدفة الصالح العام.. فهل يكون جزاء هذا الشعب أن نترك وزيرا أجرم فى حقه وأهدر بسلوكياته أحد أهم أركان الاقتصاد المصرى بمجرد إقالته واستمرار حراسته على حساب خزانة الشعب، إن الرأى العام يطالب بمحاكمة هذا الوزير فورا.. وعدم محاكمته معناه بكل الصراحة والصدق أن النخبة الحاكمة فوق الدستور والقانون، وذلك أسلوب غير سوى لا يتفق مطلقا مع المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد فى الآونة الحالية، وستؤدى إلى ازدياد الفجوة بين السلطة والشعب.. وبين الشعب والامن.. وبين الرأى العام وقيادته.. كما ستؤدى إلى دعم شراسة الفساد السياسى والاقتصادى والامنى طالما أن مرتكب الجريمة ينجو من العقاب!

وفى ظل تداعيات حادثة الاقصر البشعة وكل أجهزة الدولة تعمل على احتوائها بأقصى سرعة ممكنة فإن المصالحة الوطنية طريق القضاء

المصالحة الشعبية تأتى فى مقدمة السياسات لاحتواء الازمات الخانقة التى كشفت عنها مجزرة الاقصر.. إذ لابد أن يعمل النظام الحاكم على إجراء هذه المصالحة إن أراد الخير للشعب لكى يعبر بأمان هذه المرحلة الصعبة التى نمر بها.. إذ لابد من، مصالحة وطنية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة.. فالمعارضة سند للنظام وتعبير عن ديمقراطيته.. أما التضييق عليها لاختراقها ووضع رقابة أمنية على تحركاتها فهو سيؤدى فى النهاية إلى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

القضاء على هامش الديمقراطية الذى نسعى إلى دعمه تدريجيا، باعتبار أن الحرية والديمقراطية جناحا العمل السياسى السليم لنهضة الأمة.. ولابد من مصالحة وطنية بين الحزب الحاكم أو النظام السياسى الحاكم والقوى السياسية.

لقد كشفت أحداث الأقصر أنها نتاج سياسة عشوائية تولد عنها تعميق الفجوة بين الشعب والسلطة.. السلطة ممثلة فى معظم أجهزتها خاصة الأمنية.. وبعد أن تأكد أن السياسة الخرقاء لوزير الداخلية السابق كادت تؤدى بالبلاد إلى التهلكة لأنه اخترع جهازا أمنيا إعلاميا مهمته دعم الوزير بأكاذيب وبيانات ملفقة ليظل على كرسيه مع حوارييه، وبعد أن ثبت كذب تقاريره التى يرفعها إلى القيادة السياسية.. وأدت استخداماته لقانون الطوارىء إلى ضرب كل القوى السياسية واعتقال بعض الرموز الوطنية للأمة فضلا عن الاعتقال العشوائى وتشجيع القتل بصفة يومية.. الأمر الذى أدى إلى تعميق الكراهية للسلطة.. ولابد من مصالحة وطنية مع الإخوان المسلمين بعد أن تكشفت للعيان أساليب حسن الألفى لضرب هذه الجماعة وهى قوة دينية مؤثرة على الساحة السياسية، واستمرارية اتهامها بأكاذيب حسن الألفى جرم فى حق شعب مصر، خاصة بعد أن تأكد أن الإرهاب لا دين ولا عقيدة لديه إنما هو جزء من تنظيم عالمى تديره ضدنا أمريكا وإسرائيل، وتؤكد الشواهد أنهما وراء حادثة الأقصر. وأكدت مراحل التاريخ أن قيام الإخوان بواجبهم الدينى والوطنى أثرى العمل السياسى بقوة لا يستهان بها.. أهمها وقف العنف.

كما تحتم المصالحة الشعبية السماح للشيوعيين فى مصر بأن يكون لهم منبر يعبر عن رأيهم، فليس معنى تفكك الاتحاد السوفيتى نهاية هذا النظام، وقد التقى الرئيس مبارك مؤخرا مع زيجانوف زعيم الحزب الشيوعى الروسى الذى ذكرنا فى تصريحاته بأن روسيا وقفت بجانب مصر فى بناء السد العالى والمصانع وإن كنا نزيد على ذلك انتصار الجيش المصرى فى حرب رمضان المجيدة بأسلحة سوفيتية.

كما أن منظمات حقوق الإنسان والتنظيمات المدافعة عن الحريات والديمقراطية يجب أن يتسع لها المجال لتعبر عن رأيها وتعلن عن شرعيتها.. الأمر الذى يعنى أن إجراء المصالحة بين السلطة والقوى السياسية على مختلف انتماءاتها هو فى الواقع صمام الأمان للذود عن مصر ومقدراتها.. كما أن العمل السياسى لطلاب الجامعات والمعاهد ضرورى لتشكيل كوادر سياسية تقود العمل فى القرن الحادى والعشرين.. لهذا فإن شطب المرشحين الطلاب جريمة فى حق الوطن؛ لأن إلهاء الشباب بمنظمات حورس وما شابهها لن يجدى، والتضييق عليهم لابد أن يجد له متنفسا أسهله الالتجاء للعنف.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

لماذا لا ندين ارهاب المؤسسات؟

■ السيد رئيس التحرير،
تحية طيبة وبعد،

كانت حادثة الاقصر الشنيعة التي ذهب ضحيتها اكثر من ٦٠ سائحاً فرصة اخرى للوقوف على حقيقة العنف الذي يمزق اوصال الدول العربية والاسلامية. ويلاحظ ان جل الردود لا تعدو ان تكون على النمط الذي سئمته الآذان.

قبل البدء، لي رجاء وهو عدم التسرع والكف عن وصم كل من ينادي بتجاوز الادانة والعمل على اجل طرح جدي للموضوع بانه يبرر الاعمال الشنيعة. ان من يقف ضد ظلم يجب ان لا يقف الى جانب الظلم المقابل.

نعم قتل الابرياء ليس مبرراً، واستبداد حكومات لا يجيز للطرف المقابل توجيه حربه وحرابه الى الابرياء.

نعم الارهاب مرفوض وهو كما قال الاستاذ الخازن «ملة واحدة»، انه يجب ان يُدان من اي جهة صدر.

لكن السيت هذه المجازر المؤلمة عبارة عن محطة يتوقف عندها الصلحاء والحكماء كي يُطرح السؤال الصحيح للوصول الى الجواب الصحيح طريقاً الى العلاج الانجع؟ لا يكفي عقب كل عملية من هذا القبيل توجيه سلسلة من الادانات والتجريم الى القائمين بها؟ الم يفشل هذا الاسلوب - على مر عقود من الزمان - في الوصول الى نتيجة ترجع على الخلق بادنى فائدة ويبرهن على محدودية آفاقه؟

اعيد واكرر ان هذا لا يصب بحال في خانة التبرير والتغاضي ناهيك عن المساندة للارهاب. لكن ليس الخوف من ارهاب معاكس بمبرر هو الآخر للسكوت عن الارهاب الفكري الذي يسلطه دعاة محاربة الارهاب في وجه مخالفيهم في الراي. ومن ثم لا يحق الارهاب اياً كان مصدره.

اقول هذا لان الملاحظ ان السيد الخازن - وهو ليس الوحيد - يدين الارهاب على طول عموده اليومي ابتداء من ارهاب نتانياهو وارهاب الميليشيات اليمينية المختلفة، وصولاً الى ارهاب المتسترين بالاصولية (يفهم منها الاسلامية). لكن ادانته هذه تتوقف هنا فلا تتجاوز هذه الفئات ولا يصل قلمه الى الارهاب المؤسساتي الذي تمارسه دول ضد شعوبها مستعملة، لا بنادق وخناجر فحسب، بل دبابات وملايين الدولارات من اموال الشعوب لسحق اي شكل من التعبير عن الرفض او المقاومة لسلطتها الابدية التي يغلب عليها اللون العسكري. فان يدان الارهاب فهذا واجب - وان كان غير كاف - لكن ان يدان جانب منه ويغض الطرف عن الجانب الآخر فهذا، زيادة على انه مجحف، لن يساهم في البحث عن حل يرجع بالخير على الطرفين بل على الأمة قاطبة.

ثم هل باسم مكافحة الارهاب يُتهم كل من ينادي بقراءة مغايرة لهذه الظاهرة بعيداً عن التسطيح والنمطية والمعالجة الامنية البحتة، بانه متعاطف مع الارهاب ومساند له. اليس هذا نوع اخر من الارهاب؟ ارهاب فكر باسم حرية الفكر وكان الذي يقول انا لست مع زيد فهو بالضرورة مع عمرو.

هذه مجرد رسالة قارئ باعين (واذان) اخرى، موجهة الى السيد جهاد الخازن المحترم، لذلك ارجو ان تلقى رسالتي هذه مساحة مهما تضاءلت. واؤكد انني لا ادّعي امتلاك الحقيقة مطلقاً بل اعتبر مساهمتي نظرة الى موضوع طالما اصاب شره محيطنا العربي الاسلامي باذى، نظرة اريد لها ان تتجاوز لعن الارهاب كلعن الظلمات.

ارجو تغيير الاسلوب المتبع حتى اليوم. اقول هذا لما الاحظه في جل كتابات مثقفينا، اذ في الوقت الذي لا يتأخر «المدينون» في الادانة والشجب في وجه ارهاب الافراد (اصوليون في مطلق الحالات) لا نكاد نسمع لهم ادانة ازاء ارهاب المؤسسات العسكرية المتنفذة والمتحكمة في رقاب العباد. لم نسمع على سبيل المثال شجبهم سحق آلاف الافراد من طرف السلطات العسكرية في الجزائر وسوقهم «إدارياً» الى الصحراء القاحلة يفترشون الرمال تحت شمس حارقة من دون توجيه تهمة. الا يعتبر هذا من الارهاب في حق المواطنين؟ الم تُغيبُ الاف من المواطنين (وهم الآن في تعداد المفقودين) وخرج ذووهم في شوارع الجزائر العاصمة في حركة احتجاج مصرحين ان رجال امن اقتادوهم الى اماكن مجهولة ولم يظهر الى اليوم احد منهم.



المصـدر : ... الحيـــــــاة ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

هؤلاء المغيبون واهاليهم، شيوخاً واطفالاً، لا يرقى حقهم الى ذرف الدموع من اعين لا تحسن الشفقة والمواساة الا على اشخاص دون آخرين، اي بعبارة اخرى الارهاب معيار انتقائي والدموع لا تذرف للجميع. فمنذ امد لم تعد النفس البشرية متساوية امام الحياة، اما الآن فلم تعد متساوية امام الموت فحسب بل حتى امام الشفقة والمؤازرة.

مع احترامي للاستاذ الخازن، لا طمعاً في نشر هذه الكلمة البسيطة، كل ما اصبو اليه ان تصل هذه الرسالة الى سيادته فتنزل على «عيون وآذان» السيد الخازن تعبيراً عن نظرة اخرى باعين ليست بالضرورة تتفق وما يسمعه السيد الفاضل ويراه في ممارساته اليومية.

الرباط - عكاشة ابو لقمان



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

أحكى لكم

نحن جميعا مطالبون بالتصدى !!



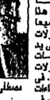
عبدالعزيز صادق

احاول قدر طاقتى – في الكتابة – ان ابتعد عن الكارثة التى وقعت في الأقصر منذ اسبوعين.. فأجد صعوبة شديدة.. لأن ما جرى في الدير البحرى كان بالنسبة لنا جميعا. طعنة غادرة فى الظهر استهدفتنا كلنا.. واستهدفت اقتصادنا.. والجهود المضنية التى بذلت من اجل تطوير السياحة فى بلدنا.

ما جرى .. يحتم ان يكون فى وجدان كل منا قمة معركة يجب علينا ان نواجهها جميعا.. وان نتصدى لمواجهتها من منطلق المسئولية القومية! وعندما نقول جميعا نعنى – كل الاحزاب وكل القوى السياسية! كل المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم ومعتقداتهم.. فالخطر الذى يواجهنا الآن قد اصبح كبيرا ومستفزا!!



الشيخ زايد



مصطفى كامل مراد

نحن جميعا.. مطالبون بمواجهة الارهاب.. وبالتصدى للعنف.. ومطالبون ايضا بمواجهة الذين يقفون وراء هذا الارهاب وذاك العنف!! نحن جميعا مطالبون بمواجهة محاولات ضرب السياحة في بلدنا على يد عصابات الاجرام ومنظمات الضلال والتصدى لمحاولات العدوان على الأمن القومي. فى بلدنا من خلال مسلسل الإعتداءات على السائحين بايدى محترفى القتل والعنف الذين تحولوا الى ادوات يستأجرونهم بالفلوس اعداء مصر واعداء نماء مصر واعداء الخير لمصر!!



الشير طنطاوى



ممدوح البلتاجى

هذه السطور أوحى إلى بها شاب مصرى يحمل دبلوم صنايع نظام خمس سنوات .. يشتغل سائق تاكسي.. ركبته من فندق ماريوت بالجزيرة عائدا إلى بيتي فى ميدان روكسي بمصر الجديدة.. وجدتها فرصة طيبة للحوار مع أحد الشباب المعاصر الذين أعتبرهم اليوم والغد وبعد الغد والمستقبل القريب والبعيد فى بلدنا.. فالشاب لا يتجاوز الثالثة والثلاثين.. ومصادفة كان الطريق هادئا من تزاحم وكثافة السيارات والمركبات المنطلقة حولنا!!

للحق اقول لكم ان الشاب – بعد ان عرفته بنفسى – قلت له انت متعلم .. واريدك ان تحاورنى بكل الصدق والصراحة بلا ادنى خوف او قلق!

حبيب العادلى

قال انا كأى مصرى.. حزين لما جرى فى الأقصر.. ودعنى اقول لك بصراحة.. ليس الأمن هو المسئول عن كل شىء.. ففى الصعيد – فيما مضى – ان الاجرام والعنف يختبىء وسط حقول القصب. وقامت الدولة بحش وقص اعواد القصب فلم يجد الاجرام — للتخفى والاختباء – الا مجموعة من الكهوف والمغارات فى الجبال .. وفى تقديرى الشخصى انه يتحتم نسف هذه المغارات والخلاص منها.. والقوات المسلحة – خاصة رجال سلاح الحدود – قادرون على ذلك!! واعتقد ان هذا واجب يدخل ضمن اختصاصات ومهام القوات المسلحة !! أليس كذلك؟!



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

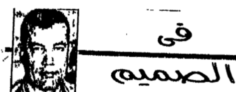
وسكت محدثي الشاب لحظة .. ثم قال لعلك [illegible] ان الاجراءات الأمنية ضعيفة.. ولعلك قد لاحظت ذلك في الفندق الذى كنت فيه تشارك في الاحتفال المقام في مناسبة العيد الوطني السادس والعشرين لدولة الامارات العربية المتحدة. الأمن يرعاه رجل برتبة مساعد أي «صول» وأمين شرطة فقط!! هل هذا معقول؟!

اذا كنت اكتفى بهذا القدر من الحوار مع شاب من بلدنا.. فان للكلام بقية أمل أن نعود اليها في اسبوع قادم باذن الله.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧



مصر بين القتلة واللصوص

فكرت ولم يطل تفكيري فيما حدث في الاقصر على وجه الخصوص وقارنته بما يحدث في مصر كلها على وجه العموم، وخلصت الى ان المجتمع الذي يتخذ من غير الديمقراطية حصنا من السهل النيل منه والكيد له. واذا كان هلعنا وجزعنا على الخسائر الحالية الخالية والرتابة من جراء حادثة الاقصر، فلنهون على انفسنا .. فهذه الخسائر تتواضع كثيرا امام المليارات التي نهبت ومازالت تنهب بواسطة فرق مدربة من لصوص المال العام ومن الخارجين على القانون ومع ذلك فلا جزع ولاهلع. واذا كان الارهابيون الذين نفذوا مذبحة الاقصر قد حجبوا عن مصر اموالا في علم الغيب ولما تدخل في خزائنها فارهابيو المال العام اشد خطرا لانهم سطوا ويسطون على ما هو موجود بالفعل في خزائن مصر ومن المفارقات والمتناقضات ان ارهابيي الاقصر مجهولون وتنقب عنهم السلطات ولن يهدأ بالهم حتى يقعوا في قبضتها، بينما ارهابيي المال العام معروفون بالاسم ورغم ذلك يتمتعون بالحماية ويحظون بالتشجيع الذي تمثل مؤخرا في اجبار مجلس الشعب على التنازل عن مناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات «عجب!» ولمزيد من الايضاح نقول: إن ارهابيي الاقصر امرهم يهون، فهم يريدون تخريب قطاع واحد، بينما ارهابيو المال العام والخارجون على قوانين الدولة خربوا ويخربون كل القطاعات والاخرى تقديمهم الى المحاكمة حتى لا تظل مصر محاصرة بين قتلة ولصوص. السائح يعلم عن مصر ومتناقضاتها كل شئ يعلم مثلا ان ابرياء سجناء وان مجرميها طلقاء، ويعلم ان معظم حاضرها اما مزور ومشوه واما معطل. وللحق، لقد تسامح السائح كثيرا معنا لدرجة انه اعتبر ان تكرار حوادث قتل السائحين رغم ازدياد حدتها وآخرها حادثة ميدان التحرير - استثناء من قاعدة الأمن والأمان التي نتغنى بها ليل نهار، ولكن حادثة الاقصر اكدت له ان القاعدة هي قتل السائحين وان الاستثناء هو ان ينجو بجلده، واكدت له ايضا ان الأمن والأمان - شأن كل شئ في مصر - مزور ان السائح الآن غير مستعد لأن يغامر بحياته، فبلاد الله واسعة، وليس من السهل اقناعه بأن الاعمار بيد الله وان النفس لا تدري بأي ارض تموت، انه يقتنع فقط بالحسابات وبالكمبيوتر. السائح لا يعنيه خلع وزير ونقل مسئولين، فكل هذا تغيير شكلي لا يضمن له حياته. التغيير الذي سيرضى الجميع شعبا وسائحين هو التحصين بالديمقراطية، خصوصا اننا نمتلك كل ادواتها وندفع نفقات تشغيلها وصيانتها بلا عائد، إننا نخدع انفسنا، واذا كنا كذلك فهل يمكن ان نصدق مع الآخرين؟ او نطلب منهم تصديقنا؟ مصر الآن مريضة بمرض خطير معد ولن يجازف احد بزيارتها الا بعد ان تبرأ، والعلاج الوحيد هو الديمقراطية الحقيقية.. لا المزيفة.

دكتور سعيد سلامة



المصدر : حــــــواء

التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اقبال بركة

حماية المواطن المصرى اليوم .. ضرورة

والآن .. وبعد موجة الجرائم البشعة التى ارتكبها بعض من ينتمون - كذبا وزورا - لمصر هل سنقف مكتوفى الأيدى، نتنهد فى حرقة ونتحسر على سمعة مصر والمصريين التى أساء لها هؤلاء إلى أبعد مدى..؟!

من يحمى المواطن المصرى من بطش أولئك الشياطين الجبناء الذين لا يستعذبون إلا دماء الأبرياء، إنهم أحقر وأجبن من أن يظهروا فى النور ليعلنوا أفكارهم ويدافعوا عن آرائهم، ذلك إن كان لهم أفكار أو آراء.. ما هم إلا مجموعة من الجرذان البشرية الذين أهملوا طويلا فتوحشوا، وطالت أظافرهم وأنيابهم وخرجوا من الجحور ليسفكوا دماء الأجانب والنساء والأطفال والشيوخ.

إنهم يرتعدون فرقا من الرجال، وضحاياهم دائما لابد أن يكونوا عزلا من كل سلاح، وهم مجندون للإساءة إلى دين الله الحنيف وتلطيخ سمعة المسلمين والتشهير بالشعوب المسلمة وحكوماتها..



المصدر : حـــــــواء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

وعلى الرغم من فشلهم الذريع، والمواجهة الصلبة الحازمة من أفراد الشعب والشرطة، والاحتقار الذى يواجهونه من الأقارب والغرباء، على الرغم من ذلك فإن الذين يمونونهم ويحرضونهم ويسلبون إرادتهم ورجولتهم وآدميتهم مازالوا ينفخون فى نفوسهم المريضة.

نحن إزاء وحش مريض نفسيا لا يرتوى إلا بدماء الأبرياء.. فكيف لنا أن نحمى أبناءنا فى تجمعاتهم بالمدارس والمعاهد العليا، وكيف لنا أن نأمن على شيوخنا إن تركناهم وحدهم فى البيوت أو المستشفيات.. بل كيف يأمن المواطن على روحه وهو راكب المواصلات العامة أو سائر فى الطريق أو حتى وهو يتنزه فى الحدائق العامة مع أسرته..!!

لابد أن نتوقع منهم أخس وأحقر وأبشع الجرائم، فالواضح كالشمس أن هناك أنواعا من المخدرات المخلقة التى تنتشر بين الشباب المصرى وتؤثر على عقله وتفكيره وتدفعه لارتكاب أعمال دنيئة، ما أن يفوق من المخدر حتى يخجل منها ويشعر بالخزى والعار.. ولكن بم يجدى الاعتذار ونظرات الخنوع والاستضعاف فى عيون مرتكبى جريمة مدينة نصر الذين اعترفوا أمام الملايين من مشاهدى التليفزيون بأنهم لم يكونوا يتوقعون أن يتم القبض عليهم أبدا..!!

وهنا نضع ألف علامة استفهام..!! ونتساءل إذا لم تكن هذه العبارة مؤشرا للأسباب الحقيقية لاكتساح التفكير والممارسة الاجرامية بين الشباب.. فماذا تكون؟

بطء العدالة، وتراخى عمليات الضبط وتنفيذ الأحكام، وتسليم أموال مصر وأجساد أبنائها ومستقبلهم لحفنة من المخربين المرتشين الذين يعثرون على المجرم لا ليسلموه للشرطة وإنما ليبتزوه إلى الأبد، ولتذهب الأحكام إلى الجحيم؟!

إن آلاف المجرمين من المحكوم عليهم فى عشر جرائم وأكثر يسيرون طلقاء فى شوارع مصر، لهم أصدقاء وأقارب وجيران يعلمون اليوم أن الجريمة فى مصر تفيد، وأن المجرم يستطيع أن يرتكب عشرات الجرائم ويحكم



المصدر : حـــــواء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

عليه ويدان، ومع ذلك يفلت من العقاب، إنهم يرون بأعينهم أن قاتلا سفاحا أفلت من الإعدام، ثم أفلت من مستشفى الأمراض العقلية، وراح يتسكع فى شوارع الحى، وكان لديه الوقت ليحب بنت الجيران، ووجد فتاة تافهة حمقاء مريضة مثله تقبل الزواج منه، ولعلها اليوم تستعد لأن «تتحف» الوطن بفأر آخر مذعور، يربى على الانتقام لأبيه «البرىء»..!!

هكذا يرى البسطاء اليوم حال العدالة فى مصر وهم بالقطع غافلون عن الجهود المضنية التى يبذلها رجال شرفاء فى المحاكم وفى الشرطة، لأنهم لايقرأون الجرائد ولا يتابعون البرامج التليفزيونية الجادة، إن ما يرونه حولهم هو اليقين.

ولابد أن نعترف بأن رجال الشرطة فى مصر يعتبرون من أكفأ وأشجع الرجال، وأن أغلب الجرائم يتم التعرف على مرتكبيها فى ساعات أو أيام قلائل.. ولكن هذا لايكفى.. فالاعتماد على ضمائر الرجال وكفاءتهم لايكفى، يجب أن يدعموا بمرتبات تحميهم من السؤال، وتحمى قلة قليلة منهم من الانحراف، يجب أن يدعموا بوسائل الضبط الحديثة من طائرات هليكوبتر ووسائل اتصال فورية وأسلحة حديثة وغرف عمليات مجهزة وعربات مصفحة...الخ. يكفينا ما فقدنا من الشهداء الشرفاء،



ويجب أن يعلن أن الضابط الذى يستشهد تتم رعاية أسرته حتى يتخرج آخر أبنائه من الجامعة ويحصلون على امتيازات فى التعليم والعمل ومكافآت مجزية ومعاشات تكفيهم شر السؤال وتعيشهم في كرامة.

إن المواطن المصرى الشريف لم يعد يأمن على حياته ولا حياة أبنائه وذويه.. وأصبح من الضرورى أن يرتفع مستوى الشرطى ليكون حاصلا على الثانوية العامة على الأقل، وبمرتب مجز يجعله رافع الرأس فى كرامة وتدريبات على أعلى مستوى وانتشار حقيقى فى كل أحياء مصر ومدنها.

إن حكومة الجنزورى لابد أن تعمل على توفير هذا كله، وعلى غسل سمعة السياحة فى مصر، وعلى توفير الأمن لأبناء مصر وزوارها وعشاقها، وعلى القضاء نهائيا على أوكار الانحراف والإدمان والإرهاب، وعلى توفير فرص إسكان وتعليم وعمل وعلاج للأغلبية الساحقة من المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

إن إقالة وزير الداخلية لاتكفى.. والاعتماد الكلى على وزارة الدلخلية فى مواجهة الإرهاب لن يجدى.. ونحن جميعا ننتظر بفارغ الصبر اجراءات أقوى وأعمق تأثيرا..



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

مسئولية جهاز الشرطة!

د. عبد العظيم رمضان

فى بعض التحليلات التى قام بها بعض الفلاسفة لتحديد الفرق بين الانسان والحيوان- وكلاهما حيوان- توصلوا الى ان الانسان حيوان له تاريخ! بمعنى أن الانسان هو الحيوان الوحيد الذى يستفيد من التاريخ فى تحسين حاضره ومستقبله، على العكس من الحيوان الذى لا يستفيد من التجارب السابقة، فانت تستطيع اليوم- كما يقول أحمد بهاء الدين الذى ابرز هذه الحقيقة- ان تصطاد الفار بنفس الطريقة التى كان يتم اصطياده بها منذ زمن قديم: مصيدة وقطعة جبن ذلك ان الفيران ليس لها تاريخ، ولا تستفيد من تجربة.

وفى مصر يستطيع الارهاب ان يرتكب ابشع الجرائم مستغلا الظروف نفسها التى ارتكب فيها الجرائم السابقة! وهى ظروف التسيب ونسيان دروس الماضى، والاسترخاء الذى يعقب كل استنفار، والاستعباط الذى يرتكن كل فرد فيه فى اهمال اداء واجبه على افتراض ان الاخرين يقومون بواجبهم على الوجه الاكمل! وان اهماله سوف لا يلاحظ فى سياق اداء الجميع لواجبهم!

ولان شعبنا شعب قديم، وقد عرف هذه الخصيصة من خصائص سلبياته، فقد اخترع لها القصة الرمزية الاتية من قصص جحا، التى تحذر من مخاطر الاستعباط والاعتماد على الاخرين. وتقول القصة ان احد الحكام اراد زيارة قرية جحا، فاتفق الجميع على تقديم هدية له يتكاتفون فيها جميعا، وهى زلعة عسل يتبرع كل فرد فيها بفنجان صغير من العسل. ولكن وعندما جاء الدور على جحا، فكر فى انه لو استعبط وملا الفنجان ماء، فإنه لن يظهر فى كم العسل الذى تبرع به الآخرون ذلك ان الفكرة التى خالجت ذهن جحا خالجت أذهان الجميع، وكانت النتيجة أن انزل الحاكم باهل القرية عذابا اليما.

ومايجرى فى بلدنا هو نفسه ما جرى فى تلك القرية، فكل فرد يبخل بجهده ويعتمد على جهد الآخرين! وكل فرد يتخيل ان اهماله لن يؤثر فى خضم عمل الآخرين! وتكون النتيجة ان يهمل الجميع ويدفع الجميع الثمن غاليا!

وهو ما تدفعه مصر حاليا نتيجة هذه السلبية بالذات، وهى اعتماد الكل على عمل الاخرين، واهمالهم اداء واجبهم. فلو أدى كل فرد واجبه فى الاقصر وقت الحادثة الاجرامية، لما استفرد الاشقياء بالسياح كل ذلك الوقت الطويل يعملون فيهم القتل والذبح دون مغيث!

فلم يكن هؤلاء الاشقياء يشكلون كتيبة عسكرية مسلحة، انما كانوا مجرد ستة افراد! ولم يكونوا يملكون مدافع وأسلحة متطورة، وانما كانوا يملكون اسلحة بسيطة واسلحة بيضاء! ولم تكن مقاومة هؤلاء الاشقياء تتطلب اكثر من جنديين يقظين يمتلك كل منهما مدفعا رشاشا: مع رقابة يقظة فى اعلى الجبل، فتنتهى العملية فى دقائق معدودة!

ومعنى هذا الكلام انه لا وجه للمقارنة بين قوة جهاز الشرطة وتلك القوة التافهة الباغية، وانما المقارنة بين عنصر المباغتة الذى كان فى صف المجرمين، وعنصر الاهمال والاسترخاء فى صف جهاز الامن. فلم تهزمنا القوة المسلحة وانما هزمتنا السلبية والتسيب والاسترخاء والاستعباط واعتماد الكل على الاخر فى العمل!

وهذا ما يجب ان يفهمه العالم اجمع! ان العالم اجمع يجب ان يعرف اننا لسنا امام قوة قاهرة لا تغلب، ولسنا امام جيوش جرارة تفوق جيوشنا عددا وعدة، ولم يهزمنا الاعداء، وانما هزمنا أنفسنا، واننا نعيد حساباتنا، ونحاكم المقصرين، ونتعلم من الدرس، ونتخذ الوسائل المحكمة الكافية لعدم تكراره. وهذا كله فى ايدينا وليس فى يد الاعداء.

وهذا هو الفرق بين ما حدث فى الاقصر وما حدث فى يونيه ١٩٦٧، وهى المقارنة التى تستهوى البعض بسبب الاثار النفسية المدمرة التى اصابت الشعب المصرى بعد حادث الاقصر، والتى تشبه الآثار التى خلفتها هزيمة يونيه ١٩٦٧.

ففى يونيه ١٩٦٧ كنا امام قوة اكبر من قوتنا، وعقول عسكرية افضل من العقول التى كنا نملكها، ونظام سياسى افضل من النظام السياسى الذى كان يحكمنا، ولكن فى الاقصر فإن ميزان القوة كان فى يدنا ونفس جهاز الشرطة كان هو نفسه الجهاز الذى تصدى للارهاب طوال الاعوام السابقة بنجاح ولكن الاسترخا كان قد اصابه لاسباب من الضرورى الكشف عنها حتى يتحقق الاصلاح وهذا الجهاز اليوم تعلم الدرس، وعرف الثمن الباهظ الذى سوف يدفعه الشعب المصرى نتيجة اى استرخاء واهمال وتسيب!

ان جهاز الشرطة اليوم يجب ان يعرف أن ما سوف يدفعه الشعب المصرى نتيجة اهماله واسترخائه وتسيبه يصل فى حجمه الى حجم الثمن الذى كان يمكن ان يدفعه نتيجة هزيمته فى اى حرب مع دولة اخرى.

وهذا ما يجب أن يوضحه جيدا جهاز التوعية والعلاقات العامة فى جهاز الشرطة للضباط والجنود، وما يجب أن يدرسه اساتذة كلية الشرطة للطلبة الجدد، وما يجب ان يكون حاضرا فى ذهن كل شرطى سواء كان جنديا صغيرا او ضابطا كبيرا، ولا ينساه أبدا ما بقى يرتدى الزى العسكرى . بل هذا ما يجب ان يبدأ به كل درس وكل تدريب، وهو توضيح حجم الثمن الذى دفعه شعب مصر نتيجة أهمال واسترخاء وتسيب جهاز الشرطة فى الاقصر، وما سوف يدفعه نتيجة كل اهمال وتقصير من هذا النوع !

بل إن هذا نفسه هو سبب الصدمة التى اصيب بها الشعب المصرى، وسبب إحساس الجميع بالخجل من الواقعة !

فليس السبب هو حجم الضحايا بقدر ما هو حجم الاهمال. ففى بلاد كثيرة قد يرتكب الإرهابيون حوادث ارهاب فى الطيران وغيره تكبد خسائر فى الارواح أكبر، ولكنها تقع رغم اجراءات الامن المحكمة التى تقوم بها الدولة، فلا يشعر الشعب بوخز الضمير، ولكن حادث



الاقصر وقع بسبب عدم وجود اجراءات امن محكمه او غير محكمة. وهذا ما يشكل على الشعب المصرى ومن هنا فعقاب المقصرين يجب ان يتناسب مع الآثار المدمرة للحادث، وما يدفع الآخرين فى المستقبل الى أداء واجبهم على الوجه الاكمل حتى لا يدفعوا الثمن الباهظ للتقصير. والحديث النبوى الشريف يقول : « إن الله ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن».

وحين تحدث المحاكمة ويحدث الردع، فإن ثقة شعبنا بجهاز الشرطة سوف تبقى شامخة لا تتزعزع، وحين يشعر شعبنا بأن نظامنا السياسى قد اتخذ الاجراءات اللازمة لسد الثغرات الأمنية واحكام الأمن، فسوف يستعيد إيمانه بالنظام وقدرته على حمايته وحماية مصالحه . وفى الوقت نفسه يجب ألا تتكرر مرة أخرى تجربة هذه الجريدة مع وزارة الداخلية : فتضع الجريدة وزير الداخلية الجديد اللواء حبيب العادلى فى رأسها كما وضعت من قبل وزراء الداخلية الآخرين الذين تمكنت من التهم، وتتابعه بالاتهامات الظالمة والافتراءات الباغية، وتستعدى عليه المجتمع المصرى والمجتمع الدولى، وتصرفه عن واجبه فى الدفاع عن الأمن الى الدفاع عن نفسه!

وفى الوقت نفسه على نظامنا السياسى ان يتخلى عن سلبيته تحت ادعاءات الديمقراطية، فليست الديمقراطية الحقيقية التى عرفها الغرب هى هذا النوع من الفوضى السائد فى مصر، وليست حرية الصحافة هى حرية الافتراء والقذف والتشهير والبذاءة بلا حساب ولا عقاب ولا مساءلة وإنما الديمقراطية المسئولة التى تعمل فى خدمة البلد وخدمة المجتمع، والمعارضة فى الغرب هى المعارضة المسئولة التى تشارك فى الحكم بمعارضتها، ولا تخرب نظام الحكم لإقامة نظام بديل تعمل على اقامته بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية.

إن الدور الذى قامت به احدى الصحف المعارضة فى تبرير منطق الارهاب هو دور معلن وغير خفى ، ويمكن متابعته فى الصحيفة على مدى السنوات السابقة، ولا يمكنها - بالتالى - التنصل منه. وآخره موقف الجريدة من مجرمى اديس ابابا ودفاعها عن النظام الحاكم فى السودان وهجومها على المعارضة السودانية

ان الديمقراطية يجب الا تكون ابدا وسيلة للعبث بالامن ، ووصول حزب غير ديمقراطى اصلا بمبادئه وممارساته الى الحكم، واذا كان نظامنا السياسى يتصور ان حزب هذه الصحيفة هو حزب ديمقراطى ينوى تطبيق الديمقراطية عند وصوله الى الحكم، فهو يخدع نفسه او يخدع الجماهير!

ذلك أن اول شرط فى الديموقراطية ان يكون اللاعبون فى الساحة مؤمنين بها، وينوون تطبيقها عند وصولهم الى الحكم، وليست الديمقراطية هى السماح لحزب فاشستى بمبادئه وممارساته باستخدام الديمقراطية وسيلة للوصول الى الحكم، فاذا وصل فرض على الفور دكتاتوريته على الجماهير المصرية وطوى صفحة الديموقراطية التى كان يتشدق بها.

ان الديموقراطية الغربية تتكون من احزاب ديموقراطية بمبادئها وممارساتها، لان هذا هو الشرط الأساسى لوجودها وعدم تحولها الى دكتاتورية اذا تمكنت من السلطة، وان من يعرف الف باء النظم السياسية يعرف جيدا ان الاحزاب العقائدية لا تستطيع - بحكم عقيدتها - ان تكون احزابا ديموقراطية بالمعنى الليبرالى، اذ عليها ان تفرض عقيدتها فور وصولها الى الحكم، وإلا كانت خائنة لهذه العقيدة، ومخادعة للجماهير التى اوصلتها الى الحكم!

وعلى سبيل المثال، فاذا اوصلت الجماهير المصرية، من خلال انتخابات حرة حزبا مثل حزب الاخوان المسلمين الى الحكم، فانها لا تقوم بذلك عبثا، وانما تفعل ذلك لكى يقيم الحكومة الاسلامية، فاذا تذرع بالديمقراطية وسمح لحزب آخر مثل حزب الوفد او التجمع بالوصول الى الحكم، فانه يكون قد خان ثقة الجماهير، وخان العقيدة التى يؤمن بها !

واذا اوصلت الجماهير المصرية حزبا مثل الحزب الشيوعى الى الحكم ، فانها تتوقع منه ان يفرض حكم البروليتاريا، ولا يسمح للرأسمالية بان تعود مرة أخرى الى الحكم. فاذا فعل ذلك فانه يكون قد خان مبادئه وخان الجماهير التى أتت به الى الحكم .

ومن هنا يمكن القول إن حزب الجريدة المعارضة يقوم بواجبه كما تمليه عليه مبادئه، وهو تقويض نظام الحكم بكل وسيلة، واقامة مايسميه بالحكومة الاسلامية. ولكن نظامنا السياسى لايقوم بواجبه، وهو تأمين الديمقراطية وتقوية دعائمها، وحمايتها من نكسة تصيبها على يد احزاب غير ديمقراطية بطبيعتها ومبادئها، تتخذ الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم.

وفى هذا الاطار فإن العداء للداخلية، الذى هو سياسة ثابتة فى خطة هذا الحزب، على تعاقب الوزراء، يعتبر منطقيا مع مبادئه، ولكن سماح النظام السياسى بهذا العبث يتناقض مع واجبه فى حماية الامن وحماية الجماهير وحماية السياح!

فمن المفترض أن النظام الديمقراطى يضمن محاسبة الوزراء حزبيا ووزاريا وبرلمانيا، ويضمن معاقبتهم اذا اخطأوا أو قصروا او فسدوا، كما يضمن سحب الثقة منهم اذا ثبتت مسئوليتهم، وليس فى هذا النظام ان يجد الوزير نفسه امام المحاكم تلاحقه المانشيتات العريضة المشبوهة التى تتهمه بالفساد، وتتهمه بالارهاب اذا لجأ إلى الدفاع عن نفسه! فينصرف عن اداء واجبه فى الدفاع عن الامن إلى الدفاع عن نفسه.

فاذا لم يضمن النظام الديمقراطى ذلك فهو ليس بنظام ديمقراطى ولايحزنون! فمحاولة تلويث الوزراء هى محاولة تقع فى كل العهود ، ولكن النظام الديمقراطى السليم يتولى مسئولتها ويبت فى امرها.

فعندما دبر القصر الملكى فى عام ١٩٤٢/١٩٤٣ مؤامرة «الكتاب الاسود» بعد ان انقلب مكرم عبيد على ماضيه، وأراد طعن مصطفى النحاس فى اعز مايملك وهو النزاهة، وارادت المعارضة جرجرة النحاس إلى المحاكم، رد النحاس ردا قويا بالاستناد إلى الدستور، فقد



اوضح ان المادة ٦٦ من الدستور المصري تنص على ان «لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تادية وظائفهم، ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء ان قواعد الاجراءات الجنائية لاتتبع فى هذا الصدد، فلا يكون للنيابة العمومية الحق فى مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها، او بناء على شكوى يتقدم بها احد الافراد. كذلك لايكون لهؤلاء الحق فى رفع دعوى الجنحة المباشرة. وبناء على ذلك فإذا آثر الوزير الذى اسندت اليه جرائم اتهم بارتكابها فى اثناء تادية وظيفته، رفع الامر إلى المحاكم العادية فى صورة تهمة قذف، بدلاً من الاتجاه إلى البرلمان، يكون قد خالف روح الدستور، لان تقديم القاذف إلى النيابة العمومية والسلطة القضائية العادية، من شانه سلب البرلمان حقه فى الرقابة على اعمال الوزراء، وتفويت الاغراض التي توخاها الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم. «امام هذا كله» . كما قال النحاس . «ماكان لى ولا لغيرى ان يخرج على حكم الدستور، فينقل اختصاص البرلمان إلى القضاء».

ثم تناول النحاس نقطة اخرى بالغة الاهمية فقال: «واذا جاز، لمجرد اقدام كاتب . ايا كانت صفته . على اتهام وزارة فى تصرف من تصرفاتها . اذا جاز رفع الامر إلى القضاء، توصلا إلى القول بانه متى رفع الامر إلى القضاء وجب تنحى الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه، حتى لايؤثر قيامها فى سير التحقيق . أليس معنى هذا ان تصبح الوزارة مسئولة، لا امام البرلمان، ولا امام القضاء، بل امام كل قاذف وطاعن، حيث تهيا له، لمجرد انه كتب او كذب او افترى او قذف، ان يصل إلى تخلى ممثلى الاغلبية عن كراسى الحكم!

وماذا يكون مصير الحكم فى البلاد، اذا تم هذا، وجاءت وزارة أخرى، فاتهمها الكاتب نفسه، او اى كاتب آخر، بإفك جديد؟ الا يجب عليها، اخذا بهذه الخطة تبليغ القضاء، والاستقالة لترك القضاء حرا؟ وهكذا لايكون الحكم فى البلاد للامة مصدر السلطات، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات، ولا للوزارات المسئولة امام البرلمان، وانما يكون الحكم للقاذفين والمفترين واصحاب الاهواء من الكاذبين والطاغين. انى أربا بوطنيتى ان أسهم فى الوصول بالبلاد إلى مصير هكذا».

ولن نسترسل فى هذه القصة التاريخية، فنذكر ان الوزارة التى خلفت وزارة النحاس شكلت لجنة تحقيق لتحقيق ماورد فى الكتاب الاسود سرعان ماوضعته على الرف! وانما القصد بهذه القصة ان النظم الديمقراطية الحقيقية تحتوى على آلية محاسبة الوزراء بواسطة الهيئة الوحيدة التى لها حق محاسبة الوزراء وهى البرلمان، ولاتتركهم نهبا لكل قاذف وطاعن. وهو مالم يفعله نظامنا السياسى مع وزير الداخلية السابق، الأمر الذى كان له تاثيره على الأمن!

فكما راينا، فان هذا الجهاز، الذى شهد تطويرا هائلا فى عهد وزير الداخلية السابق حسن الألفى، نقله من جهاز امن قروى إلى جهاز امن قوى، استطاع التصدى للارهاب وازاحة كابوسه عن مصر إلى درجة سمحت بتدفق السياحة المصرية على نحو لم تشهد مصر له مثيلا . هذا الجهاز اصابه الاسترخاء والشلل وضمرت قرون استشعاره فى الفترة الاخيرة على النحو الذى سمح بوقوع تلك الكارثة التى لم تشهد مصر لها مثيلا، وهى كارثة الاقصر. ومن المحقق ان الذين اسهموا فى الوصول إلى هذه النتيجة مسئولون مسئولية مباشرة وغير مباشرة عن النكسة السياحية التى ترتبت على هذه الكارثة، وعن الخسائر المالية والاقتصادية الفادحة التى سوف يدفع شعب مصر وحده ثمنها!

لقد تركت اسوان منذ ايام قليلة وجو النكسة يخيم على الجميع، ولولا زيارة الرئيس مبارك للاقصر فى اعقاب الحادث، ثم زيارته لاسوان لافتتاح متحف النوبة فى احتفال كبير، لكان التاثير مضاعفا!

لقد كان تاثير افتتاح متحف النوبة على الجميع ان مصر اكبر من كل حدث يصيبها، وان الشعب الذى تمكن من تاسيس هذه الحضارة فى فجر البشرية، واستطاع ان يعيش إلى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، هو شعب قوى لاتهزه امثال تلك الحوادث او غيرها، وانه يمتلك بخصائصه آلية التغلب على المحن، والارتفاع فوق المصائب والمصاعب، والانطلاق فى طريقه من جديد.

وقد كان الرئيس مبارك حاسما فى ايمانه بجهاز الشرطة وبقدرته على تحمل مسئولياته فعندما طلبت منه الاستعانة بالجيش فى مقاومة الارهاب، رد بحسم بان جهاز الجيش له مسئولياته التى يقوم بها بكفاءة، وجهاز الشرطة له مسئولياته، وهو يمتلك الإمكانات القوية الكفيلة بادائه واجباته بكفاءة فى مواجهة الإرهاب، ويجب الا تختلط المسئوليات فتضيع النتائج!

وقد اعطى هذا الرد الجميع الثقة بجهاز الشرطة، وبقى ان تنتقل هذه الثقة إلى العالم الخارجى! ولكن هذا يتطلب من جهاز الشرطة ان تتملكه الروح التى ملكت الجيش المصرى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، روح الثأر التى مكنته من عبور قناة السويس وتحطيم اكبر مانع عسكرى مائى فى التاريخ فى ست ساعات . إن شرف جهاز الشرطة رهن بتحقيق هذا الثأر، وان يحقق لنا على مستوى الامن الداخلى نصرا كنصر أكتوبر العظيم!



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

حادث الأقصر .. ورؤية من روما

كان من سوء حظى أن اسافر الى روما يوم ١٨ نوفمبر استاذا زائرا، فلقد كان السفر بعد يوم واحد من هذا الحادث الاغبر الذى لطخ وجه مصر الصبوح الباسم بالدماء والحزن. ومنذ ان سافرت وحتى رجعت والكل يسألنى عن هذا الحادث الجلل. ومن السلبيات التى حدثت وسمعت عنها وانا هناك، ان مدرسة فى احدى المدارس وجهت لوما شديدا لطفلة مصرية فى المدرسة كما لو كانت هى التى قامت بالفعل، مما جعل ادارة المدرسة تتدخل وتمنع اية إساءات للمصريين بسبب الحادث. ولكن من الايجابيات ان اصواتا عديدة تدخلت لتضع الامور فى نصابها، والفضل يذكر للتليفزيون الايطالى الذى نظم يوما كاملا للتضامن مع الشعب المصرى ضد الحادث، على اعتبار ان الحادث موجه اولا واخيراضد مصر، ضد اقتصادها، ضد ثرواتها، ضد مصادر دخل المواطنين البسطاء فيها، وكانت هذه هى النغمة التى سادت اكثر واعطتنى شخصيا والمصريين فى ايطاليا احساسا بان اوروبا ستتجاوز آثار الحادث باذن الله.

لكن لم يخل اى لقـــاء لى هناك من اسئلة عن حادث الاقصر ورأيى فيه، وكانت الصحف فى الواقع تدير نغمة مزعجة، وهى ان الاسلاميين هم الذين قاموا به بالفعل، واعتقد ان هذه للاسف هى النغمة السائدة فى اعلامنا. ولقد دعانا هذا الى تناول قضية الارهاب فى محاضرة كاملة استغرقت ثلاث ساعات فى جامعة «تورفرجاتا».

ولقد ركزت على مجموعة من النقاط المهمة فى موضوع الارهاب هى:

(١) ان الارهاب جريمة دولية قننتها لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، وطلبت من كل الدول ان تضع اشد العقوبات لها، كما دعت الجمعية العامة الى ضرورة التعاون الدولى لانهاء هذه الجريمة التى باتت تقلق المجتمع الدولى

د. جعفر عبدالسلام

والمجتمعات الداخلية كذلك.

(٢) ان الجريمة الدولية تعنى ان هناك عدوانا على المصالح الرئيسية للمجتمع الدولى، وان الجريمة، حتى ولو تم ارتكابها داخليا، الا ان البعد الدولى واضح فيها تماما وذلك لعدة اسباب:

أ - أن القصد الجنائى فيها ليس القتل او نية إزهاق الروح أساسا، وانما القصد إحداث اكبر قدر من الرعب فى نفوس الحكام او طائفة كبيرة من المحكومين على ما اوضحته لجنة القانون الدولى.

ب - إن الآثار التدميرية لها، تتضمن خطورة واضحة على النفوس والمجتمعات وعلى امن المجتمع الدولى ونظامه بشكل عام.

جـ إنها جريمة تخاطب الاعلام الدولى اساسا، وتستفيد من التقدم الهائل فى إطار الاتصالات الدولية لينقل المطالب «الارهابية» ويسمعها الناس فى كل مكان، فتحدث الدعوة لهذه المطالب آثارها، ويستفيد الارهابى من ذلك.

(٣) إنه لا صلة للاسلام بهذه الجريمة، وان الذى يفترض انه يرتكب هذه الجريمة استشهادا فى سبيل الله، يرتكب خطأ فاحشا. ذلك انه يرتكب اشد انواع الجرائم من المنظور الاسلامى، وهى الجريمة التى تسمى جريمة الحرابة.

والارهاب ينطبق عليه الشروط التى حددها الفقهاء لوقوع جريمة الحرابة، بل هو اشد، فالحرابة تطبق على من يرتكب جريمة قتل لتسهيل السرقة مثلا، فمابالنا بالذى يرتكب جرائم قتل جماعية، كالذى حدث فى الأقصر؟ ان فعله يستوجب توقيع اقصى عقوبات الحرابة عليه.

(٤) ان الباعث على الجريمة، لايؤثر فى اركانها الجنائية المعروفة، ربما يؤثر فى تخفيف العقوبة او تشديدها إنما لايؤثر فى وقوع الفعل وضرورة ترتيب الأثر عليه وهو توقيع العقاب.

قلت ايضا أن أى شخص لديه اقل معلومات عن الاسلام، يدرك ان الاسلام بعيد تماما عن الجريمة خاصة اذا كانت جريمة قتل، وقتل جماعى.

وهذا هو مبدأ الامن الجماعى الدولى، او الكل فى سبيل البعض والبعض فى سبيل الكل، قرره الله سبحانه وتعالى، ليس لنا كمسلمين فقط بل لكل الناس، ومنذ اقدم العصور.

لقد عبرت لكل الناس الذين سالونى عن حزنى العميق وحزن الشعب المصرى كله حكومة وشعبا لما جرى على ارضنا، كما عبرت لهم عن استبعادى ان يرتكب هذه الاحداث مسلمون او مصريون، فلم تعرف مصر طوال عمرها الطويل سوى المحبة والتسامح مع كل العناصر المتعارضة دينيا او ثقافيا او عرقيا. نحن الشعب الذى احتضن كل حضارات العالم بدون اية مشكلات، وإننا إن شاء الله سنتغلب على مشكلاتنا ونتجاوز هذه المحنة الطارئة والله ولى التوفيق.

بعد كشف شخصية الارهابيين الثلاثة

القتلة تلقوا تكليفات بجريمة الأقصر على تليفون محل تجارى بأسيوط

الإرهابيون شاركوا فى جريمتين قبل المذبحة بأيام..وكشف معلومات عن المتورطين معهم

كتب ـ أحمد موسى:

من المنتظر ان تعلن وزارة الداخلية هذا الأسبوع أسمى الإرهابيين الأخيرين من المشاركين فى الهجوم على السائحين بالدير البحرى بالأقصر الشهر الماضى بعد إزلحة الغموض الذى اكتنف تحديد هوية القتلى منفذى الحادث ووضع جهاز مباحث أمن الدولة يده على كل الخيوط والاتجاهات حول ظروف وطريقة تنفيذ العملية وكل من قدم المساعدة للمتهمين الذين لقوا مصرعهم علي مسرح الجريمة وجميعهم من تنظيم مايسمي بالجماعة الاسلامية بالوجه القبلى ويعملون تحت قيادة الأرهابى الهارب محمود الفرشوطى والملقب بأمير الجبل وهو أحد القيادات التنظيمية الهارية بالصعيد حاليا والذين يجرى ملاحقتهم فى جميع المناطق الجبلية والزراعات ويعكف فريق من جهاز مباحث امن الدولة لجمع الدلائل الكاملة عن معاونى الإرهابيين القتلى من الذين قاموا بالرصد والأيواء أو قبل تنفيذ الجريمة ويقود مساعد اول الوزير لقطاع امن الدولة فريق يضم من لهم خبرة واسعة ودراية بالعمل التنظيمي بهدف ضبط المتورطين مع المتهمين وتقديمهم الى نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام وسؤال أهالى القتلى الثلاثة والذين تم التعرف عليهم .

تأخر كشف الجناة

علم مندوب الاهرام أن الأسباب التى دفعت أجهزة الأمن إلى عدم الإعلان عن اسماء القتلى الخمسة بعد التعرف على قائدهم مدحت محمد عبدالرحمن يرجع إلى ظروفا الجريمة وما أحاط بها من ملابسات عديدة وايضا لطريقة ارتكابها وتركزت جهود رجال جهاز أمن الدولة حول اخفاء شخصية الجناة للوصول إلى جميع المحاور والاتجاهات الخاصة بالقضية والمتهمين فيها والمخططين لها خاصة وأنه تحدد شخصية الإرهابى حامد احمد عريان بعد فترة وجيزة من الجريمة لسابق أعتقاله والأفراج عنه وكانت بصماته مسجلة لدى جهاز الامن والتى انطبقت على البصمات التى تم رفعها بعد مقتله ولكن رؤية سرية جمع المعلومات من خلال فريق العمل الأمنى وراء تأخر الأعلان عن شخصية القتلى .

اتصالات تليفونية

وحصل الأهرام على تفاصيل جديدة تتعلق بالمتهمين والذين تبين اقامتهم فى أسيوط خلال فترة الدراسة وأنهم كانوا يتلقون الاتصالات التليفونية عن طريق تليفون خاص بأحد المحال التجارية بمدينة أسيوط والذى يقع علي مقربة من مسكنهم كما ثبت سابق أشتراكهم فى حادث الهجوم على كمين شرطة بمحطة قطار نجع حمادى قبل حادث الأقصر بأسبوع مما أدى إلى استشهاد اثنين من رجال الشرطة وأصابة آخرين ومقتل أحد الأرهابيين المشاركين فى العملية وهروب الباقين كما أنهم شاركوا فى حادث الهجوم على سيارة شرطة بمركز طما بسوهاج قبل يومين فقط من حادث الأقصر وأستشهد فيها مجند وأصيب ثلاثة وقتل أحد الأرهابيين فى الحادث بينما هرب باقى شركائه فى اتجاه محافظة أسيوط وأطلقوا الرصاص على سيارة أجرة وقتلوا أحد الأشخاص كما تشير المتابعات الأمنية إلى ان المجموعة الإرهابية والتى عملت فى الداخل لم يسافر احد منهم الي الخارج سوى الإرهابى مدحت عبدالرحمن كما لم يتلقوا تدريبا كافيا على طريقة الهروب بدليل مقتل ثمانية منهم فى ثلاث عمليات إرهابية، وكان يتولى الإرهابى مدحت عبدالرحمن قيادة المجموعة وأصداره أوامر لهم بقتل زميلهم عندما أصيب برصاص لحد رجال الشرطة اثناء محاولة هروبهم كما كان يصدر اليهم التعليمات بأطلاق الرصاص واستبدال الخزائن الخاصة بالبنادق التى كانوا يحملونها

وقد أستعانت المجموعة الإرهابية بالمتهم سعيد سلامة والذى كان له مكان للاقامة بمدينة الأقصر وتم الاستعانة به لتحديد المكان الخالى من الوجود الأمنى ووقع أختيارهم علي الدير البحرى وسبق زيارتهم للمنطقة للقيام بعملية المرصد للموقع وبدأوا فى الأختفاء من أماكن أقامتهم منذ نحو شهر ونصف الشهر والتى أنقطعوا فيها فترات طويلة عن الدراسة.

وقد شارك الأرهابى سلامة فى رصد موقع الدير البحرى قبل ان يقدم مع باقى زملائه على تنفيذ الجريمة.

المضاهاة الفنية

من بين عمليات التحليل الفنى عالية المستوى التى أجرتها أجهزة الأمن تحت المضاهاه الخطية للبيانين المحررين واللذين وزعهما الجناة فى مسرح الحادث وجرت عملية المضاهاة مع الخطوط الفنية والخطوط التي تم تحرير بيانات صادرة عن الجماعات الأرهابية تتعلق بحوادث إجرامية سابقة في محافظات قنا وأسيوط وسوهاج والتى تتطابقت مع بعضها مما ساعد فى حصر الاشتباهات داخل الاوساط المنتمية للتنظيمات الارهابية علاوة على المضاهاة الفنية لبصمات الارهابيين وغيرها من الأجراءات الفنية التى أتخذت لكشف ملابسات الحادث.

أهالى الإرهابيين الثلاثة يتحدثون

جريمة الأقصر لاتغتفر

قنا - من عبدالسلام عوض ويحيى توفيق

الجريمة أصابتنا بالبطالة وخراب البيوت

الانطواء والعزلة أبرز سمات الإرهابيين الثلاثة

والد الارهابى حامد احمد عريان

بعد التعرف على شخصيات الإرهابيين الثلاثة فى مذبحة الأقصر الآثمة، التقى مندوبا «الاهرام» مع اهالى القتلة فى قرى ونجوع مركز قنا وذويهم من ابناء قنا والأقصر والألم الشديد على ما خلفه الحادث الغادر من مآس وكساد بمدينة الاقصر

فعلى بعد ٤ كيلومترات من نجع سعد داخل الأراضى الزراعية وأمام منزل مكون من ثلاثة طوابق كان يجلس والد الإرهابى محمود عبدالكريم على اريكة خشبية يدعى الحاج محمدعبدالكريم (٧٥سنة) قال: إننى غير مصدق ان يرتكب ابنى هذه الجريمة البشعة لقتل السائحين من ضيوف مصر، الذين حضروا لرؤية آثار مصر وكرم أبنائها، كما ان عددا كبيرا من ابناء قنا والاقصر يعملون فى مجال السياحة فكيف هان على هؤلاء ان يوجهوا رصاصاتهم إلى صدور أهاليهم وبلدهم، وأضاف انه علم ابناءه الخمسة تعليما عاليا وجميعهم متدينون ولكنه اشار إلى ان محمود كان انعزاليا، ولم تكن له صداقات مع أحد من خارج النجع وأبدى صدمته من اشتراك ابنه ضمن هذه المجموعة بدلا من ان يكون طبيبا ومواطنا صالحا لمساعدة اهالى بلدته، حيث إنه كان بالفرقة الثانية بطب أسيوط ووالده لايعمل حاليا لمرضه، ووالدته متوفية، وله أربعة أشقاء هم: محمد (تاجر أسمنت) وابراهيم حاصل على بكالوريوس تجارة وموظف بالمديرية المالية بقنا، وعلى موظف بادارة الشباب والرياضة بقنا، وتامر حاصل على دبلوم تجارة وجميعهم يقيمون بمنزل والدهم.

ويؤكد عم الإرهابى محمود ويدعى احمدعبدالكريم (٦٤سنة) مزارع أن محمود كان منطويا فى الفترة الأخيرة وانه لم يحضر إلى النجع منذ شهر ونصف الشهر.

● وعلى بعد نحو ٤ كيلومترات من مدخل مدينة قفط تقع عزبة ابوطفاء التابعة لقرية الظافرية وبمدخل النجع توجد عزبة للدواجن يديرها شقيق الإرهابى سعيد سلامة واسمه عادل،



منزل والد الارهابى سعيد محمد سلامة (تصوير : علاء توفيق)

وكان اللقاء مع والدة الإرهابى وتدعى شفيقة محمد حراجى (٦٠سنة) فقالت ان ابنها كان يحضر من وقت لآخر الى منزل اسرته ليأخذ مصاريف دراسته بأسيوط ومنذ شهرحضر ومكث بالبلدة لمدة يومين فقط زار خلالهما جميع أهل «العزبة» وعند عودته إلى اسيوط حيث يدرس بمعهد التعاون الزراعى أخبر والدته بانه انتقل إلى مسكن جديد بمدينة أسيوط، وطلب منها عدم الاتصال به تليفونيا بسكنه القديم وأنه سوف يرسل



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

لوالدته طابا بعنوان السكن الجديد ولكنه لم يفعل.

بينما يقول العم الاكبر للإرهابى سعيد ويدعى ابراهيم سلامة «شيخ القرية» اننا لم نكن نعلم شيئا عن سعيد أثناء دراسته باسيوط وحتى أثناء وجوده بيننا اثناء الاجازات لايستقر مدة طويلة ويتركنا ويرحل بزعم العمل فى السياحة بالغردقة.

والإرهابى سعيد والده متوفى منذ عام ١٩٨٩ وكان يعمل بالزراعة وله ٨ اشقاء منهم خمسة ذكور وثلاث اناث واكبرهم يعمل مقاولا للصرف الصحى بالمحافظات ومعظمهم متعلمون وميسورو الحال.

● وعلى بعد ٥٠ مترا شرقا من الطريق الزراعى قنا ـ اسوان، يقع نجع العرج التابع لقرية البراهمة ـ مركز قنا حيث منزل أسرة الإرهابى حامد العريان وهو طالب بطب بيطرى اسيوط وشهرته «عصمت» قال والده وهو يستنكر جريمة الاقصر بشدة .. وهو غير مصدق أن يكون ابنه أحد المشاركين فى هذه الجريمة الغادرة، وأضاف ان حامد هو الوحيد من بين ابنائه الذى لم يكن يطلب نقودا كثيرة، وكان دائما منطويا على نفسه ولايخرج من المنزل إلا عندما يطلب منه أقرانه مشاركتهم فى لعب الكرة.

ويقول عنه عمه حجاج عريان «شيخ البلدة» ان حامد لم يتصل باسرته منذ فترة طويلة وانكروا جميعا ان تكون الصورة التى اطلعوا عليها فى الشرطة تخص ابنهم حامدوقال نجل عمه ويدعى حسن عريان وهو يعمل باحد فنادق الغردقة ان ما فعله الارهابيون اصاب الجميع بالصدمة وخيبة الأمل وسط ازدهار السياحة وانتعاش الحالة الاقتصادية بجنوب الوادى، ولكن الآن اصابتنا الجريمة بالبطالة وخراب البيوت. واكد احد اقاربه والذى رفض ذكر اسمه انه سبق اعتقال حامد وأفرج عنه منذ فترة وهذا يعنى ان له بصمات موجودة لدى أجهزة الأمن. وقد وضع «الأهرام» هذه المعلومات أمام خبراء النفس فاتفقوا على ان سلوك الإرهابيين يبين غالبا عن العدائية وانه ناتج عن عمليات غسيل مخ قاسية وقالوا ان الإهابيين متأكدون ان مناقشة اى مواطن أو انسان عادى فى افكارهم وتصرفاتهم سوف تقابل بالرفض الفورى والحاد، ولذلك فهم ميالون بطبيعة افكارهم الهدامة إلى العزلة والانطواء.



القذافى عقب لقائه مع الباز:

حادث الأقصر الإرهابى بعيد عن تعاليم الإسلام

طرابلس ـ عبدالواحد عبدالقادر:

صرح الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية عقب لقائه مساء أمس مع العقيد الليبي معمر القذافى مبعوثا من الرئيس حسنى مبارك انه تم بحث العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين فى مكافحة الإرهاب. وقال إن العقيد القذافى ابدى استنكاره واستنكار الشعب الليبي الشديد للعملية الإرهابية الاجرامية بالاقصر، والتى تعتبر عملا خارجا على تعاليم الإسلام وروحه وعلى التقاليد العربية وتنكرا لاخلاقيات الشعب العربى فى مصر. واضاف الدكتور الباز ان العقيد القذافى قد حمله رسالة لأخيه الرئيس مبارك تدور حول رؤية ليبيا للأوضاع فى المنطقة، واعلن الدكتور أسامة الباز انه سيلتقى اليوم بالرئيس التونسى زين العابدين بن على فى إطار حرص الرئيس مبارك على تبادل وجهات النظر والتشاور مع القادة العرب حول الأوضاع فى المنطقة والتحديات التى تواجهها الأمة العربية والاسلامية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

مجرد رأى

أحباء مصر

يوم الاربعاء القادم تشهد ساحة معبد حتشبسوت فى البر الغربى بالاقصر «احتفالية للتذكرة والمواساة» دعت إليها وزارة الثقافة للتعبير عن مشاعر الشعب المصرى تجاه الذين اغتالتهم يد الإرهاب من عصابة التدمير والتخريب وكى يكون هذا الحشد الذى يجتمع هناك «رسالة من طيبة إلى العالم»..

والفكرة جميلة وتستحق التأييد والتشجيع وقد الهمت البعض المزيد من الافكار ومنها ما تقترحه السيدة منى الطويل من أن يذهب من يريد من المواطنين فى هذا اليوم ـ الاربعاء ١٠ ديسمبر ـ إلى مقار السفارات التى يتبعها الضحايا ويضع وردة او وردتين او باقة صغيرة على الطريقة نفسها التى حدثت بعد موت ديانا وكى تكون احتفالية التذكرة والمواساة ليست مقصورة فقط على الأقصر وإنما ايضا فى القاهرة والبلاد التى توجد فيها مقار قنصليات للدول التى سقط ضحاياها.. وهذه الدول هى: سويسرا واليابان وبريطانيا والمانيا وفرنسا وبلغاريا وكولومبيا.

واقتراح اخر من السيدة ليلى الطرابلسى مرشدة سياحية: ان تقوم وزارة السياحة بطبع بطاقة خاصة عبارة عن خطاب مرسل إلى احد السياح الذين سبق لهم زيارة مصر يقول: من أرض مصر التى زرتموها من قبل وشعرتم بين شعبها بالامان وقوبلتم بابتسامة اطفالها ادعوكم لتكرار زيارتكم لمصر مدة ثمانية أيام وما عليكم إلا ارسال موافقتكم على فاكس رقم كذا وسارسل لكم تفاصيل رحلة احباء مصر التى يسعدنى مرافقتكم فيها.

وتضيف السيدة ليلى الطرابلسى إن هناك اكثر من ٤٠٠٠ مرشد ومرشدة سياحية فى مصر ولكل منهم عدد كبير من الاجانب الذين التقى بهم خلال زيارتهم لمصر وكون معهم صداقات وعلاقات من المحبة.

ولو قام كل مرشد أو مرشدة بارسال ١٠٠ بطاقة فقط إلى هؤلاء الأصدقاء واجاب منهم ربع العدد لحققنا كسبا كبيرا ومن الممكن عن طريق شركات السياحة تنظيم رحلات تحت مسمى «احباء مصر» باسعار مخفضة سواء فى الطيران او الاقامة

واقتراح ثالث ولكن مختلف من القارئ ناجى عبدالعزيز يتحدث فيه عن ادخال برنامج لتدريب سائقى الأوتوبيسات السياحية على استخدام الاسلحة النارية وتزويدهم بسلاح مرخص يسحب فى حالة توقفه عن العمل فى الشركة

اما د. شوقى معيطى استشارى جراحة المسالك بمستشفى دمنهور فيقترح ان تقوم هيئة البريد بالاتفاق مع اساتذة كلية الألسن بصياغة وطباعة «كارت معايدة» خاص باول السنة تتم الاشارة فيه إلى حادث حتشبسوت ويباع فى مكاتب البريد بسعر رمزى ليقوم المصريون بإرساله إلى معارفهم فى شتى بلاد العالم. وكلها كما ترى افكار فى حب مصر.

صلاح منتصر



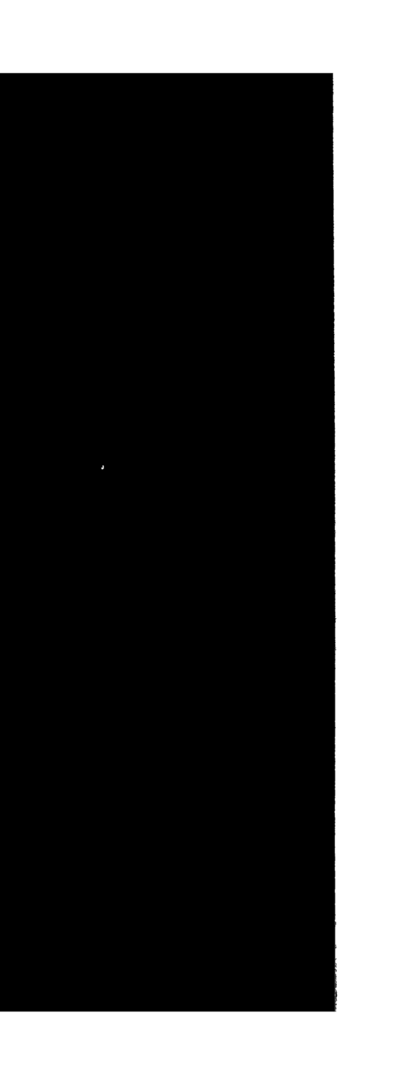
المصدر : الأهرام

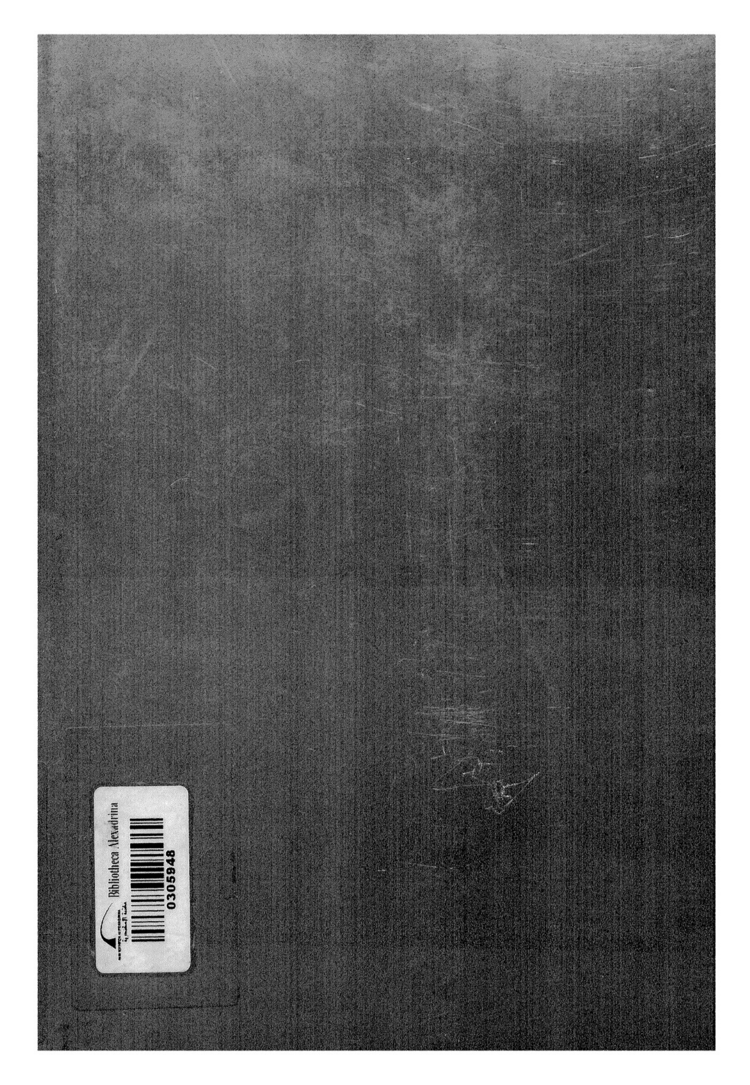
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

النيابة تستمع اليوم إلى أقوال أقارب الإرهابيين

تبدأ نيابة أمن الدولة العليا صباح اليوم سماع أقوال أهالى الإرهابيين الثلاثة الذين كشفت أجهزة الأمن شخصياتهم، فضلا عن مراجعة التحقيقات التى أجرتها نيابة الأقصر منذ وقوع الحادث. وعلم مندوب «الأهرام» أن جهاز مباحث أمن الدولة قد حدد الرؤية الكاملة لكيفية تنفيذ الجريمة، وأبعادها. ومن المنتظر أن يعلن - خلال هذا الأسبوع - عن اسمى الإرهابيين الآخرين بعد التعرف على أربعة من منفذى الجريمة.

وفى الوقت نفسه، توصلت أجهزة الأمن إلى معلومات كاملة عن المتورطين مع الإرهابيين فى التستر، والإيواء، وتجرى ملاحقتهم فى عدة أماكن.




Bibliotheca Alexandrina
0305948